العدد 48 – المجلد 12 – ربيع 2024
Issue 48 - Volume 12 - Spring 2024



فصلية محكّمة تُعنى بالعلوم الاجتماعية
A Quarterly Peer-reviewed Social Sciences Journal

ISSN 2305-2473

صاحب الامتياز

المدير العام للمركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات

The Designated Licensee

The General Director of the Arab Center
for Research and Policy Studies

لوحة الغلاف "مشهد" (2021) واللوحات في داخل العدد لريم مصري

فنانة بصرية فلسطينية من مواليد القدس (1991)، تعملُ مُحاضرةً في كلية الفنون والموسيقى والتصميم في جامعة بيرزيت، فلسطين. حاصلة على الماجستير في الفن المعاصر من جامعة الفنون الوطنية، بورج بفرنسا (2018)، وعلى البكالوريوس في الفنون الجميلة من جامعة القدس (2014). حازت جائزة فلسطين للفنانين الشباب (2022). تبحث أعمالها العلاقة بين الأرض والذاكرة والهوية الذاتية من خلال تفكيك العلاقة مع المناظر الطبيعية وإعادة بنائها والبحث في دلالاتها.

Cover Painting "Scene" (2021) and Featured Artwork by Reem Masri

Palestinian visual artist born in Jerusalem (1991), currently serving as an Instructor at the Faculty of Art, Music and Design, Birzeit University, Palestine. She received her bachelor's in Visual Arts from Al Quds University (2014) and her master's in Contemporary Art from ENSA Bourges, France (2018). In 2022, She was honoured as the winner of the Palestine Young Artists Award. Her works explore the relationship between land, memory, and self-identity by deconstructing and reconstructing the relationship with the natural landscape and examining its connotations.

ترسل المخطوطات وجميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العناوين التالية:

Manuscripts and all correspondence should be sent to the Editor-in-Chief through:

شارع الطرفة – منطقة 70 – وادي البنات – ص. ب. 10277 – الدوحة – قطر

Al Tarfa Street - Zone 70 - Wadi Al Banat - P.O.Box: 10277 - Doha - Qatar

Phone: 974+ 4035 4117 - 974+ 4035 6888 :هاتف

E-mail: omran@dohainstitute.org



فصليـــة محَـكَّمة تُعنـى بالعـلـــوم الاجتمـاعيـــة
A Quarterly Peer–reviewed Social Sciences Journal

العدد 48 – المجلد 12 – ربيع 2024
Issue 48 – Volume 12 – Spring 2024

الإنسان مدنيٌّ بالطبع، أي لا بُدَّ له من الاجتماع
الذي هوَ المدنيَّةُ في اصطلاحهم وهُوَ معنى العُمْران.

ابن خلدون







حَقِيقَةُ التَّارِيخِ أَنَّهُ خَبَرٌ عَن الاجْتِمَاعِ الإِنْسَانِيِّ الَّذِي هُوَ عُمْرَانُ العَالَم، وَمَا يَعْرِضُ لِطَبِيعَةِ ذَلِكَ العُمْرَانِ مِن الأَحْوَالِ مِثْلِ التَّوَحُّشِ وَالتَّأَنُّسِ وَالعَصَبِيَّاتِ وَأَصْنَافِ التَّغَلُّبَاتِ لِلْبَشَرِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، وَمَا يَنْشَأُ عَنْ ذَلِكَ مِن المُلْكِ وَالدُّوَلِ وَمَرَاتِبِهَا، وَمَا يَنْتَحِلُهُ البَشَرُ بِأَعْمَالِهِمْ وَمَسَاعِيهِمْ مِن الكَسْبِ وَالْمَعَاشِ والْعُلُومِ وَالصَّنَائِعِ، وَسَائِرِ مَا يَحْدُثُ فِي ذَلِكَ الْعُمْرَانِ بِطَبِيعَتِهِ مِن الأَحْوَالِ....

وَكَأَنَّ هَذَا عِلْمٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِه. فَإِنَّهُ ذُو مَوْضُوعٍ وهوَ العُمْرَانُ الْبَشَرِيُّ وَالاجْتِمَاعُ الإِنْسَانِيُّ؛ وَذُو مَسَائِلَ، وهيَ بَيَانُ مَا يُلْحِقُهُ مِن الْعَوَارِضِ وَالْأَحْوَالِ لِذَاتِهِ وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى. وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ عِلْمٍ مِن الْعُلُومِ وَضْعِيًّا كَانَ أَوْ عَقْلِيًّا....

الاجْتِمَاعُ الإِنْسَانِيُّ ضَرُورِيٌّ. وَيُعَبِّرُ الْحُكَمَاءُ عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِمْ: "الإِنْسَانُ مَدَنِيٌّ بِالطَّبْعِ"، أَيْ لَا بُدَّ لَهُ مِن الاجْتِمَاعِ الَّذِي هُوَ المَدَنِيَّةُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ وهوَ مَعْنَى الْعُمْرَانِ....

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الاجْتِمَاعَ إِذَا حَصَلَ لِلْبَشَرِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ وَتَمَّ عُمْرَانُ العَالَمِ بِهِمْ، فَلَا بُدَّ مِنْ وَازِعٍ يَدْفَعُ بَعْضَهُمْ عَنْ بَعْضٍ؛ لِمَا فِي طِبَاعِهِمْ الْحَيَوَانِيَّةِ مِن الْعُدْوَانِ وَالظُّلْمِ... فَيَكُونُ ذَلِكَ الْوَازِعُ وَاحِدًا مِنْهُمْ يَكُونُ لَهُ عَلَيْهِم الْغَلَبَةُ وَالسُّلْطَانُ وَالْيَدُ الْقَاهِرَةُ؛ حتَّى لَا يَصِلَ أَحَدٌ إِلَى غَيْرِهِ بِعُدْوَانٍ؛ وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْمُلْكِ....

وَتَزِيدُ الْفَلَاسِفَةُ عَلَى هَذَا الْبُرْهَانِ... أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْبَشَرِ مِن الْحُكْمِ الْوَازِعِ... بِشَرْعٍ مَفْرُوضٍ مِنْ عِنْدِ اللهِ يَأْتِي بِهِ وَاحِدٌ مِن الْبَشَرِ؛ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَمَيِّزًا عَنْهُمْ بِمَا يُودِعُ اللهُ فِيهِ مِنْ خَوَاصِّ هِدَايَتِهِ لِيَقَعَ التَّسْلِيمُ لَهُ وَالقَبُولُ مِنْهُ، حَتَّى يَتِمَّ الْحُكْمُ فِيهِمْ وَعَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ وَلَا تَزْيِيفٍ. وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ لِلْحُكَمَاءِ غَيْرُ بُرْهَانِيَّةٍ كَمَا تَرَاهُ؛ إِذ الْوُجُودُ وَحَيَاةُ الْبَشَرِ قَدْ تَتِمُّ مِنْ دُونِ ذَلِكَ بِمَا يَفْرِضُهُ الْحَاكِمُ لِنَفْسِهِ، أَوْ بِالْعَصَبِيَّةِ الَّتِي يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى قَهْرِهِمْ وَحَمْلِهِمْ عَلَى جَادَّتِهِ.

ابن خلدون، **المقدّمة**

Contents المحتويات



دراسات
Articles



الرؤية الحقيقية تكمنُ في الداخل، 80x100 سم، مواد مختلطة على قماش (2022).
The True Seeing is Within, 100x80 cm, mixed media on canvas (2022).



التسلم Received 2023-8-29 | التعديل Revised 2024-3-3 | القبول Accepted 2024-3-9 | المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/BVOW7604

أشرف عثمان بدر* وعاصم خليل** | Ashraf Othman Bader & Asem Khalil

الأبوية الاستعمارية في ظل الحكم العسكري الإسرائيلي (1967-1977): الرعاية الاجتماعية مدخلًا

Colonial Paternalism under Israeli Military Rule (1967–1977): Social Welfare as a Case

ملخص: تبحث هذه الدراسة في منظومة الأبوية الاستعمارية في العشرية الأولى للحكم العسكري الإسرائيلي، للضفة الغربية وقطاع غزة، ومرجعيتها القانونية والمالية، وأشكال مقاومتها، استنادًا إلى مادة أرشيفية جديدة لجلسات لجنة المديرين العامين في الوزارات الإسرائيلية، وسجل الأوامر العسكرية الإسرائيلية، إضافة إلى مقابلات. وتُبيّن الدراسة أيضًا كيف هدفت منظومة الرعاية الاجتماعية الإسرائيلية إلى تكريس سياسات السيطرة وضبط السكان الفلسطينيين واستغلالهم، والتدوير المالي وشراء المواد "المدعومة" من السوق الإسرائيلية، والظهور في الوقت نفسه بمظهر الراعي الحريص على مصالحهم. وتساهم الدراسة في إثراء السجال النظري بشأن مفهوم الاستعمار الاستيطاني، والمنطق الذي يحكم سياسات إدارة السكان الفلسطينيين.

كلمات مفتاحية: الرعاية الاجتماعية، الحكم العسكري، الاستعمار الاستيطاني، الاحتلال الإسرائيلي، الأبوية الاستعمارية.

Abstract: This paper examines the colonial paternalistic system during the first decade of Israeli military rule in the West Bank and Gaza Strip, along with its legal and financial framework and forms of resistance. Drawing on new archival material from sessions of the Israeli ministries' directors–general committee and records of Israeli military orders, in addition to interviews, the article illustrates how the Israeli social welfare system aimed to cement policies of control, regulation, and exploitation of the Palestinian population. This included forcing Palestinians to financial transactions and purchasing Israeli subsidized goods from the Israeli market, while simultaneously portraying itself as a caring guardian of their interests. The study helps enrich the theoretical debate on the concept of settler colonialism in Palestine.

Keywords: Social Welfare, Military Rule, Settler Colonialism, Israeli Occupation, Colonial Paternalism.

* زميل باحث في المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (المؤلف المسؤول).

Research Fellow at the Arab Council for the Social Sciences (Corresponding Author). Email: ashrafshrf0@gmail.com

** أستاذ القانون العام في كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت، فلسطين.

Professor of Public Law at the Faculty of Law and Public Administration at Birzeit University, Palestine.

Email: akhalil@birzeit.edu

مقدمة

هـ تهدف الدراسة إلى بحث ما نطلق عليه اسم منظومة الأبوية الاستعمارية في العشرية الأولى[1] للحكم العسكري الإسرائيلي، في المناطق المحتلة في عام 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة). وتتمثل "الأبوية الاستعمارية" Colonial Paternalism، برعاية الاحتلال الإسرائيلي لبعض السكان في هذه المناطق، وذلك من خلال دعم المواد الغذائية الأساسية، وتعويض الخسائر التي يتعرض لها بعض المزارعين نتيجة الأحوال الجوية، وتوفير قروض لهم، وإعفاء غير الميسورين ماديًا من رسوم رش المبيدات والرعاية البيطرية، وكذلك تصريف الفائض الزراعي من خلال شرائه حتى ولو بخسارة. ويؤخذ في الاعتبار أنّ الأبوية الاستعمارية الإسرائيلية تخدم منظومة الاستغلال الاستعماري؛ فالرش والتطعيم المجاني يخدمان الزراعة الإسرائيلية في النهاية، وإلا ستنتشر الأمراض وتصل إليها وتتسبب في خسائر مادية، علاوة على أن عدم تعويض المزارعين عن الخسائر التي قد يتكبدونها، بسبب الظروف المناخية، قد يحولهم إلى جيش البطالة، ومن ثم تزداد نقمتهم على الاستعمار الإسرائيلي؛ لكونه لا يقدم لهم أي رعاية، ومن ثمّ قد يتطلعون إلى التخلص منه والانضمام إلى الثوار الذين يسعون لإقامة دولة وطنية توفر الرعاية لمواطنيها (وهذا يعزز ما جرى التوصل إليه في أطروحة الدكتوراه)[2] وتُبيّن الدراسة أنّ الأبوية الاستعمارية الإسرائيلية خدمت في الأساس منظومة الاستغلال الاستعماري؛ استنادًا إلى الوثائق المتوافرة ونتائج البحث في أطروحة الدكتوراه التي أعدها الباحث، والتي جاءت هذه الدراسة مكملةً لها، يعطي الاستعمار الاستيطاني المزارعين تعويضًا باليد اليمنى لكنه يقبض المقابل باليد اليسرى: اقتصاديًا من خلال حماية زراعته، وأمنيًا بعدم توسيع دائرة المعادين له، وسياسيًّا من خلال الظهور بمظهر "الاحتلال المتنور". ومن ناحية أخرى، فمن شأن ما تقوم به منظومة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، من صرف للأموال على الجانب الرعائي، أن يعود مردوده الاقتصادي عليها. فحالة الرخاء الاقتصادي التي قد يعيشها الواقع تحت حكم هذه المنظومة نتيجة "الرعاية" التي توفرها، ستعود عليها من ناحية اقتصادية في ظل حالة التبعية الاقتصادية، فمعظم السلع الاستهلاكية مصدرها إسرائيل، ومن ثمّ فالرخاء الاقتصادي للواقعين تحت حكمها يعني شراء المزيد من السلع الاستهلاكية من السوق الإسرائيلية؛ هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، تحصد هدوءًا أمنيًا تطمح إليه؛ فحالة الرخاء الاقتصادي تقلل من دافع الثورة على الاستعمار ومقاومته، وأخيرًا قد تحصد في المقابل سياسيًا بتجميل وجه الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي[3]، والظهور بمظهر الراعي لغير الميسورين ماديًا أمام المجتمع الدولي، وليس مظهر مستعمر ينهش موارد الشعوب.

(1) جرى اختيار الفترة الزمنية بين عامي 1967 و1977 لأنها الفترة التي كان يحكم فيها حزب العمل الإسرائيلي، وفيما بعد انتقل الحكم إلى حزب الليكود، علاوة على أن هذه الفترة تعتبر مؤسسة للسياسات الإسرائيلية المتبعة في التعامل مع السكان الفلسطينيين، حيث هناك من يعتبر أن السياسات التي وُضعت في هذه الفترة لم يطرأ عليها أي تغيّر جوهري مع تغيّر الحزب الحاكم.

(2) أطروحة نال بها أشرف بدر درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية من جامعة بيرزيت في عام 2022، بإشراف عاصم خليل، بعنوان "منظومة التحكم والسيطرة للحكم العسكري الإسرائيلي في المناطق المستعمرة عام 1967 في الفترة ما بين 1967–1981: البيوسلطة الزراعية كمدخل".

(3) شكلت لجنة المديرين لجنة ثانوية تنسق مع أقسام الدعاية في الوزارات المختلفة، لإظهار الأعمال "الإيجابية" التي يقومون بها أمام الرأي العام العالمي (الجلسة 117، البند 2، ص: 555، 1969/8/14).

تبحث الدراسة أيضًا في بنية الأبوية الاستعمارية للحكم العسكري الإسرائيلي، وكيفية استخدامه الرعاية الاجتماعية أداة من أدوات التحكّم والضبط والسيطرة، وتجادل بأنّ الأبوية الاستعمارية الإسرائيلية استخدمت منح الرعاية الاجتماعية أو منعها والحرمان منها، بهذه الدلالة نفسها (الضبط والتحكم والسيطرة). ويؤخذ في الحسبان أنّ استخدام الرعاية الاجتماعية لا يعني عدم استخدام العقوبات الاقتصادية ضد الفلسطينيين، فكلتا السياستين تجسد سياسة العصا والجزرة التي استخدمها الاحتلال.

تجادل هذه الدراسة أيضًا بأنّ الأبوية الاستعمارية الإسرائيلية تدفعنا إلى استخدام الاستعمار الاستيطاني باعتباره إطارًا نظريًا وأداةً تحليلية للواقع الفلسطيني في مناطق عام 1967، حيث تظهر سلطة الحكم العسكري الإسرائيلي كأنها ترعى شؤون السكان، وذلك لتحقيق شكل من "الرخاء" الاقتصادي، يضمن الهدوء الأمني. لكنها في واقع الأمر تستغل الموارد المحلية للصرف على هذه الرعاية، حيث تتمفصل منظومة الاستغلال مع بنية قائمة على التمييز، تتمثل في الفوارق في الرعاية بين السكان المحليين أنفسهم من ناحية، والمستعمِرين والسكان المحليين من ناحية أخرى.

تكمن أهمية الدراسة في فرادة الموضوع الذي تتناوله، والمصادر التي تستند إليها؛ إذ غالبًا ما تجاهلت أدبيات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي مفهوم الأبوية الاستعمارية في السياق الفلسطيني، وربما يعود ذلك إلى حساسية استخدامه الذي قد يساء فهمه، حيث هناك من يتصوّر أن الاستعمار الإسرائيلي يتمتع بمزايا "الاستعمار المتنوّر". ومن ثم من المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في إثراء السجال النظري حول مفهوم الاستعمار الاستيطاني، والمنطق الذي يحكم سياسات إدارة السكان الفلسطينيين.

تتوزّع الدراسة على أربعة مباحث. يعالج الأول شحّ استخدام مفهوم الأبوية في الدراسات الاستعمارية، وأهمية تسليط الضوء على الممارسات الأبوية في أنظمة الاستعمار، بما فيها الاستعمار الاستيطاني. ويعالج الثاني التشكل التاريخي لنظام الرعاية الاجتماعي الأبوي في سنوات الحكم العسكري المبكرة في المناطق المحتلة في عام 1967، وأهدافه السياسية التي تمثلت في التحكم والسيطرة والاستغلال، إضافة إلى تجنّب استعداء السكان الفلسطينيين. ويعالج الثالث المرجعية القانونية والمالية لممارسات الرعاية الإسرائيلية، موضحًا أنها كانت تدويرًا لواردات الشعب الفلسطيني وسرقة مصادره، في حين يُسلّط المبحث الرابع الضوء على المقاومة الفلسطينية المبكرة لمنظومة الرعاية الأبوية الاستعمارية، حيث يجري تناوُل أشكال الفاعلية الفلسطينية الاحتجاجية في التعامل مع موضوع الرعاية (الأبوية).

أولًا: الأبوية في أدبيات الاستعمار

يدفعنا استخدام مصطلح الأبوية في السياق الاستعماري إلى التمييز بينه وبين مفهوم الأبوية الباتريمونيالية Patrimonialism الذي نظّر له ماكس فيبر Max Weber، والذي يتضمن قيام الراعي (الحاكم أو الرئيس Patron) في نظام سياسي واجتماعي معيّن بمنح العطايا من الموارد للتابعين، من أجل تعزيز الحصول على ولائهم، حيث يحصل التابعون على مزايا مادية وحماية، في مقابل حصول الحاكم على دعمهم، ومن ثمّ يُمارس الحاكم هيمنته من خلال النظام الإداري (البيروقراطي)، حيث يتمظهر المنطق الأبوي

(البطريركي) في الإدارة على نطاق أوسع من علاقات القرابة[4]. يكمن وجه التمايز بين تنظير فيبر والحالة الاستعمارية في المناطق الفلسطينية المستعمرة منذ عام 1967 في الهدف المرتجى من فعل "الأبوية"؛ فالهدف عند (الحاكم) المستعمِر من توزيع الموارد ليس الحصول على الولاء، فهذا هدف صعب التحقيق في حالة الاستعمار، وإن تحقق، فسيكون بنسبة ضئيلة بسبب رفض السكان المحليين المستعمرَ الأجنبي، إنما يتمثل الهدف من الأبوية في تحصيل الفائدة السياسية والاقتصادية والأمنية.

يُضاف إلى ما سبق بشأن التمييز في استخدام مصطلح الأبوية في سياق الاحتلال الإسرائيلي، أنه يجب أن ننتبه إلى وجود ممارسات مشابهة في التجارب الاستعمارية حول العالم (سنعرض لها لاحقًا)، ما يدفعنا إلى الادّعاء أنّ الإطار النظري الملائم لدراسة الوضع في مناطق عام 1967 هو الاستعمار الاستيطاني؛ إذ إن إطار الاحتلال ينطلق من اعتبار عملية السيطرة على مناطق معينة مؤقتة بسقف زمني، ولذلك لا نجد في الأدبيات التي تتّخذ الاحتلال إطارًا لها استخدامًا للأبوية، بينما في حالة الاستعمار الذي يأتي ليبقى، نجد مفهوم الأبوية. ومن ثم فإن رعاية الحكم العسكري الإسرائيلي لبعض السكان الفلسطينيين، وممارسته الأبوية الاستعمارية، تدخلان في إطار السعي للاستمرار في الوجود وترسيخ القدم وعدم المغادرة، من خلال كسب رضى السكان ورعايتهم وخلق شبكة زبائنية.

استُخدم مصطلح الأبوية (الباتريمونيالية) الاستعمارية في بعض أدبيات الاستعمار، حيث نجد دراسة اهتمت بشكل النظام السياسي الاستعماري في كينيا، الذي دُمجت فيه السلطات العسكرية والإدارية والتشريعية، من دون مشاركة ديمقراطية من السكان الأصلانيين؛ إذ على عكس الدولة الغربية الحديثة "الأم" في بريطانيا، كانت مستعمرة كينيا بعيدة عن سمات الدولة الحداثية[5]. وجرى كذلك استخدام مصطلح الباتريمونيالية "الأبوية" لوصف الحالة الاستعمارية البرتغالية في غينيا بيساو، لكن "كان الافتقار إلى الالتزام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية واضحًا من إهمال الاستعمار البرتغالي شبه الكامل للبنية التحتية، وشبكات الطرق الفقيرة ونظام النقل غير الملائم وعدم وجود ائتمان زراعي أو خدمة إرشادية، والبحث والتطوير الزراعي الذي لا يُذكر"[6]. ويُخالف هذا الوصف ممارسات الاستعمار الصهيوني الذي وفّر في بعض الأحيان ائتمانًا زراعيًا وخدمات إرشادية للمزارعين (وهذا ما تناولته أطروحة الدكتوراه).

تتقاطع دراسة لمجموعة من الباحثين اهتمت بمناطق في أفريقيا وجنوب شرق آسيا مع الظاهرة التي ندرسها، لكنها لا تتوافق معها توافقًا كاملًا، حيث تجادل بأن الأبوية Paternalism في معظم الفترة، منذ عام 1914، كان لها التأثير الأكثر ديمومة في إدارة العمل في الزراعة الواسعة النطاق. فالموضوع الموحد للأوراق التي تعرضها الدراسة هو الأبوية بصفتها أسلوبًا لإدارة العمل، فتاريخيًا كانت أنظمة

(4) Christian von Soest, "What Neopatrimonialism Is – Six Questions to the Concept," Background Paper for GIGA– GIGA German Institute of Global and Area Studies, Hamburg, 23/8/2010, p. 4.

(5) John F. Murphy, "Legitimation and Paternalism: The Colonial State in Kenya," *African Studies Review*, vol. 29, no. 3 (September 1986) pp. 55–66.

(6) Peter Karibe Mendy, "Portugal's Civilizing Mission in Colonial Guinea–Bissau: Rhetoric and Reality," *The International Journal of African Historical Studies*, vol. 36, no. 1. Special Issue: Colonial Encounters between Africa and Portugal (2003), p. 49.

إدارة العمل المهيمنة في الزراعة الواسعة أبوية، حيث جرى تنظيم هجرة اليد العاملة بطرائق أعادت إنتاج الأبوية، وتنظيم المجتمعات بأسلوب كلاسيكي لتوفير مزيج أبوي من العنف والحماية والوعظ الأخلاقي. الأبوية في هذه الدراسة عبارة عن وسيلة لتأمين قوة عمل منضبطة، تمتزج فيها الرعاية مع الإكراه، فوُضعت بعض ممارسات الرعاية، لضمان التكاثر البدني لقوة العمل فحسب. وكان من المعتاد بالنسبة إلى المزارعين البيض أن يخلطوا ماشيتهم بماشية المستأجرين للأراضي من السود، ويدفعوا ضرائبهم ويبيعوا منتجاتهم. وقدّم بعض المزارعين المستوطنين هدايا للمستأجرين، خاصة في حالات الولادة والأعراس والجنازات[7]. وهذا حصل في الحالة الفلسطينية؛ إذ، على سبيل المثال، يشير أنور بدر إلى أن مشغّله الإسرائيلي (معلّمه) منحه، في عام 1986، هدية لمناسبة زواجه[8].

تستخدم دراسة أخرى مصطلح الأبوية، في تحليل تقديم الهنود العرائض والالتماسات للحكم الاستعماري البريطاني، على اعتبار أنها من أشكال "الأبوية"[9]. وهذا يشبه تقدم الفلسطينيين بعرائض والتماسات للمحكمة العليا الإسرائيلية. بحسب جيمس سكوت، تميزت الفترة الاستعمارية في جنوب شرق آسيا، وفي أماكن أخرى بهذا الشأن، بغياب شبه كامل لأي بند للحفاظ على الحد الأدنى من الدخل، بينما في الوقت نفسه، كان تسويق الاقتصاد الزراعي يُنهي الأشكال التقليدية للرعاية الاجتماعية[10].

يتناول ألين إيزكمان في دراسته فرض الاستعمار البرتغالي نظامًا وحشيًا لزراعة القطن في جميع أنحاء ريف موزمبيق في عام 1938، مستخدمًا الأبوية إلى جانب سياسة الإكراه السائدة. فبعض المسؤولين الاستعماريين فضّلوا سياسة "إرشاد" الفلاحين باستخدام مزيج من الحوافز المادية والمعنوية، حيث عقد هؤلاء الاستعماريون اجتماعات عامة، شدّدوا فيها على الفوائد التي يوفّرها إنتاج القطن، وكيف سينهي العُري ويمنح السكان المحليين المال. وفي بعض أسواق القطن نظّموا احتفالات لإبراز فوائده، من خلال منح المزارعين الأكثر إنتاجية جوائز. علاوة على ذلك، سعى المبشرون من رجال الدين لغرس أخلاقيات العمل بين المتحوّلين الجدد؛ فقد أشادوا بفضائل زراعة القطن من منابرهم، وفي فصولهم الدراسية، وأحيانًا في مسرحيات الكنيسة. وأُنشِئ صندوق للرفاهية والتحسين، كان من المقرر استخدام موارده لتحسين إمدادات المياه وبناء المرافق الصحية وتعزيز الرفاه المعنوي والمادي العام لمنتجي القطن. وفي سياق متصل، جرى منح رؤوساء القبائل مزايا ودعمًا فنيًا، عبر تزويدهم ببذور عالية الجودة، وتلقي المعاول والمجارف والأدوات الأساسية الأخرى التي أعادوا توزيعها على أتباعهم جزءًا من نظام غير رسمي للرعاية. وذهبت مكافآت الإنتاج إلى الرؤساء، ومُنح الفلاحون الأثرياء في جنوب موزمبيق قروضًا حكومية لزيادة إنتاج القطن أيضًا[11].

(7) Peter Gibbon, Benoit Daviron & Stephanie Barral, "Lineages of Paternalism: An Introduction," *Journal of Agrarian Change*, vol. 14, no. 2 (April 2014), pp. 165–189.

(8) أنور بدر، عامل في مجال صناعة الأحذية، مقابلة شخصية، الخليل، 2022/10/29.

(9) Julia Stephens, "A Bureaucracy of Rejection: Petitioning and the Impoverished Paternalism of the British–Indian Raj," *Modern Asian Studies*, vol. 53, no. 1 (January 2019), pp. 177–202.

(10) James C. Scott, *The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia* (New Haven: Yale University Press, 1976), p. 10.

(11) Allen Isaacman, "Coercion, Paternalism and the Labour Process: The Mozambican Cotton Regime 1938–1961," *Journal of Southern African Studies*, vol. 18, no. 3 (September 1992), pp. 487–526.

في منحى نظري ومفهومي، تحلل أوما نارايان خطاب الرعاية الاستعماري، مع أخذها في الحسبان الدوافع الاقتصادية للاستعمار، إلّا انّها تجادل بأن الغرض المركزي من خطاب الرعاية الاستعمارية هو جعل الهيمنة مستساغة أخلاقيًا لأولئك المنخرطين في فرضها، حيث تُبرر علاقات القوة والهيمنة بين المستعمِر والمستعمَر، من خلال دعم الرؤية الأخلاقية للأبوية للاستعمارية بوساطة خطابات الدين والفلسفة والعلوم والممارسات الفنية الثقافية، التي تعاونت لجعل الشعور بالتفوّق الغربي جزءًا من النظرة إلى السكان في البلدان المستعمرة. فـ"الرعاية الأبوية" Paternalistic Caring يمكن استخدامها في الخطاب الاستعماري شكلًا من أشكال السيطرة والهيمنة، يستبطن فكرة "عبء الرجل الأبيض"، والالتزام بمنح المستعمَر "فوائد" الحضارة الغربية، وتنفيذ "المهمة" التاريخية بإيصال "نور" الحضارة والتقدم إلى الآخرين الذين يسكنون "مناطق الظلام"[(12)]. وفي المنحى نفسه، يفكك مايكل باربيت العلاقة بين الليبرالية والأبوية؛ إذ تنادي الليبرالية التي ينادي بها الغرب الاستعماري بعدم التدخّل في حياة الأفراد، وهذا ما يناقض الأبوية التي تمارس على الشعوب المستعمرة. بحسب باربيت، تستبطن الليبرالية الاستعمارية في تدخّلها في الدول النامية نظرة استشراقية استعلائية؛ على اعتبار أنّ هذه الشعوب بدائية (كالأطفال) لا تستطيع اتخاذ قرارات عقلانية، ومن واجب الأب، وهو في هذه الحالة الاستعمار، إرشاد هذا "الطفل". عدا النظرة الدونية إلى المستعمَر، يورد باربيت تفسيرات أخرى للرعاية الاستعمارية، فقد يكون الدافع التبشير بالمسيحية، أو المشاعر الإنسانية (الرحمة)[(13)].

يمكننا القول، استنادًا إلى الأدبيات التي جرت مراجعتها، إنّ الأبوية الاستعمارية تتمظهر في أشكال عدة، من أبرزها: تنظيم هجرة اليد العاملة لتأمين قوة عمل منضبطة، ودفع المستعمِر الضريبة نيابةً عن المستعمَر، وتسويق منتجات الواقعين تحت الاستعمار، وتقديم الهدايا في حالات الولادة والأعراس والجنائز، وتقديم العرائض والالتماسات للحكم الاستعماري، و"إرشاد" الفلاحين، وعقد الاجتماعات العامة مع السكان المحلّيين لإقناعهم بالسياسات الاستعمارية، ومنح المزارعين الأكثر إنتاجية جوائز، وإنشاء صندوق للرفاهية والتحسين، ومنح رؤساء القبائل مزايا ودعمًا فنيًا، ومنح الأثرياء قروضًا حكومية.

يدّعي يهودا شنهاف ويائير بيردا وجود نموذج للبيروقراطية الكولونيالية، جرى تطبيقه في دول عديدة، مثل الهند والجزائر، يتماثل مع النظام الذي اتّبعته إسرائيل في إدارتها الجوانب الحياتية للسكان الفلسطينيين، في الأراضي المحتلة منذ عام 1967، بدءًا بالمشافي والمدارس والبلديات، ومرورًا بالزراعة والمياه والطاقة[(14)]. في المقابل، يعتبر بعض الباحثين أنّ السياسات الاقتصادية للاحتلال

(12) Uma Narayan, "Colonialism and Its Others: Considerations on Rights and Care Discourses," *Hypatia*, vol. 10, no. 2 (Spring 1995), pp. 133–140.

(13) Michael Barbett, "International Paternalism and Humanitarian Governance," *Global Constitutionalism*, vol. 1, no. 3 (November 2012), pp. 485–521.

(14) Yehouda Shenhav & Yael Berda, "The Colonial Foundations of the State of Exception: Juxtaposing the Israeli Occupation of the Palestinian Territories with Colonial Bureaucratic History," in: Adi Ophir, Michal Givoni & Sari Hanafi (eds.), *The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories* (Brooklyne: Zone Books, 2009), pp. 337–376.

مُدرجة ضمن أسلوب العصا والجزرة[15]، وهو المصطلح الذي استخدمه شبتي تيفث Shabtai[16] Teveth، وكذلك شلومو جازيت، لتوصيف الخلفية التي انطلقت منها البيروقراطية الكولونيالية الإسرائيلية في الضفة الغربية، للتعامل مع الاحتجاجات الفلسطينية، استنادًا إلى السياسة التي وضعها وزير الأمن موشيه ديان، والقائمة على رفع المستوى المعيشي للفلسطينيين، حيث يشعرون بأنّ هناك ما سيخسرونه في حال ثورتهم ضد الاحتلال[17].

من خلال عرض الأدبيات المتعلقة بالاستعمار الاستيطاني في فلسطين، لا نجد أي تناول لظاهرة الأبوية الاستعمارية أو رعاية السكان على نحوٍ موسع، إنما يُشار إليها في متن بعض الدراسات بصفة عابرة، من دون فحص أو تحليل، أو تشخيص لها بصفتها أبوية استعمارية. ذاك ما فعله نيف جوردون الذي أشار إلى عمل الحكم العسكري على تحسين مستوى معيشة السكان وزيادة الرخاء الفردي، وحصول المزارعين الفلسطينيين على أسمدة ومبيدات حشرية مجانية لمحاصيلهم الزراعية، وكذلك توزيع إسرائيل لقاحات ضد الأمراض التي يمكن أن تضرَّ بالماشية. وهو يفسر هذه الأفعال برغبة الاحتلال في تطبيع وجوده، بالترافق مع ممارسات أخرى تهدف في المقام الأول إلى تقويض المحاولات الفلسطينية في خلق اقتصاد مكتفٍ ذاتيًا ومستقل، وتأسيس حركة وطنية[18].

استنادًا إلى مراجعة الدراسات السابقة، تبرز الثغرة المعرفية التي تسعى هذه الدراسة لتداركها بوساطة استخدام نموذج الاستعمار الاستيطاني؛ إذ تشير القراءة الأولية للمادة الأرشيفية إلى وجود شكل من الرعاية الاجتماعية للفلسطينيين، لم تتطرق إليه أدبيات الاستعمار الاستيطاني في فلسطين. ومن هنا تظهر إشكالية الدراسة، وهي: كيف لمنظومة استعمارية، يتفق كثير من الباحثين على تصنيفها استعمارًا استيطانيًا، أنّ تقدم رعاية اجتماعية للفلسطينيين؛ ما يعني رفع مستواهم المعيشي، ومن ثمّ تعزيز صمودهم في أرضهم؟ ألا يتناقض هذا مع منطقِ الاستعمار الاستيطاني القائم على المحو/ الإزالة Elimination من خلال التهجير القسري (الذي نظّر له باتريك وولف Patrick Wolfe، ويتبنّاه جزء من الباحثين في مفهوم الاستعمار الاستيطاني)، وخلقِ ظروفٍ حياتية طاردة للسكان؟ ألم يكن من المنطقي، بحسب مفهوم وولف، التضييق على الفلسطينيين لدفعهم إلى الهجرة القسرية، وتسهيل عملية "المحو/ الإزالة"؟ هذه أسئلة تعمل هذه الدراسة على الإجابة عنها ضمن الأسئلة التي تتناولها، آخذة في الحسبان أنّ التركيز على الرعاية لا يعني إغفال أوجه التضييق، سواء بمستوى الخدمات أم العنف أم التمييز أم الحرمان من الحقوق.

منهجيًا، تستند الدراسة إلى مادة أرشيفية عبرية جرى الكشف عنها مؤخرًا، تضم جلسات لجنة المديرين العامين[19] في الوزارات الإسرائيلية، المشرفة على وضع سياسات الحكم العسكري، وهي بذلك

(15) Geoffrey Aronson, "Israel's Policy of Military Occupation," *Journal of Palestine Studies*, vol. 28 (1978), pp. 79–98.

(16) شبتي تيفيث، **البركة الملعونة** (القدس/ تل أبيب: شوكن، 1969). (بالعبرية)

(17) Shlomo Gazit, *Trapped Fools: Thirty Years of Israeli Policy in the Territories* (London: Routledge, 2003).

(18) Neve Gordon, *Israel's Occupation* (London: University of California Press, 2008), p. 19.

(19) لجنة مكوّنة من المديرين العامين العاملين في الوزارات الإسرائيلية، شُكّلت في بداية الاحتلال في عام 1967 بقرار من الحكومة الإسرائيلية، بهدف وضع السياسات العامة للحكم العسكري الإسرائيلي في المناطق المحتلة في عام 1967.

مادة توضح طبيعة تفكير سلطة الحكم العسكري الإسرائيلي. وتستند الدراسة أيضًا إلى إجراء قراءة مسحية للأوامر العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن الاعتماد على المادة الأرشيفية أو الأوامر العسكرية لا يكفي؛ إذ إن هذه المادة لا تظهر صوت المستعمَر أو فاعليته، لذلك سيجري اللجوء إلى استخدام المقابلات باعتبارها تقنية بحثية، وذلك للتعرف إلى الفاعلية الفلسطينية.

ثانيًا: المساعدات الاستعمارية في سنوات الحكم العسكري

نتناول في هذا المبحث أشكال المساعدات والدعم المادي التي قدّمها الاحتلال الإسرائيلي للسكان الفلسطينيين. لننتقل بعدها إلى كيفية تعامل الاحتلال مع المؤسسات الدولية والمساعدات الخارجية. ومن ثم سنعرض لموضوع الرواتب والتقاعد، وكذلك الإسكان.

1. المساعدات والدعم

عمل الحكم العسكري على توفير مساعدات لبعض السكان؛ لنزع فتيل أي ثورة، وتحقيق "الاستقرار" والهدوء، مع الاستناد إلى منظومة القوانين والسياسات السابقة (الحكم الأردني في الضفة الغربية، والحكم المصري في قطاع غزة)، من خلال توفير مواد غذائية وإعاشة لبعضهم، إضافة إلى تعويض للمتضررين، وإعفاء ضريبي للمعوّقين. لكن ذلك كله كان يجري تحت مظلة نظام تمييزي، تقلّص مقدار "رعايته" وتأثر بفعل حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وهو ما ستتطرق إليه لدى معالجة "المرجعية المالية".

حرص الحكم العسكري منذ الأسابيع الأولى لاحتلال مناطق عام 1967 على توفير مستوى معيشي "مناسب" للسكان، بمن فيهم الأقل حظًا، حيث جرى اعتماد الميزانية التي حددتها الحكومة الأردنية للضفة الغربية لأغراض الرعاية الاجتماعية والرفاه، مع تطبيق المعايير نفسها، من دون الالتزام بإعطاء أي مساعدات للاجئين الجدد (نازحي حرب عام 1967)، وجعل وكالة إغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى "الأونروا" تتكفل بهم، مع دراسة كيفية تغطية متلقّي المساعدات من وزارة الرفاه (الرعاية الاجتماعية) في قطاع غزة (أيام الحكم المصري)، الذين راوح عددهم (بحسب التقديرات الإسرائيلية) بين 40 و60 ألف نسمة[20]. وتكون هذه الرعاية يُروّج لها إعلاميًا على مستوى العالم بوساطة وزارة الخارجية، حيث يجري إظهار إسرائيل دولةً راعية للمحتاجين وملتزمةً بالقانون الدولي[21].

اعتمد الحكم العسكري الإسرائيلي السياسات والميزانيات التي أقرّتها أنظمة الحكم السابقة له (الأردني والمصري)، لكنه أجرى في عام 1971 بعض التعديلات لمجاراة غلاء الأسعار. ربطت هذه التعديلات بمتوسط الأجور في المناطق المحتلة في عام 1967[22]. ونلاحظ في هذه التعديلات تناقص

(20) الجلسة 5، البند 5، 1967/6/25، ص 29.

(21) الجلسة 10، البند 6، 1967/7/6، ص 56.

(22) أصبحت بمقدار 40 في المئة من الأجر لعائلة عدد أفرادها خمسة أشخاص، حيث تصبح طريقة حساب مستوى المساعدة لكل شخص بالعائلة كالتالي: متوسط المساعدة للشخص في عائلة تضم خمسة أفراد تشكل 100 في المئة، نسبة المساعدة لكل مولود تكون 178 في المئة للمولود الأول، الثاني 97 في المئة، الثالث 85 في المئة، الرابع 72 في المئة، الخامس 66 في المئة، وكل مولود إضافي حتى 10 أشخاص 66 في المئة. الجلسة 159، البند 5، 1971/10/14، ص 727.

المساعدات، مع تزايد عدد أفراد الأسرة، ما يُرجّح ربط هذه المساعدات مع "الصراع الديموغرافي"، وحرص الحكم العسكري على عدم دعم ظاهرة العائلات ذات العدد الكبير.

بُنِيت المساعدات التي يقدّمها الحكم العسكري على أساس التمييز العنصري؛ إذ رفضت وزارة الرفاه الإسرائيلية مقترحًا بمساواة الدعم الذي تُقدّمه لبعض المحتاجين في مناطق عام 1967 بما تُقدّمه من مساعدات للمحتاجين داخل إسرائيل[23]. بل إنّ بعض المساعدات الغذائية التي تُقدّمها كانت رديئة الجودة، كما هي الحال مع الأرز الذي حرص الحكم العسكري على أن يكون من نوعية الأرز المكسر بنسبة 20 في المئة، وقد برّر الحكم العسكري ذلك، بأنّه لا توجد خشية من تهريب أرز من هذه النوعية الرديئة إلى داخل الخط الأخضر، حيث لا يُفضّلها الإسرائيليون[24].

تركّز توفير الدعم ومساعدات الحكم العسكري على المواد الغذائية. فقد أقرّت لجنة المديرين (اللجنة) صرف 80 ألف ليرة إسرائيلية (الليرة الإسرائيلية هي العملة الرسمية لإسرائيل التي جرى التداول بها بين عامي 1952 و1980) في الشهر، لشهرَي كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس 1968، لتسليم وجبات القمح بوساطة مؤسسة كير Care، بمعدل 7 كلغ للفرد في قطاع غزة[25]. وحُدِّد دعم مقداره خمس ليرات إسرائيلية (ل. إ.) لطن القمح المطحون في مناطق عام 1967، بهدف تقليل سعر الخبز للمستهلك[26]. وقد أُقَرّ في نهاية عام 1967 مبلغ 650 ألف ل. إ. من الميزانية، لدعم القمح، مع تخصيص مبلغ 160 ألف ل. إ. لمؤسسة كير لتوزيع وجبات قمح كاملة (10 كلغ) على المحتاجين في قطاع غزة خلال شهر رمضان، مع الطلب من السلطات الأميركية ومؤسسة كير ضمان تسديد الكميات المستقبلية من دون مشاركة من الموازنة الإسرائيلية[27]. يؤكد إبراهيم شاهين أن منظمة كير كانت توزّع مساعدات غذائية على المواطنين من دون مقابل (وكانت الأونروا توزّع على اللاجئين)، وكان لهذه المنظمة مواقع في خان يونس، ولا تزال في رفح، في جوار الشابورة، منطقة سكنية تُعرف بمنطقة كير[28]. ووافقت اللجنة أيضًا على دعم القمح المخصص لإنتاج خبز "أوروبي" بوساطة بعض المخابز في الضفة الغربية، بواقع 168 ل. إ. للطن، ضمن مستوى إنتاج 50–70 طنًا في الشهر[29].

أقرّت اللجنة توزيع وجبات غذائية في قطاع غزة وشمال سيناء. فبعد فحص حاجة المحتاجين إلى الغذاء، اتّضح أن عددهم في قطاع غزة وشمال سيناء قد بلغ 46 ألف شخص، وبناء على ذلك، من أجل

(23) الجلسة 176، البند 11، 1973/2/1، ص 887.
(24) ملحق الجلسة 81، البند 5، الفرع أ، 1968/9/2، ص 410.
(25) الجلسة 49، البند 4، 1968/1/22، ص 276.
(26) الجلسة 35، البند 2، 1967/11/13، ص 219.
(27) الجلسة 38، البند 3، 1967/12/4، ص 233.
(28) إبراهيم شاهين، من سكان بلدة عبسان في قطاع غزة، مقابلة شخصية أجراها غسان أبو حطب، قطاع غزة، 2022/10/13.
(29) الجلسة 166، البند 3، 1972/3/23، ص 801. تدريجًا جرت زيادة عدد المخابز المدعومة في الضفة الغربية لتصل إلى 60 مخبزًا، يتلقى دعمًا مقداره 450 ل. إ. لطن القمح، بكمية 1100 طن، وفي عام 1975 أقرّت اللجنة زيادة كمية القمح المدعوم للمخابز بـ 200 طن، ليصبح 1300 طن للشهر. الجلسة 198، البند 4، 1975/11/6، ص 1084.

الاستمرار في توزيع الغذاء عن طريق مؤسسة كير، ثمة حاجة إلى ميزانية مقدارها 63 ألف ل. إ. في الشهر. وبناء عليه، قرّرت اللجنة تخصيص ميزانية لشهرَي أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 1968 مقدارها 130 ألف ل. إ. من احتياطي ميزانية قطاع غزة[30]. وقرّرت اللجنة أيضًا تزويد منطقة أريحا بأرز مكسر بنسبة 20 في المئة، وخفض سعره ليصبح 90 أغورة (أغورة، وجمعها أغورات، هي الفئة الأصغر من العملة الإسرائيلية، حيث يُقسم الشيكل الجديد إلى مئة أغورة) للكلغ، مع استمرار السماح باستيراد البقوليات، من دون فرض رسوم، وتزويد المناطق المحتلة بصناديق لحم بسعر ليرة واحدة للصندوق، بدلًا 1.3 ل. إ. وتأمين غذاء للمحتاجين يتضمّن مادة السكّر[31].

أوصت اللجنة في عام 1968 بإلغاء الضريبة على الأرز، من النوعية الدنيا، الذي يتم تزويد قطاع غزة منه[32]، وذلك بسبب غلاء المواد الغذائية بنسبة 50 في المئة، واستمرار توفير الأرز المكسور بنسبة 20 في المئة، بسعر التجزئة 1 ل. إ. لكل كلغ، في مقابل 1.4 ل. إ. وكذلك إبطال الرسوم 0.115 ل. إ. المفروضة على كل كلغ، منه ليصبح سعر التجزئة 0.896 ل. إ. للكلغ. كما أوصت اللجنة بالاستمرار في توفير لحم "غير شرعي" (لو كوشير)[33] من مخازن الحكومة بسعر 160 أغورة للصندوق 400 غ، حتى نهاية المخزون، مع السماح باستيراد لحم مجمّد غير شرعي، حين تسمح ظروف التخزين بذلك، واستيراد لحم حي من الأردن إلى منطقة قطاع غزة. وكانت هذه التوصيات كفيلة بخفض الأسعار للسلة الغذائية بـ 3 ل. إ. في الشهر للفرد[34].

عمل الحكم العسكري على توفير بعض المساعدات لذوي الإعاقة. فقد قرّرت اللجنة تزويد أصحاب الدخل المنخفض، وكذلك ذوي الإعاقة، بمواد أساسية مثل: الشاي، والسكر، والأرز، بأسعار رخيصة[35]. كما قررت إعطاء المعوّقين (المصابين في أرجلهم) في مناطق عام 1967 قروضًا لشراء سيارات، مع إعفائهم من الضريبة عليها[36]. وقد جرى تقييد هذا الأمر بشرط ألّا تكون هذه الإعاقة نتيجة أعمال "تخريبية" (فدائية)، حيث يكون مقدار الدعم بمقدار درجة الإعاقة[37]. نلاحظ هنا كيف يجري استخدام الإعفاء أداةً للتحكّم والضبط والسيطرة، وبصورة أبوية، حيث يجري حرمان رافضي الحكم العسكري الإسرائيلي. ويؤخذ في الحسبان أنّ من واجب الاحتلال تقديم الرعاية، فالأصل تقديمها، والاستثناء حرمان الناس منها؛ ومن ثمّ فإن الحرمان من مقوّمات الحياة والرعاية هو أداة للسيطرة، كما هي الرعاية، وهذا هو جوهر الأبوية، المنع والمنح بناء على انضباط المحكومين.

(30) الجلسة 83، البند 5، 1968/9/16، ص 417.

(31) ملحق الجلسة 91، البند 4، 1968/11/18، ص 458.

(32) الجلسة 81، البند 5، 1968/9/2، ص 407.

(33) غير مذبوح بإشراف الحاخامية اليهودية.

(34) ملحق الجلسة 81، البند 5، الفرع أ، 1968/9/2، ص 410.

(35) الجلسة 60، البند 6، 1968/4/8، ص 322.

(36) الجلسة 169، البند 5، 1972/6/22، ص 830.

(37) ملحق جلسة 169، البند 5، فرع ب، 1972/6/22، ص 833.

حاول الحكم العسكري الظهور بمظهر الدولة الراعية (الأبوية) من خلال تعويض المتضررين. فعقب الجفاف الذي ضرب منطقة الضفة الغربية في عام 1968، خصوصًا منطقة الخليل، أقرّت اللجنة تعويض المزارعين (كما كان يحدث في زمن الحكم الأردني)، بوساطة المساعدة في البذور ومواد أخرى، بميزانية تعويض تعادل 700 ألف ل. إ.[38].

يضاف إلى ما سبق، تلقّي المتعلمين في مراكز التدريب المهني في المناطق المحتلة رسوم إعاشة، حيث يتغيّر مستوى رسوم المعيشة بتغيّر نوع المهنة وأهميتها في سوق العمل؛ فقد خصصت 3.5 ليرات لليوم كرسم إعاشة، وفي عام 1975، قررت اللجنة زيادة مقدار الرسم بالاستناد إلى غلاء المعيشة، ومتوسط أجر العمل، وأهمية المساقات "الكورسات" التي يتعلّمها الطالب[39]. نلاحظ هنا الحرص على دعم التعليم المهني، في مؤشر دال على طبيعة "التعليم" الذي تشجعه إسرائيل، وهو التعليم المهني الذي يوفر لها أيدي عاملة في قطاع الخدمات.

2. المؤسسات الدولية والمساعدات الخارجية (الإعفاء من الضرائب)

حرص الحكم العسكري (لجنة المديرين) على ضبط عمل المؤسسات الدولية والسيطرة والتحكم في نشاطاتها، من خلال التعليمات الإدارية المختلفة. ومع مسايرة للقانون الدولي من خلال إعفاء المؤسسات الدولية (الصليب الأحمر) من الضرائب، جرى العمل على الاستفادة اقتصاديًا من نشاط هذه المؤسسات.

تمثل السعي لممارسة الضبط والتحكم والسيطرة في إعطاء اللجنة أوامر للقادة العسكريين بمنح تصاريح الحركة للمؤسسات الدولية الموجودة في المناطق المحتلة، مثل الأونروا وكير، وكذلك تسهيل عملها وحراسة مخازنها، مع تأكيد وجوب مراقبة نشاط موظفي الصليب الأحمر وتنسيق نشاطاتهم من خلال نجمة داود (الإسرائيلية)[40]. وأصدرت اللجنة لاحقًا تعليمات للحكم العسكري بوجوب ترخيص أي مؤسسة جديدة (كما حدث مع الجمعية السويدية R.E.F.O.S.T العاملة في مجال الأطفال والتعليم ومخيمات الشباب)[41]. وبذريعة ضبط الأمور وعدم الازدواجية في توزيع المساعدات الغذائية، أعطت لجنة المديرين أوامر للإحصاء الإسرائيلي بسؤال السكان من أي منظمة يتلقون مساعدة[42].

اعتمدت اللجنة الأسس التي نسبتها وزارة الرفاه والرعاية الاجتماعية الإسرائيلية إلى التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا، حيث يبقى من كان من لاجئي مناطق عام 1948 تحت رعاية الأمم المتحدة، أمّا الفقراء الذين يتلقون مساعدات من الأمم المتحدة وليسوا مسجلين بصفتهم لاجئين، فيجري إيقاف المساعدات التي تأتيهم من الأمم المتحدة، لتتولّى أمرهم وزارة الرفاه الإسرائيلية، وذلك بالاستناد إلى المراسلات بين إسرائيل والأمم المتحدة. ولتحديد طبيعة العلاقة المستقبلية مع

(38) الجلسة 76، البند 3، 1968/8/1، ص 382.

(39) الجلسة 197، البند 11، 1975/9/18، ص 1057.

(40) الجلسة 2، البند 8، 1967/6/16، ص 9.

(41) الجلسة 170، البند 10، 1972/7/27، ص 841.

(42) الجلسة 16، البند 5، 1967/7/31، ص 95.

الأمم المتحدة، طلبت منها لجنة المديرين تقريرًا يوضح نشاطاتها، ومصروفاتها، ومستورداتها لأرض إسرائيل، وكذلك تحديد العملة التي تستخدمها ومستوى أجور العاملين فيها من المحليين[43].

حدّدت وزارة الرفاه، بالتعاون مع وزارة الخارجية، قائمة بالمنظمات الدولية والمنظمات غير الإسرائيلية المخوّلة بالعمل في الأراضي المحتلة، حيث تنسق وزارة الرفاه نشاطاتها وحاجاتها الضرورية (الطارئة)، بهدف تفعيل خطة سنوية لكل منظمة، ويجري توجيهها للعمل بوساطة الحاكم العسكري في كل منطقة (ضابط الرفاه واللاجئين). وقد أوصت وزارةُ الرفاه الحكمَ العسكري بأن يتولّى هو توزيع المساعدات الغذائية التي يجري جلبها بوساطة المؤسسات الدولية[44].

وفي إطار عملية الضبط والتحكم **والاستفادة الاقتصادية**، أقرّت لجنة المديرين إقامة مؤسسة تتكفل بنقل الدعم المالي الموجه إلى المناطق المحتلة[45]. فعليًا، جرى ترخيص مؤسستين في قطاع غزة لنقل أموال "الدعم" من الدول العربية، بشرط استبدال الدنانير أو العملة الصعبة بالليرة الإسرائيلية، بحسب السعر الرسمي[46]. وفي وقت لاحق، أصدرت لجنة المديرين مجموعة من التعليمات الإدارية المتعلقة بتلقي التبرعات أو المساعدات المالية من الخارج، تتضمن تقديم الجهة التي تنوي تلقي تبرّعات (سواء أكانت جمعية خيرية أم لجنة زكاة أم مجلسًا بلديًا) طلبًا للضابط المسؤول في الحكم العسكري، يوضح مصدرها وكميتها وطريقة توزيعها، ليوافق عليها الضابط، أو يرفضها بعد وضع آلية مناسبة للرقابة عليها[47].

وأوصت وزارة الرفاه لجنة المديرين بإعفاء المساعدات (على شكل أغذية) من الضرائب، حيث يتوسع حق الإعفاء ليشمل كل المنظمات الدولية، ولا يقتصر على عدد منها، وكذلك إعفاء المواد والمعدات الأخرى (خيم، معدات مطابخ، أدوات عمل، مواد بناء، حاجات أخرى لازمة لنشاط هذه المنظمات الاجتماعي وغيرها من المؤسسات)، إذا ما وافق على طلبها ضابط الرفاه، وبشرط موافقة إدارة الضريبة من البداية على كل شيء يجري استيراده[48]. وخلال عام 1968، امتد قرار لجنة المديرين بمنح إعفاء ضريبي للمنظمات الدولية المستوردة للمواد في الضفة الغربية، ليشمل منطقة قطاع غزة وسيناء[49].

هناك وجهان لاستفادة إسرائيل، اقتصاديًا، من عمل المؤسسات الدولية والجمعيات الخيرية. فمن ناحية تخفف عنها هذه الجمعيات عبء الصرف على السكان، ومن ناحية أخرى يجري شراء المواد والأغذية منها، وبالعملة الصعبة. فقد طلبت لجنة المديرين من العاملين في وزارة الرفاه تشجيع المؤسسات التي تعمل على تزويد سكان مناطق عام 1967 بالغذاء، من أجل شرائه من السوق الإسرائيلية، أو تصنيعه

(43) الجلسة 44، البند 1، 1967//12/21، ص 259.
(44) الجلسة 44، البند 2، 1967/12/21، ص 260.
(45) الجلسة 65، البند 3، فرع ب، 1968/5/13، ص 335.
(46) الجلسة 67، البند 2، الفرع ب، 1968/5/27، ص 344.
(47) الجلسة 210، البند 2، 1977/7/28، ص 1255.
(48) الجلسة 44، البند 2، 1967/12/21، ص 260.
(49) الجلسة 55، البند 3، 1968/3/4، ص 301.

في مصانع إسرائيلية[50]، على أن يجري توزيع الأغذية عن طريق ضابط الرفاه الإسرائيلي[51]. في جانب متصل، قدّمت وزارة الرفاه، بالتعاون مع شركة كير، خطة للحكم العسكري، تتضمّن منح العاملين في المناطق المحتلة وجبات طعام، في مقابل دفعهم جزءًا من ثمنها[52].

يتّضح لنا من محاضر جلسات لجنة المديرين أن الهدف المُحرّك لسياسات الرعاية، وتشغيل اليد العاملة والسعي للقضاء على البطالة، إضافة إلى السعي لـ "تطوير" المناطق المستعمرة، هو المحافظة على الهدوء والاستقرار. فالافتراض الذي بنى عليه الاستعمار الصهيوني سياساته هو أنّ حالة الرخاء الاقتصادي ستُساهم في نزع فتيل أي ثورة شعبية[53].

3. الرواتب والتقاعد

عمل الحكم العسكري الإسرائيلي على ضبط الأمور وإدارة الحياة اليومية للسكان، من خلال الانتظام في دفع أجور الموظفين العاملين في الجهاز البيروقراطي التابع للحكم السابق للاحتلال، سواء الأردني في الضفة الغربية، أم المصري في قطاع غزة. واهتم الحكم العسكري بمراعاة غلاء المعيشة، فعمل على زيادة الأجور. لكن طبيعة النظام الإسرائيلي، العنصري القائم على التميز، صبغت أفعاله، وانعكس ذلك في مأسسة نظام للأجور قائم على أساس التمييز؛ ما أنتج ردة فعل وفاعلية فلسطينية مقابلة، تُطالب بحقها في المساواة في الأجور، وهو ما سنعرض له لاحقًا. ويُضاف إلى اهتمام الحكم العسكري بصرف الرواتب، ورفع الأجور، عمله على انتظام الرواتب التقاعدية تحت مظلة المنظومة القانونية المستلّة من القوانين الأردنية والمصرية وقوانين الانتداب، مع حرصه على استخدام الرواتب أداةً للتحكّم والضبط والسيطرة، كما نُفصّله فيما يلي.

بحسب خضر سنقرط[54]، صُرِفت رواتب المعلمين كاملة في تموز/ يوليو 1967، أي مباشرة بعد الاحتلال، على الرغم من أن الاحتلال استُكمل في الثلث الأول من حزيران/ يونيو (أي الشهر السابق لعملية صرف الرواتب). ونلاحظ من خلال تتبع محاضر جلسات لجنة المديرين الحرص على إعطاء الأولوية لصرف رواتب الموظفين (بالدينار الأردني) في جلساتها الأولى، وبعد أسبوع واحد من انتظام عملها[55]، إضافة إلى تشكيل لجنة فرعية منبثقة من لجنة المديرين للبحث في رفع الأجور[56].

(50) الجلسة 25، البند 7، 1967/9/18، ص 173.

(51) الجلسة 44، البند 2، 1967/12/21، ص 260.

(52) الجلسة 66، البند 5، 1968/5/23، ص 242.

(53) يتناول أعضاء لجنة المديرين في جلسات عدة أهمية المحافظة على الهدوء من خلال رفع المستوى المعيشي، من بينها الجلسة 20 عبر الاهتمام بتوفير فرص عمل تضمن مستوى دخل مناسب للسكان يحول دون اندلاع احتجاجات، وكذلك الجلسة 208 من خلال المحافظة على الرخاء الاقتصادي، وفي جلسة 210 من خلال تناول التراجع عن زيادة أسعار المواد الأساسية في قطاع غزة، لأن رفع الأسعار "أدى إلى زعزعة الهدوء"، ما يدفعنا إلى استنتاج وقوع احتجاجات على رفع الأسعار.

(54) خضر سنقرط، مدرس (متقاعد) في كلية العروب الزراعية، مقابلة شخصية، الخليل، 2020/4/30.

(55) الجلسة 3، البند 10، 1967/6/19، ص 14.

(56) الجلسة 19، البند 6، 14/8/ 1967، ص 116.

وقد أوصت برفع الأجور بنسبة 30 في المئة، كبدل غلاء المعيشة، حيث أظهر بحث أجرته اللجنة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بعد الاحتلال، على أن تصرف الزيادة في آب/ أغسطس 1967، أي بعد حوالى شهر ونصف الشهر من بداية الاحتلال[57].

اتّخذت لجنة المديرين عدة قرارات بزيادة الأجور، على نحوٍ شبه سنوي، وذلك استنادًا إلى تقارير اللجنة الفرعية لشؤون الرواتب، التي ربطت زيادتها بغلاء المعيشة. وعملت اللجنة على زيادة الرواتب لقطاعات عدة من العاملين والموظفين، لتشمل على مدى الأعوام 1967–1977 قطاع الأطباء والمهندسين، والمعلمين، والقضاة، والشرطة المحلية، والعاملين في الهيئات المحلية، وعمّال البطالة، كما نُفصّل فيما يلي.

تقدمت لجنة الأجور في أيلول/ سبتمبر 1967 بتوصية (جرى قبولها في الجلسة التالية) لرفع أجور الأطباء والمهندسين، وكذلك الموظفين أصحاب الدخل 840 ل. إ. كبدل غلاء المعيشة، بما يعادل 20 في المئة من الراتب الأساسي (320 ليرة للشهر)، حيث يزاد شهريًا لمن رواتبهم بين 320 و840 ليرة مبلغ 64 ليرة[58]. وفي السنة التالية (1968) اُتُّخذ قرار بزيادة رواتب القضاة[59]، والأطباء والمعلمين في قطاع غزة[60]، حيث تقرّر صرف بدل غلاء معيشة 8 في المئة في المتوسط للموظفين التابعين للحكم العسكري[61]. وبسبب غلاء المعيشة، قررت اللجنة في عام 1968 مساعدة الموظفين في قطاع غزة، من خلال توفير قروض للراغبين، بسقف ثلاثة شهور عمل[62]، على أن تُعطى من خلال المصارف لمدة سنة واحدة، ومحدودة بسقف 30 ألف ل. إ.[63].

استمرت الزيادة في الأجور؛ ففي عام 1969، اتُّخذ قرار برفع أجور قضاة المحكمة الشرعية في قطاع غزة[64] (بقيت المحاكم الشرعية في الضفة الغربية تابعة للأوقاف الأردنية التي كانت تتكفل بالرواتب)، وموظفي السلطات المحلية في الضفة الغربية[65]. وفيما بعد، رُفعت أجور نظرائهم في قطاع غزة[66] وأجور الأطباء في القطاع، حيث تُعطى على يوم عمل إضافي زيادة 12 ليرة[67]. يضاف إلى ذلك زيادة أجر العاملين في أعمال جرى ابتكارها لتخفيف البطالة (عفوداه يزوماه) بنسبة 33 في المئة[68].

(57) الجلسة 21، البند 5، 28/ 8/ 1967، ص 133.
(58) ملحق الجلسة 22، البند 9، 1967/9/4، ص 141.
(59) الجلسة 73، البند 1، الفرع ب، 1968/7/8، ص 382.
(60) الجلسة 84، البند 2، الفرع ب، 1968/9/30، ص 420.
(61) الجلسة 85، البند 1، 1968/10/3، ص 425.
(62) الجلسة 57، البند 2، الفرع ب، 1968/3/18، ص 305.
(63) الجلسة 58، البند 2، الفرع ج، 3/25/ 1968، ص 311.
(64) الجلسة 96، البند 1، الفرع ب، 1969/1/13، ص 479.
(65) الجلسة 99، البند 5، 1969/2/10، ص 492.
(66) الجلسة 122، البند 5، 1969/10/16، ص 570.
(67) الجلسة 103، البند 3، الفرع أ، 1969/3/10، ص 505.
(68) ملحق جلسة 111، البند 5، الفرع أ، 1969/6/2، ص 534.

في نهاية عام 1970، رُبِطَ رفع الأجور بغلاء المعيشة والدرجة الوظيفية، فاتُّخذ قرار بزيادتها بنسبة 10 في المئة للموظفين بالدرجات 1–8 (يوجد 14 درجة)[69]، الذين يصل عددهم إلى ثلاثة آلآف موظف[70]. ومع بداية عام 1971، على الرغم من اعتراض الحاكمين العسكريين للضفة الغربية وقطاع غزة، لم يجرِ الالتزام بزيادة 10 في المئة، إنما جرت إضافة غلاء معيشة بنسبة 7 في المئة للراتب الأساسي الذي سقفه الشهري 400 ل. إ. فيما تمّت زيادة الراتب ما فوق 400 ل. إ. بمقدار موحَّد للجميع، وهو 28 ل. إ.[71]. تبعت ذلك زيادة 20 ل. إ. في الشهر لكل الدرجات للشرطة المحلّية في قطاع غزة[72]، وفي الضفة الغربية، مع إشارة اللجنة إلى أنّ أصحاب الأجور 500 ل. إ. سيكونون من بين من يتلقّون منحة غلاء تساوي 12.5 ل. إ.[73].

خلال عام 1971، اتّخذت اللجنة قرارين يتعلقان بالأجور: أولهما فك ارتباطها بالدينار الأردني، وثانيهما تعديل زيادتها بحسب عدد أفراد العائلة[74]. فبعد تغيّر سعر تبديل العملة وغلاء الأسعار، تحول سلّم الأجور المحدد بالدينار الأردني إلى الليرة الإسرائيلية، وأصبحت زيادات العائلة المعدلة كالتالي: الزوجة (25 ل. إ.)، الطفل الأول (20 ل. إ.)، الثاني (20 ل. إ.)، الثالث (15 ل. إ.)، الرابع 15 ل. إ. ومما نلاحظه هنا تناقص مقدار الزيادة طردًا مع زيادة المواليد، وهو مؤشر دال على عدم تشجيع الولادات؛ وهو القرار الذي يصب في إطار الصراع الديموغرافي الذي كان يمارسه المحتل ضد السكان الأصلانيين. أمّا الموظفون والعمال قليلو الدخل الذين يعادل راتبهم 300 ل. إ. في الشهر، فيتلقون زيادة شهرية بمقدار 30 ل. إ.[75].

وفي عام 1972، استمرت الأسعار في الارتفاع؛ ما دفع اللجنة إلى اتخاذ قرار برفع الأجور في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإعطاء نسبة 8 في المئة غلاء معيشة لكل درجات الأجور حتى مستوى أجر أساسي 700 ل. إ. مع إبطال منحة الغلاء التي كانت قد أُعطيت سابقًا، بمقدار 12.5 ل. إ. في الشهر حتى أجر 500 ل. إ. وقد جرى تطبيق الزيادة على جميع الموظفين، بمن فيهم الشرطة المحلية وعمّال المياومة[76]. في ذلك الوقت، كانت في الضفة الغربية 14 درجة أجور، تشمل 9000 موظف، حوالى 8000 منهم في الدرجات الدنيا والمتوسطة (بين درجتي 14 و7)، وكان متوسط الأجر الشهري لدرجة 14 (بما فيها زيادة 8 في المئة من كانون الثاني/ يناير 1972) يقارب 200 ل. إ. بينما تراوح درجات المعلمين، الذين كانوا يشكلون الجزء الأكبر من الموظفين، بين الدرجتين 8 و10؛ ما دفع قيادة الحكم العسكري في الضفة الغربية إلى اقتراح البحث في رفع الأجر بمتوسط 28 في المئة. ومن أجل تمويل الزيادة المتوقعة على الميزانية السنوية، فُرضت ضريبة دخل مشابهة لضريبة الدخل في إسرائيل، لكن

(69) تم "تقنين" سلّم الدرجات والأجور في الضفة الغربية في الأمر العسكري رقم 477. كراس 30، أمر عسكري 477، 1972/8/16، ص 1158.

(70) الجلسة 143، البند 3، 1970/12/10، ص 663.

(71) الجلسة 144، البند 6، 1970/12/24، ص 669.

(72) الجلسة 153، البند 2، 1971/6/24، ص 702.

(73) الجلسة 160، البند 4، 1971/11/11، ص 740.

(74) الجلسة 156، البند 3، 1971/9/2، ص 712.

(75) ملحق الجلسة 156، البند 3 ن، الفرع أ، 1971/9/2، ص 714.

(76) الجلسة 165، البند 6، 1972/2/24، ص 798.

اللجنة تحفّظت على رفع ضريبة الدخل، خشية إثارة السكان[77]. وتكرر ارتفاع الأسعار في عام 1973؛ ما دفع اللجنة إلى رفع الأجور مرة أخرى بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار[78]، حيث تُقدّم زيادة لتغطية غلاء المعيشة بدءًا من 1 كانون الثاني/ يناير 1973 على الراتب الأساسي للموظفين، بنسبة 22.3 في المئة على مستوى 700 ل. إ. مع ارتباطها بدرجة الموظف[79].

وقد جرى ضم موظفي البلديات إلى الزيادات في الرواتب في عام 1974، حيث أُعطوا زيادةَ غلاء بنسبة 20 في المئة حتى سقف 1000 ل. إ. في الشهر، من بداية 1 تموز/ يوليو، في حين أُعطوا الزيادة الخاصة بعام 1975 في بداية من 1 نيسان/ أبريل[80]. وفي عام 1976 أُدخلت زيادة بنسبة 1.5 في المئة كبدل للأقدمية، مع زيادة في الأجور للأطباء والقضاة[81] الذين رُفعت أجورهم مرة أخرى في عام 1977[82].

بحثت اللجنة صرف بدل تقاعد للموظفين في زمن الانتداب البريطاني[83]، وجرى التواصل مع السفارة البريطانية للتنسيق في خصوص ذلك في الضفة وقطاع غزة[84]، في حين استمر الحكم العسكري في الخصم من الأجور لفائدة صندوق المعاشات التقاعدية كما هو معتاد[85]، واعترف بحقوق المتقاعدين، كما سمح في بداية الاحتلال بتأجيل التقاعد لمن يرغب لمدة سنة[86]. وكانت اللجنة قد سمحت بالتقاعد بدءًا من 1 كانون الثاني/ يناير 1968[87].

واتخذت اللجنة قرار "الاستمرار في إدارة صندوق التقاعد كما كان سابقًا"، بالتوافق مع قانون التقاعد المدني (الأردني) رقم 43 من عام 1959، الذي يتضمن استحقاق المعاش التقاعدي بنسبة 7 في المئة من الراتب الأساسي الجديد للموظفين المصنفين، وأصحاب العقود التي تُخوّل الحصول على المعاش التقاعدي، وغير المصنفين الذين وُظّفوا قبل عام 1941. أمّا في قطاع غزة، فكان اللجوء إلى قانون تأمين التقاعد (قانون الحاكم الإداري رقم 169، بتاريخ 1961/5/6)، الذي يُحدّد مظلة قانونية لإقامة صندوق تقاعد وتأمين للعاملين في الإدارة المدنية، الشرطة، موظفي البلديات والقرى وموظفي الأوقاف الإسلامية. وبحسب البند 8 للقانون المذكور، يكون مصدر أموال الصندوق من مخصصات الموظفين، بنسبة 10 في المئة من الأجور، ومشاركة المشغلين بنسبة 12.5 في المئة من الأجور، ومن الدخل أيضًا الذي يُتلقى من استخدام أموال الصندوق[88].

(77) الجلسة 170، البند 9، 1972/7/27، ص 840.

(78) الجلسة 175، البند 2، 1973/1/4، ص 869.

(79) ملحق الجلسة 178، البند 4، الفرع ب، 1973/3/22، ص 900.

(80) الجلسة 190، البند 2، 1974/10/10، ص 961.

(81) الجلسة 200، البند 2، 1976/2/5، ص 1099.

(82) الجلسة 206، البند 7، 1977/1/13، ص 1196.

(83) الجلسة 21، البند 5، 1967/8/28، ص 133.

(84) الجلسة 30، البند 2، 1967/10/12، ص 200.

(85) ملحق الجلسة 22، البند 9، 1967/9/4، ص 141.

(86) الجلسة 37، البند 1، 1967/11/30، ص 231.

(87) الجلسة 76، البند 4، 1968/8/1، ص 383.

(88) ملحق الجلسة 65، البند 3، الفرع هـ، 1968/5/13، ص 338.

وفي ما يتعلق بموظفي الشرطة في الضفة الغربية، فقد اقترح ممثلوهم اعتماد ترتيبات التقاعد المعمول بها تجاه موظفي الحكم المدنيين، وليس بحسب ترتيبات قانون الجيش الأردني، كما كان في السابق. وبنى أصحاب الاقتراح رأيهم على أنّ الشرطة المدنية لا تقوم بأعمال أمن، إنما هي جزء من الإدارة المدنية العادية، كما أنّ اعتماد قانون تقاعد المدنيين يحمل ميزة توحيد التعامل مع مجموع موظفي الحكم العسكري والشرطة، وتجنّب تطبيق قانون التقاعد للجيش الأردني الذي أُعدّ في الأساس من أجل الجيش[89].

ومع بداية الاحتلال، اتّخذت اللجنة قرارًا باقتطاع قسم من رواتب الموظفين لمصلحة صندوق خاص لإصابات العمل[90]. ومع زيادة الرواتب، اتّخذت قرارًا باقتطاع مبلغ من زيادة الراتب للوفيات بنسبة 5.25 في المئة سنويًا. وأُقيم صندوق يدار بوساطة لجنة حكومية هدفها الضمان الاجتماعي الجزئي (تقديم منح للعائلات التي توفي أبناؤها، أو العمال الذين أصيبوا بأمراض مزمنة)، واستنادًا إلى تعديلات الضمان الاجتماعي لموظفي الحكم وعمّاله (رقم 6 لسنة 1966). لكن هذا الصندوق لم يجرِ تفعيله بوساطة الحكم العسكري[91].

ضمن هذه المعطيات، يلفت نظرنا استخدام اللجنة صندوق التقاعد أداةً للضبط والتحكّم والسيطرة؛ إذ قررت سحب مخصصات التقاعد من الموظف المدان بأعمال "تخريبية" (مقاومة)[92]، حيث يُحرم من يُدان في محكمة عسكرية أو إقالته بوساطة الحاكم العسكري بسبب الأعمال "التخريبية"، هو وأهله، من الراتب التقاعدي[93]. وقد جرى "تقنين" هذه التعليمات في الضفة الغربية من خلال إصدار الأمر العسكري رقم 369 فيما يخص الموظفين المدنيين[94]، والأمر رقم 420 فيما يخص أفراد الشرطة المحليين[95]. وفي قطاع غزة، جرى الاستناد إلى نظام الدفاع (الطوارئ) لعام 1945، الصادر عن سلطة الانتداب[96]، لتصير سرقة حقوق المتقاعدين "قانونية".

لا يتطلّب قرار الحرمان من الحقوق التقاعدية صدور أمر قضائي بإدانة الموظف؛ إذ يكفي اتّهامه برفض الاحتلال. يؤكد ذلك يحيى الأدهمي[97] الذي يشير إلى تعرّضه للاعتقال لمدة 100 يوم، في زمن الحكم العسكري (في عام 1975)، وعلى الرغم من أنه لم تجرِ إدانته بأي تهمه، فإنه فُصل من وظيفته معلمًا، وخسر كل حقوقه التقاعدية. وحرمان الموظفين "المتمردين" على الحكم العسكري مؤشر على طبيعته الأبوية؛ حيث يستخدم سلطة المنح والمنع لتعزيز منظومة الضبط والتحكّم والسيطرة.

(89) الجلسة 137، البند 2، 1970/8/20، ص 631.
(90) الجلسة 18، البند 8، 1967/8/7، ص 104.
(91) ملحق الجلسة 65، البند 3، الفرع ه، 1968/5/13، ص 338.
(92) الجلسة 91، البند 2، الفرع ب، 1968/11/18، ص 454.
(93) ملحق الجلسة 91، رقم 2، فرع ب، 1968/11/18، ص 457.
(94) كراس 22، أمر عسكري رقم 31، 1970/1/5، ص 777.
(95) كراس 27، أمر عسكري رقم 420، 1971/3/23، ص 1003.
(96) كراس 18، أمر عسكري رقم 324، 1969/12/8، ص 1289.
(97) يحيى الأدهمي، مُدرِّس مُقال، مقابلة شخصية، الخليل، 2022/10/27.

4. الإسكان

عمل الحكم العسكري على توفير قروض للإسكان، فكانت في ظاهرها أحد أشكال الرعاية الاجتماعية، وفي باطنها عملاً سياسيًا وهندسة اجتماعية لتفريغ القدس من الفلسطينيين، وفي حالات أخرى لتوطين اللاجئين، وذلك لإحكام السيطرة وتلميع صورة إسرائيل أمام العالم. فقد أقرّت اللجنة منح قروض للسكن بسقف خمسة الآف ل. إ. للعاملين المحليين من القدس الشرقية للسكن في منطقة الضفة الغربية، حيث تُعطى القروض من ميزانية الأراضي المحتلة وعبر البنوك[98]. ويكون القرض بفائدة 6 في المئة، ولفترة لا تزيد على ثماني سنوات، بعد إثبات انتقال العامل من سكنه. وقد أقرّت اللجنة تغطية المبالغ المقترضة مع ضمانة تجارية للبنوك بقيمة 100 في المئة[99].

أمّا في قطاع غزة، فقد أقرّت اللجنة تمويل إصلاح بيوت اللاجئين، التي غطّت 180 شقة في مخيم رفح، وكذلك في الشيخ رضوان وخان يونس، ليصل عدد الشقق إلى 1000 شقة[100]. وقد جرى تمويل سكان الشيخ رضوان من الموظفين اللاجئين بوساطة صندوق التقاعد، بقروض سقفها خمسة الآف ل. إ. لطالب السكن، بفائدة مقدارها 12 في المئة، منها 7.5 في المئة مدعومة من ميزانية الحكم، ليصل عدد القروض إلى 1000 قرض[101]. وفي عام 1974، رفعت اللجنة مقدار القرض ليصبح سقفه 10 الآف، بنسبة 12 في المئة، حيث يُموّل طالب السكن 9 في المئة، ويدعم الحكم العسكري 3 في المئة من صندوق التقاعد، لمدة خمس سنوات، بمبلغ 250 ل. إ. للشهر[102]. وفي السنة التالية (1975) عدّلت اللجنة قرارها ليتناسب مع الدخل المحدود للموظفين، حيث تُعطى القروض لمدة 10 سنوات، ويكون مقدار الدفع الشهري 150 ل. إ[103].

يُفيد المستجيبون في المقابلات[104] التي جرت في قطاع غزة أنه ضمن مخطط أريئيل شارون في السبعينيات لإفراغ المخيمات، للقضاء على الحاضنة الشعبية للمجموعات الفدائية المتحصّنة فيها، وشكلاً من الهندسة الاجتماعية، أُنشئت مشاريع سكنية، مثل حي البرازيل وحي كندا، في رفح، وحي الأمل في خان يونس، كما نُقل سكان مخيم الشاطئ في غزة إلى حي الشيخ رضوان. لكن لا أحد من المستجيبين أكد معلومة القروض، بل قالوا إن أصحاب البيوت المهدومة جرى تعويضهم ببيوت ضمن هذه المشاريع السكنية، بينما أكد محمد أبو حطب أن السكان كانوا يدفعون قرابة 6500 دينار أردني بدل السكن. وأفاد أحمد أبو شاويش (مدير عام وزارة العمل سابقًا) أن في عام 1969 حدثت عملية فدائية نوعية في مخيم المغازي، وبعدها جرف الاحتلال وصادر جزءًا من المنازل لفتح شوارع

(98) الجلسة 71، البند 2، الفرع ج، 1968/6/24، ص 359.

(99) الجلسة 73، البند 3، الفرع أ، 1968/7/8، ص 289.

(100) الجلسة 193، البند 1، الفرع ب، 1975/2/27، ص 988.

(101) الجلسة 177، البند 3، 1973/3/1، ص 890.

(102) الجلسة 189، البند 7، 1974/9/5، ص 957.

(103) الجلسة 196، البند 18، 1975/7/24، ص 1050.

(104) غازي الصوراني، كاتب وباحث، مقابلة شخصية أجراها غسان أبو حطب، قطاع غزّة، 2022/10/13؛ يوسف موسى، مدير عمليات الأونروا في رفح، مقابلة شخصية أجراها غسان أبو حطب، قطاع غزّة، 2022/10/13؛ محمد أبو حطب، من أبرز وجوه مخيم الشابورة في مدينة رفح، مقابلة شخصية أجراها غسان أبو حطب، قطاع غزّة، 2022/10/13.

المخيم وتوسيعها بدافع أمني صرف، ونُقل من جُرفت بيوتهم إلى شرق مخيم النصيرات. ثم عمم هذا النموذج على مخيم خان يونس، حيث أنشؤوا مشروع حي الأمل في عام 1977 تقريبًا، ثم حي الشيخ رضوان في غزة، ومشروع تل السلطان في رفح. كان من يُهدَم بيته يُعوّض ببيت، أما الآخرون، فكانوا يدفعون ثمنه على أقساط، بوساطة ثلاثة بنوك إسرائيلية، بدأت عملها في غزة في عام 1968، وهي لئومي وهبوعليم وديسكونت. أمّا القروض، بحسب الكاتب عدلي صادق، فلم يحدث أن قدم الاحتلال أيًّا منها، في حين يشير محمد السمهوري (أستاذ الاقتصاد السابق في جامعة الأزهر) إلى أنّه لا يوجد ما يؤكد صحة وجود القروض أو ينفيها، واعتبر هذه جزئية بسيطة من مجمل السياسات الإسرائيلية تجاه القطاع وسكانه في بداية سنوات الاحتلال. وحتى إن حدث ذلك، فهو غير مستغرب بعد أن قامت إسرائيل بعد الاحتلال مباشرة بإغلاق البنوك الفلسطينية التي كانت تعمل في القطاع، وأحلّت محلّها البنوك الإسرائيلية التي تهدف، كما هي حال البنوك كلها، إلى تحقيق الربح من خلال إقراض بعض ما لديها من ودائع مالية.

عمل الحكم العسكري على تلميع صورته أمام الرأي العام العالمي، استنادًا إلى ما سلف ذكره من منح قروض لبعض الموظفين والعمال من أجل الإسكان، فخصصت اللجنة ميزانية للترويج الإعلامي للكيان الصهيوني أمام الرأي العام العالمي، حول تخصيص صندوق قروض لتطوير المناطق المحتلة في عام 1967[105]. وقد كان الحكم العسكري ينطلق في "رعايته" للسكان الفلسطينيين من سياسة "كسب العقول والقلوب" Winning Hearts and Minds[106]. ففي معاملته لأفراد الطائفة السامرية في نابلس، وفي محاولة لكسب قلوبهم والظهور بمظهر الراعي لهم، قرر الحاكم العسكري إقامة صندوق قروض لهم من أجل الإسكان، حيث خصص للأزواج الشبان منهم مبلغ إجمالي 50 ألف ل. إ. يُعطى الشاب مبلغًا لا يزيد على خمسة الآف ليرة لكل حالة، لفترة زمنية تراوح بين 4 و5 سنوات، وبفائدة 6–7 في المئة. كما اتخذ قرارًا بشراء أرضٍ وبناء بيوت على جبل جرزيم (نابلس)، عبر صندوق بلغت ميزانيته 75 ألف ل. إ. يخدم 50–60 عائلة، يُموّل من احتياطي ميزانية الضفة الغربية، ويُعطى الشخص مبلغًا لا يزيد على 4 الآف ليرة لكل حالة، لفترة ثماني سنوات، بفائدة 6 في المئة[107]، وذلك عن طريق البنوك[108].

وفي إطار المعاملة التفضيلية لأفراد الطائفة السامرية أيضًا، اقترحت اللجنة إسكان من يرغب منهم في حولون (داخل إسرائيل)، مع تفضيل اللجنة تشجيع الشباب على البقاء في نابلس. وفي هذا السياق، أُعطيت توصية للبنوك بمنح قروض لا تزيد على خمسة آلاف ليرة لخمسة عشر شابًا سامريًا، لمدة

(105) الجلسة 190، البند 3، 1974/10/10، ص 961.

(106) يعود استخدام هذا المفهوم إلى الجنرال الاستعماري الفرنسي هيوبرت ليوتي Lyautey Hubert، ضمن استراتيجيته لمواجهة التمرد في فيتنام في عام 1895، التي استنبطها من السياسة الاستعمارية البريطانية في الهند، وطبّقها أيضًا في المغرب، وتقوم على افتراض أنّ الواقعين تحت الاستعمار سيعملون من أجل مصالحهم، والتي سيجري تعريفها من المستعمِرين. ينظر:
Douglas Porch, "Bugeaud, Gallieni, Lyautey: The Development of French Colonial Warfare," in: Peter Paret (ed.), *Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age* (Princeton: Princeton University Press, 1986), p. 393.

(107) الجلسة 75، البند 2، 1968/7/22، ص 376.

(108) الجلسة 79، البند 3، 1968/8/19، ص 394.

سنتين، ويمكن إعادتها خلال أربع سنوات[109]. وبعد سنة من تأسيس صندوق قروض السامريين (في عام 1969) اتخذت اللجنة قرارًا بزيادة المبلغ الإجمالي بـ 110 آلاف ل. إ. لسكان نابلس، و39 ألف ل. إ. لسكان حولون[110].

يوضح الكاهن حسني السامري من الطائفة السامرية[111]، ملابسات قروض الإسكان، حيث يشير إلى أنه كان أول من تقدم (من الطائفة السامرية) للحكم العسكري الإسرائيلي بطلب قرض من أجل الإسكان، انطلاقًا من اعتباره هو المسؤول، حُكمًا، عن رعاية شؤون الواقعين تحت حكمه، وذلك على الرغم من الخلاف العقائدي الحاد بين الطائفة السامرية واليهود[112]. وبصفته موظفًا تابعًا للحكم العسكري، واستنادًا إلى تجربة سابقة في بداية الستينيات، خلال فترة الحكم الأردني للضفة الغربية، هُدم بيت عائلته بسبب الأمطار وفيضان المياه، فما كان من والده إلّا أن توجّه إلى الملك الأردني الحسين بن طلال، طالبًا منه توفير منحة لإعادة بناء بيته، فاستجاب له بمنحه 1000 دينار أردني، وهذا يُعتبر مبلغًا كبيرًا بمقاييس تلك الفترة.

نستنتج من المعطيات السابقة أنّ الحكم العسكري الإسرائيلي، تحت قناع توفير الرعاية الاجتماعية، استخدم منح بعض الأفراد قروضًا تحت مظلة توفير السكن، وفي المقابل منعها عن آخرين وحرمانهم منها، حيث استعملها أداةً للضبط والتحكّم والسيطرة، علاوة على تحكّمه في الهندسة الاجتماعية للشعب الفلسطيني، من خلال التركيز في عملية الإقراض على سكان القدس ومخيمات اللاجئين؛ فيتمكن، وإن بصفة غير مباشرة، من التشويش على المطالبة بحق العودة من خلال توطين اللاجئين في المخيمات. يُضاف إلى ذلك تشجيع الراغبين في الانتقال من مدينة القدس إلى مناطق أخرى في الأراضي المحتلة في عام 1967، وسيلةً لتفريغ القدس من سكانها الفلسطينيين، ومواجهة الواقع الديموغرافي فيها، كي يُعزّز وجود غالبية يهودية في المدينة.

ثالثًا: المرجعية القانونية والمالية لنظام الأبوية الاستعمارية

تتبادر إلى الذهن عند تناول موضوع الرعاية الاجتماعية عدة تساؤلات من بينها: أينحصر الدافع إلى توفير هذه الرعاية في محاولة "كسب القلوب والعقول" والمحافظة على الهدوء، أمّ أن هنالك دافعًا آخر يكمن في محاولة الاحتلال الظهور بمظهر الملتزم بالقانون الدولي؟ بحسب معتز قفيشة، "في القانون الدولي الإنساني (تحديدًا اتفاقية لاهاي في عام 1899 واتفاقية لاهاي في عام 1907)، دولة الاحتلال ملزمة بالاستمرار بتطبيق القانون المعمول به في الإقليم المحتل. وتعترف إسرائيل باتفاقيتَي لاهاي (تسمى أيضًا أنظمة لاهاي) وتُطبّقها باعتبارها جزءًا من القانون الدولي العرفي. ولا تُجيز المادة 43 من اتفاقية لاهاي لقوة الاحتلال تعديل التشريعات المحلية إلّا لسببين: الضرورة العسكرية ومصلحة السكان المحليين"[113]. وهذا يفسر جزءًا من سلوك الاحتلال فيما يتعلق بتقديم بعض "التسهيلات" والخدمات، من إعفاء ضريبي للجمعيات الخيرية أو الالتزام بقانون التقاعد.

(109) ملحق الجلسة 79، البند 3، فرع ب، 1968/8/19، ص 400.

(110) الجلسة 113، البند 3، 1969/6/30، ص 541.

(111) حسني السامري، كاهن الطائفة السامرية، مقابلة شخصية، جبل جرزيم في نابلس، 2022/10/26.

(112) بحسب الكاهن حسني، تمتلك الطائفة السامرية التوراة واللغة العبرية الأصلية، وأنّها الامتداد الحقيقي لبني إسرائيل وليس لليهود الصهيونيين.

(113) معتز قفيشة، خبير، حاصل على الدكتوراه في القانون الدولي، مقابلة عبر البريد الإلكتروني، 2022/10/4.

بعد الفحص الدقيق للقوانين الأردنية، نجد حزمة منها تتعلق بالضرائب والتقاعد، تدفع الحكم العسكري إلى تبني سياسة أبوية. فبحسب المادة 83 من قانون الجمارك والمكوس رقم (1) لسنة 1962 للمملكة الأردنية، تُعفى الهيئات والمؤسسات العلمية والفنية والدينية والخيرية من الجمارك والمكوس[114]، وقد جرى الاستناد إلى هذا القانون في الأمر العسكري الإسرائيلي الصادر في الضفة الغربية، ويحمل الرقم 31[115]. أما بالنسبة إلى التقاعد، وكما أسلفنا، فاتخذت لجنة المديرين قرار "الاستمرار في إدارة صندوق التقاعد كما كان سابقًا"، بالتوافق مع قانون التقاعد المدني (الأردني) لسنة 1959، وفي قطاع غزة، واستنادًا إلى قانون تأمين التقاعد (قانون الحاكم الإداري رقم 169، بتاريخ 1961/5/6)[116]. وفيما يتعلق بأفراد الشرطة المحليين في الضفة الغربية، فقد جرى إصدار الأمر العسكري رقم 420، استنادًا إلى قانون التقاعد العسكري الأردني رقم 33 لسنة 1959[117]. بينما كان الاستناد في نظام علاوة غلاء المعيشة للموظفين في الضفة الغربية إلى تعديل القانون الأردني رقم 445 لسنة 1959[118]. وفيما يتعلق بقرار اقتطاع قسم من رواتب الموظفين لمصلحة الصندوق الخاص بإصابات العمل، فقد كان استنادًا إلى قانون العمل الأردني لسنة 1965[119].

وقفنا في دراستنا هذه عند تحاشي الاحتلال الإشارة إلى مصدر ميزانيات "الرعاية" الاجتماعية. لكننا بعد الفحص في منشورات الحكم العسكري، وجدنا أنّ ما يُصرف على الرعاية هو جزء من اقتطاعات مالية من السكان الفلسطينيين. فبحسب القانون الإسرائيلي تُقتطع مبالغ من رواتب العمال الفلسطينيين العاملين في مناطق عام 1948، وتوضع الأموال في صندوق تذهب مخصصاته إلى الرعاية الاجتماعية. ولقد وقفنا عند أن ما يصرف على الرعاية الاجتماعية تجري تغطيته كاملًا من هذا الصندوق، بل تبقى فيه مبالغ مالية غير مستخدمة. ففي عامي 1970/ 1971، جرى استقطاع 10 ملايين ل. إ. لم تُخصّص منها إلّا 6.2 ملايين لنشاطات اجتماعية[120] في الضفة الغربية (منها فقط 0.4 مليون للشؤون الاجتماعية)[121]. أمّا في قطاع غزة وشمال سيناء، فكان الدخل السنوي للصندوق في عامي 1970/ 1971 يقارب 10 ملايين ل. إ. لم تخصص منها إلّا 3.8 ملايين لنشاطات[122] اجتماعية[123].

(114) "قانون رقم (1) لسنة 1962: قانون الجمارك والمكوس"، **المقتفى**، شوهد في 2024/3/7، في: https://bit.ly/3fb3Ffc
(115) كراس 2، أمر عسكري رقم 31، 1967/6/27، ص 66.
(116) ملحق الجلسة 65، البند 3، الفرع ه، 1968/5/13، ص 338.
(117) كراس 27، أمر عسكري رقم 420، 1971/3/23، ص 1003.
(118) كراس 29، أمر عسكري رقم 445، 1971/9/3، ص 1085.
(119) كراس 38، أمر عسكري 662، 1976/6/22، ص 196.
(120) جرى توزيعها كالتالي: للتدريب المهني 1.7 مليون ل. إ. بناء مدارس 1.5 مليون، الصحة 0.5 مليون، الشؤون الاجتماعية 0.4 مليون، تطوير شبكة الكهرباء 2 مليون.
(121) وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، **ثلاث سنوات حكم عسكري: معطيات عن النشاطات المدنية في يهودا وشمرون وقطاع غزة وشمال سيناء، 1967–1970** (تل أبيب: وزارة الدفاع، حزيران/ يونيو 1970)، ص 78. (بالعبرية)
(122) وزعت كالتالي: تدريب مهني مليون، الصحة 0.6 مليون، مدارس 0.4 مليون، تطوير شبكة الكهرباء 1.8 مليون.
(123) وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي، ص 130.

وفضلاً عن هذه السياسات، كان الدعم الذي يوجّه إلى الفلسطينيين يتأثر بالظرف السياسي والأمني من جهة، ويتوازى مع سرقة الموارد الطبيعية من المناطق المحتلة من جهة أخرى. فقد قررت اللجنة تقليص الدعم بعد عام 1973 نتيجة الحرب(124). وبحسب مردخاي نيسان Mordechi Nisan أُسّست ميزانية الحكم العسكري على استغلال إسرائيل النفط الموجود في سيناء. وعلى الرغم من أنها لم تعلن عن الأرقام رسميًّا، فإنها قبل عام 1967 كانت تنتج حوالى 6 في المئة مما تستهلكه من النفط، بمعدل ثلاثة ملايين طن من النفط سنويًا، بينما سجل عام 1970 استخراج 4.5 ملايين طن من سيناء، وارتفع المقدار المستخرج إلى 5–6 ملايين طن خلال عامَي 1971–1972، ومن ثمّ كانت إسرائيل تستخرج على الأقل 50 في المئة مما تستهلكه من النفط من سيناء. ومن ثم يستنتج نيسان أن ميزانية الأراضي المحتلة السنوية التي تقدر بـ 30 مليون دولار، كانت تغطى من النفط المستخرج من سيناء لوحدها(125). وهذا يفسر تقليص الدعم بعد الحرب، بعد خوض مفاوضات مع مصر، انتهت، كما كان متوقعًا، بالانسحاب من سيناء.

رابعًا: مقاومة الأبوية الاستعمارية الاستيطانية

لكن، ألم تواجه منظومة الأبوية الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية بفاعلية احتجاجية فلسطينية؟ لقد لاحظنا حالة التمييز الممنهج في الأجور في ظل الحكم العسكري الإسرائيلي، الذي أخذ أشكالاً عدة من تمييز بين الموظفين وعمال المياومة، وبين موظفي الضفة الغربية وقطاع غزة، علاوة على التمييز العنصري بين العمال اليهود والعرب. فقد استثنى قرارُ صرف غلاء المعيشة بنسبة 8 في المئة في سنة 1968 عمالَ المياومة واقتصر على الموظفين المثبتين(126). يضاف إلى ذلك أن القرار الذي اتخذته في عام 1971 بزيادة الأجور بنسبة 7 في المئة (بدلاً من 10 في المئة التي أوصى بها القادة العسكريون)، لم يُمنح موظفو قطاع غزة سوى زيادة مقدارها 5 في المئة؛ ما دفع القائد العسكري في القطاع إلى الاستئناف ضد هذا الأمر، حتى يتجنّب اندلاع احتجاجات الموظفين في القطاع(127). وتحت ذريعة وجود فارق في المستوى المعيشي، كانت أجور موظفي مناطق قطاع غزة وسيناء أقل من موظفي الضفة الغربية، مع أنهم يعيشون تحت السلطة نفسها، والمستوى الأسعار نفسه(128).

وتجسّد التمييز العنصري للحكم العسكري كذلك في الإصرار على إبقاء فوارق في الأجور بين العمال اليهود والعرب. فقد اقترح شلومو جازيت (الحاكم العسكري لمنطقة الضفة الغربية بين عامي 1967 و1973) على لجنة المديرين إلزام أرباب العمل في القطاع الخاص الإسرائيلي، عبر إصدار أمر عسكري بذلك، بدفع أجور مشابهة للأجور في إسرائيل، مع أعطاء الحقوق الاجتماعية، لكن غالبية أعضاء

(124) الجلسة 186، البند 6، 1974/3/27، ص 941.

(125) Mordechi Nisan, *Israel and the Territories: A Study in Control 1967–1977* (Ramat Gan: Turtledove Publishing, 1978), p. 41.

(126) الجلسة 85، البند 1، 1968/10/3، ص 425.

(127) الجلسة 147، البند 5، 1971/2/18، ص 680.

(128) الجلسة 177، البند 11، 1973/3/1، ص 892.

اللجنة رفضت المقترح، ما دفع جازيت إلى رفع مقترحه إلى الحكومة الإسرائيلية مباشرةً[129]. ناقش مكتب رئيس الوزراء (غولدا مائير 1969–1974) الموضوع بعد احتجاج جازيت، فما كان من المكتب إلّا أن "قنن" هذا التمييز عبر الامتناع عن إصدار قرار بالمساواة في الأجور، والانحياز إلى رأس المال الإسرائيلي على حساب العمال العرب، بإصدار قرار للجنة المديرين، نصّ على أن "يعطى للقوى الاقتصادية مجال للعمل بدون تقييد من 'أصحاب اللاءات' (الذي يقولون 'لا' لكل شيء)، ومحاولات إعاقة المسيرة"[130]. وتجب الإشارة إلى أنّ التمييز في الأجور لم يقتصر على عمال "القطاع الخاص" وموظفيه، بل تعدّاه إلى القطاع الحكومي؛ إذ، باعتراف لجنة المديرين، كان الفرق في الأجور يعادل 80–85 في المئة، بين موظفي الحكم العسكري، والعاملين فيه بالوظائف نفسها داخل إسرائيل[131].

وقد استجلبت حالة التمييز في الأجور ردات فعل احتجاجية فلسطينية وعربية مبكرة. فقد طالب موظفو المناطق الأقل أجرًا (قطاع غزة وسيناء) الحكم العسكري بمساواتهم في الأجور مع الضفة الغربية، استنادًا إلى كونهم يتبعون السلطة الحاكمة نفسها، ويعيشون تحت الظروف نفسها[132]. وتقدم الموظفون في قطاع غزة بشكوى تطالب برفع أجورهم ومساواتهم في الأجور مع العاملين داخل إسرائيل، وفي السياق نفسه، قدّم الأطباء عريضة احتجاجية وهدّدوا بالإضراب، كما تقدم المعلمون في الضفة الغربية بعريضة مشابهة[133].

وحاول المعلمون تأسيس نقابة للدفاع عن حقوقهم. ففي عام 1972، تقدمت لجنة من المعلمين بطلب لذلك من الحاكم العسكري، لكنه رفض. فما كان من المعلمين إلّا أن شكلوا لجانًا للمطالبة بتحسين أجورهم التي تأكّلت بفعل غلاء المعيشة. ومن خلال المقارنة بما يتقاضاه المعلمون داخل إسرائيل، كان فرق الأجور يبلغ نسبة 64 في المئة، ولذلك نفّذ المعلمون إضرابًا في عام 1980 للمطالبة برفع أجورهم بنسبة 100 في المئة، ولم يحصلوا مع نهايته إلّا على زيادة بنسبة 20 في المئة[134].

لم يقتصر الاحتجاج على المطالبة برفع الأجور، بل شمل أيضًا تقديم الموظفين دعوى قضائية ضد الحكم العسكري، يطلبون فيها زيادة للمتقاعدين، على أساس القرار الذي اتّخذته السلطات الأردنية قبل حرب عام 1967؛ وإذ حال الاحتلال الإسرائيلي دون تنفيذه، فما كان من الموظفين إلّا أن توجهوا إلى المحاكم الإسرائيلية بدعوى قضائية للحصول على حقهم في زيادة التقاعد. ونتيجة لذلك بحثت اللجنة الموضوع، واتخذت قرارًا بتحاشي الاحتكاك مع شريحة المتقاعدين، والموافقة على طلبهم[135]. ونلاحظ هنا أنّ التقدم بعرائض والدعاوى القضائية يُدرج تحت الأبوية الاستعمارية،

(129) الجلسة 168، البند 4، 1972/5/25، ص 825.

(130) الجلسة 170، البند 1، 1972/7/27، ص 839.

(131) الجلسة 207، البند 3، 1977/3/24، ص 1212.

(132) الجلسة 177، البند 11، 1973/3/1، ص 892.

(133) الجلسة 185، البند 1، الفرع د، 1974/2/28، ص 934.

(134) صلاح الزرو، **التعليم تحت الاحتلال 1967–1987** (الخليل: رابطة الجامعيين؛ مركز الأبحاث، 1988)، ص 265–275.

(135) الجلسة 147، البند 6، 1971/2/18، ص 680.

كما أسلفنا، لكنه، في الوقت ذاته، مؤشر على فاعلية فلسطينية احتجاجية، رفضت سياسة الأمر الواقع، وسعت بالوسائل المتاحة كافة (عرائض، دعاوى قضائية، التهديد بالإضراب) إلى تحصيل الحقوق. ولم تكن محاولة تحصيل الحقوق من خلال اللجوء إلى المحاكم الإسرائيلية تعني بالضرورة رغبةً في الاندماج والانصياع، وليست اعترافًا بشرعية المنظومة الاستعمارية، بل هي من أشكال الفاعلية الاحتجاجية الفلسطينية التي تلجأ إلى كل الوسائل المتاحة لتحصيل حقوقها، ضمن رؤية عامة تفترض أنّ تحصيل المطالب المعيشية سيقود إلى تعزيز الصمود في الأرض الفلسطينية.

خاتمة

يشير وجود أحد أشكال الرعاية الاستعمارية لبعض السكان الفلسطينيين في مناطق عام 1967 إلى وجود تحول من منطق الإزالة والمحو، الذي كان سائدًا في المناطق المستعمرة في عام 1967، إلى منطق إدارة السكان؛ إذ كيف يمكن منظومة حكم يحكمها منطق المحو أن تعمل على رعاية السكان بدلًا من التضييق عليهم، من أجل تهجيرهم؟ وهذه الفكرة محور سجال نظري، ويجادل باحثون بأن منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني تحوّلت من تبني منطق المحو إلى منطق التحكم والسيطرة بسبب الفاعلية الفلسطينية، والفاعليتين الخارجية والداخلية، من دون التخلّي عن إمكانية المحو في حال توافر بيئة ملائمة[136].

يمكننا القول إنّ ما توصّلت إليه هذه الدراسة يعتبر إضافة نظرية جديدة إلى مفهوم الاستعمار الاستيطاني في السياق الفلسطيني. فالشائع في الدراسات المنشورة حول هذه الظاهرة الاستناد إلى مقولة وولف ومفادها أنّ المنطق الجامع للاستعمار الاستيطاني هو المحو. لكن الوقائع على الأرض التي جردناها وحلّلناها، وبفعل عوامل عدة، من بينها الفاعلية الفلسطينية، والظروف الدولية والإقليمية، ساهمت في دفع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي إلى التحوّل من منطق المحو والإزالة إلى منطق إدارة السكان. وقد عرضت الدراسة ما تجلّى من هذا التحول عبر تقديم المساعدات والدعم لبعض الفلسطينيين، والإعفاءات الضريبية للمؤسسات الدولية، والمساعدات الخارجية، والتكفل بالرواتب والتقاعد، مع ربط الأجور بغلاء المعيشة، إضافة إلى توفير قروض للإسكان في بعض الحالات.

إن سعي منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي لرعاية السكان، وبناء شبكة زبائنية مصلحية في مناطق عام 1967، يتعارض مع تعريف الاحتلال باعتباره حالةً مؤقتةً، فهدف الرعاية تهدئة السكان وبناء شبكة زبائنية، لتسكين الأوضاع الأمنية والتأسيس لوجود طويل الأمد في المناطق المحتلة. وقد استخدم الحكم العسكري الإسرائيلي "الرعاية" أداةً للضبط والتحكّم والسيطرة، حيث انتهت سياسة المنع والمنح بالاستناد إلى مدى الانضباط والخضوع لمنظومة الحكم الاستعماري، مثلما دللنا عليه من خلال أمثلة الفصل من الوظيفة لمن يُتّهم بمقاومة الاحتلال، وحرمانه من حقوقه التقاعدية، علاوة على حرمانه من أي امتيازات

(136) لمزيد من التوسع حول التحول من المحو إلى التحكم والسيطرة، ينظر: أشرف بدر، "الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بين البنية والصيرورة: محو وإزالة أم تحكم وسيطرة؟"، **عمران**، مج 10، العدد 39 (شتاء 2022)، ص 11–38؛ أشرف بدر وعاصم خليل، "الاستعمار الاستيطاني في السياق الفلسطيني: نموذج أم مفهوم؟"، **عمران**، مج 9، العدد 35 (شتاء 2021)، ص 7–30.

أو تسهيلات، مثل الإعفاء الضريبي الممنوح لذوي الإعاقة، حيث يشترط ألّا تكون هذه الإعاقة ناتجة من مقاومة الاحتلال. وللأسف لم نتمكّن من العثور على إحصاءات موثّقة حول عدد المحرومين للتعرف إلى حجم هذه الظاهرة، وقد يكون السبب في عدم وجود مثل هذه المعطيات هو الافتقار إلى مؤسسات فلسطينية إحصائية فاعلة داخل الأرض المحتلة، ترصد مثل هذه الحالات وتوثّقها في الفترة الزمنية التي غطاها البحث. تحاول المنظومة الاستعمارية من خلال ممارسة الأبوية الظهور بمظهر الراعي، لكنها في حقيقة الأمر تمارس الاستغلال، فعدا التدوير المالي وشراء المواد "المدعومة" من السوق الإسرائيلية، فإن مصدر أموال هذه الرعاية هو جباية الرسوم من السكان المحليين، وسرقة الموارد من الأرض المستعمرة؛ ما يؤكد طبيعة السلطة الاستعمارية الإسرائيلية التي تجمع بين الاستغلال الاستعماري وإدارة السكان على أساس التمييز العنصري. وقد لمسنا ذلك في "تقنين" الفوارق في الأجور بين السكان المحليين والمستعمِرين، علاوة على التمييز في المواد الغذائية المدعومة للسكان الفلسطينيين، على قلّتها، واتّصافها بالرداءة، مقارنة بما يتلقاه المستعمِر كما وقفنا على ذلك في مثال الأرز.

لربما نجح الحكم العسكري في توظيف "الرعاية" والمنع والمنح أداةً للضبط والتحكم والسيطرة لدى قطاعات من الشعب الفلسطيني، لكن يمكننا الادعاء بأنّه في المجمل قد فشل في تحقيق مبتغاه، استنادًا إلى شواهد كثيرة، منها تفجر انتفاضة عام 1987، التي شارك فيها معظم شرائح الشعب الفلسطيني، وأثبتت فشل سياسات التحكم والضبط والسيطرة الاستعمارية التي يتبعها الحكم العسكري الإسرائيلي.

تنويه وتقدير

يعبّر المؤلفان عن شكرهما للجنة البحث العلمي في جامعة بيرزيت لتمويلها إعداد هذه الدراسة، والشكر موصول لغسان أبو حطب من قطاع غزة لدوره في إجراء المقابلات الشخصية في القطاع.

المراجع
References

العربية

بدر، أشرف. "منظومة التحكم والسيطرة للحكم العسكري الإسرائيلي في المناطق المستعمرة عام 1967 في الفترة ما بين 1967–1981: البيوسلطة الزراعية كمدخل". أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية. جامعة بيرزيت. 2022.

________. "الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بين البنية والصيرورة: محو وإزالة أم تحكم وسيطرة؟". **عمران**. مج 10، العدد 39 (شتاء 2022).

بدر، أشرف وعاصم خليل. "الاستعمار الاستيطاني في السياق الفلسطيني: نموذج أم مفهوم؟". **عمران**. مج 9، عدد 35 (شتاء 2021).

الزرو، صلاح. **التعليم تحت الاحتلال 1967–1987**. الخليل: رابطة الجامعيين؛ مركز الأبحاث، 1988.

"قانون رقم (1) لسنة 1962: قانون الجمارك والمكوس". **المقتفى**. في: https://bit.ly/3fb3Ffc

العبرية

الأوامر العسكرية للحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1967–1977.

تيفيث، شبتي. **البركة الملعونة**. القدس/ تل أبيب: شوكن. 1969.

"جلسات لجنة المديرين في الفترة 1967–1977". أرشيف دولة إسرائيل.

وحدة تنسيق النشاطات في الأراضي. **ثلاث سنوات حكم عسكري: معطيات عن النشاطات المدنية في يهودا وشمرون وقطاع غزة وشمال سيناء 1967–1970**. تل أبيب: وزارة الدفاع. حزيران/ يونيو 1970.

الأجنبية

Aronson, Geoffrey. "Israel's Policy of Military Occupation." *Journal of Palestine Studies*. vol. 28 (1978).

Barbett, Michael. "International Paternalism and Humanitarian Governance." *Global Constitutionalism*. vol. 1, no. 3 (November 2012).

Gazit, Shlomo. *Trapped Fools: Thirty Years of Israeli Policy in the Territories*. London: Routledge, 2003.

Gibbon, Peter, Benoit Daviron & Stephanie Barral. "Lineages of Paternalism: An Introduction." *Journal of Agrarian Change*. vol. 14, no. 2 (April 2014).

Gordon, Neve. *Israel's Occupation*. London: University of California Press, 2008.

Isaacman, Allen. "Coercion, Paternalism and the Labour Process: The Mozambican Cotton Regime 1938–1961." *Journal of Southern African Studies*. vol. 18, no. 3 (September 1992).

Mendy, Peter Karibe. "Portugal's Civilizing Mission in Colonial Guinea–Bissau: Rhetoric and Reality." *The International Journal of African Historical Studies*. vol. 36, no. 1. Special Issue: Colonial Encounters between Africa and Portugal (2003).

Murphy, John F. "Legitimation and Paternalism: The Colonial State in Kenya." *African Studies Review*. vol. 29, no. 3 (September 1986).

Narayan, Uma. "Colonialism and Its Others: Considerations on Rights and Care Discourses." *Hypatia*. vol. 10, no. 2 (Spring 1995).

Nisan, Mordechi. *Israel and the Territories: A Study in Control 1967–1977*. Ramat Gan: Turtledove Publishing, 1978.

Ophir, Adi, Michal Givoni & Sari Hanafi (eds.). *The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories*. Brooklyne: Zone Books, 2009.

Paret, Peter (ed.). *Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age*. Princeton: Princeton University Press, 1986.

Scott, James C. *The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia*. New Haven: Yale University Press, 1976.

Stephens, Julia. "A Bureaucracy of Rejection: Petitioning and the Impoverished Paternalism of the British–Indian Raj." *Modern Asian Studies*. vol. 53, no. 1 (January 2019).

von Soest, Christian. "What Neopatrimonialism Is – Six Questions to the Concept." Background Paper for GIGA–GIGA German Institute of Global and Area Studies. Hamburg, 23/8/2010.



التسلم Received 2023–8–15 | التعديل Revised 2024–2–20 | القبول Accepted 2024–2–23 | المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/GZOR3626

فاروق الطاهري | Farouk Tahri*

الطب الحيوي بوصفه طبًّا شعبيًا لدى المرضى النفسيين وعائلاتهم: دراسة في إعادة إنتاج الوصفات الطبية خارج المستشفى في المغرب

Biomedicine as a Folk Medicine for the Mentally Ill and Their Families: A Study in Reproducing Medical Prescription Outside the Hospital in Morocco

ملخص: تنطلق الدراسة من نظرة عامة للكيفية التي صار بها التشخيص الطبي وسيلةً من وسائل "تطبيب المجتمع"، ثم عبر تطور الطب الحيوي في شكل أدوية، وانتقال المجتمع في العقود الأخيرة إلى مرحلة "الصيدلة". وقد صارت هذه الأدوية على نحو أو آخر المبرر الوحيد لبقاء عدد كبير من الأفراد في المجتمع أحرارًا، وحتى يحافظوا على وجودهم الاجتماعي، ومن دونها يكونون فاقدين لـ "مواطنتهم الصيدلية". يحاول البحث الميداني المنجز في مشفيَي وجدة وتطوان للأمراض النفسية والعقلية، عبر الملاحظة بالمشاركة أو المقابلات، أن يُبيّن كيفية أن المرضى وعائلاتهم يُعبّرون عن عقلانية موازية للعقلانية الطبية في خصوص الوصفات الطبية، الشيء الذي يجعلهم يتلاعبون بالأدوية ويستخدمونها لخدمة مصالحهم المختلفة، من دون أن يعطّلوا الوصفة الطبية كليًا، وذلك من أجل ضمان الإبقاء على المواطنة الصيدلية للفرد المريض، وبذلك يجعلون الطب الحيوي طبًّا شعبيًا.

كلمات مفتاحية: الطب الحيوي، الطب الشعبي، المرض النفسي، الأدوية، الوصفات الطبية.

Abstract: Through this study, I will explain how medical diagnosis became a tool for the medicalization of society, and through time, and with the development of bio–medicine in the shape of drugs, society moved to a more specific process of Pharmaceuticalization. Under these circumstances, medical drugs became the only means for sick people to have their freedom in society. Only after taking their prescription, can they remain socially active, or they will lose their pharmaceutical citizenship. The study draws on fieldwork completed in the mental health hospitals of Oujda and Tetouan, using an ethnographic approach. Through participant observation and interviews, I seek to understand how patients and their families rationalize their use of drugs and prescriptions against medical advice, whether they change the dosage, manipulate the process, or suspend the prescription entirely.

Keywords: Bio–Medicine, Folk Medicine, Mental Illness, Drugs, Medical Prescription.

* باحث، حاصل على الماجستير في علم الاجتماع من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة عبد المالك السعدي، المغرب.

Researcher, holds a Master in Sociology from the Faculty of Letters and Humanities, Abdelmalek Essaâdi University, Morocco. Email: tahrifarouk6@gmail.com

مقدمة

منذ مدة طويلة، بدأ يتحدث السوسيولوجيون عن "موجة" من تطبيب المجتمع Medicalization. وتعلّقت الدراسات حول هذه الظاهرة بحقل الطب النفسي أكثر من غيره من الحقول الطبية، نظرًا إلى الليونة الكبيرة في تشخيص الأمراض النفسية. وبالعودة إلى تاريخ التشخيص الطبي عمومًا، وتاريخ الطب النفسي خصوصًا، يُمكننا أن نجد حالات عديدة يتداخل فيها فاعلون مختلفون من أجل تشكيل ما يمكن أن نسمّيه "تشخيصًا لمرض"، من دون أن يكون كذلك بالضرورة. ولا تشير هذه السيرورة المتغيّرة للتشخيص الطبي، حقًا، إلى تطور العلم، بقدر ما تشير إلى تغيّر في معايير ذلك التشخيص، وتطور سريع لعملية تطبيب المجتمع.

لقد مرّت هذه السيرورة بمراحل متعاقبة، من حلقاتها ما ركّز على النساء، وما ركّز على معارضي الأنظمة السياسية، مع خصوصيات معتبرة في العالم الإسلامي. ومن هذه الخصوصيات تطوّر نوع من التساوي ما بين المارستان الذي يُؤوي من يعتبرهم التشخيص مجانين، والسجن، وهو ما تعزّز في أثناء الفترة الاستعمارية في حالة المغرب، ما أكّد الترابط الوثيق ما بين الطب النفسي والسلطة. وبناءً عليه، لا يمكن النظر على نحو أحادي إلى عمليات التشخيص، خصوصًا في حقل الطب النفسي، باعتبارها مجرد جزء من عملية تطبيب المجتمع؛ ذلك أن للتشخيص وظائفَ متعددةً بتعدّد علاقات السلطة في كل مجتمع معنيّ. فمن وجهة نظر الأطر الصحّية، يساعد التشخيص في السيطرة على "المشكل" الذي يعانيه الفرد، وعلى مراقبته من أجل الرعاية والعلاج. ومن وجهة نظر المرضى، يكون التشخيص مصدرًا للطمأنينة والتخفيف من القلق، بعد معرفة أصل المشكل الذي يعانيه، كما يمكن أن يكون بابًا للتهرّب من مسؤوليات اجتماعية بحجّة المرض. ويسمّي المتخصصون الاجتماعيون مختلف مظاهر السلوك هذه بتطبيب المجتمع، ثم أضافوا، في السنوات الأخيرة، مفهوم "صيدلة المجتمع" Pharmaceuticalization للإحاطة بمختلف الجوانب الاقتصادية والاستهلاكية لتناول أنواع الأدوية المختلفة، من دون استشارة الطبيب، وبما يشمل من مضادّات الاكتئاب والمنشّطات وغيرها.

وقد عرف المغاربة منذ سنوات عديدة نوعًا من دمقرطة الصيدلة، فاستهلكوا مضادّات الوجع وعددًا آخر من الأدوية ذات الاستعمالات الواسعة بعد اقتنائها من المحلات التجارية، من دون اعتماد وصفات طبية، أو استشارة الصيادلة. وفي هذا الإطار تعرف مدينة وجدة بيع الأدوية في سوق الفلاح، من دون وصفة، وبنصف الثمن الرسمي. وفي مقابل تقبّل البائعين والمستهلكين لهذه الوضعية بارتياح واستفادتهم منها، جابهها الصيادلة الممارسون بالرفض والاحتجاج، منبّهين إلى خطورتها، على اعتبار هذا "العلاج" الذي يحظى به المريض النفسي خارج المشفى علاجًا شعبيًا، لا يخضع للمنطق الطبي، حتى إن كان في إطار ما يوصي به الأطباء من استكمال التداوي خارج المشفى بعد انتهاء فترة إقامة المريض.

في هذا السياق، اهتممتُ بوجه خاص بتلك السيرورة التي عبرها يظهر فاعلون جدد بعيدًا عن الحقل الطبي، ويكون لهم دور مهم في القبول بوصفة طبية بعينها، أو تغييرها أو رفضها، سواء أكان ذلك

بحسب رغبة المعني بها، أي المريض، أم بتدخّل من العائلة والمقربين. معتبرًا هذه السيرورة انتقالاً من طب التخصص، أو الطب الحيوي، إلى طب شعبي لا يحتاج إلى متخصصين فعليين فيه. وعلى ذلك، أحاول في هذه الدراسة الإجابة عن سؤال رئيس: كيف يصير الطب الحيوي طبًّا شعبيًا بعد الخروج من المشفى؟

تتوسّع الدراسة في الجوانب التاريخية والمفهومية والنظرية لتطبيب المجتمع وصيدلته، ثم تركّز على الحالة المغربية من خلال عرض نتائج بحث ميداني أجريتُه في مدينتي وجدة وتطوان. وقد طرح عليّ المشفى بصفته مجالاً للبحث صعوبات منهجية، حاولتُ معالجتها من خلال الإجراءات الميدانية التي اتّخذتها في مجالين مختلفين، ووزّعتها على مرحلتين. ففي الفترة 8–29 آب/ أغسطس 2022، أجريتُ الجزء الأول من البحث في مشفى الأمراض النفسية والعقلية في مدينة وجدة، شرق المغرب. وفي الفترة 10–31 أيار/ مايو 2023، أجريتُ الجزء الثاني في مشفى الأمراض النفسية والعقلية في مدينة تطوان، في الشمال المغربي.

وقد اعتمدتُ المنهج الإثنوغرافي من خلال أداة الملاحظة بالمشاركة، وذلك على مستويات عدة. فقد جرت ملاحظة تفاعلات المرضى مع الأدوية التي يسهر المشفى على تقديمها للمقيمين منهم وإرغامهم على أخذها أحيانًا. واعتمدت كذلك مقابلات نصف موجّهة مع بعض المرضى، من الذكور خاصة، وذلك احترامًا لخصوصيات المريضات باعتبار أن الباحث رجل، ومن أجل التركيز أيضًا على المعطيات التي تهمّ الذكور من المرضى، الشيء الذي أعمل على استكماله مستقبلاً بالقيام بأبحاث مع عيّنات من النساء. وقد كان الهدف الرئيس من هذه المقابلات فهم الكيفية التي يأخذ بها المرضى أدويتهم، ويتدبّرون العلاج داخل المشفى وخارجه. وقد شارك في المقابلات 16 مريضًا مقيمًا في مشفى الأمراض النفسية والعقلية في وجدة، ينتمون إلى الجهة الشرقية من المغرب، وكان أصغرهم حين إجراء المقابلة في بداية العشرينيات من عمره، في حين كان أكبرهم في أواخر الأربعينيات. أما في مشفى تطوان، فلا ينحدر مرضاه من جهة طنجة – تطوان – الحسيمة فحسب، بل كان عدد المشاركين 11 مشاركًا، أصغرهم سنًا لم يزد عمره على الخامسة والعشرين، حين إجراء المقابلة، وكان أكبرهم سنًا في الثالثة والسبعين عامًا من العمر. وفي الحالتين، جرى العمل على الإحاطة بمختلف الفئات العمرية داخل المشفى، واختيار المرضى "الأكثر استقرارًا" و"الأكثر استعدادًا للحديث". وعلى الرغم من عدد المرضى الكبير في مشفى تطوان وسعته الكبيرة، بأكثر من مئة سرير فيها، في مقابل 24 سريرًا فقط في وجدة، فإن "المستقرين" منهم قلة، حيث اختير من أجرينا معهم المقابلات بناء على توجيهات الممرضين والحرّاس من أجل تفادي المرضى "الخطرين".

وقد صُنّف المرضى بحسب المجالات التي ينتمون إليها، بحسب توزيع رقمي (1، 2، 3 ... إلخ) في مشفى وجدة، وتوزيع حرفي (أ، ب، ج ... إلخ) في مشفى تطوان، وذلك حفظًا لخصوصية المرضى، من جهة، ومن أجل رصد مواطن الاختلاف والاتفاق بين مرضى المنطقتين، من جهة أخرى، وقد كانت الأولى (وجدة) تنتمي تاريخيًا إلى المناطق التي شهدت الاستعمار الفرنسي، في حين كانت الثانية (تطوان) خاضعة للاستعمار الإسباني. ولكلتا المدينتين ارتباط بالعمالة الحدودية،

الجزائرية شرقًا، أو الإسبانية شمالاً. وبقدر ما هما متشابهتان اقتصاديًا من حيث مصادر الدخل المتوافرة، تبقيان مختلفتين ثقافيًا.

وقد جرى توزيع دليل المقابلة، الموضوع بالدارجة المغربية، على ثلاثة محاور: أولاً، معلومات عامة حول وضعية المريض الشخصية والاجتماعية (العمر، والمستوى الدراسي، والحالة العائلية، وحالة السكن، وطبيعة الدخل، وإذا ما كان له علاقة بالتهريب، وغيرها). وثانيًا، المرض واكتشافه وانعكاساته (بداية المرض، وكيفية اكتشافه، وتواتر الزيارات لدى الطبيب، وأثر المرض داخل العائلة، ثم داخل مجال العمل). وثالثًا، الحياة داخل المشفى وعلاقة المريض بالأدوية (الاقتناع بضرورة الاستشفاء، ومدى الارتياح للإقامة في المشفى، والارتباط بالخارج، والنجاعة العلاجية، والأدوية في المشفى وخارجه). وكان تعاملي مع الدليل مرنًا، حيث تخلّيتُ في بعض الأحيان عن أسئلة بعينها، في مقابل التركيز على أسئلة أخرى، بحسب سياق المقابلة وحالة المريض ومدى تجاوبه مع الأسئلة.

أولاً: التشخيص الطبي بين المعرفة والسيطرة

في العصور الوسطى، كانت الكنيسة تشرف على "تشخيص" النساء، فتفرز "غير السويات" منهن على أنهن ساحرات أو مصابات بمسّ[1]. ومع مجيء علم النفس، صار التشخيص مُعَلمنًا، من دون أن يكون علميًا. فقد صنّف بنيامين راش Benjamin Rush، أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأميركية، الذي يعتبر أبًا روحيًا للطب النفسي الأميركي، مرضًا باسم "أناركيا" Anarchia في أواخر القرن الثامن عشر، اعتبر أنه يصيب، بنوع من الجنون، الأفراد "غير الراضين عن بنية الولايات المتحدة السياسية، والراغبين في مزيد من الديمقراطية". وبدلاً من مواجهتهم سياسيًا، قرّر راش تحويلهم إلى مرضى نفسيين[2]. وعلى النحو نفسه، أُحدثت تشخيصات طبية تخدم النظام العبودي في الولايات المتحدة[3]. وعرفت هذه السيرورة، التي ارتبطت بتطور الطب النفسي، نوعًا من التأخر في العالم الإسلامي الذي كان المجانين فيه أقرب إلى المساجين. ففي الكتابات التاريخية حول المغرب، نجد إشارات نادرة، لكنها لافتة، تتعلق بوضعية المجانين.

فهذا روجيه لو تورنو الذي يقارن في فاس بين السجن والمارستان، فيقول: "والتفكير بالسجن، بالنسبة إلى فاس، يثير التفكير بالمستشفى 'المارستان'"[4]. ويضيف في السياق نفسه: "مستشفى فاس الذي كان يطلق عليه اسم سيدي فريج، كان يتألف من غرف صغيرة تدور بعرصة. وكانت سلاسل الحديد تتدلّى من أعلى السطح إلى كل من هذه الغرف، ويُربط بها هؤلاء المرضى المساكين ليظلوا هادئين. وقد كانوا، في أول الأمر على الأقل، وهم يتمتعون بعد بشيء من قوتهم، يقضون بعض الوقت في الصراخ

(1) Phil Brown, "The Name Game: Toward a Sociology of Diagnosis," *The Journal of Mind and Behavior*, vol. 11, no. 3–4 (1990), p. 387.

(2) Ibid., pp. 386–387.

(3) Ibid., p. 387.

(4) روجيه لو تورنو، **فاس في عصر بني مرين**، ترجمة نقولا زيادة (بيروت: مكتبة لبنان، 1967)، ص 79.

والعويل"[5]. وتحدّث الوزان أيضًا عن وعي نسبي بالظلم الذي يتعرّض له هؤلاء الأشخاص، بحجة أنهم مرضى، ويقول: "قد يحدث أن يقترب أحيانًا أحد الغرباء من هذه الغرف، فيناديه المجانين ويشكون له استمرار احتجازهم في السجن، رغم شفائهم من مرضهم، وأنهم يتعرّضون يوميًا لألف معاملة سيئة من حرّاسهم"[6].

وفي السياق نفسه، ومثلما فعل لو تورنو من قبله، يتحدث المؤرخ العبدي – على نحو لا واعٍ غالبًا – في سياق حديثه عن مشفى مكناسة الزيتون عن "المعتوهين" والمساجين، فيقول إن أحدًا كان "يذهب كل أربعاء وخميس لسجن مكناس ومارستانها يخدم المساجين والمعتوهين"[7]. وفي سياق آخر – هذه المرة عن وعي – في أثناء حديثه عن مشفى مراكش، يشير العبدي إلى أن ذلك المشفى قد تحول إلى مأوى للمجانين والحمقى في عام 1912، وقد "تحوّل أحد أقسامه إلى سجن للنساء"[8]. وتتكرر هذه العلاقة الغريبة – لكن المفهومة – التي تجمع دومًا بين السجن والمارستان، كثيرًا، فهذا أيضًا عبد الله الغالب السعدي، في القرن السادس عشر، بنى مارستانًا في مراكش قرب سجن، وسرعان ما صار السجن جزءًا من المارستان[9].

وقد جرى تعزيز هذه الوضعية التي تشير إليها النصوص التاريخية المختلفة، مع دخول الاستعمار إلى المغرب، حيث بدأت التقارير المختلفة بتأكيد ما ناقشته النصوص القديمة، وجرى الحديث على نحو مباشر وصريح عن كون المارستانات مجرد سجون للمرضى، من دون أن تكون بأيّ شكل من الأشكال مؤسسات استشفائية. فهذا تقرير سالومون لفوف وبول سيريو[10] يصف مارستان سيدي فرج بأنه "بصريح العبارة سجن للحمقى، أكثر منه مشفى، ولا يتلقى المرضى النازلون فيه أيّ علاج، ويعانون قلة اللباس والأكل، مكبّلون في أغلال تربطهم من الأعناق، وإلى جانبهم ينطرح مرضى آخرون من ذوي الحميات أو الأمراض المعدية الأخرى. ولم تعد تأتيهم الجوقة الموسيقية كل جمعة إلّا في النادر"[11]. وفي إشارة أخرى من المبعوثين في التقرير نفسه، يُشار إلى أن "المارستانات عبارة عن مستودعات للشحّاتين تابعة للمساجد، وتضم خليطًا من المتسوّلين والمحمومين وذوي الأمراض المُعدِيَة، والحمقى، ولا يزور هذه المؤسسات أيّ طبيب"[12].

تدل المقتطفات السابقة، على أن ثمّة اتفاقًا، سواء على نحو مباشر أم غير مباشر، سرى في أزمنة مختلفة، على القول إن المارستانات لم تكن أكثر من سجون يُرمى فيها المرضى النفسيون، خصوصًا

(5) المرجع نفسه.

(6) الحسن بن محمد الوزان، **وصف أفريقيا**، ترجمة عبد الرحمن حميدة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005)، ص 344.

(7) المرجع نفسه، ص 148.

(8) المرجع نفسه، ص 167–168.

(9) بوجمعة رويان، **الطب الكولونيالي الفرنسي بالمغرب 1912–1945**، ط 2 (الرباط: منشورات الرباط نت، 2020)، ص 66.

(10) Salomon Lwoff & Paul Sérieux (dir.), *Les aliénés au Maroc, Extrait du rapport de mission* (Paris: Masson et C Edit, 1911).

(11) رويان، ص 67.

(12) المرجع نفسه، ص 68.

الأكثر خطورة، مثلما أشار إلى ذلك الوزان. وفي مرحلة معينة، مثلما أشار إلى ذلك نص تقرير لفوف وسيريو، صارت وظيفة المارستان معزلًا كبيرًا أكثر وضوحًا، وهذا ما قد يُحيلنا على نحو أو آخر إلى ميشيل فوكو الذي يقول في دراسته المعروفة عن تاريخ الجنون، إن "معنى الحجز يستوعب داخله غاية اجتماعية تسمح للجماعة بإقصاء العناصر الطفيلية أو الضارّة"[13]. وهذا ما كان عليه الأمر في مشفى القديس لازار في فرنسا، حيث تم حبس المنحرف، الغبي، الضالّ، المعوّق، المختل، المنحل، العاق، المومس والأخرق، من دون أن يكون هناك أي تمييز بين هذا وذلك[14]. ونجد صدى هذه الفكرة في تقرير إميلي-ماري كواشون Amélie–Marie Goichon الذي أنجزته في عام 1924، وقد وصفت في جزء منه مشفى سيدي فرج بأنه "يُذكّر فعلًا بسجن [...] ولا يضم القسم الخاص بالنساء في الطابق الأول، المصابات بعاهات عقلية فقط، بل يأوي ذوات السلوك المشين كذلك"[15]. وقد قارن الطبيب دو مازيل Du Mazel في عرض له في عام 1922، على نحو لافت، بين وضعية المارستانات، و"سراديب الأسرى أيام موريطانيا الطنجية"[16].

كانت هذه الوضعية الصعبة للمرضى النفسيين في المغرب، من وجهة نظر الفرنسيين، لا تُعبّر عن "تخلّف"، مثلما كان عليه الأمر بالنسبة إلى الاقتصاد والسياسة والطب العضوي، بل ارتبطت بما هو ثقافي. وتماشيًا مع سياسة المقيم العام الفرنسي لوي هوبير ليوتي Louis–Hubert Lyautey، لم تحاول فرنسا أن "تصلح" ما هو ثقافي لدى المغاربة إلّا نادرًا، وهذا ما أشار إليه مباشرة روني كروشي René Cruchet في عام 1934، خلال حديثه عن مارستان فاس، بقوله: "إنه منظر محزن حقًا، ولا يمكننا إلّا أن نشاهد هذه الوقائع ونتأسّف لها، ولكن لأننا التزمنا أن نحترم معتقدات المغاربة وعاداتهم، فإن علينا أن ننتظر أن يغيّروها هم أنفسهم"[17].

لم يكن المرضى في تلك المرحلة ضحايا المارستانات، لكنهم كانوا على نحو أكثر دقة ضحايا التخلّي الاجتماعي عنهم من طرف عائلاتهم. ففي بعض الحالات، كان المريض يُحبس داخل البيت، وحين تعجز العائلة عن احتوائه مدة أطول، يُرسل مباشرة إلى المارستان[18]. وحين فكّر الفرنسيون في "تحرير" هؤلاء المرضى من المارستانات ووضعهم في "مشاف" جديدة، لم يكن ذلك في الواقع إلّا محاولة منهم لضمان أمن اجتماعي أكثر عصرية وإحكامًا[19]. فقد كان المرضى النفسيون مجرمين بالدرجة الأولى بالنسبة إلى الفرنسيين، وقد كان بناء مشفى برشيد الضخم،

(13) ميشيل فوكو، **تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي**، ترجمة سعيد بنكراد، ط 2 (بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2014)، ص 103.

(14) المرجع نفسه، ص 106.

(15) رويان، ص 69.

(16) المرجع نفسه، ص 68.

(17) المرجع نفسه، ص 69.

(18) Richard C. Keller, *Colonial Madness: Psychiatry in French North Africa* (Chicago: The University of Chicago Press, 2007), p. 26.

(19) Ibid., p. 32.

محاولةً للحدّ من جرائمهم لا أكثر[20]. وفي تلك اللحظة عرف المغاربة الانتقال من نموذج المارستان باعتباره معزلًا فحسب، إلى نموذج المشفى النفسي الضخم Asylum الذي ادّعى أنه مؤسسة استشفائية، أكثر من كونه معزلًا.

لا شك في أن واحدًا من أهم الأبحاث التي أُنجزت بخصوص الطب النفسي في علاقته بموضوع دراستنا، كان للأميركي ريتشارد كيلر، بعنوان لافت: **الجنون الاستعماري: الطب النفسي في شمال أفريقيا الفرنسية**[21]. ينطلق الباحث من قاعدة أساسية بنى عليها دراسته هذه، وهي أن المعرفة الطبية والسلطة وجهان للعملة نفسها - كما عند فوكو - حينما يتعلق الأمر بالطب النفسي الفرنسي في مستعمرات شمال أفريقيا. وحتى يبني الباحث دراسته هذه، اعتمد أساسًا على "تحليل أدلّة ووقائع تاريخية، من أرشيف الطب النفسي، والعلوم السياسية، والأنثروبولوجيا والنقد الأدبي"[22]. وساهم هذا التنوّع في المصادر في الإحاطة الشاملة بموضوع البحث، وعلى الرغم من أن الدراسة تشمل مستعمرات شمال أفريقيا الفرنسية إجمالًا، فإن المغرب قد حظي بجزء مهم منها.

إن الكيفية التي درس بها الباحث تطوّر الطب النفسي في شمال أفريقيا، جعلت بحثه، على نحو أو آخر، بحثًا في طبيعة الهيمنة الفرنسية على الأراضي الجديدة، مستغلة المعرفة جزءًا من وسائلها الاختراقية، والجميل في هذه الدراسة أنها لا تقوم بالعرض الكرونولوجي لتطور الطب النفسي في المنطقة فحسب، لكنها "تُسلّط الضوء على السيرورة الطويلة من التفاوض بين الفرنسيين والسلطات المحلية، وأيضًا 'الأهالي' من أجل تأسيس هذه المؤسسات الطبية"[23]. وبناءً عليه، فهذا التوجّه نحو بناء مؤسسات صحية للمرضى النفسيين على الشاكلة الأوروبية، ليس مجرد توجّه نحو "أنسنة" طرائق عزل المرضى، عكس ما كان عليه الأمر سابقًا، لكن كانت هذه المؤسسات ضمن مخطط أوسع، يهدف إلى الزيادة في الإنتاجية، وتعزيز تقنيات المراقبة الدقيقة للمجال أيضًا[24]. وقد كشف الباحث أيضًا الكيفية التي عمل بها هذا الحقل المعرفي على تقديم أدلّة علمية على تدنّي الأفارقة، ومن ثم تبرير للاستعمار من منظور سيكولوجي.

لم يكن الطب النفسي إذًا منفصلًا البتّة عن علاقات السلطة، وربما كان فوكو هو أول من انتبه إلى العلاقة بين الطب والسلطة. فأصبح معه "المرض محكومًا بالشروط التاريخية والاجتماعية، وليس بالشروط العضوية والنفسية"[25]. وأكثر من ذلك، فتاريخيًا لم يكن "المرض النفسي" شيئًا ينتمي فعلًا

(20) Ibid., p. 37.

(21) Ibid.

(22) Matthew M. Heaton, "Reviews: Richard C. Keller, Colonial Madness: Psychiatry in French North Africa," *Itinerario*, vol. 32 (2008), p. 114.

(23) Pino Schirripa, "Reviews: Richard C. Keller, Colonial Madness: Psychiatry in French North Africa," *Transcultural Psychiatry*, vol. 48, no. 3 (2011), p. 337.

(24) Ibid.

(25) الزواوي بغوره، "المرض بوصفه تجربة وخطابًا: بحث في سياسات المرض عند ميشيل فوكو ودورها في الفلسفة الاجتماعية المعاصرة"، **تبيّن**، مج 9، العدد 35 (شتاء 2021)، ص 17.

إلى الحقل الطبي، فمثلما عبّر عن ذلك فوكو أيضًا: "كان الجنون شيئًا ينتمي إلى حقل الترويض والتبليد"[26]، وذلك ما يُفسّر تعامل المجتمع الوحشي سابقًا مع المرضى النفسيين.

بالنسبة إلى المؤسسات والجماعات القوية، قد يكون التشخيص أداةً للسيطرة الاجتماعية[27]. فقد شُخّص ثوري مغربي مثلاً بكونه مريضًا نفسيًا كي يُستخدم الصعق الكهربائي عليه لاستخراج اعترافات منه[28]، وعلى النحو نفسه، شخّص الأطباء الأميركيون الأميركيين السود من المحتجين في سياق حركة الحقوق المدنية بأنهم مصابون بالذُهان[29]. فالتشخيص إذًا ليس محايدًا، وأكثر من ذلك، ففي الطب النفسي بوجه خاص، يكون التشخيص مفتوحَ المجال للتأويل والتحيّز المباشر، وهو الذي لا نجده على هذا الشكل في باقي التخصصات الطبية[30].

هذا عمومًا ما يسميه المتخصصون الاجتماعيون بتطبيب المجتمع، أو العبارة التي استخدمها أحد الباحثين "إضفاء الطابع الطبي على الحياة"[31]. ويتحدث السوسيولوجيون منذ مدة طويلة عن "موجة من تطبيب المجتمع Medicalization، والمقصود بها بشكل عام تلك السيرورة التي تعمل على تضمين عدد من الظواهر الاجتماعية في الحقل الطبي، باعتبارها تعبيرًا عن "المَرضِي"، في مقابل السواء أو المعياري[32]. وقد ارتبطت هذه الظاهرة، مثلما رأينا، بالسلطة التي تحاول المؤسسات أن تراكمها، عبر خلق معايير يتم عبرها تحديد المريض من السويّ، وذلك بمباركة من العلم، أو الطب بوجه خاص، الذي قام عبر التشخيص بشرعنة هذه المعيارية. إلّا أنه في السنوات الأخيرة، تجاوز المتخصصون في العلوم الاجتماعية الإطار المتعلق بتطبيب المجتمع إلى إطار آخر أكثر راهنية هو "صيدلة المجتمع". ونظريًا، هناك فرق كبير بين تطبيب المجتمع وصيدلته[33]. فظاهرة الصيدلة تتجاوز تطبيب المجتمع، وتميل إلى ما هو اقتصادي واستهلاكي، أكثر مما هو مَرضي، مثل استهلاك الأقراص والحبوب المعروفة باسم أدوية نمط الحياة Lifestyle Drugs[34]. ويقصد بها تلك "المنتجات الصيدلية الموجّهة لتحسين جودة الحياة أكثر مما هي موجهة لتخفيف حدة الأمراض"[35].

(26) فوكو، ص 173.

(27) Phil Brown, "Naming and Framing: The Social Construction of Diagnosis and Illness," *Journal of Health and Social Behavior*, vol. 35 (1995), p. 39.

(28) Keller, p. 105.

(29) Walter Bromberg et al., "The 'Protest' Psychosis: A Special Type of Reactive Psychosis," *Arch Gen Psychiatry*, vol. 19, no. 2 (1968), p. 159.

(30) Brown, "Naming and Framing," p. 39.

(31) الناصر عمارة، "الصحة والإيتيقا: النضج الأخلاقي للممارسة الطبية"، تبيّن، مج 10، العدد 38 (خريف 2021)، ص 109.

(32) Peter Conard, "Medicalization and Social Control," *Annual Review of Sociology*, vol. 18 (1992), p. 209.

(33) John Abraham, "Pharmaceuticalization of Society in Context: Theoretical, Empirical and Health Dimensions," *Sociology*, vol. 44, no. 4 (August 2010), p. 604.

(34) Ibid., p. 605.

(35) Mark Ashworth et al., "Demand, Appropriateness and Prescribing of 'Lifestyle Drugs': A Consultation Survey in General Practice," *Family Practice*, vol. 19, no. 3 (2002), p. 236.

ولا يعني هذا أن التطبيب منفصل عن الصيدلة، بل قد يبدو عاملاً مساعدًا في فهمه، فالخبراء الطبيون منخرطون على نحو أو آخر في إعادة بناء التشخيصات الطبية، وتوسيع هالة الأمراض أيضًا، التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا في الصناعة الصيدلية التي تنتج أدوية جديدة لأمراض "جديدة"[36]. وقد كان الأنثروبولوجي مارك نيشتر Mark Nichter أول من استخدم مفهوم "الصيدلة" Pharmaceuticalisation في عام 1989[37]، من أجل التعبير عن إدماج المواد الصيدلية في الحياة اليومية للأفراد. وتعني صيدلة الحياة عمومًا استخدام الأدوية والأقراص الطبية المختلفة من دون الحاجة إلى طبيب، أو في تجاوزٍ لسلطته، وذلك من أجل تحسين أداء الفرد غير المريض[38]. ونقصد هنا بالفرد "غير المريض" الفرد الذي لا تكون مشكلته مسببًا كليًا للعجز، ويكون الدواء أو القرص الذي سيأخذه يهمّ جوانب غير مادية بالنسبة إلى المريض. وتشمل هذه الأدوية مضادات الاكتئاب والمنشّطات المختلفة، والأدوية المقترحة في حقل الطب النفسي، خصوصًا الأدوية المساعدة في النوم، ومضادّات القلق، والمهدّئات المختلفة.

بهذه الخلفية النظرية والمفهومية، نعالج الحالة المغربية، معتمدين رسم لوحة خلفية عامة للحالة التي ندرسها قبل أن نعرض نتائج عملنا الميداني.

ثانيًا: سوق الفلاح وصيدلة المجتمع

عرف المغاربة منذ سنوات عديدة نوعًا من دمقرطة الصيدلة؛ أي وضعها بعيدًا عن أيدي الطبيب والصيدلاني نفسه، فقد استهلكوا مضادات الوجع، مثل آسبرو Aspro، ودوليبران Doliprane، من المحلات التجارية، من دون الحاجة إلى وصفة طبية، ويشتهر كذلك بينهم استخدام "البوماضا الصفرا" Aureomycine، أو التي اعتُمدت من دون وصفة لعلاج عدد كبير من الأمراض، من دون العودة إلى الطبيب أو الصيدلاني.

ومن المعروف أن في مدينة وجدة، تُباع الأدوية وتُشترى، حتى الأكثر خطورة، في سوق الفلاح، سواء تلك التي تحتاج إلى وصفة طبية أم التي لا تحتاجها، وبنصف الثمن الرسمي. فـ "إذا تساءل الزائر عن الدواء المناسب لأيّ مرض كان، فإن هؤلاء الشباب (باعة الأدوية في سوق الفلاح) على استعداد لإرشاده إلى أنواع من الأدوية 'المناسبة' لمرضه، بل وتقديم الوصفات المناسبة ومقادير استعمالها، فهؤلاء الباعة قد حفظوا أسماء الأدوية، فبمجرد أن ينطق الزبون بطلبه، حتى وإن لم يتذكر اسم الدواء، حتى ينطلق البائع إلى حيث يخبّئ 'سلعته' في شقق قريبة من سوق الفلاح، أو في دكاكين خلفية، أو داخل سيارات رابضة في الأزقة الخلفية المجاورة للسوق، ليعود بعد دقائق وقد أتى بالمطلوب"[39].

(36) Abraham, p. 608.

(37) Mara Tognetti Bordogna, "From Medicalisation to Pharmaceuticalisation: A Sociological Overview: New Scenarios for the Sociology of Health," *Social Change Review*, no. 2 (2014), p. 123.

(38) Ibid., p. 120.

(39) نعيمة لحروري، "سوق 'الفلاح' بوجدة ... واجهة لترويج الأدوية المهربة من الجزائر"، **هسبريس**، 2012/5/18، شوهد في 2023/5/28، في: http://tinyurl.com/yjzxk2hs

هذه "الصيدلة الشاملة" التي يقدمها سوق الفلاح في وجدة، تضمّ عددًا مهمًا من الأدوية المختلفة، التي غالبًا ما تكون مكلفة، وخطرةً من حيث الاستعمال، وطبعًا، فالأدوية المطلوبة للمرضى النفسيين تُباع هناك أيضًا، فدواء "بروزاك" المضاد للاكتئاب مثلاً، يُباع بأقل من نصف ثمنه الرسمي في سوق الفلاح، بحسب التقرير[40]. وعلى نحو أقل خطورة، تُهرّب الأدوية إلى تطوان عبر مدينة سبتة التابعة للأراضي الإسبانية، وتباع خارج الدائرة الرسمية للصيادلة[41]، إضافة إلى إعادة بيع الأدوية الموصوفة للمرضى في السوق السوداء لمن يريد تعاطيها نوعًا من المخدرات. إنه شكل من أشكال "تأميم العلاج"، فلا يكون العلاج دومًا متاحًا للعموم بهذه الطريقة، فالجراحة مثلاً عملية علاجية لا يمكن فصلها عن الجرّاح. لكن "الأدوية" أكثر ديمقراطية، وتكمن ديمقراطيتها هذه في قدرتها على توفير العلاج لكل من يمكنه الحصول عليها[42]. فما قامت به الصيدلة في علاقتها بالعلاج، شبيه جدًا بما قامت به الطباعة في علاقتها بالفكر، فقد تحرّر الأفراد من احتكار النخبة "التي تنتج فحسب"، وصارت الأدوية مُتاحة بعيدًا عن أيدي المتخصصين الصيادلة والأطباء، مثلما صار الفكر بين يدي الجميع، من دون أن يبقى حكرًا على المفكرين والنخبة[43].

هذه الوضعية التي نظر إليها العامة من الشعب بنوع من "التفاؤل"، خصوصًا لعوامل اقتصادية، رفضها المتخصصون الصحيون كليًا، خصوصًا الصيادلة الممارسين، فقد قامت نقابة الصيادلة بالاحتجاج والإضراب بسبب هذه الدمقرطة السلبية التي تُهدّد "سلطتها على العلاج" وتُهدّد بإفلاسها أيضًا[44]. فالقوة الكبيرة التي تحملها الأدوية هي أصل المشكل الصحي بالنسبة إلى الخبراء، ففي نظر هؤلاء، هذه "القوة" ينبغي لها أن تكون تحت السيطرة، سيطرتهم هم، ويجب على الأدوية ألّا تصير موضوع تداول حر، فقد تُستخدم "قوّتها" هذه على نحو يجعلها تضيع، أو عكسيًا على نحو يجعلها خطرة[45].

لكن، لم يمنع هذا الاعتبار من جعل الطب الحيوي، خصوصًا في شكل الأدوية الصيدلية، جزءًا من "طب شعبي" جديد، لا سلطة للخبراء الصحيين عليه، كما في سوق الفلاح. هناك، كما في حالات أخرى، على نحو أو آخر، جرى تدريجيًا إدماج الطب الحيوي والصيدلة ضمن الإطار الاجتماعي المحلي للجماعة[46]، خصوصًا أن هناك أوجهَ شبه كبيرةً بين العلاج بالأدوية الصيدلية والعلاج بالأدوية

(40) المرجع نفسه.

(41) "صيادلة تطوان يحذرون من خطورة تهريب الأدوية عبر باب سبتة"، **تطوان بلوس**، 2017/6/5، شوهد في 2024/2/7، في: http://tinyurl.com/mv3h4u2c

(42) Sjaak van der Geest & Susan Reynolds Whyte, "The Charm of Medicines: Metaphors and Metonyms," *Medical Anthropology Quarterly*, vol. 3, no. 4 (1989), pp. 345–346.

(43) Ibid., p. 348.

(44) سعيدة مليح، "صيدليات وجدة تقرر إغلاق أبوابها احتجاجًا على بيع الأدوية بـ'سوق الفلاح'"، **العمق المغربي**، 2020/2/13، شوهد في 2023/5/28، في: http://tinyurl.com/33k3w6cc

(45) Van der Geest & Whyte, p. 351.

(46) Susan Reynolds Whyte, "Pharmaceuticals as Folk Medicine: Transformations in the Social Relations of Health Care in Uganda," *Culture, Medicine and Psychiatry*, vol. 16, no. 2 (1992), p. 172.

التقليدية من أعشاب ومواد طبيعية، فهما معًا يهتمان أساسًا بالأعراض الظاهرة فحسب[47]. إضافة إلى إمكانية "العلاج عن بُعد" التي توفّرها الصيدلة، مثلما كان يوفرها سابقًا الطب الشعبي؛ إذ ليس من الضروري أن يأتي المريض نفسه، فقد كان الساحر والمعالج الشعبي يعالج بالوكالة، وفي الصيدلية يحدث الشيء نفسه أيضًا[48].

في مثل هذا السياق، يكون العلاج الذي يحظى به المريض النفسي خارج المشفى علاجًا شعبيًا، ولا يخضع للمنطق الطبي "كليًا"، وأحيانًا لا يخضع له حتى جزئيًا. ففي مشفى الأمراض النفسية والعقلية، سواء في وجدة أم في تطوان، يحصل المريض عند انتهاء مدة استشفائه على الوصفة الطبية التي ينبغي له أن يلتزم بها من أجل "إتمام العلاج في الخارج"، أي في البيت، فهو إذًا نوع من "التطبيب الذاتي" خارج الرقابة الطبية نفسها، ولا يعرف الخبير الصحي الذي يقدّم الوصفة الطبية إن كان المريض حقًا سيلتزم بها مثلما هي حينما يعود إلى البيت[49]. وقد تخضع هذه الوصفة الطبية نفسها لتعديلات عديدة "تُلائم" المريض، وقد تُرفَض أيضًا كليًا.

الطب الحيوي، بغضّ النظر عن شكله، هو علاقة بين مقدّمٍ للخدمة ومستقبلٍ لها، ومن المفترض أن يكون مقدّم الخدمة طبيبًا متخصصًا أو صيدلانيًا، ومن المفترض أيضًا أن يكون مستقبل الخدمة مريضًا أو شخصًا محتاجًا إلى خدمة طبية معيّنة. وحينما نقول إن الطب الحيوي قد خرج عن هذا السياق، ليصير طبًا شعبيًا، مثلما أشار إلى ذلك أحد الأبحاث، فنحن نقصد دخول فاعلين جدد في هذه العلاقة، وهم فاعلون يتجاوزون المتخصص الصحي، وهم بذلك يقومون بـ "شعبنة" Indigenized الطب الحيوي[50]، خصوصًا في شقه الصيدلي الذي لا يحتاج إلى مهارة معيّنة، عكس الجراحة أو التشخيص.

داخل المشفى، يكون الطاقم هو المسؤول المباشر عن الأدوية، والطبيب هو وحده القادر على تعديل الوصفات الطبية، ومن دون موافقته، لا يكون ممكنًا للمريض أن يتخلّى عن دواء معيّن، أو يُقلّل من الجرعة، أو يُعزّزها، فهو بصورةٍ ما خاضع للسلطة الطبية كليًا، وهذا بحسب الخطاب الرسمي يخدم مصلحة المريض. ولا يتجاوز متوسط مدة استشفاء المرضى عادة الشهر، وخلاله يكون الدواء الصيدلي خاضعًا للمنطق الطبي والعلمي بالكامل. لكن، ماذا بعد الخروج والعودة إلى المجتمع؟

يعي الطاقم في مشفيَي وجدة وتطوان أن خروج المرضى هو قضية وقت فحسب، إنها مجرد استراحة لهم حتى يعودوا إلى المؤسسة من جديد، ويعود بعض المرضى بعد خروجهم من المشفى ببضعة أيام فقط، خصوصًا المرضى الأكثر عنفًا والمثيرين للمتاعب. لا تُعبّر هذه الحركية بين الداخلين والخارجين

(47) Ibid., p. 175.

(48) Ibid., p. 178.

(49) Sjaak van der Geest, Susan Reynolds Whyte & Anita Hardon, "The Anthropology of Pharmaceuticals: A Biographical Approac," *Annual Review of Anthropology*, vol. 25 (1996), p. 165.

(50) Whyte, p. 173.

من المرضى، عن "نجاعة" علاجية، بل عن حركية مستمرة لا علاقة لها بالصحة[51]. إنها نوع من التدبير الإداري للمرضى، فعبر هذه الحركة، فحسب، يمكن أن نعرف أن المؤسسة تعمل حقًا، والدليل على ذلك هو أن غالبية المرضى يعودون من جديد إلى المشفى، عاجلاً أم آجلاً، عشرات المرات أحيانًا.

ما يهتم به الطبيب حقًا، هو تدبير حلول خارجية؛ خارج أسوار المشفى، وهذا ما يتم عبر تقديم وصفة الأدوية بعد أيام من الاستشفاء، فالوصفة الطبية في نهاية المطاف ليست حلاً لمشكلة المريض فحسب، لكنها كذلك حل لمشكلة الطبيب، فعبر الوصفة، سيتخلص الطبيب من مريضه على النحو الأكثر إرضاءً وقبولاً[52]. لكن هذا ما لا ينجح به الطبيب دومًا، خصوصًا حين يتم رفض الوصفة والتلاعب بها، وتتحوّل بين يدي المريض وعائلته من "طب حيوي" إلى "طب شعبي بمواد صيدلية". كما تعمل الوصفة التي يحملها المريض معه دليلاً على حقيقة مرضه، وهي تؤكد لمحيطه أنه فعلاً مضطرب، ومن ثمّ قد تساعده في الحصول على امتيازات وأدوار محدودة لشخص مريض مثله[53].

بناء عليه، ما إن يقوم الطبيب بتقديم الوصفة الطبية، فهو لا يضمن العلاج حقًا، ولا يدّعي أنه قد عالج المريض طوال مدة الاستشفاء، لكنه بكل بساطة يقدم للعائلة الوصفة اللازمة من أجل نقل المشفى إلى البيت، بالكيفية الصحيحة من أجل "ضبط" المريض، وإعداده للتحوّل إلى كائن صيدلاني Pharmaceutical Being[54]. ونتيجة لهذا، يخرج المريض من المشفى ليدخل إلى البيت الذي صار "مركزًا صحيًا" بالوكالة، حيث يكون ممكنًا تعديل الوصفات وإعادة تشكيلها، وهناك أيضًا تُتخذ القرارات والممارسات المتعلقة أساسًا بصحة المريض بعد أن كانت هذه السلطة في يد الطبيب فحسب[55]. ومن ثم، لم يعد المرض هنا ذلك العنصر الضارّ في بُعده الكوني، الخاضع لعلاج كوني نسبيًا ومتفق عليه، بل على العكس من ذلك، نجد أن "صوت المرض الذي هو ليس صوت الطبيعة البيولوجية فحسب، بل صوت تاريخ الجسد وقلقه والعلاقات التي يُنشئها مع محيط من الأصوات والأفعال والقيم التي يتفاعل معها أيضًا [...] فللمرض عقله الداخلي الخاص"[56].

في المشفى، يكون المرض في مكانه الخاص، أي البناء الذي شُيّد من أجل احتواء هذا المرض نفسه وفهمه وعلاجه، إن كان ذلك ممكنًا. ولا تتم هذه العملية "الطبية" إلّا بوجود شرط اجتماعي، أو تفاعلي، يرسم الحدود والقواعد التي ستنظّم الأفراد داخل هذه المؤسسة، من أجل تحقيق غاية واحدة، هي علاج المرض. وفي السياق نفسه، ينظر إرفنغ غوفمان إلى مشفى الأمراض النفسية والعقلية باعتباره مؤسسةً شاملةً Total Institution، وهذا النوع من المؤسسات "هجين اجتماعيًا"، ففي جزء

(51) Keller, p. 92.

(52) Van der Geest, Whyte & Hardon, p. 160.

(53) Ibid., p. 161.

(54) João Biehl & Torben Eskerod, *Vita: Life in a Zone of Social Abandonment* (Berkeley: University of California Press, 2013), p. 199.

(55) Kevin Dew et al., "Home as a hybrid center of medication practice," *Sociology of Health & Illness* vol. 36, no. 1 (2014), p. 29.

(56) الناصر عمارة، "المرض: مقاربة إيتيقية هرمينوطيقية"، **تبين**، مج 8، العدد 2 (ربيع 2014)، ص 116.

منها، هي مجمع سكني، وفي جزئها الآخر هي تنظيم رسمي[57]؛ ذلك أن المؤسسة الشمولية هي مكان للإقامة والعمل لأفراد يجري عزلهم عن مكانهم الطبيعي في المجتمع مدة معيّنة من الزمن، حيث يعيشون على نحو جماعي حياتهم التي تدبّرها جهات رسمية. وهذا التدبير الرسمي للحياة اليومية للأفراد ليس له حدود داخل المؤسسة الشمولية، فهو يُخضِع حتى الأنشطة اليومية العادية، مثل الأكل والنوم، لبروتوكولات رسمية تنظمها المؤسسة، كما تخضع هذه الأنشطة العادية لمراقبة مستمرة ودقيقة[58]. وعبر هذه المراقبة المستمرة لحركات الأفراد، تهدف المؤسسة الشمولية إلى "عقلنة الحياة اليومية للمقيمين فيها، وذلك عبر وضع جدولة صارمة، ووضع نظم وقوانين بيروقراطية تقوم بتعزيز المقيمين ومراقبتهم وتأديبهم"[59].

وعبر هذه العقلنة المستمرة للحياة اليومية، يكون ممكنًا للطاقم تنظيم الأفراد والسيطرة عليهم، على اعتبار أن الطاقم هو الوصي على المرضى الذين قد لا يدركون أن ذلك في مصلحتهم. ففي المشفى، يحرص الطاقم جيدًا على أخذ كل مريض أدويته، ويتم ذلك أحيانًا بالعنف، سواء عبر ربط المريض إلى سريره وإرغامه على أخذ أدويته، أم تهديده مباشرة. ليس هناك مهرب من الأدوية داخل المشفى. وللطاقم من ممرضين وحراس الرخصة الكاملة للقيام بكل ما هو لازم من أجل أخذ المريض دواءه. وحتى أكثر حالات المقاومة ذكاء يتم قمعها؛ ذلك أن بعض المرضى يقومون بعد أخذ الأدوية بوضع أيديهم في أفواههم من أجل إثارة غثيانهم وتقيّؤ الأقراص، لكن الطاقم يعي هذا جيدًا، وقد يرغم المريض على إعادة أخذ الدواء كلما تقيّأه، لينتهي به المطاف مقيّدًا في سريره. فإن كان المريض يقاوم الدواء في المشفى ويُرغمه الطاقم على أخذه، فمن يُرغمه على أخذه في البيت؟

عمومًا، ينقسم المرضى في علاقتهم بالأدوية مجموعتين: الأولى تقبل تناول الأدوية، لكن تحت شروطها الخاصة فحسب، والثانية ترفض الأدوية، لكن قد تُرغم على أخذه. وبين هذه المجموعة وتلك، هناك أرضية مشتركة، هي تلك "العقلانية" الموازية لعقلانية الطب، فسواء بقبول أخذ الدواء أم رفضه، يُعبّر المرضى عن فهم خاص بهم لسيرورة العلاج وطريقة عمل الأدوية.

ففي الحالة التي يأخذ فيها المريض الأدوية تحت شروطه الخاصة، يكون ذلك تعبيرًا عن رغبته في العلاج من جهة، لكن، يؤكد هذا القبول أيضًا أن المريض يعرف شكلًا من أشكال "حرية التطبيب"، إن صح التعبير، فليس كل مريض يقبل وصفة طبية معيّنة، يعني أنه سيلتزم بها، ومثلما سنرى في الملاحظات الميدانية، يقوم المرضى بالتلاعب بالوصفات الطبية وإبداع طرائق مختلفة من أجل جعل الوصفة مناسبة لهم، سواء عبر إدماج أشكال أخرى من العلاج مع الوصفة، أم التخلّي عن جزء من الوصفة الطبية، في مقابل الاستفادة من الجزء الآخر، إنه تدخّل من المريض نفسه في العلاقة التي

(57) Sandro Serpa, "On the Concept of Total Institution," *International Journal of Social Science Studies*, vol. 6, no. 9 (September 2018), p. 31.

(58) Ateeq A. Rauf, Ajnesh Prasad & Mohammed A. Razzaque, "Consumption within a Soft Total Institution: Discursive Inculcation in the Tablighi Jamaat," *International Journal of Consumer Studies*, vol. 42, no. 6 (2018), p. 855.

(59) George Ritzer, *Encyclopedia of Social Theory*, vol. 2 (New York: Sage Publications, 2005), p. 844.

من المفترض أنها تجمع مريضًا سلبيًا بطبيب إيجابي، له معارف وسلطة تسمح له بتقرير ما يناسب الآخر المريض، وهو إذًا نوع من الطب الحيوي الشعبي، حيث يتم تجاوز سلطة الطبيب التي تتمظهر في الوصفة الطبية. وهذا ما نسميه هنا "وصفة المريض". وقد سبق لباحثين مغاربة أن رصدوا هذه التغييرات التي يقوم بها المرضى على وصفاتهم الطبية، خصوصًا بعد تراجع النوبات واستقرار حالتهم، حينها قد يقلل المريض من عدد الأقراص، وقد يأخذ قرصًا واحدًا بدلاً من اثنين، وربما يعتقد أنه لم يعد في حاجة إلى الدواء أصلاً، فيعطل الوصفة كليًا[60].

حينما لا يكون للمريض حق التطبيب الحر خارج المشفى، فهذا يعني أن هذا الحق يصير بين يدي العائلة في البيت، ويكون المريض بوجه ما يعيش في مشفى آخر وتحت مراقبة طاقم آخر، هم أقرب المقربين إليه. ففي البيت، يقوم الأفراد - أي أفراد العائلة - باعتماد تجاربهم السابقة، والملاحظات التي قاموا بها، وأيضًا فهمهم الخاص للوضعية المرضية، من أجل بناء سيرورة العلاج[61]. وتكون المعايير التي تحكم ضرورة الإبقاء على وصفة طبية بعيدة جدًا عن المعايير الطبية، فالأهم قد يكون أثر هذه الوصفة في الأنشطة الداخلية للبيت، أو التكلفة التي قد تكون مرهقة لميزانية العائلة[62]. ومثلما أشار الباحث، فمن النادر أن تُصرّح العائلات بالتزامها بالوصفة الطبية كما هي[63]. فالدواء، مثلما رصدت ذلك دراسة مغربية، يصير بالنسبة إلى العائلات وسيلةً لاحتواء المخاطر التي قد يتسبب بها الشخص المريض[64]، فحينما تكون العائلات مخيّرةً بين نوبات المرض، وما معها من مشكلات، والأعراض الجانبية وما لها من سلبيات، فالعائلات ستُفضّل العيش مع الأعراض الجانبية أكثر، حتى لو كان الدواء سيجعل الفرد "حيًّا ميتًا"، إلّا أنه سيكون أفضل بكثير من العيش معه وسط النوبات المستمرة[65].

ثالثًا: مرض واحد ووصفات متعددة ومسارات علاجية متراكبة

بناءً على هذه الخلفية التاريخية والنظرية والمفهومية، كان علينا أن نختار في بحثنا، إما أن نعمل على نحو مباشر على اختبار فرضيات بعينها، وإما أن نقوم بملاحظة بالمشاركة ذات خصائص اختراقية أكثر[66]. وقد سايرنا الباحثين الذين يعتقدون أن الملاحظة بالمشاركة هي الأنسب بوصفها تقنية عمل من أجل فهم أشمل لطبيعة تنظيم الوسط العلاجي، وأيضًا الكيفية التي يتفاعل بها المرضى والمعالجون[67].

(60) Khadija Zouitni, Abdelrhani Moundib & Khadija Elqarfaoui, "L'usage des médicaments psychiatriques au Maroc: Entre vécu familial et discours professionnel," *L'Information psychiatrique*, vol. 93, no. 6 (2017), p. 483.

(61) Dew et al., p. 32.

(62) Ibid.

(63) Ibid., p. 39.

(64) Zouitni, Moundib & Elqarfaoui, p. 481.

(65) Ibid., p. 482.

(66) Christine Oeye, Anne Karen Bjelland & Aina Skorpen, "Doing Participant Observation in a Psychiatric Hospital: Research Ethics Resumed," *Social Science & Medicine*, vol. 65, no. 11 (2007), p. 2297.

(67) Ibid., p. 2299.

وقد أسّسنا عملنا على أن الملاحظة بالمشاركة في الوسط العلاجي للمشفى، ستسمح لنا بالحصول على معلومات تتعلق بتفاعل الأفراد في ما بينهم، إضافة إلى السلوك والممارسات التي تتم ضمن هذا المجال العلاجي. يقول غوفمان عن هذه التقنية: "أقصد بالملاحظة بالمشاركة، تلك التقنية التي ليست الوحيدة التي ينبغي استخدامها في دراسة معيّنة، وهي ليست تقنية تصلح للدراسات كلها، لكن يمكن أن تُستثمر في أخرى استثمارًا ناجحًا [...] وعبر وجودك مع أفراد بعينهم فيزيائيًا واجتماعيًا ونفسيًا، ستكون قادرًا على تدوين سلوكهم واستجاباتهم لما يحدث حولهم، بل حتى أن تحس بها لأنك هناك معهم وتأخذ جزءًا مما يأخذونه، وهذا بالنسبة إليّ هو جوهر الملاحظة"[68]. أما عند باربرا تيدلوك Barbara Tedlock، فالملاحظة بالمشاركة هي محاولة مستمرة من أجل وضع مجموعة من التفاعلات والأحداث في إطار ذي معنى أكبر[69].

وهذا أيضًا ما يُفهم من البيانات الميدانية التي سنُقدّمها هنا، حيث تظهر العائلة بوصفها خبيرًا صحيًا، له مصالح اجتماعية يحققها بوساطة الطب الحيوي في شكل الأدوية. وهذا ما نُسمّيه وصفة العائلة، باعتبارها تمارس طبًّا بالوكالة، وفي حالة بحثنا هذا فهي تمارس طبًّا نفسيًا.

1. وصفة المريض: التطبيب الحر

يكون خروج المرضى من المشفى رهينًا أساسًا بتناولهم أدويتهم بانتظام، فهي الامتداد الرمزي لأسوار المشفى، فالأدوية في نهاية المطاف في الدستور الطبي شكل من أشكال "قميص التقييد" Straight Jacket، لكنه شكل كيماوي[70]. وحينما لا تكون العائلة قادرة على فرض الوصفة الطبية كما هي على المريض، يصير هذا الأخير حرًا في التلاعب بالأدوية، وتوجيهها على النحو الذي يراه مناسبًا. فالمشارك (2)[71]، يعرف أنه في حاجة ملحّة إلى الأدوية، وأنه من دونها يصير "خطِرًا" على نفسه وعلى الآخرين، لكنه مع ذلك، يتوقف كل صيف عن أخذها: "أخويا فالصيف ديما كانجي للسبيطار [...] كانكون وقفت الدوا [...] راك عارف الصيف بنادم يبغي ينشط شوية مايبقاش غي مرخي"[72].

تمنع الأدوية المشارك (2) من الاستمتاع بوقته، فيقوم بإيقافها، على الرغم من أنه يعلم أن هذا في نهاية المطاف سيرسله من جديد إلى المشفى. وهو شيء يتقبّله مرة كل سنة، وكأنها إجازة يأخذها من الأعراض الجانبية، ويدفع ثمنها في المشفى من أجل إعادة كسب الاستقرار النفسي.

(68) Erving Goffman, "On Fieldwork," *Journal of Contemporary Ethnography*, vol. 18 (1989), pp. 125–126.

(69) Oeye, Bjelland & Skorpen, p. 2299.

(70) Lorna A. Rhodes, "This will Clear your Mind: The Use of Metaphors for Medication in Psychiatric Settings," *Culture, Medicine and Psychiatry*, vol. 8, no. 1 (1984), p. 63.

(71) المشارك (2) (رجل ثلاثيني متزوج ويقطن في مدينة أحفير قرب مدينة وجدة)، مقابلة شخصية، مشفى وجدة، آب/ أغسطس 2022.

(72) "دائمًا أدخل المستشفى في الصيف يا أخي [...] أتوقف عن أخذ الدواء [...] أنت تعرف الصيف، نريد فيه أن ننشط ونستمتع قليلًا، لا أن أبقى عاجزًا [في إشارة إلى الأعراض الجانبية]".

أما المشارك (16)[73]، فهو أكثر تطرفًا في فهمه الخاص للعلاج، ففي اعتقاده أن غياب الأعراض المَرضية كافٍ من أجل التوقف عن تناول الأدوية: "علاش غانشرب داك القرقوبي وأنا مزيان؟"[74].

وبهذه الكلمات الموجزة، أجاب عن سبب توقّفه عن أخذ الوصفة الطبية تلقائيًا، من دون العودة إلى الطبيب، وهذا الفهم شائع جدًا بين المرضى، ففي اعتقادهم "حين لا يكون هناك إحساس بالمرض، فلا يكون هناك داعٍ لأخذ الدواء"[75]. وعبّر المشارك (ك) أيضًا عن هذه الوضعية، وهو أربعيني متزوج، ابن مدينة طنجة ويقيم في تطوان، فبمجرد خروجه من المشفى، يتوقف عن تناول الأدوية التي تجعله، بتعبيره الخاص "خامر كي الحمار"، وفي المقابل يكتفي بأخذ قرص يساعده على النوم، إضافة إلى تعاطي الحشيش، الذي ينظر إليه على أنه دواء أكثر فاعلية وأقل ضررًا، وكلما بالغ المشارك (ك) في تعاطي الحشيش والتخلّي عن الأدوية تدريجيًا، انتهى به المطاف في المشفى من جديد، وهي وضعية عاشها بضع مرات سابقًا، ولا يزال مقتنعًا بأنها الأنسب إليه: "الحشيش بعدا ما يخليكش خامر كي الحمار [...] كاتكالما مزيان وتقدر تخدم على راسك"[76].

الشيء نفسه بالنسبة إلى المشارك (ح)[77]، فهو رجل مثقف جدًا، خصوصًا حينما يتعلق الأمر بالأدوية وطرائق العلاج، وقد صرّح مرات عدة عن رفضه الجانب الكيماوي من العلاج في شكل أقراص، وبعد خروجه من المشفى في كل مرة يوُقف الأدوية التي تُعطّل حركاته، ويستبدلها بتدخين "الكيف" (مسحوق القنب) وممارسة الرياضة. والأمر كذلك بالنسبة إلى المشارك (ي)[78]، وهو الذي اشتكى من البرود الجنسي عرضًا جانبيًا من أحد الأدوية ضمن الوصفة الطبية التي قدّمها له الطبيب، وهو رجل عازب يريد أن يتزوج: "تحشم حتى تقول لشي عايلة أنا مانقدرش ننعس معاك حيت كاناخذ الدوا [...] ينعل بو شي دوا"[79].

أما المشارك (ي)، فبعد خروجه من المشفى، يتوقف عن أخذ الأدوية كلها التي وصفها له الطبيب، مع الإبقاء على دواء "أرتان" Artane، ولا يأخذه إلّا حين يحس بالتوتر والقلق، إضافة إلى ممارسة الرياضة، بدلاً من أخذ الوصفة الطبية الكاملة. واللافت هو أن دواء أرتان يُوصَف للمرضى مع مضادّات ذُهان أخرى، وذلك من أجل التقليل من حدة أعراضها الجانبية، ولا أعتقد أن الدواء يوصف خصيصًا للمرضى النفسيين، فوظيفته الأساسية في الطب النفسي هي تعطيل ما أمكن من الأعراض الجانبية

(73) المشارك (16)، شاب أعزب في منتصف العشرينيات من عمره، ينحدر من مدينة الناضور، ويقطن مع أسرته في مدينة وجدة، مقابلة شخصية، مشفى وجدة، آب/ أغسطس 2022.

(74) "لماذا سآخذ تلك الأقراص وأنا في حالة جيدة؟".

(75) Rhodes, p. 61.

(76) "على الأقل لا يجعلك الحشيش متراخيًا مثل الحمار [...] يهدّئك جيدًا وتستطيع أن تعمل".

(77) المشارك (ح) (رجل أعزب في أواخر الثلاثينيات من عمره، يعمل أستاذًا للفيزياء في مدينة خنيفرة التي ينتمي إليها، لكنه يمضي وقته في الشمال بين طنجة وتطوان، ويفضل مشفى تطوان للعلاج)، مقابلة شخصية، مشفى تطوان، أيار/ مايو 2023.

(78) المشارك (ي) (رجل أربعيني يعيش مع والديه في مدينة تطوان من دون أيّ مستوى دراسي، ولا عمل قار)، مقابلة شخصية، مشفى تطوان، أيار/ مايو 2023.

(79) "من العيب أن تقول لسيدة إنك لا تستطيع أن تنام معها لأنك مرغم على أخذ الدواء [...] لعن الله هذا الدواء".

للأدوية المضادّة للذهان. ومن آثاره الشائعة أنه يعمل على إرخاء الجسد، ويسبب نوعًا من الدوار أو النعاس الذي قد يؤثر في النظر[80]. ولهذا، ربما يُفضّل المرضى تناوله وحده، بدلًا من أخذ الوصفة الطبية كاملة، من أجل الاستفادة من آثاره التخديرية التي قد تكون مثل شرب الكحول أو تدخين الحشيش.

فالدواء إذًا مثلما يتضح من تجارب بعض المرضى، ليس شيئًا ثابتًا، لكنه يخضع لدينامية مستمرة، ووظيفة الباحث قبل كل شيء هي محاولة فهم "المعاني المتغيرة للأدوية في السياقات المختلفة لها"[81]. فعلى الرغم من أن الأدوية تحفظ قيمتها "العلاجية"، فإنها تُغيّر معناها بالكامل في أثناء تداولها من شخص إلى آخر[82]. وفي حالة هؤلاء المرضى، ليس الدواء أكثر من أعراض جانبية تحول دون حفاظ الفرد على قدرته على العيش الاجتماعي. وحينما لا يمتثل المرضى للوصفة الطبية، فهم بذلك يُعبّرون عن عقلانية خاصة بهم موازية للعقلانية الطبية، وهي لا تأخذ في الحسبان الصحة فحسب، بل أيضًا عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية[83].

يمثل المشارك (12)[84] نموذجًا للتطرف في أخذ الأدوية، وليس رفضها، إذ صار مدمنًا على الأدوية التي كان من المفترض أن تكون من أجل علاجه، فهو مدمن على تناول "الفاليوم" Valium، وأيضًا على الدواء الشهير بين المدمنين "الروزينا" (النيوزين) Neozine، فالأدوية التي كانت من المفترض أن تُعالجه، صارت مشكلة جديدة بالنسبة إليه، وذلك بسبب "فهمه" الخاص للوصفة الطبية. ولذلك، يصير ولوجه للمشفى إشكاليًا، فهو لا يرفض العلاج، لكنه يرفض طريقة العلاج والجرعات الموصوفة له، ويصير مصدرًا للخطر حينما يتوقف كليًا عن تناول الأدوية، بسبب طبيعة مرضه النفسي، ويصير أيضًا أخطر حينما يتناول الأدوية الموصوفة له على نحو مكثف، ويصير دخوله إلى المشفى محاولة لإخراجه من منظومة الطب "الحيوي-الشعبي" إلى الطب "الحيوي-المهني"، وهو ما يتكسّر مباشرة بعد خروجه من المشفى.

أما المشارك (10)[85]، فعلى الرغم من أنه كان يعاني أعراضًا جانبية كانت تجعل عمله أكثر صعوبة، فإنه لم يكن يُفضّل التوقف عن أخذ وصفته الطبية لأسباب ذاتية، فطالما توافرت له الموارد الاقتصادية اللازمة، فهو يتناول الأدوية الموصوفة له بانتظام، لكن حين "تضيق الأمور الاقتصادية"، يوقف الدواء،

(80) "Artane Tablet: Uses, Side Effects, and More," *WebMD*, accessed on 2/7/2023, at: http://tinyurl.com/4mx8ze3x

(81) Van der Geest & Whyte, p. 351.

(82) Ibid., p. 350.

(83) Van der Geest, Whyte & Hardon, p. 166.

(84) المشارك (12) (شاب في الثلاثينيات من عمره، ينحدر من مدينة وجدة، لكنه قضى سنوات طويلة في إسبانيا، وهو سجين بعد أن تسبب بحادثة سير تحت تأثير شرب الكحول، وبعد خروجه من السجن، جرى ترحيله إلى المغرب بمباركة من القضاء الإسباني وأفراد العائلة، وهو أعزب، ولا يزاول أيّ عمل قار)، مقابلة شخصية، مشفى وجدة، آب/ أغسطس 2022.

(85) المشارك (10) (رجل أعزب في أواخر الثلاثينيات من عمره، وهو المعيل الوحيد لأسرته، سبق له أن اشتغل في أحد معامل وجدة قبل أن ينتقل إلى الجنوب المغربي للعمل في شركة لتعليب السمك، وبعد تدهور حالته، ترك العمل ليعود إلى وجدة)، مقابلة شخصية، مشفى وجدة، آب/ أغسطس 2022.

بسبب تكلفته (يشتري أدوية بقيمة 300 درهم شهريًا)، خصوصًا أنه يُعيل أفرادًا عدة من عائلته براتب لا يزيد على ألفين وخمسمئة درهم مغربي. وبناءً عليه، فالدواء بالنسبة إليه قضية اقتصادية أكثر مما هو قضية صحية، ويؤكد أنه لو كان هناك من يُعيله، أو إن وجد عملًا يناسب وضعيته، فلن يتوقف عن أخذ الأدوية.

2. وصفة العائلة: الطب النفسي بالوكالة

حينما يكون المريض "تحت سلطة" العائلة، ولا يملك حرية التصرف في وصفته الطبية، يكون وجوده رهينًا بأخذه أدويته، لكن ليس على النحو الذي يراه الطبيب مناسبًا، بل على النحو الذي تراه العائلة كذلك. وغالبًا ما تكون الأدوية هي الحل الأخير، لكنها أيضًا غالبًا ما تكون الحل الأول والتمهيدي بالنسبة إلى المريض[86]. وبطريقة ما، لا تنظر العائلة إلى مريضها إلّا في علاقته بالأدوية التي عليه أن يأخذها.

يفتح الطبيب المجال أمام العائلة لتصير لها سلطة على الدواء، فليس غريبًا أن تسمع طبيبًا ينصح أحد أفراد العائلة قائلًا: "إن لم تنفع معه جرعة واحدة، فاستخدم الضعف"[87]. وهذا أيضًا نتاج سياسات الصحة العامة التي تجعل العائلات بمنزلة أطباء نفسيين بالوكالة Proxy Psychiatrists[88]. فعلى الطبيب أن يقدم وصفته الصحية ونصائحه وتوجيهاته، وعلى الأسرة أن تلتزم بهذه التوجيهات، لكن كيف يمكنه التأكد من هذا؟ فحينما تكون العائلة البديل من الطبيب النفسي، فستكون لها القدرة على "إرغام مريضها على تناول وصفته الطبية، وتعديل الجرعة على النحو الذي يناسبها أيضًا"[89]. لذا، تصير الأدوية أداةً في يد العائلة[90]، ووسيلةً لاحتواء المخاطر التي قد يتسبب فيها الفرد المريض، مثلما أشار إلى ذلك باحثون[91].

في هذا السياق، يقول المشارك (16)[92]: "فاش مكانبغيش ناخد الدوا ديالي [...] كاتبقا الواليدة تبكي وتقولي غادي دير شي فضيحة"[93]. فهذا المشارك يعيش علاقة مضطربة بوالدته، تدفعه إلى الجنون مثلما يشير، وحينما تكون انفعالاته عنيفة، تُرغمه على أخذ الأدوية، أو اختيار العودة إلى المشفى. ومثلما يبيّن المشارك، فهو من دون المشكلات التي تفتعلها والدته، لن يكون في حاجة إلى الأدوية أساسًا، فهي، بحسب أقواله، السبب الفعلي لنوباته، وهو يرفض أن يكون مصابًا بأيّ خلل نفسي، ويرى أن الدواء هو مجرد سلاح في يد والدته حتى تجعله ابنًا مطيعًا.

(86) Rhodes, p. 64.

(87) João Biehl, "Life of the Mind: The Interface of Psychopharmaceuticals, Domestic Economies, and Social Abandonment," *American Ethnologist*, vol. 31, no. 4 (2004), p. 489.

(88) Ibid., p. 475.

(89) Ibid., p. 484.

(90) Ibid., p. 489.

(91) Zouitni, Moundib & Elqarfaoui, p. 481.

(92) المشارك (16).

(93) "حينما أرفض أخذ الأدوية [...] تبكي أمي وتُخبرني أنني سأقوم بفضيحة".

ويقول المشارك (ك)[94]: "غي كايعرفوني صحاب الدار حبست الباسطيا [...] كايبقاو حاضيييني وتابعيني"[95]. فهو يعتقد أن الأدوية التي وصفها له الطبيب صارت السبيل الوحيد أمامه للبقاء داخل العائلة، وللحفاظ على علاقة جيدة بالمقربين منه، حتى لو كان يأخذ الوصفة الخطأ، المهم أن تكون أعراض الأدوية ظاهرة عليه، حيث إن عليه أن يكون مسترخيًا طوال الوقت، هادئًا، وعاجزًا عن القيام بأيّ أنشطة تتطلّب جهدًا كبيرًا، وهي الأعراض الجانبية للأدوية التي، مثلما يشير إلى ذلك المشارك، تُسعد أفراد عائلته وتجعلهم يشعرون بالأمان منه، فهو من دون هذه الأعراض قادر على القيام بأيّ شيء في نظر عائلته.

ليس المريض كاملًا من دون دواء بالنسبة إلى عائلاته، وأكثر من ذلك، يكون بصفته مواطنًا فاقدًا الشرعية، وفي هذا السياق صاغ أحد الباحثين مفهوم المواطنة الصيدلية Pharmaceutical Citizenship، ويقصد بها بوجه عام، الصفة التي تُعطى للأفراد العاجزين عن العيش اليومي، اجتماعيًا خصوصًا، من دون أخذ وصفة طبية معيّنة، فهو إذًا لا يكون "مواطنًا كاملًا" إلّا إذا أخذ علاجه الطبي[96]. فالمريض هنا ليس مكتملًا، إلّا بعد أخذ أدويته، والعائلة هي المشرف على هذه العملية، ففي نهاية المطاف هي التي ستتحمل مسؤولية ما قد يقوم به. وبناء عليه، يصير البيت نوعًا من المراكز الصحية، حيث يكون ممكنًا تعديل الوصفات وإعادة تشكليها، وهناك أيضًا تُتّخذ القرارات والممارسات المتعلقة أساسًا بصحة أحد الأفراد[97]. وما يبقى مهمًا بالنسبة إلى العائلة، بغضّ النظر عن نجاعة الوصفة الطبية في علاج المريض، هو الحفاظ عليها (علنيًا)؛ ذلك أن للوصفة الطبية الأثر في تعزيز القدرة على تفهّم المريض وتقبّله حينما يكون عاجزًا عن التأقلم اجتماعيًا، فالأدوية هنا تؤدي دور الوسيط الذي يؤكد حقيقة المرض، ويبرر تمظهره[98].

كان المشارك (ط)[99] قبل دخوله المشفى، أول مرة، يعمل رجل أمن في مركز محاربة للإدمان، والمفارقة أنه مدمن على مادة الميثادون Methadone نتيجة اتفاق توصل إليه مع عائلته، حيث صار يمكنه "أن يعالج نفسه" بهذه المادة التي حصل عليها في بداية الأمر عبر وصفة طبية، وقد شكلت في مرحلة معيّنة من حياته راحة لعائلته، حيث إنه لم يعُد بسبب الميثادون مثيرًا للمشكلات، فقررت العائلة أن تقوم بتزويده بهذه المادة حتى بعد أن أوقف الطبيب الوصفة الطبية. وحتى داخل مشفى الأمراض النفسية والعقلية، كانت عائلته تُهرّب المادة إليه ممزوجة بالقهوة السوداء، مثلما أكد لي ذلك المشارك نفسه. هذا التواطؤ بين المريض وعائلته لا يخدم حقًا مصلحته، وهو يؤكد أنه يضع بحسب وصفه "رجل فالدنيا ورجل فالآخرة"، بسبب المخدر، لكنه يخدم مصلحة الأسرة التي رأت في وصفة الميثادون

(94) المشارك (ك) (رجل أربعيني من مدينة طنجة، يقيم في تطوان)، مقابلة شخصية، مشفى تطوان، أيار/ مايو 2023.

(95) "حينما تعرف أسرتي أنني توقفت عن أخذ الأدوية [...] يشرعون في مراقبتي وحراستي".

(96) Stefan Ecks, "Pharmaceutical Citizenship: Antidepressant Marketing and the Promise of Demarginalization in India," *Anthropology & Medicine*, vol. 12, no. 3 (2005), p. 241.

(97) Dew et al., p. 29.

(98) Zouitni, Moundib & Elqarfaoui, p. 481.

(99) المشارك (ط) (رجل خمسيني من مدينة تطوان)، مقابلة شخصية، مشفى تطوان، أيار/ مايو 2023.

حلًّا لمشكلاتها. فقد كان الرجل قبل إدمانه مثيرًا للمشكلات، التي يفتعلها ربما بسبب حالته النفسية، أو لوضعيته الاجتماعية باعتباره ابن أحد الأحياء السيئة السمعة في مدينة تطوان. لكن كيفما كانت الحال، فقد وجدت العائلة الحل في إبقائه تحت تأثير الميثادون حتى لو كان في ذلك مخاطرة، ودخول المشارك (ط) إلى المشفى هذه المرة هو محاولة منه للتخلّص من الإدمان على المادة، ولو تدريجيًا، وذلك بعد تعرّضه لانهيار حاد من جرّاء جرعة زائدة.

حينما يتوقف أحد المرضى عن أخذ الأدوية، يجعله ذلك يدخل في مفاوضات مستمرة، سواء مع الطبيب أم مع الأسرة، من أجل الحصول على الحد الأدنى من العلاج. فالمشارك (هـ)[100]، رجل مواظب على القدوم إلى المشفى منذ سنين طويلة، بعد كل نقاش أو مشكل عائلي يتطور إلى أزمة، يدّعي أن الدواء هو السبب، فيأتي إلى المشفى من أجل الحصول على وصفة طبية، ومن ثم يصير المشكل خارجيًا عنه، "لأنه لم يكن على حقيقته"، وتقوم العائلة بعد ذلك بمسامحته، لأنه اليوم يأخذ أدويته، ولن يقوم بأيّ مشكل جديد. وهذا سيناريو يتكرر منذ أواخر التسعينيات مثلما صرّح المشارك. ويجب عدم النظر إلى الأسر على أنها في علاقتها بالصيدلة والطب مجرد مستهلك سلبي خاضع للخطاب السائد، لكنها على العكس من ذلك، منتج فعال وإيجابي للعلاجات داخل البيت، وبعيدًا أيضًا عن وجهة نظر المتخصصين وحساباتهم[101]، والدواء ليس أكثر من مجرد أداة، فالمريض هنا يعي جيدًا أنه من دون أدويته لا يملك "مواطنة صيدلية"، ويكون في تلك المرحلة كل شيء مباحًا، وحين يصير ذلك مهددًا له، يعِد بالحصول على مواطنته الصيدلية من جديد عبر الدخول إلى المشفى والحصول على وصفة جديدة. وبذلك يتحوّل المريض إلى "نسخة صيدلية" Pharmaceutical Double عن ذاته[102]، وهي النسخة المقبولة، ومن دون أدويته لا يكون إلّا شخصًا ناقصًا ومهددًا مستمرًا للاستقرار. وفي حالات عديدة، تظهر العائلات كأنها تريد الوصفة فحسب، ولا تريد العلاج. فالمشارك (3)[103]، وهو مريض، قامت عائلته بتشخيصه ذاتيًا "انطلاقًا من ملاحظتها"، بصفته مصابًا بالتوحّد، لكن مع مرور السنوات، وبعد أن أنجب والداه الفتاة الأخرى، صار المريض أكثر عدوانية، وصار الوالدان أقل اهتمامًا به، الشيء الذي جعلهما يتقدمان من أجل الحل الطبي "الكيماوي". وبالفعل، أُحضر المريض إلى المشفى من أجل الحصول على وصفة طبية بعد أن صار التقييد والسجن في الغرفة غير كاف. وبحسبه، جعل هذا التشخيص "الشعبي" الذي قام به والداه من دون وساطة طبية، وضعيته النفسية أسوأ، وقد تم التعامل معه، وهو مصاب بالفصام، على أنه مصاب بالتوحد، وبعد أن أنجبا الابنة الثانية، صار خوفهما من الابن "المتوحد" أكبر، وقرّرا سجنه في غرفته وربطه، قبل أن يقرّرا في نهاية المطاف إحضاره إلى المشفى من أجل الحصول على وصفة "تجعل تقييده أسهل بعد أن صارا عاجزين عن السيطرة عليه يدويًا"، وهذا التبرير هو الذي قدّمه المشارك عندما سألته عن سبب إحضاره في وقت متأخر، وهو مقبل على الثلاثينيات من عمره.

(100) المشارك (هـ) (رجل أربعيني، متزوج وأب لطفلين، تاجر في مدينة تطوان)، مقابلة شخصية، مشفى تطوان، أيار/ مايو 2023.

(101) Dew et al., p. 39.

(102) Biehl & Eskerod, p. 193.

(103) المشارك (3) (شاب في أواخر العشرينيات، الابن الأول لوالديه، ويعيش معهما رفقة أخته الصغرى)، مقابلة شخصية، مشفى وجدة، آب/ أغسطس 2022.

إنه "اقتصاد الرعاية والإهمال" في البيت[104]، الذي لا يكون ممكنًا إلّا بوساطة من الأدوية نفسها، فالمفترض أن الأدوية تعمل على "رعاية" المريض، لكنها في الواقع ليست إلّا شكلًا من أشكال الإهمال، في مقابل الاعتناء بالطفلة السويّة. فالشكل الذي تستخدم فيه العائلات الأدوية في علاقتها بالفرد المريض، يُعبّر على نحو ما عن الكيفية التي تريد العائلة بها العيش، ومن ثم، فالتخلّي عن فرد ما، أو إرغامه على تناول الدواء، هو "نوع من الرعاية الذاتية للعائلة لنفسها"[105].

يُعبّر المشارك (4)[106] عن حالة أشد تعقيدًا. فقد أحضرته والدته إلى المشفى لأنه حاول أن يحرق البيت، بحسب ادّعائها، وهو ما سخر منه المريض بعد أن سحب ولاعة من جيبه في أثناء إجراء المقابلة، لكن في الملف الطبي، صرّحت الوالدة بأن لابنها ميولًا جنسية مضطربة، ويلاحق الفتيات في الشارع، ويستمني علنًا في البيت. واللافت في هذا أن "فرط النشاط الجنسي" Hypersexuality لدى المشارك قد يكون عرضًا جانبيًا لأحد الأدوية التي يأخذها. ومن ثم فعودته إلى المشفى من جديد كانت بسبب عرض جانبي للأدوية التي أكد أنه يتناولها بانتظام. وما يمكن فهمه أيضًا من حالة المشارك أن الميول المنحرفة التي أظهرها علنًا كانت ثانوية، في مقابل خوف الأم من حرقه البيت، وذلك ربما لأن الطاقم الطبي يعلم أن فرط النشاط الجنسي هو عرض جانبي وجزء من سيرورة العلاج، فكان على الأم أن تجعل حالة ابنها تبدو أخطر حتى يصير ممكنًا إدخاله المشفى. لقد سبق للباحثين أن انتبهوا إلى أن المتخصصين النفسيين غالبًا ما لا يفرقون بين الأعراض المَرضية التي تنتج من الوضعية الصحية للفرد، والأعراض الجانبية للدواء الذي يأخذه المريض، فبطريقة ما، تصير الأدوية نفسها "هي الجسد الذي ينبغي علاجه"[107]. وهذا تحديدًا ما يظهر من حالة المشارك (4)، فحتى وهو خاضع لسلطة الطبيب والعائلة، ويلتزم بأخذ الأدوية، يصير من جديد موضوع علاج بسبب الأعراض الجانبية. إنه التدبير الصيدلي للحياة[108]، فالأدوية هي أصل مشكلاته، وهي الوسيلة الوحيدة المقترحة لحلها، ولا وجود له خارج هذه الجدلية.

وضمن هذه السيرورة الطويلة من الوصفات الطبية والأدوية والعلاجات المختلفة، يصير الفرد كائنًا صيدلانيًا[109] إن صح التعبير. وتصير أدوية مثل هالدول Haldol ونيوزين Neozine ضمن الأشكال اليومية لعيشه وحياته داخل العائلة[110]. في حين تصير العائلة ملزمة بالحصول على هذه الأدوية بأيّ شكل ممكن، سواء بالمجان في المراكز الطبية، أم عبر شرائها من الصيدليات مباشرة، أم الحصول

(104) João Biehl, "Care and Disregard," in: Didier Fassin (ed.), *A Companion to Moral Anthropology* (Hoboken: Wiley–Blackwell, 2012), p. 245.

(105) Ibid., p. 260.

(106) المشارك (4) (شاب في منتصف العشرينيات، يعيش مع والدته في بيت واحد، من دون معيل أو إخوة، يعجز عن العمل فترة طويلة، ويقضي غالبية أيامه عاطلًا عن العمل وجالسًا في البيت)، مقابلة شخصية، مشفى وجدة، آب/ أغسطس 2022.

(107) Biehl, "Life of the Mind," p. 486.

(108) Biehl & Eskerod, p. 176.

(109) Ibid, p. 199.

(110) Biehl, "Care and Disregard," p. 246.

عليها بطريقة غير شرعية. ويؤكد أفراد من الطاقم أن الأمهات خصوصًا يحاربن دوريًا من أجل الحصول على الأدوية اللازمة من أجل المريض، وهن لا يطلبن الحصول على "الجرعة الموصوفة" شهرًا واحدًا، بل يحاولن أحيانًا الحصول على جرعات مضاعفة، بحجة أنهن في الشهر القادم لن يكون في إمكانهن القدوم. لكن في الواقع - بحسب أفراد الطاقم - تنهك العائلات مرضاها بالجرعات الزائدة، أو في أحيان أخرى يبيع أفرادها هذه الأدوية التي يحصلون عليها مجانًا من المؤسسات العلاجية. فالأدوية - قبل كل شيء - سلع، ومن أسهل أشكال العلاج تداولًا، وفي الوقت نفسه من أنجح السلع، وفي انتقالها من شخص إلى آخر - كسلع وأدوية - تتغير أدوارها وتصير لها معانٍ وسياقات جديدة[111].

خاتمة

لا يضمن أخذ الأدوية أن الفرد سيندمج من جديد داخل المجتمع والعائلة، فالمواطنة الصيدلية لا تضمن حقًا الاندماج، فعدد كبير من المرضى يتم التخلي عنهم، سواء بأدوية أم من دونها، وتنظر العائلة إليهم بصفتهم "حمية فاشلة من الأدوية والأقراص"؛ أي إنهم تعبير عن فشل الطب الحيوي في إعادتهم إلى مكانهم الطبيعي في المجتمع[112]، خصوصًا حينما يصعب على المختصين السيطرة على الأعراض الجانبية المختلفة. فإن لم تنجح حتى الأدوية في حفظ النظام الذي تريده العائلة، يصير صعبًا عليها إيجاد بديل آخر غير إعادة إرسال "المريض" إلى المشفى، سواء على نحو مباشر، أم غير مباشر. فالعلم، في شكل الأدوية والأقراص الطبية، يقدّم نوعًا من الحياد للعائلة فيما يتعلق بالقرار المتخذ[113]، فقد قامت العائلة "بكل شيء ممكن"، لكن لا شيء ينفع، غير التخلّي.

ومثلما يتّضح من تصريحات المرضى، فهناك بالفعل نوع من التخلّي من جهة المؤسسة الطبية والعائلة، وهذا التخلّي هو اجتماعي أساسًا، حيث لا تكون هناك رعاية حقيقية للمريض خارج الأدوية التي هو مُطالب بتناولها. ويصير المرضى في هذا السياق خبراء صيدلانيين بطريقتهم الخاصة، بطريقة "شعبية" أكثر مما هي "حيوية"، تنطلق من دراسة الأعراض والعلاجات اللازمة لها، فالمريض يقوم بطريقة ما بإعادة إنتاج الوصفة الطبية بالطريقة التي تناسبه هو، انطلاقًا من مؤشرين رئيسين؛ الأعراض الجانبية، والإحساس الذي ينتجه الدواء. فكلما كانت الأعراض الجانبية نادرة، والأحاسيس التي ينتجها المريض مقبولة بالنسبة إلى المريض نفسه، كان الدواء محبوبًا أكثر، والعكس صحيح؛ كلما كانت الأعراض الجانبية كثيفة، والأحاسيس سلبية، تمّ التخلّي عن الدواء، في مقابل إيجاد بدائل أخرى منه مختلفة، الشيء الذي يعطّل الوصفة الطبية، وربما يجعلها أكثر سوءًا بالنسبة إلى المريض، وهو الشيء الذي يبرر العودة المستمرة لعدد كبير من المرضى إلى المشفى على نحو دوري، سواء بعد إيقاف الدواء كليًا، أم بعد التلاعب به جزئيًا.

(111) Van der Geest & Whyte, p. 350.

(112) João Biehl, "Human Pharmakon: Symptoms, Technologies, Subjectivities," in: Byron J. Good et al., *A Reader in Medical Anthropology: Theoretical Trajectories, Emergent Realities* (Hoboken: Wiley–Blackwell, 2010), p. 215.

(113) Ibid., p. 222.

فالدواء، الذي من المفترض أن يعالج، لا يحقق الراحة كليًا، فهو دائمًا ما يصطدم بالأعراض الجانبية، ومن الأعراض الشائعة لمضادات الذهان التي تقدم للمرضى: "عدم اتضاح الرؤية، وجفاف الفم، والانقباضات العضلية، والأرق، والرعشات الحادة، والحركات غير الإرادية للفم واللسان، وأطراف أخرى من الجسد"(114).

تؤثر الأعراض الجانبية للدواء في الصورة الاجتماعية للمريض. وهذه الأعراض مثلما تظهر على الجسد، تجعل من السهل تأويل حركات المريض وشكله على أنه دليل على "الغرابة والجنون"، ومن ثم يحس "سواء حينما يكون تحت تأثير النوبات المرضية، أم حينما يكون تحت تأثير الأدوية، أن هذه الغرابة جزء من شخصيته"(115). فالمريض النفسي في الحالات كلها لا يمكنه إلّا أن يكون منبوذًا، فيصعب عليه أن يجد عملًا، وأن يندمج داخل المجتمع، وأن "يجد ذاته"، فهو في نهاية المطاف إما "مجنون"، وإما خليط من الأدوية التي تجعل منه أكثر غرابة بسبب أعراضها. وفي علاقة بين المرضى والأدوية الصيدلية، تتشكل هويات جمعية عبر مشاركة الأفراد تجاربهم الخاصة المتعلقة أساسًا باستهلاك نوع أو أنواع معيّنة من الأدوية، أو على نحو عكسي، عبر رفضهم أخذها(116).

وبحسب المعطيات التي عملنا على تحليلها، فالأعراض الجانبية للأدوية الموصوفة للمرضى النفسيين، ليست السبب الوحيد الذي يحول دون الإبقاء على الوصفة الطبية كما هي، على الرغم من أن عددًا كبيرًا من المرضى، خصوصًا حينما يتعلق الأمر بالتطبيب الحر، يعيد بناء الوصفات الطبية بناء على حدة الأعراض الجانبية، محاولًا الحصول على أفضل نتيجة ممكنة من دون التوقف عن تناول الدواء كليًا، ومن دون الغرق في الأعراض الجانبية. لكن الملاحظ أيضًا أن للعائلة فهمًا عكسيًا، قد يجعل الأدوية أحيانًا تظهر كأنها بديل عصري من الربط بالسلاسل والسجن، فكلما كانت الأدوية قادرة على إخضاع الفرد المضطرب وإنهاكه، كانت مناسبة للعائلة في البيت، من دون أن يكون هناك أيّ اهتمام فعلي بالعلاج. فالمطلوب هو الحفاظ على استقرار البيت. ومثلما عبّر عن ذلك جواو بيل، فالشكل الذي تستخدم به العائلات الأدوية في علاقتها بالفرد المريض، يُعبّر على نحو عن الكيفية التي تريد العائلة أن تعيش بها، ومن ثم، فالتخلّي عن فرد ما، أو إرغامه على تناول الدواء، هو "نوع من الرعاية الذاتية للعائلة لنفسها"(117). ولا يتحقق لها هذا عبر الوصفة الطبية نفسها، بل عبر تفعيل نسختها الخاصة من الوصفة، بعد تعديلها، وجعلها أنسب. إنه تدمير لعلاقة الطبيب بالمريض، وتجاوز لسلطة المعرفة، وشعبنة حقيقية للطب الحيوي. سواء تعلق ذلك بالتطبيب الحر للمريض ووصفته الخاصة، أم عبر الطب بالوكالة الذي تمارسه العائلة على المريض الذي ينتمي إليها. وعبر هذين الشكلين من "تحوير الطب الحيوي، عبر الأفراد أنفسهم، أو عبر عائلاتهم، تصير المواد الصيدلية جزءًا من طب شعبي جديد نسبيًا على مجتمعنا، لكنه لا يعالج بقدر ما يفاقم من صعوبات عيش المريض.

(114) Rhodes, p. 51.

(115) Ibid., p. 56.

(116) Johanne Collin, "On Social Plasticity: The Transformative Power of Pharmaceuticals on Health, Nature and Identity," *Sociology of Health & Illness*, vol. 38, no. 1 (2016), p. 81.

(117) Biehl, "Care and Disregard," p. 260.

وفي هذا السياق، يقارن بيل بين المرضى اليوم و"الفارماكي" Pharmakoi في اليونان القديمة، حيث كان في كل سنة يُختار رجلان لطردهما من المدينة، بوصف ذلك جزءًا من عيد ثارجيليا Thargelia. وقد نُظر إليهما - أي الرجلين المطرودين - بداية على أنهما نوع من العلاج لمعاناة المدينة من المجاعات والأوبئة، ولاحقًا نُظر إليهما على أنهما الحاجز الذي سيمنع الأذى عن المدينة. وقد لقب اليونانيون هؤلاء الأفراد باسم "فارماكي"، وحينما يُختار "الفارماكي"، فلا يمكنه أن يعود إلى المدينة إطلاقًا. وعلى نحو مماثل، المريض المتخلّى عنه نوع من الفارماكي المعاصر[118]. فالمريض النفسي خاصة، موضوع سلطة، سواء كان ذلك في المؤسسة الشمولية - المشفى - أم في البيت الذي غالبًا ما يكون امتدادًا لهذا المشفى بوساطة من الوصفة الطبية. وما يهمنا نحن الباحثين هو رصد هذه العقبات التي قد تحول دون تحقيق العلاج الذي هو الغاية المفترضة، سواء من المشفى، أم من الوصفة الطبية، في وقت يكون المريض النفسي في غالبية الأحيان مجرد موضوع للسلطة، من دون أن تتحقق له عدالة العلاج. إن في أصوات هؤلاء المرضى إشارة إلى خلفية اجتماعية ومشكلات اقتصادية، هي ربما التي تُعزّز من صعوبات العلاج، وهي التي تحول دون تحقيق الغاية الفعلية من الطب، ومن ثم، فلن يكون ممكنًا حقًا فهم وضعية المرضى النفسيين في علاقتهم بسيرورة العلاج، من دون العودة إليهم هم أنفسهم، والكيفية التي ينظرون بها إلى هذه السيرورة نفسها، سواء حينما يكون القرار في أيديهم، أم حينما يكونون مجبرين على الانصياع.

المراجع References

العربية

بغوره، الزواوي. "المرض بوصفه تجربة وخطابًا: بحث في سياسات المرض عند ميشيل فوكو ودورها في الفلسفة الاجتماعية المعاصرة". **تبيّن**. مج 9، العدد 35 (شتاء 2021).

رويان، بوجمعة. **الطب الكولونيالي الفرنسي بالمغرب 1912-1945**. ط 2. الرباط: منشورات الرباط نت، 2020.

عمارة، الناصر. "المرض: مقاربة إيتيقية هرمينوطيقية". **تبين**. مج 8، العدد 2 (ربيع 2014).

________. "الصحة والإيتيقا: النضج الأخلاقي للممارسة الطبية". **تبيّن**. مج 10، العدد 38 (خريف 2021).

فوكو، ميشيل. **تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي**. ترجمة سعيد بنكراد. ط 2. بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2014.

لو تورنو، روجيه. **فاس في عصر بني مرين**. ترجمة نقولا زيادة. بيروت: مكتبة لبنان، 1967.

(118) Biehl, "Human Pharmakon," p. 223.

الوزان، الحسن بن محمد. **وصف أفريقيا**. ترجمة عبد الرحمن حميدة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005.

الأجنبية

Abraham, John. "Pharmaceuticalization of Society in Context: Theoretical, Empirical and Health Dimensions." *Sociology*. vol. 44, no. 4 (August 2010).

"Artane Tablet: Uses, Side Effects, and More." *WebMD*. at: http://tinyurl.com/4mx8ze3x

Ashworth, Mark et al. "Demand, Appropriateness and Prescribing of 'Lifestyle Drugs': A Consultation Survey in General Practice." *Family Practice*. vol. 19, no. 3 (2002).

Biehl, João. "Life of the Mind: The Interface of Psychopharmaceuticals, Domestic Economies, and Social Abandonment." *American Ethnologist*. vol. 31, no. 4 (2004).

Biehl, João & Torben Eskerod. *Vita: Life in a Zone of Social Abandonment*. Berkeley: University of California Press, 2013.

Bordogna, Mara Tognetti. "From Medicalisation to Pharmaceuticalisation – A Sociological Overview: New Scenarios for the Sociology of Health." *Social Change Review*. no. 2 (2014).

Bromberg, Walter et al. "The 'Protest' Psychosis: A Special Type of Reactive Psychosis." *Arch Gen Psychiatry*. vol. 19, no. 2 (1968).

Brown, Phil. "The Name Game: Toward a Sociology of Diagnosis." *The Journal of Mind and Behavior*. vol. 11, no. 3–4 (1990).

________. "Naming and Framing: The Social Construction of Diagnosis and Illness." *Journal of Health and Social Behavior*. vol. 35 (1995).

Collin, Johanne. "On Social Plasticity: The Transformative Power of Pharmaceuticals on Health, Nature and Identity." *Sociology of Health & Illness*. vol. 38, no. 1 (2016).

Conard, Peter. "Medicalization and Social Control." *Annual Review of Sociology*. vol. 18 (1992).

Dew, Kevin et al. "Home as a hybrid center of medication practice." *Sociology of Health & Illness*. vol. 36, no. 1 (2014).

Ecks, Stefan. "Pharmaceutical Citizenship: Antidepressant Marketing and the Promise of Demarginalization in India." *Anthropology & Medicine*. vol. 12, no. 3 (2005).

Fassin, Didier (ed.). *A Companion to Moral Anthropology*. Hoboken: Wiley–Blackwell, 2012.

Goffman, Erving. "On Fieldwork." *Journal of Contemporary Ethnography*. vol. 18 (1989).

Good, Byron J. et al. *A Reader in Medical Anthropology: Theoretical Trajectories, Emergent Realities*. Hoboken: Wiley–Blackwell, 2010.

Heaton, Matthew M. "Reviews: Richard C. Keller, Colonial Madness: Psychiatry in French North Africa." *Itinerario*. vol. 32 (2008).

Keller, Richard C. *Colonial Madness: Psychiatry in French North Africa*. Chicago: The University of Chicago Press, 2007.

Lwoff, Salomon & Paul Sérieux (dir). *Les aliénés au Maroc, Extrait du rapport de mission*. Paris: Masson et C Edit, 1911.

Oeye, Christine, Anne Karen Bjelland & Aina Skorpen. "Doing Participant Observation in a Psychiatric Hospital: Research Ethics Resumed." *Social Science & Medicine*. vol. 65, no. 11 (2007).

Rauf, Ateeq A., Ajnesh Prasad & Mohammed A. Razzaque. "Consumption within a Soft Total Institution: Discursive Inculcation in the Tablighi Jamaat." *International Journal of Consumer Studies*. vol. 42, no. 6 (2018).

Rhodes, Lorna A. "This will Clear your Mind: The Use of Metaphors for Medication in Psychiatric Settings." *Culture, Medicine and Psychiatry*. vol. 8, no. 1 (1984).

Ritzer, George. *Encyclopedia of Social Theory*. New York: Sage Publications, 2005.

Schirripa, Pino. "Reviews: Richard C. Keller, Colonial Madness: Psychiatry in French North Africa." *Transcultural Psychiatry*. vol. 48, no. 3 (2011).

Serpa, Sandro. "On the Concept of Total Institution." *International Journal of Social Science Studies*. vol. 6, no. 9 (September 2018).

________. "The Charm of Medicines: Metaphors and Metonyms." *Medical Anthropology Quarterly*. vol. 3, no. 4 (1989).

Van der Geest, Sjaak & Susan Reynolds Whyte & Anita Hardon. "The Anthropology of Pharmaceuticals: A Biographical Approach." *Annual Review of Anthropology*. vol. 25 (1996).

Whyte, Susan Reynolds. "Pharmaceuticals as Folk Medicine: Transformations in the Social Relations of Health Care in Uganda." *Culture*, *Medicine and Psychiatry*. vol. 16, no. 2 (1992).

Zouitni, Khadija, Abdelrhani Moundib & Khadija Elqarfaoui. "L’usage des médicaments psychiatriques au Maroc: Entre vécu familial et discours professionnel." *L’Information psychiatrique*. vol. 93, no. 6 (2017).



التسلم Received 2023-8-16 | التعديل Revised 2024-1-25 | القبول Accepted 2024-2-26 | المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/ROUI3152

صالح أبو الخير | Saleh Abu Alkhir*

تحولات الخطاب السياسي في ليبيا بعد عام 2011: دراسة في التأثير المركب للانتماء

Transformations of Political Discourse in Libya After 2011: A Study of The Joint Effect of Belongingness

ملخص: تسعى الدراسة لرصد تحوّلات الخطاب السياسي في ليبيا، من خلال بحث الخطاب المنتمي إلى ثورة 17 فبراير، وكيفية محافظته على اتّساقه وتأثيره خلال الشهور الأولى للثورة، ثم تفسير التحوّل من خطاب وطني جامع، إلى خطاب يُعبّر عن قضايا هووية وأيديولوجيات حزبية وعقائدية، وعلاقاته المركبة بانزلاق الواقع الليبي إلى الصراع، ثم إلى الحرب الأهلية. وتنظر الدراسة في تركيبة النخب المؤثرة في إنتاج القرار السياسي، وفي المفاهيم التي تشملها خطاباتها متأثرة بالهويات الخاصة.

كلمات مفتاحية: الخطاب السياسي، النخب، الهوية، ليبيا، الربيع العربي.

Abstract: This study traces the transformations of political discourse in Libya after the 17 February Revolution. It analyzes the discourse of the February Revolution, examining how it maintained its consistency and influence at the beginning of the revolution. Then, it explores how this discourse began to express issues related to the politics of identity and belonging. The study also analyzes the structure of the elites influencing the production of political decisions and discourse affected by the politics of identity.

Keywords: Political Discourse, Elites, Identity, Libya, Arab Spring.

* أستاذ مساعد في جامعة بنغازي، ليبيا.

Assistant Professor at the University of Benghazi, Libya. Email: betra66962@yahoo.com

مقدمة

تسعى الكثير من الأبحاث في العلوم الاجتماعية لتناول أساليب الخطاب وتأثيره في وعي أفراد المجتمعات ومجموعاته وسلوكها، عاملة على ابتكار مفاهيم جديدة، واجتراح مقاربات تُخضعه للتحليل والنقد من زوايا متعددة. وتبرز مفردة الخطاب Discourse بوصفها واحدةً من أكثر الكلمات المفتاحية شيوعًا في المقاربات الاجتماعية والثقافية. أما مفردة الخطاب السياسي، فيتواتر حضورها في الدراسات السياسية. ولأنه مفهوم متعدد التخصصات، فقد حظي باهتمام اللغويين وعلماء السياسة والاجتماع وعلم النفس، وحال هذا التعدد دون وجود تعريف محدد، لكن العديد من الدراسات تلجأ إلى تعريف أناتولي بارانوف Anatoliy Baranov بأن الخطاب السياسي هو مجمل أعمال الكلام المستخدمة في المناقشات السياسية وقواعد السياسة العامة التي تقدّست بالتقاليد وأُثبتت بالتجربة. كما يُستخدم بتوسّع تعريف آخر لإيلينا رومانوفا ليفينكوفا Elena Romanova Levenkova يُعرّف الخطاب السياسي بأنه تعبير لغوي عن ممارسة عامة في مجال الثقافة السياسية، وهو الاستخدام المهني للغة، المرتكز على عقلية متكلّميها المشروطة وطنيًا واجتماعيًا وتاريخيًا. وتُفضّل إيلينا لوستيفوفنا شيغال Elena Lostifovna Sheigal وأناتولي بروكوبيفيتش تشودينوف Anatoliĭ Prokop′evich Chudinov وآخرون توسيع المفهوم ليشمل جميع أشكال النشاط اللغوي التي ترتبط بعالم السياسة، سواء كانت تتعلق بالموضوع أم بالمخاطب أم بمحتوى هذا الخطاب[1].

مثّل تحليل الخطاب السياسي واحدًا من أهم مداخل دراسة الحركات الاجتماعية والثورات ودورات التغير الاجتماعي. وقد اعتمدت دراسة الخطاب السياسي على تقنية تحليل المضمون الذي تتعدد تعريفاته، من تعريف يجعل المضمون متأصلاً في النص، وآخر يجعل المضمون مصدرًا للنص، وثالث يذهب إلى تناول المضمون ضمن عملية تحليلية للنص في سياق معيّن[2]؛ وتوظّفه دراستنا في تعريفه الثالث، لكننا نراه لن يكون كافيًا لمثل هذه الدراسة، لأنّ المتحدث بكلّ خطاب سياسي يعتمد في بنائه له على معتقداته وأفكاره وثقافته التي تعلّمها في مجموعته الاجتماعية، وهي المؤثرات التي نوصّفها بأنها **مكوّنات انتماء**. ومن ناحية أخرى، نحن نرى أنّه حالما تؤسّس حالة خطابية ما، خاصة في أزمنة الصراع، يلجأ صاحب الخطاب، بوصفه فاعلاً سياسيًا، إلى توظيف استراتيجيّات لُغويّة وخطابية تعكس رأيه وتصوّراته السياسية في المنظومة السياسية التي يعمل بها، متفاعلاً مع السياق الذي فيه ينفّذ فعله السياسي[3].

تستند الدراسة إلى افتراض تيون فان ديك، ومفاده ارتباط الخطاب والسياسة بطريقتين: الأولى حين يجري تكوين البنى والممارسات السياسية عن طريق تفاعل الفاعلين السياسيين مع السياقات السياسية التي فيها يفعلون، والثانية حين يلجأ هؤلاء الفاعلون السياسيون إلى ربط هذه السياقات السياسية

(1) Petrosyan Nelya Valerevna & Khamrakulova Farangiz Rakhmatovna, "The Concept of 'Political Discourse'," *European Scholar Journal*, vol. 3, no. 3 (2022), pp. 88–91.

(2) Klus Krippendorff, *Content Analysis: An Introduction to Its Methodology* (London: Sage Publication, 2004), pp. 18–19.

(3) Teun van Dijk, *Discourse and Power* (New York: Palgrave Macmillan, 2008), pp. 162–163.

بالمفاهيم والمعتقدات والخبرات التي اكتسبوها من بيئاتهم الأولى. ويعني افتراض فان ديك أن الإدراك السياسي لدى الفاعل السياسي يجمع ما بين أبعاد شخصية لديه، بوصفه فردًا ينتمي إلى بيئة أو ثقافة ما، حيث يُوظّف التمثلات العقلية والذاكرة والمعتقدات السائدة لدى جماعته، بما فيها التحامل على الآخرين والتحيّز إلى أيديولوجيا وقيم معيّنة، وبين سلوكه السياسي بوصفه فاعلًا سياسيًا نخبويًا. وعلى هذا الأساس، يكون محدّدا الخطاب السياسي في صياغته وكيفيات الإدلاء به والمشاركة به في الجدل السياسي، هما مكوّنات الانتماء من جهة، والسياق السياسي من جهة أخرى. ومن الواضح أنّ المحدّد الأول أقرب إلى الاستقرار والديمومة، في حين ينزع المحدد الثاني إلى الحركية والتحوّل.

يكون الانتماء إلى هوية، وعادة ما يجري الحديث عنه كإحساس أو شعور. ويوفر هذا الشعور للمنتمي حالة من الرضا تجاه وجوده، لأنه يُلبّي حاجة إنسانية. لكنّ لين ميلر يرى أن الانتماء، في الحقيقة، أبعد من ذلك؛ إذ هو حالة من الوجود ربما مستقلة عن تلك المشاعر، ولهذا طرحته الدراسات المتعلقة به جزءًا لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية، لأنه يؤثر تأثيرًا بالغًا في تحديد الموقع الاجتماعي. ويضع ميلر تعريفًا ثلاثيّ الأبعاد للانتماء، فهو: أولًا، الشعور بالانتماء عبر الروابط الاجتماعية نحو جماعة من الناس؛ ثانيًا، الشعور بالانتماء عبر الروابط التاريخية نحو ماضي هذه الجماعة أو تقاليدها؛ ثالثًا، الشعور بالانتماء عبر الروابط الجغرافية نحو منطقة معيّنة أو مكان أو سكن[4]. وللأبعاد الثلاثة حضور في هذه الدراسة، من خلال عملنا على رصد الكيفيات التي كشفت فيها مختلف الانتماءات عن نفسها وطبيعتها والاعتراف بها أو إنكارها، ومدى تأثّرها بالتصورات والاعتقادات المشتركة، وغيرها من محدّدات الخطاب السياسي.

الحالة التي نستثمر فيها تحليل مضمون الخطاب السياسي بالمعنى الذي تقدم هي ثورة 17 فبراير 2011 الليبية؛ وإذ مضى أكثر من عقد عليها، وباعتبارها حلقة من حلقات الربيع العربي، فقد حفل سجلّها الخطابي بمطالب جرى التعبير عنها بشعارات ومصطلحات ومفاهيم سياسية كانت حاضرة في خطابات النخب السياسية الليبية المختلفة المشارب. وقد تشكّلت وحدات الخطاب السياسي التي ندرسها ممّا يسمَّى، تقليديًا، بالخُطب السياسية التي صدرت عن مشتغلين بالسياسة، سواء أكانوا مسؤولين رسميين أم لا، عسكريين أم مدنيين، وعن زعماء محليين أو فاعلين على مستوى وطني، ومن بيانات رسمية صدرت عن جهات مختلفة، حزبية وقبلية وسلطوية، وعن حراكات احتجاجية ومطلبية، ومن تصريحات أو مواقف تم التعبير عنها في القنوات التلفزيونية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي. وسيكون الحد الزمني للخطابات المدروسة ممتدًا من 16–17 شباط/ فبراير 2011 إلى 2023. وقد عزّزنا هذه المدوّنة التي جمعناها بما وثّقناه خلال مقابلات أجريناها مع شخصيات شاركت، من مواقع مختلفة ومتغيّرة في العمل السياسي خلال فترة الدراسة.

وكون دراستنا هذه تخوض في سوسيولوجيا الثورة الليبية من خلال تحوّلات الخطاب السياسي المرتبط بها، مع التركيز على التصوّرات والأفكار، فإنها ستعتمد رصد مكوّنات الخطاب اللفظية من كلمات

(4) Linn Miller, "Belonging to Country – A Philosophical Anthropology," *Journal of Australian Studies*, vol. 27, no. 76 (2003), p. 217.

مفتاحية ومصطلحات ومفاهيم، وتحليل بنيته والوقوف على فاعليته السياسية إزاء قضايا من قبيل الجهوية والمظالم التاريخية، والتهميش والإقصاء الاجتماعيين، وغيرها. وتناقش دراستنا أيضًا تركيبة النخبة السياسية وممارساتها الخطابية والسياسية التي حاولت من خلالها توظيف المظالم التاريخية التي أبرزتها الثورة، وديناميات تأثير مكوّنات الانتماء في خطابات النخب السياسية؛ لذا، نُبرز فيها ثلاثة أمثلة خطابية: أولها خطاب "حراك لا للتمديد"، وثانيها "خطاب الثورة المضادة"، وثالثها "خطاب الكراهية". وندّعي أن اختيارنا لهذه النماذج سيقدم رؤية سياقية لتحوّلات الوضع السياسي في ليبيا في العقد الأخير، وما صاحبها من تحوّلات في الخطاب السياسي تجاه قضايا التعايش والاستقرار والوحدة الوطنية ... إلخ. ويهم الاختبار الذي نختم به الدراسة إمكانية عودة الخطاب الوطني الجامع باعتباره خطابًا متساوقًا مع الموجة الثانية من الربيع العربي، في مواجهة خطابات مضادّة من قبيل خطابات الجهوية والأيديولوجيا والفساد.

تتناول الدراسة في المبحث الأول خطابًا سياسيًا ارتبط بثورة شباط/ فبراير في شهورها الأولى، بالتركيز على المشتركات الاجتماعية والسياسية، والدفع نحو التحشيد والتعبئة وتوحيد الصفوف. أما في مبحثها الثاني، فتعاين الدراسة ممارسات النخب السياسية الليبية الخطابية، وتستكشف مفاهيمها المركزية، مع التركيز أساسًا على السياق السياسي ودوره في صنع تحولات تلك الخطابات. وتختبر، في مبحثها الثالث، إن كانت الخطابات التي ميّزت المظاهرات التي شهدتها ليبيا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، تزامنًا مع الموجة الثانية للربيع العربي، محاولةً لرفض التمذهب والانتماءات الأولية، وإن كانت قد تبنّت مفاهيم جديدة خرجت بها عن دوائر تأثير النخب السياسية التي بقيت فاعلة في ليبيا إلى حدود عامي 2019-2020. ويرتكز اختيارنا للقضايا التي نناقشها في هذا المبحث، على أن من مفاصل خوضنا في سوسيولوجيا الثورة الليبية من خلال الخطاب السياسي، استكشاف أهم المشتركات الممكنة بين سردية الثورة ومتطلّبات الدولة.

أولًا: مطالب وشعارات وموارد خطابية في سياق توحيدي

في 15 شباط/ فبراير 2011، نشبت العديد من المظاهرات في مدينتَي بنغازي والبيضاء، وقبل ذلك خرجت مظاهرات لأهالي ضحايا مذبحة بوسليم، رافعة شعارات "الشعب يريد إسقاط الفساد"، بينما رفع آخرون الأعلام الخضراء الدالة على الولاء لنظام القذافي[5]، هاتفين: "نوضي نوضي يا بنغازي"[6]. وتمكّنت قوات النظام من تفريق المظاهرة بالغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه الساخنة، ورد المتظاهرون عليها برشقها بالحجارة[7]. وفي اليوم التالي، في 16 شباط/ فبراير، اندلعت الاحتجاجات في البيضاء، وكانت شعاراتها أكثر اندفاعًا، حينما طالب المتظاهرون بإسقاط النظام،

(5) "مظاهرات في بنغازي وإعلان الإفراج عن معتلقين"، بي بي سي عربي، يوتيوب، 2023/2/16، شوهد في 2024/3/2، في: https://tinyurl.com/47s484wz

(6) المقصود: انهضي انهضي يا بنغازي.

(7) إدريس المسماري، **سيرة فبراير: تجربة شخصية** (بيروت: دار النهضة العربية، 2014)، ص 67.

وشملت الهتافات رأس النظام معمر القذافي شخصيًا: "جاك الدور جاك الدور ... قذافي يا دكتاتور"[8]، وقوبلت بعنف شديد من قوات النظام، فسقط اثنان من المتظاهرين، وتحوّلت جنازتهما إلى مظاهرة في 17 شباط/ فبراير، رُفعت فيها مطالب، وجرى ترداد شعارات ثورية، تكررت فيها عبارات "إسقاط الفساد" و"إسقاط النظام"، وتفجّرت أعمال العنف وقوبلت بالرصاص الحيّ، فسقط خمسة عشر شخصًا[9]، حين هاجم المتظاهرون مراكز الشرطة والأمن في المدينة، ثم قاعدة تتبع كتيبة أمنية في شحات (كتيبة حسين الجويفي)، وهي لواء من ألوية الحرس الخاص بالقذافي. وفي مناطق أخرى، مثل درنة وطبرق والمرج وأجدابيا وبنغازي، هوجمت أيضًا المعسكرات ومراكز الأمن. وشهد الغرب الليبي انتفاضات في الزنتان والرجبان ومصراتة على التوالي، وسادت روح الثورة في غالبية المناطق الليبية، وتميّزت هذه الاحتجاجات بالعفوية.

كانت الخطابات الصادرة عن المحتجين والمتظاهرين في الشوارع، في الأيام الأولى للثورة، غير متجانسة. لكن تصريحات المسؤولين المنشقين عن نظام القذافي، مثل مصطفى عبد الجليل وعبد الفتاح يونس وسليمان محمود وعبد الرحمن شلقم، وما احتوته بيانات انشقاقهم من ألفاظ، من قبيل "ضرورة إسقاط الدكتاتورية"، و"الوحدة الوطنية" و"الحياة الكريمة"، و"الدولة المدنية"، كانت ذات تأثير مهم تجاه توحيد الخطابات السياسية. وساهمت القنوات العربية التي يتابعها الليبيون في تشكيل تجانس مبدئي لهذه الخطابات. وقد اضطلعت قناة **الجزيرة** بالدور الأهم في هذا السياق، لثقة الجمهور فيها في ذلك الوقت، وتواتر مفردات سياسية محددة في ما يدلي به ضيوفها، مثل محمود شمّام وعلي الصلابي اللذين كانا الأكثر تأثيرًا. وكان الأول ينتمي إلى أيديولوجيا يسارية مدنية لائكية، أما الثاني، فهو كاتب ينشط في العمل العام وينطلق من قواعد فكرية إسلامية. وكان لانضمام محمود جبريل، المفكر الإصلاحي المعروف عند الليبيين، إلى المحتجين، تأثير خطابي ملحوظ، ثم تبعه بروز شخصيات قبلية ذات تأثير اجتماعي تاريخي، كان القذافي قد استبعدهم من منظومته السياسية، بسبب انتمائهم السابق إلى النظام الملكي[10]، أو بسبب مشاركتهم في حركة المعارضة لنظامه.

بالتوازي مع ما سبق، اعتملت دينامية تطور منظومة عسكرية أعلنت عن ولائها للثورة، فتشكلت الكتائب المسلحة التابعة للمدن والمناطق. واستطاعت قياداتها الإفلات من الرقابة المركزية، وتشكيل خطابها الخاص المعبّر عنها والمتجانس مع خطاب النخب السياسية والاجتماعية المنادي بالثورة. على أن مؤشرات اختلاف الخطابات السياسية المؤيدة للثورة اتضحت منذ البداية، حيث كانت بعض الخطابات الصادرة عن القيادات العسكرية تتشكل بحسب انتماءات كل تشكيل مسلح، فانتُقد محمود جبريل لأنه يقضي معظم وقته في الخارج مثلاً، وجرى التهديد بإسقاط المكتب التنفيذي الذي يرأسه، في حين كانت قيادات من الإخوان المسلمين تهاجم المجلس الانتقالي لضمّه العديد من القيادات السياسية

(8) "مظاهرات في البيضاء ليبيا"، Banghazino، يوتيوب، 2011/2/16، شوهد في 2023/6/16، في: https://tinyurl.com/3v7jthsm

(9) ياسين خطاب، أحد ناشطي الحراك في مدينة البيضاء، مقابلة عبر الهاتف، 2023/6/17.

(10) Wolfram Lacher, *Libya's Fragmentation, Structure and Process in Violent Conflict* (London: I.B. Tauris, 2020), p. 27.

العلمانية[11]. لكن، على الرغم من انعدام التجانس الفكري بين غالبية نخب الثورة الليبية، فإنه بدا واضحًا اتفاقها الكبير على عدد من المطالب، من قبيل "ضمان العيش الكريم" و"تقويض الدكتاتورية" و"ضمان الوحدة الوطنية"، واعتبار "ليبيا قبيلة واحدة". وشكّلت هذه المفردات أهم الشعارات المرفوعة، حيث بدا الخطاب الثوري متجانسًا، ورأى بعضهم أن "الدولة المدنية الديمقراطية" موضوع رئيس لهذا الخطاب الذي كان ينبذ القبلية والجهوية والمصالح الحزبية أو الشخصية[12]. وكان على خطاب الثورة أن يتعامل مع هذه القضايا لأنها مُلحّة. فعلى صعيد الجهات الجغرافية، كانت من أسباب الثورة حالة التهميش والإقصاء التي مارسها نظام القذافي على عدد من المناطق التي شكَّ في ولائها له[13]. وكان واضحًا منذ البداية حرص نخبة الثورة السياسية على الخوض في الموضوعات الجهوية أو المتعلقة بتوزيع الفرص في الدولة. أما الجماعات السياسية المقيمة في الخارج، فاستطاعت تجاوز خلافاتها في الشهور الأولى للثورة، بطريقة ساعدت في خلق خطاب موحد، على الرغم من أنها كانت تتشارك تاريخًا طويلًا من الاختلاف والتناقض، ومن عسر التواصل بسبب سياسات النظام السابق للثورة في تجريم العمل الحزبي، ومنع تأسيس الأندية والجمعيات الأهلية، حيث كان المهجر هو البيئة المناسبة لممارسة المعارضة ضده[14]. وقد اتسمت هذه المعارضة بالتنوع الشديد الذي بلغ حد التشرذم بين الإسلاميين على تنوّعاتهم، والقوميين والاشتراكيين والليبراليين، وغيرهم، وانعكست صراعاتهم على بنية المعارضة الليبية في الخارج وأدائها.

اعتمد خطاب الثورة السياسي التوحيدي على عدد من الموارد التي استمدّ محتواه وقوّته منها، كان في مقدمها تأييد النخبة السياسية للثورة منذ لحظتها الأولى، وتولي قيادتها السياسية في ما بعد، وتفعيل تأثيرها الكبير في المجتمع. تشكلت هذه النخبة من أمثال مصطفى عبد الجليل[15] ومحمود جبريل اللذين انشقا عن نظام القذافي منذ الأيام الأولى للثورة، وكان لرصيدهما الشعبي خلال توليهما منصبيهما أثرٌ كبير في توجيه خطاب الثورة الأول. وشكّل الأئمة الخطباء في المساجد مصدرًا آخر من مصادر الخطاب السياسي المواكب للثورة. ولعل ارتباط الليبيين الواضح بالدين الإسلامي[16]، ساهم في فاعلية تحوّل خطب الجمعة التي كانت تُقام في الساحات، إلى خطب تؤكد مبادئ الثورة؛

(11) عبد الحفيظ غوقة، نائب رئيس المجلس الانتقالي، مقابلة عبر الهاتف، 2023/5/22.

(12) مصطفى عبد الجليل، رئيس المجلس الانتقالي، مقابلة عبر الهاتف، 2023/5/25.

(13) Tomas Husken, "Tribes, Revolution, and Political Culture in the Cyrenaica Region of Libya," in: Malika Bouziane, Cilja Harders & Anja Hoffmann (eds.), *Local Politics and Contemporary Transformations in the Arab World: Governance Beyond the Center* (London: Palgrave Macmillan, 2013), pp. 214–231.

(14) Federica Saini Fasanotti, "Libya: A Nation Suspended between Past and Future," *Studia Diplomatica*, vol. 68, no. 4 (2017), p. 97.

(15) "تطور الأحداث بالمناطق الشرقية من ليبيا"، قناة الجزيرة، يوتيوب، 2011/2/21، شوهد في 2023/6/16، في: https://tinyurl.com/4n776rsp

(16) Lisa Anderson, "Religion and State in Libya: The Politics of Identity," *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 483 (January 1986), p. 70.

من وحدة وطنية ووحدة التراب الليبي ونبذ الحكم الدكتاتوري وعدم تبجيل الطُغاة[17]، وتنظيم صفوف الثورة ضدّهم[18]، والحث على جمع التبرعات، والدعوة إلى القتال إلى جانب المناطق غير المحررة من سطوة نظام القذافي في الغرب الليبي. ومن خلال هذه المفردات، تركزت قضايا الخطاب السياسي المواكب لبدايات الثورة من منطلقات دينية، على الطعن في شرعية القذافي والتذكير بجرائمه، والتأكيد على شرعنة الثورة والخروج على النظام الحاكم، وعلى شرعية القيادة السياسية للثورة، والحثّ على طاعتها ومساندتها، وكان يجري ترداد الآية: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الحجرات: 9)[19]. ومن الواضح أن في استحضار هذه الآية توظيفًا ذهنيًا لواحدة من أهم مرجعيات الإدراك ومكوّنات الانتماء في اتجاه توحيد الخطاب في المقام الأول، وشرعنة القتال ضد القذافي وقوّاته، ووصفها بالفئة الباغية. وفي هذا السياق، كان لانضمام شخصيات دينية مهمة إلى الثورة، أمثال الصادق الغرياني[20] والدوكالي محمد العالم[21]، أثرٌ كبير في جذب قطاعات مهمة من المجتمع نحو تأييد الثورة، على أساس خطاب سياسي ذي مرجعية دينية في مواجهة الخطاب السياسي الذي استخدمه النظام، مستندًا هو أيضًا إلى المرجعية الدينية الإسلامية نفسها، خاصة بعد تدخّل حلف الناتو من خلال أعمال عسكرية في ليبيا.

أدّى الزعماء الاجتماعيون المحليون دورًا بارزًا في بلورة الخطاب السياسي المناصر للثورة. فبحكم أن القبيلة في ليبيا اضطلعت عبر التاريخ بدور مهم في تحقيق التوازنات السياسية، من حيث كونها المكوّن الأهم في التركيبة الاجتماعية في البلاد[22]، ولأن الشخصية الليبية تدين بالولاء للقبيلة أكثر منه لمؤسسات الدولة[23]، كان للنداءات والبيانات التي أصدرها زعماء بعض القبائل الليبية أثرٌ كبير في توجيه الخطاب السياسي المناصر للثورة، نحو تأكيد المبادئ الثورية التي أصبحت تتردد في غالبية الجهات الليبية، مثل الوحدة الوطنية، والحثّ على الانضمام إلى الثورة لتوحيد الصفوف[24]. وكانت نداءات القبائل لأبنائها مؤثرة في حركة الانشقاق عن النظام، حيث حرصت على حثّهم على الانضمام إلى الثورة وتأييدها، ووصم المسؤولين الذين رفضوا الانشقاق بالخونة والمتآمرين على حرية الشعب

(17) "الشيخ إبراهيم هزاوي بساحة البيضاء-ثقافة الهتاف"، Balagrae، يوتيوب، 2011/12/14، شوهد في 2023/6/16، في: https://tinyurl.com/34ydrmpu

(18) "فرج الترهوني/ ممثل ثوار السابع عشر من فبراير في ليبيا"، قناة الجزيرة، يوتيوب، 2011/2/23، شوهد في 2023/6/16، في:

(19) "صلاة الجمعة من ساحة التحرير – بنغازي 2011/7/1"، Khaled Butou، يوتيوب، 2011/7/1، شوهد في 2023/6/16، في: https://tinyurl.com/43puxhze

(20) "مداخلة مفتي عام ليبيا الشيخ د. الصادق الغرياني في مثل هذا اليوم 20 فبراير 2011 على قناة الجزيرة"، قناة التناصح الفضائية، يوتيوب، 2023/2/20، شوهد في 2023/6/16، في: https://tinyurl.com/bddff7w8

(21) "الشيخ القارئ محمد الدوكالي يتحدث عن القذافي"، MrFreedomlibya، يوتيوب، 2011/7/11، شوهد في 2023/6/16، في: https://tinyurl.com/d5yafe8h

(22) المولدي الأحمر، **الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا: الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه 78 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 139–140.

(23) مصطفى عمر التير، **صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي** (بيروت: منتدى المعارف، 2014)، ص 108.

(24) "بيان قبائل الزنتان"، قناة الجزيرة، يوتيوب، 2011/3/1، شوهد في 2023/6/14، في: https://tinyurl.com/3dbpy8wv

وكرامته، وكان بعض مواقف شيوخ القبائل حاسمًا في نزع فتيل نزاعات قبلية محتملة، مثلما كانت الحال مع حادثة اغتيال عبد الفتاح يونس وقرار قبيلته العبيدات بتأجيل الخوض في القضية خوفًا على مصير الثورة[25].

من حيث الموارد الخارجية، تأثر خطاب النخبة السياسية الليبية الموالي للثورة بثورات الربيع العربي في مصر وتونس، ويتضح ذلك من ملاءمة شعارات الثورة الليبية مع الأهداف العامة للاحتجاج في الدولتين، من تمثيل ديمقراطي وتداول سلمي للسلطة وحكم رشيد وسيادة للقانون[26]. وقد ساهم هذا الاستلهام في إثراء البناء المعرفي للخطاب السياسي الليبي الموالي للثورة؛ إذ أصبحت بعض الشعارات المرفوعة في البلدين، مبادئ للحراك الاحتجاجي في ليبيا الذي حاول أن يكون واحدًا ومتّسقًا حولها، وذا أهداف تتجاوز الخاص، مثل المدينة والقبيلة والجهة والأيديولوجيا، نحو العام، أي الدولة. فقد ساهم الوعي النسبي للمقاتلين في ازدراء الخطاب السياسي الجهادي، حيث تجنّبوا أن يُفهم منهم أن قتالهم ضد القذافي كان بدافع ديني جهادي. وأُسّس وعيهم هذا على استقرائهم عوامل نجاح ثورتَي مصر وتونس، التي لم يكن للإسلاميين أي دور في الأعمال الاحتجاجية التي دارت فيهما. وقد يكون هذا التكتيك الخطابي السياسي حاملًا لرسائل حرصت قوى الثورة على إيصالها إلى الغرب، لأنها تتوافق مع جزء من القراءة الغربية للربيع العربي[27]. وحتى الدعوة إلى الفدرالية التي أُعلن عنها في آذار/ مارس 2012، وعلى الرغم من مطالبها الخاصة، بإلغاء التهميش والعدالة في توزيع الموارد والفرص، فإن قادتها حرصوا على التعبير عن تمسّكهم بالوحدة الوطنية والاحتفاظ بليبيا الأم[28].

كانت السمات الكبرى للخطاب السياسي الموالي للثورة في بداياتها، أنه منوّع المفردات والمصطلحات والمفاهيم، وإن كان في اتجاهه العام موحّدًا، نحو شعارات إسقاط النظام وتغيير صيغة الدولة وإنهاء الفساد والحفاظ على الوحدة الوطنية. وعلى الرغم من بروز اختلافات في التوجّهات الأيديولوجية، فإن هذا الخطاب استفاد من تنوّع القيادات السياسية والاجتماعية والدينية التي حرصت على أن تكون ذات توجّهات متقاربة اللغة، على الرغم من وجود انتقادات، وانتقادات مضادة. وعلى العموم، كان السياق توحيديًا ومثابرًا على تحقيق "أهداف الثورة"، وكانت مكوّنات الانتماء القبلية والجهوية والسياسية - الأيديولوجية متباينة، لكن، اشتغلت القيادات على موارد توحيدية، من قبيل الدين والمظلومية التاريخية المتقاسمة والرغبة المشتركة في التخلّص من نظام الحكم. ويمكننا القول، إن من أهم ما وفّر لمثل هذا الخطاب السياسي التوحيدي الموالي للثورة أسباب نجاحه في هذه الفترة، الروح الجماهيرية الصاهرة، وتغذية عاطفة مشتركة طغت على التمايزات الشخصية والمشاريع الخاصة،

(25) عبد الجليل.

(26) Muriel Asseburg & Heiko Wimmen, "Dynamics of Transformation, Elite Change and New Social Mobilization in the Arab World," *Mediterranean Politics*, vol. 21, no. 1 (2016), pp. 1–22.

(27) Hugh Roberts, "Who Said Gaddafi had to go?" *London Review of Books*, vol. 33, no. 22 (November 2011), pp. 8–18.

(28) عمر العفاس، "ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة ... الخلفيات والتداعيات"، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/12/2، شوهد في 2023/6/14، في: https://tinyurl.com/996xxhtw

والمحافظة على الاتساق والصدقية طوال شهور المواجهة العسكرية ضد قوات القذافي، حتى موته، في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

ثانيًا: خطابات النخب السياسية وممارستها ما بعد القذافي

نجحت النخب السياسية في استثمار الحدث الثوري وتوظيفه لتمرير خطاب سياسي توحيدي في المراحل الأولى من الثورة، ومارست تأثيرًا في جموع الجماهير، ووجهتها، ولو نسبيًا، نحو التجانس الوجداني تجاه تغيير النظام. وكان تكرار الشعارات والمصطلحات والمفاهيم التوحيدية من مصادر قوة هذا الخطاب واستمراريته في الشهور الأولى للثورة، وكذلك التذكير بالتضحيات الكبيرة التي قُدّمت من أجل إسقاط النظام، والتحذير من تهديد الثورة والتآمر عليها. لكن هذا التكرار، الذي كان يهم "أهداف ثورة السابع عشر من فبراير" على الأخص، كان يتواتر من دون أن يعرف أحدٌ ما هي هذه الأهداف. وعلى الرغم من حضور الدولة المدنية موضوعًا رئيسًا في هذا الخطاب السياسي الثوري، فإن الآلية التي تكفل الانتقال نحوها غابت تمامًا، وكانت الطروحات في هذا الباب خجولة ومتناقضة، ولم تطرح مبادرة واحدة توافقية ومُقنعة.

في المقابل، أدّى التنافس على إمدادات السلاح إلى تفاقم الخلافات بين مكوّنات الصف الثوري المختلفة. وأشارت تقارير متقاطعة أنّ دولة قطر وجهت، تحت تأثير علي الصلابي، الأسلحة نحو فصائل الإسلام السياسي التي كان إسماعيل، شقيقُ علي الصلابي يقود إحداها، في حين مارس محمود جبريل ورجل الأعمال عارف النايض تأثيرهما في الإمارات العربية المتحدة لتسليح جماعات من الزنتان، أمّا رجال أعمال من مصراتة، وعلى رأسهم علي الدبيبة، فأقاموا روابطهم الخاصة مع قطر والسودان[29]. وقد ساهمت دينامية إمدادات السلاح هذه في توسيع الخلافات داخل معسكر الثورة، حتى صار كل طرف كأنه يُمثّل سياسة الدولة الداعمة له، ويعبّر عن إرادتها وسياساتها على الأرض الليبية. وفي اللحظة التي سبقت استيلاء مجموعات مسلّحة متعددة على مناطق مختلفة من طرابلس (تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، كانت لكل واحدة منها رؤيتها الخاصة للدولة المنشودة، وحلفاؤها وخطابُها السياسي الخاص الذي يصطدم مع خطابات أطراف أخرى في معسكر الثورة نفسه. وعلى ذلك، كان دخولها عاصمة البلاد بداية فعليةً لتفكك خطاب الثورة السياسي التوحيدي، على أساس الصراع على النفوذ المسلح على المناطق والأحياء والبنايات والمرافق، مثلما تدل عليه المواجهة بين التشكيلات المسلحة التابعة لمصراتة، وتلك القادمة من الزنتان في الجبل الغربي للسيطرة على المرافق الحيوية في العاصمة.

يدلّ اندلاع الصراع بين النخب السياسية على أن الخطاب الثوري التوحيدي لم يتمكّن من توحيدها فعليًا. يفترض في النخبة أن تمثل القيادة العليا للأمة في القطاعات كلها؛ السياسية والحكومية والتجارية والنقابية والعسكرية والإعلامية والدينية والفكرية[30]. وتعتبر نخبةً تلك المجموعةُ من الأفراد التي تؤثر في

(29) Lacher, p. 27.

(30) Michael G. Burton & John Higley, "Elite Settlements," *American Sociological Review*, vol. 52, no. 3 (June 1987), p. 297.

عملية اتخاذ القرار ووضع السياسات العامة في المجتمع[31]. وعلى أساس توسيع ما تشمله النخبة، تتّجه الدراسات الحديثة إلى تحديد المنتمين إليها، لا على أساس قياس مشاركتهم السياسية من خلال انتمائهم إلى الهياكل الرسمية للدولة فحسب، بل بما يشمل كذلك قياس أثرهم في صنع السياسات، مهما كانت مجالات فعلهم ومواقعه[32]. في ليبيا، كانت النخبة السياسية موضوعًا لدراسات عدة، منها ما اهتم بفترات تاريخية سابقة على الثورة وركّز على علاقتها بالعسكر والتحديث[33]، وهي على الرغم من غزارة مادتها التي حاولت تحليل البنى الاجتماعية والسياسية السائدة لها، افتقرت إلى الكثير من المعرفة بالمجتمع الليبي، وبقيت قاصرة على إسعافنا بالتحوّلات الاجتماعية الكبيرة التي طرأت عليه بعد عام 2011. أمّا الدراسات التي اهتمت بالنخب الليبية، في الفترة نفسها التي ندرسها، فمنها ما ركّز على النخب المحلية وسياسات بناء التحالفات لديها[34]، لكنه بقي ناقصًا، نظرًا إلى محدودية العيّنة التي اعتُمدت في مناطق محددة من ليبيا، وهي مصراتة وبني وليد وطبرق، وإهمالها العديد من مكوّنات النخبة الليبية المؤثرة، كالزعامات القبلية والدينية والنساء والجماعات السياسية وغيرها. ومن الدراسات عن النخبة السياسية الليبية كذلك ما تعلق باتجاهاتها وتركيبتها[35]، لكنه اعتمد مصادر محدودة، وانتهى إلى الوقوف على بعض مؤشرات الاتجاهات، وخلا من تفكيك تركيبتها وتحليل اتجاهاتها الحقيقية.

في ما يلي من دراستنا، نُحدّد النخبة على أساس معيارَي انتماء من نعدّهم من أفرادها إلى إحدى دوائر السلطة من جهة، وحيازتهم النفوذ من جهة ثانية. وبالنسبة إلى الانتماء إلى دوائر السلطة، المقصود أن يكون العنصر النخبوي أو المجموعة النخبوية من أصحاب السلطة السياسية التشريعية أو التنفيذية. أما بالنسبة إلى حيازة النفوذ، فالمقصود أن يكون العنصر النخبوي أو المجموعة النخبوية من المرتبطين بالجماعات المسلحة و/ أو المجتمعات المحلية، و/ أو الجماعات الدينية والمؤثرين فيها. لقد عبّر تعدّد المؤثرين، من الفاعلين السياسيين في المشهد الليبي الذي شهد كمًّا هائلًا من الممارسات والمجادلات حول السلطة والحكم والشرعية، عن نفسه في تنوّع الخطابات السياسية لدى أفراد ومجموعات انتموا إلى دوائر سلطوية مختلفة، وحازوا مقدّرات نفوذ مختلفة. وعلى ذلك، يسمح لنا التركيز على خطاباتهم بأن نلاحظ أثر تطور الأحداث السياسية والعسكرية فيها، مثل سقوط السلطة المركزية وافتقار البلاد إلى تحالف سياسي أو عسكري يُمكنه فرض مشروع سياسي يُمهّد لبناء الدولة، وانخراط القوى في صراع مفتوح على السلطة، وتوزّع مراكز صنع القرار بين عدد من الفاعلين السياسيين ... إلخ. وبهذه الطريقة، نواصل الاستناد إلى محدّدَي بناء الخطاب السياسي اللذين وضعناهما، أي مكوّنات البناء والسياق السياسي.

(31) محمد زاهي المغيربي، "اتجاهات وتطورات تركيبة النخبة السياسية في ليبيا 1969–1999"، *Free Servers*، شوهد في 2023/6/24، في: https://tinyurl.com/4xpsvcht

(32) Cilja Harders, "Bringing the Local Back," in: Bouziane, Harders & Hoffmann (eds.), p. 116.

(33) Moncef Ouannes, *Militaire: Elites et Modernisation dans la Libye contemporaine* (Paris: Harmattan, 2009).

(34) Wolfram Lacher, "Libya's Local Elites and the Politics of Alliance Building," *Mediterranean Politics*, vol. 21, no. 1 (2016), pp. 64–85.

(35) المغيربي.

1. النخب ذات الارتباط بالسلطة السياسية

بعد انتخابات 7 تموز/ يوليو 2012، تمثّلت السلطة السياسية المركزية في ليبيا في المؤتمر الوطني العام الذي تحوّل إلى المجلس الأعلى للدولة عقب اتفاق الصخيرات في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2015، وبرزت ضمنه قيادات سياسية مؤثرة. وكان ضمن نخب السلطة السياسية أعضاء مجلس النواب الذي جاء عقب انتخابات 25 حزيران/ يونيو 2014، وكذلك الحكومات المتعددة التي انبثقت من المؤتمر، ومن المجلس. وعلى الرغم من أن الهيكلين أفرزتهما انتخابات عامة، فإنهما جمعا أطرافًا، حوّلتها التطورات السياسية إلى أطراف متنازعة. وإذا كان من أسس قيام السلطة احتكارها وسائل الإكراه، فإن السلطات المنبثقة من انتخابات عامي 2012 و2014 في ليبيا، وعلى اختلاف توجّهاتها، لم تكن تحتكرها، بل كانت عرضةً لأثر هذه الوسائل التي استعملها ضدّها فاعلون سياسيون آخرون، وعلى الأخص منهم الأطراف المسلحة، كما سنُبيّن لاحقًا. ولهذه الأسباب، كانت الأجسام التمثيلية والهياكل الحكومية التي كوّنت أجهزة السلطة التشريعية والتنفيذية في ليبيا، ما بعد هذه الانتخابات، ضعيفة التأثير، تعاني تآكل الشرعية، حيث صبّت استراتيجياتها كلها على هدف إضفاء الشرعية على وجودها، أولًا، عبر القوانين التي تصوغها[36]، وثانيًا عبر التحشيد الجماهيري، وثالثًا عبر القوى الخارجية التي وجدت لها مدخلًا عبر مسارات التفكيك والتفاوض، حتى تلك التي كانت تمارسها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

انتهى تنازع السلطات المنتخبة في عام 2014، على الرغم من اتفاق الصخيرات، إلى تشكيل مركزين متنافسين لصنع القرار: المؤتمر الوطني ومقرّه طرابلس، ومجلس النواب الذي اتخذ من طبرق مقرًّا له. واعتمد الهيكلان حربًا خطابية، خاصة بعد تبنّي الأول عملية فجر ليبيا[37]، وتبنّي الثاني عملية الكرامة[38]. وقد استفاد المؤتمر الوطني من حكم المحكمة العليا الذي قضى بعدم دستورية انتخابات عام 2014[39]، وشكّل حكومة جديدة، في حين رد مجلس النواب بعدم شرعية المؤتمر الوطني، ووصف في بيان صادر عنه عملية فجر ليبيا التي تبنّاها المؤتمر الوطني بالإرهابية[40]. وخاض الطرفان جملة من الأعمال الحربية العدائية، بدأت في عام 2014، وانتهت إلى مواجهة مباشرة وواسعة في عام 2019.

(36) "البرلمان الليبي المعترف به يمدد لنفسه إلى حين انتخاب هيئة تشريعية جديدة"، **فرانس 24**، 2015/10/6، شوهد في 2023/8/2، في: https://tinyurl.com/4yns55jv

(37) فجر ليبيا هي عملية عسكرية قادها تحالف من التشكيلات المسلحة، منها غرفة ثوار طرابلس ودرع الوسطى وقوات الردع، وكان معظمها يتبع لجماعات إسلامية، إضافة إلى ميليشيات تابعة لمدينة مصراتة، وأخرى من غريان والزاوية وصبراتة، حظيت فجر ليبيا بتأييد ودعم من المؤتمر الوطني وجماعة الإخوان المسلمين، وشنّت أول هجوم لها على مطار طرابلس الذي كانت تسيطر عليه ميليشيات من الزنتان، في 13 تموز/ يوليو 2014، وبعد ذلك استطاعت السيطرة على معظم مدن إقليم طرابلس، وبعض مناطق فزان.

(38) معركة الكرامة، هي عملية عسكرية أطلقها القائد العسكري برتبة لواء، خليفة حفتر، ضد الجماعات المسلحة في برقة، بدأت في 16 أيار/ مايو 2014 بمهاجمة معسكرات كتيبة 17 فبراير وكتيبة درع ليبيا وأنصار الشريعة، التي تحالفت بعد ذلك تحت مسمى مجلس شورى ثوار بنغازي. واستمرت المعارك نحو ثلاث سنوات حول بنغازي وفي بعض أحيائها، حتى انتصرت قوات حفتر في ما سُمّي بتحرير بنغازي في تموز/ يوليو 2017.

(39) "المحكمة العليا بليبيا تقضي بعدم دستورية انتخابات يونيو"، قناة الجزيرة، يوتيوب، 2014/11/6، شوهد في 2023/8/2، في: https://tinyurl.com/mvxtn6xh

(40) "البرلمان الليبي يعتبر 'قوات فجر ليبيا' و'أنصار الشريعة' مجموعتين إرهابيتين"، أخبار الآن، يوتيوب، 2014/8/24، شوهد في 2023/8/2، في: https://tinyurl.com/4ky8m3vy

على مر الشهور والسنوات خلال الفترة 2012–2019، كانت السلطة السياسية التشريعية والتنفيذية في ليبيا، على اختلاف مكوّناتها شرقًا وغربًا، تنقاد أكثر فأكثر لقبول توظيفها من حملة السلاح، وإلى توفير الشرعية التي تحتاج إليها الكيانات العسكرية، في مقابل الاستفادة من نفوذ هذه الكيانات على مجتمعاتها، وتوفيرها التأييد الشعبي الذي يحتاج إليه السياسيون متى أحسّوا بالخطر يُداهم شرعياتهم.

2. نخب الكيانات المسلحة

يعود ظهور الكيانات المسلحة[41] إلى الأيام الأولى للثورة، حين جرت عسكرتها من خلال تشكيل أول الكتائب المسلحة لمواجهة قوات القذافي. وقد ساهم قرار علي الترهوني، نائب رئيس المكتب التنفيذي (حكومة المجلس الانتقالي)، بتخصيص مكافآت مالية كبيرة لأفراد هذه الكتائب في جذب عدد كبير من الشباب العاطلين عن العمل إلى تشكيلات مسلحة تكاثرت في كل المناطق الليبية[42]. وبعد سقوط نظام القذافي، احتفظت بعض المناطق بكتائبه المسلحة. وشكلت كتائب، مثل مصراتة والزنتان القوتين اللتين تقاسمتا السيطرة على السلطة السياسية حتى عام 2014، قبل أن تشهد الساحة السياسية العسكرية الليبية تحوّلها الأكبر، بعد الإعلان عن عملية فجر ليبيا في الغرب، وعملية الكرامة بقيادة خليفة حفتر في الشرق[43].

اعتمدت الكيانات المسلحة على استراتيجية بناء التحالفات التي كانت تتشكل على أسس اجتماعية محلّية، مُجدّدة قوى تحالفات قبلية قديمة، وعلى عودة موغلة إلى تراثها القيمي، وتاريخها الاقتصادي الذي استمر في ظل غياب المؤسسات السياسية المدنية التي مُنعت في ليبيا عقودًا طويلة، إبان حكم القذافي. وفي ظل انهيار التحالفات التي كانت متمحورة حول نظام القذافي وفوائد مناصرته السياسية والاقتصادية، بنيت التحالفات العسكرية والسياسية بين الكيانات المسلحة، على موروث قوالب اجتماعية قديمة من التصوّرات والمُثُل والإدراكات والممارسات الاجتماعية والاقتصادية القديمة المُستعادة. فقد سعت مصراتة لاستقطاب مدن، مثل زليتن وغريان[44]، وهما مدينتان كانتا محسوبتين على نظام القذافي، إضافة إلى مجموعات عسكرية من مدينة طرابلس، تتبنّى الإسلام السياسي، مثل "الجماعة الإسلامية المقاتلة" و"لواء الردع" الذي يتبنّى أيديولوجيا سلفية. وفي المقابل، جمعت ميليشيات الزنتان "القعقاع" و"الصواعق" التي تحالفت مع ورشفانة وورفلة اللتين كانتا من أشد مناصري نظام القذافي، واستوعبت في كتائبها الكثير من عناصر حرسه المحترفين[45]. واستمر هذا التحالف حتى هزيمته على أيادي قوات الكتائب التابعة لعملية فجر ليبيا في تموز/ يوليو 2014. وبعد

(41) تجاوزنا في هذا العرض الكيانات المسلحة التي تنتمي إلى تنظيم الدولة الإسلامية، والتي كانت تنشط في درنة وسرت وبنغازي، نظرًا إلى غياب تأثيرها المباشر في عملية صنع القرار السياسي، وكانت مرفوضة ومحل محاربة من السلطتين السياسيتين في الشرق والغرب.

(42) غوقة.

(43) Fasanotti, p. 98.

(44) هنريكو دي أوغسطيني، **سكان ليبيا**، ترجمة خليفة التليسي، ط 2 (طرابلس/ تونس: الدار العربية للكتاب، 1978) ص 53–55.

(45) "الناطق باسم المجلس البلدي الزنتان محمد احتيوش في لقاء على قناة العاصمة"، أصداء ليبية، يوتيوب، شوهد في 2023/6/18، في: https://tinyurl.com/bdzhx3ke

عملية الكرامة في الشرق، بقيادة حفتر، انضمت إليه بقايا القوات المسلحة النظامية في طبرق والبيضاء والمرج وبنغازي، وأعلنت ثلاث قواعد جوية انضمامها إليه. وفي الغرب، انضمت كتائب القعقاع والصواعق التابعة للزنتان، وجيش القبائل التابع لورشفانة[46]، إضافة إلى بعض التشكيلات التي تطالب بالفدرالية.

ضم تحالف الكرامة كل الفاعلين السياسيين الذين وجدوا أنفسهم خارج المنظومة المسيطرة على الحكومة المركزية في طرابلس، وحظي بتأييد واسع من حزب تحالف القوى الوطنية، وكذلك من التيار الفدرالي في برقة. كما كان إعلان نشوء دولة إسلامية في درنة، أعلنت بيعتها لأبي بكر البغدادي، تعقيدًا إضافيًا في الخريطة العسكرية في ليبيا. وكان عام 2019 نقطة فاصلة في علاقة التحالفين المتصارعين، حين هاجم تحالف الكرامة العاصمة طرابلس في أيار/ مايو 2019، ما كان مدخلًا للتدخل العسكري الخارجي، وأظهر إلى العلن وجود عدد كبير من القوات الأجنبية والمرتزقة على الأرض الليبية ولفائدة المعسكرين، قبل وقف الحرب بعد مسارات التفاوض التي قادتها الأمم المتحدة، التي انتهت إلى اختيار حكومة الوحدة الوطنية[47]. واليوم، تتشكل هذه الخريطة من تحالفَين عسكريين كبيرَين: تحالف الكرامة الذي يقوده حفتر في الشرق، وهو يسيطر على إقليم برقة وأجزاء كبيرة من إقليم فزان؛ وتحالف الغرب، وله قيادات متعددة، تمثل كتائب مدينة مصراتة الجزء الأكبر منه.

على مستوى الخطاب السياسي، سبق خطابٌ تعبوي تجريمي عمليةَ الكرامة، وضع كل التشكيلات المسلحة "المنتمية إلى الثورة" في وعاء واحد، ونسبها كلها إلى الإسلام السياسي. كما ساهم توسع عمليات اغتيال ضباط الجيش في إنتاج خطاب شعبي واسع، يؤيد عملية الكرامة. ولا يمكن في هذا السياق، تجاوز التأثر بالنموذج المصري، حين تحرك الجيش ضد الرئيس محمد مرسي وأسقط حكمه (تموز/ يوليو 2013)، حيث كانت هتافات المؤيدين لعملية الكرامة، تقول: "نبو سيسي كي سيسيهم"[48] (نريد سيسي مثل سيسي مصر). ومن الموارد التي ساعدت في تشكيل الخطابات السياسية لدى الكيانات المسلحة سعيها للحصول على التأييد الشعبي من مجتمعاتها المحلية، عبر تنظيم المظاهرات وحملات التفويض التي تمحورت حول شعارات تبرز أنها "تدين بالولاء للدولة"، وأنها "رهن لإرادة الشعب الليبي"[49]، من دون أن تكون صورة هذه الدولة واضحة حتى في أذهان رافعي الشعار، ومن دون أن يتعدّى الوعي بالولاء حدود طاعة أمير الكتيبة، أو قائد التحالف العسكري.

وعلى الرغم من الترداد الدائم للخطاب الذي يضع "مبادئ فبراير" شعارًا له عند المعسكرين، فإن التحالفات لم تكن مبنية على ركائز تتعلق به، بل كانت انعكاسًا لسياق التدافع السياسي داخل السلطة

(46) السنوسي بسيكري، "ليبيا: التطورات العسكرية والموقف الإقليمي والدولي"، **الجزيرة نت**، 2014/11/11، شوهد في 2023/6/22، في: https://tinyurl.com/2awrfjwa

(47) "Devant le Conseil de sécurité, ingérence étrangère et violations de l'embargo sur les armes désignées comme responsables de l'impasse en Libye," United Nations: Couverture des réunions & communiqués de presse, 18/11/2019, accessed on 22/6/2023, at: https://tinyurl.com/k85seup9

(48) "مصر سيسي كي سيسيهم!"، Burkanly، يوتيوب، 2020/6/20، شوهد في 2023/8/16، في: https://tinyurl.com/3b77hvd6

(49) "تفسير مناورة حفتر"، مجموعة الأزمات الدولية، 2020/5/4، شوهد في 2023/8/18، في: https://tinyurl.com/43tkcfh4

السياسية، بين المؤتمر الذي صار قريبًا من تحالف مصراتة والإسلاميين، والحكومة التي صارت أقرب إلى تحالف الزنتان، ورفع كل فريق محتويات خطابية تحوم حول مصطلحات مشتركة الترداد، متباينة المعنى، من قبيل "حماية الثورة"، و"قهر أعدائها" اللذين تردّدا كثيرًا في خطاب الفريق الأول، و"محاربة الإرهاب" الذي استُهلك بإسراف في الشرق والغرب.

تحالُف السلاح، وتعاظم نفوذ الفريقين العسكري، وتقاسمهما السيطرة على شطري ليبيا، هي العناصر السياقية التي فرضت هيمنتهما على الواقع السياسي الليبي حتى اليوم. وعلى الرغم من ترديد المصطلحات السياسية التي ركزنا عليها في تحليل مضمون خطابهما، فإن موارد الخطابَين بقيت تستند إلى الواقع الجغرافي المنقسم بين تحالف الشرق وتحالف الغرب. لقد كانت استراتيجيات القول لدى المعسكرين تتجه نحو ترسيخ السلطة الواقعة بين أياديهما، في المناطق الواقعة تحت نفوذ كل منهما، والمحافظة على وجودهم وعرقلة أي خريطة طريق سياسية قد تنهي هذا النفوذ، من خلال التعبئة الجماهيرية المناوئة لأي سلطة سياسية تحاول الذهاب في مسارات خرائط الطريق لحل الأزمة[50]. لقد ظهر تأثير مكوّنات الانتماء، وتزايد على مرّ سنوات تعمّق الانقسام العسكري والسياسي والجغرافي في الخطابات السياسية لدى النخب العسكرية الليبية التي زاد ابتعادها عن المحتويات التوحيدية التي كانت سائدة خلال الشهور الثمانية الأولى للثورة.

3. نخب المجتمعات المحلية

صار مفهوم الفاعلين السياسيين المحليين متجذّرًا في الأنثروبولوجيا السياسية وعلم الاجتماع السياسي، حيث يعتبر المجال المحلي هو الفضاء الذي يعمل فيه السياسيون وقادة الرأي والجماعات العقدية في ظل ضعف الدولة وحيوية الساحة المحلية[51]. وعلى الرغم من قلة عدد السكان في ليبيا، فإن حالة التنوع بقيت بينهم بالغة التركيب والتداخل والتشعّب. ونجدُ ضمن المجتمعات المحلية الليبية مكونات القبيلة، والجهة واللغة. وإذا كان المكون الأول قديمًا، فإن الثاني والثالث لم يبرزا في الواقع الليبي إلّا بعد ثورة شباط/ فبراير. وقد أثمر هذا التحوّل تغيرًا في علاقة المجتمعات المحلية الليبية بالدولة، حيث يمكن رصد ممارسات الفاعلين واستراتيجياتهم، من خلال خطاباتهم السياسية ذات الصلة بهذه المجتمعات المحلية وأوضاعها وشكاواها ومطالبها.

تحرِّك المجتمع الليبي، كغيره من المجتمعات التقليدية، العلاقات الأولية، وتمثل القبيلة المكوّن الأهم فيها، وهي مكون مؤثر في السياسة الليبية منذ زمن الفترة العثمانية[52]. وقد حاول القذافي في بداية حكمه استبعاد القبائل ومحاربتها، واستبدال قياداتها بشباب "اللجان الثورية"، في محاولة لتطبيق "السلطة الشعبية"، لكنها كانت تلاقي معارضة في المناطق الداخلية التي بقيت فيها التركيبة القبلية فاعلة. ومنذ

---

(50) المرجع نفسه.

(51) Thomas Hüsken & Georg Klute, "Political Orders in the Making: Emerging Forms of Political Organization from Libya to Northern Mali," *African Security*, vol. 8, no. 4 (2015), p. 327.

(52) علي عبد اللطيف حميدة، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 82.

انقلاب عام 1975[53] الذي تنتسب غالبية قادته إلى مدينة مصراتة، أسند القذافي إلى القبائل دورًا سياسيًا ضمن نظام حكمه، واستخدم أحلاف قبيلته القديمة لتشكيل قوة تتحكم في الأجهزة الأمنية والإدارية، واهتم بإنشاء "منظمة القيادات الاجتماعية" التي كانت المؤسسة السياسية التي تدير العلاقة بين الدولة والقبائل. ولم تكن الثقافة السياسية للقبائل تعادي الدولة الليبية، بل تتفاعل معها؛ إذ لا يحكمها التسلسل الهرمي، بل تتشكل العلاقات فيها على أساس المشورة والتفاوض حول المنفعة وممارسة النفوذ. وقد مكّنت هذه الاستراتيجية القبائل من أن تستمر، بل أن تطوّر سعيها لتعزيز مشاركتها السياسية، وتعزيز التمازج بين ممارستها السياسية ذات العلاقة بالدولة، وتقاليدها القبلية المحلية[54]. وبهذا حلّت القبيلة محل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني التي كانت مجرّمة وفقًا لمقولات **الكتاب الأخضر**[55].

كان للقبائل والولاء لها، في ثورة شباط/ فبراير، دور كبير في تشكيل كيان الثورة، وتصعيد نخب سياسية وعسكرية، حيث كانت أكثر الانشقاقات عن النظام بفعل الانتماء إلى الجهة الثائرة أو العكس. وساهمت القبائل أيضًا في تشكيل المجلس الانتقالي ومنحه الشرعية[56]. وعلى الرغم من الخطابات التي كانت تردد باستمرار شعار "ليبيا قبيلة واحدة"، في إشارة إلى العمل على نبذ الانتماءات القبلية وإنتاج حالة من التماسك المؤيد للثورة، فإن تأثير تلك الانتماءات كان واضحًا منذ الشهور الأولى للثورة، وإن لم يلق بيئة يؤثر فيها بسبب الروح المتحمّسة للتوحيد لدى جموع المؤيدين للثورة. وحتى الدعوة إلى الفدرالية التي انطلقت في برقة في آذار/ مارس 2012، واجهت معارضة كبيرة، ليس في طرابلس وفزان فحسب، بل في برقة أيضًا. ثم كان توسع المجلس الانتقالي في تأسيس المجالس العسكرية والاجتماعية للمناطق وتفويضها بإقرار الأمن ترسيخًا لها، مكّنها من تحقيق مساحة واسعة من الاستقلالية وتنمية الروح المحلية[57]. وكانت النتيجة تكون قوى مسلّحة تعمل خارج سيطرة الدولة وعلى أسس قبلية وجهوية؛ ما ساهم في بروز الهويات اللّغوية الفرعية في ليبيا لأول مرة، حيث شكلت مجالسها وتجمّعاتها المبنية على أساس هووي لغوي. لكن، وحتى انتخابات المؤتمر الوطني على الأقل، لم تعبّر كل هذه الأجسام الجديدة عن مشاريع خاصة، وإن بدا واضحًا أن تأثيرها أقوى من تأثير المجالس البلدية الرسمية[58].

تلوّن خطاب النخب المحلية، بعد انتخاب المؤتمر الوطني، في برقة والمدن التي ساندت نظام القذافي، بإبعادها خارج المنظومة السياسية الجديدة، وتعلّقت مطالب الأمازيغ والتبو والطوارق بحقوق ثقافية

(53) نقصد هنا محاولة الرائد عمر المحيشي الانقلابية الفاشلة ضد القذافي، وقد اتُّهم فيها أكثر من 21 ضابطًا، من بينهم اثنان من مجلس قيادة الثورة، هما بشير هوادي وعبد المنعم الهوني، بينما هرب المحيشي خارج البلاد.

(54) Husken, p. 28.

(55) آمال العبيدي، "الثقافة السياسية للنخبة السياسية في ليبيا: دراسة لبرامج الإعداد السياسي للمصعدين شعبيًا"، **دراسات في الاقتصاد والتجارة**، مج 25 (2006)، ص 77.

(56) عبد الجليل.

(57) Wolfgang Mühlberger, "Libya After Qadhafi: Reshaping the Political and Security Systems," *Connections*, vol. 11, no. 3 (2012), p. 4.

(58) Lacher, "Libya's Local Elites and the Politics of Alliance Building," p. 74.

أكثر من تعلّقها بالحقوق الاقتصادية أو السياسية، وادّعى أعضاء المؤتمر الوطني وزعماء المجالس المحلية تمثيل مجتمعاتها، والحديث نيابة عنها. وكانت غالبية هذه الخطابات موجّهة بطريقة غير مباشرة نحو تصفية صراعات محلية، انخرط فيها الكثير من القرارات السياسية. ففي سياق الصراع بين مدينتي بني وليد ومصراتة مثلًا، يمكن فهم قرار المؤتمر رقم 7 ضد بني وليد ردًّا على اختطاف شخص من مصراتة من أشخاص من بلدة بني وليد، الذي قاد عبد الرحمن السويحلي وصلاح بادي حملة داخل المؤتمر الوطني لإقراره، وفيه جرى تخويل وزارتي الداخلية والدفاع الصلاحيات كلها لاستخدام القوة[59]. كما تمكّن نواب برقة من إقرار قانون انتخابات الهيئة التأسيسية لصوغ مشروع الدستور على أساس مبدأ المساواة بين الأقاليم[60]، في حين تبنّى المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا خطابًا معارضًا لهذا القانون الذي تجاهل مطلبه بجعل اللغة الأمازيغية لغة رسمية[61]. وتزامنًا مع حرب عام 2019 حول طرابلس، تمحور الخطاب السياسي لدى المعسكرَين حول القذف والوصم والتخوين والتعبير عن الزهو القبلي والجهوي واللغوي الذاتي الشديد، وازدراء الآخر والعمل على إلغائه. وأدّت الذاكرة الجماعية الحافلة بالمتناقضات دورًا في تأجيج مثل هذه المحتويات التي ترجمت التنوعَ المجتمعي إلى تعدّد للذاكرات، حوّل التاريخ الوطني في ليبيا إلى ما يشبه مجموعة من التواريخ المتناقضة، تحفل بالصور الإيجابية عن الذوات الفرعية، وتستحضر أسانيد "تاريخية" مروية لتبرير الصراع. ولم تكتف الهويات الفرعية القبلية والجهوية بممارسة التأثير الخطابي أو النفوذ التشريعي، بل شكلت القوى العسكرية المحلية للسيطرة على مؤسسات الدولة، ومارست النفوذ على مواقع ذات أهمية استراتيجية، حيث سيطرت قوة أمازيغية على منفذ رأس جدير[62]، وتقاسمت مؤسسات العاصمة قُوى مصراتة والزنتان العسكرية، وسيطرت قوات إبراهيم الجضران على الموانئ النفطية[63].

4. نخب الجماعات السياسية ذات المرجعية الدينية

منذ بواكير الانتفاضة الأولى التي أطلقت ثورة شباط/ فبراير 2011، كان الخطاب السياسي ذو المرجعية الدينية حاضرًا في الأزمة الليبية، واشتبك مع الكثير من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، انحاز الشيخ الصادق الغرياني، وهو داعية إسلامي معروف عند الليبيين، إلى المظاهرات التي انطلقت في مدن الشرق والزنتان والزاوية ومصراتة وتاجوراء في الغرب الليبي، داعيًا إلى إسقاط نظام القذافي، ومعتبرًا إزاحة الظلم المتمثل فيه فرضًا دينيًا[64]. في المقابل، عمد نظام القذافي إلى

(59) المؤتمر الوطني العام، **قرار رقم 7 لسنة 2012م بشأن ظروف اختطاف وتعذيب الشهيد عمران جمعة شعبان** (طرابلس: 2012/9/23)، شوهد في 2023/5/30، في: https://tinyurl.com/mr3w5baz

(60) Mulberger, p. 11.

(61) "أمازيغ ليبيا يقاطعون تأسيسية الدستور"، **الجزيرة نت**، 2014/7/11، شوهد في 2023/5/30، في: https://tinyurl.com/sez9ex34

(62) "سيطرة الثوار على معبر راس جدير"، قناة الجزيرة، يوتيوب، 2011/8/27، شوهد في 2023/5/30، في: https://tinyurl.com/3hv9afxu

(63) Joan Tilouine, "Ibrahim el–Jadhran, l'homme qui défie Tripoli," *Jeune Afrique*, 13/1/2014, accessed on 3/12/2023, at: https://tinyurl.com/ym6u25hs

(64) "مداخلة مفتي عام ليبيا الشيخ د. الصادق الغرياني في مثل هذا اليوم 20 فبراير 2011 على قناة الجزيرة".

توظيف خطاب سياسي مضاد، ذي مرجعية دينية هو أيضًا، قام على القول بوجوب طاعة ولي الأمر وتحريم الخروج عليه، استعان في الترويج له ببعض المنتمين إلى بعض المجموعات السلفية[65].

وفي شباط/ فبراير 2012، بموجب قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم 15، رأس الغرياني دار الإفتاء الليبية مجازاة له لانضمامه إلى الثورة[66]، وتماهى في توجّهه مع توجهات المؤتمر الوطني العام، وكان جزءًا من المنظومة التي سيطرت على مفاصل القرار السياسي. ومنذ البداية، تبنّت دار الإفتاء برئاسته رأيًا سياسيًا يتعلق بالخلاف حول شكل الدولة في ليبيا والنزاع الجهوي والتاريخي بين الأقاليم حول النظام الفدرالي/ النظام المركزي، ساندتها فيه هيئة علماء ليبيا، داعيًا إلى تحريم الفدرالية واعتبار الدعوة إليها نوعًا من الإثم[67]. وترتب عن هذا الرأي تضاؤل شعبية دار الإفتاء في الشرق الليبي تحديدًا. وفي العام نفسه، دعمت دار الإفتاء القرار رقم 7 الصادر عن المؤتمر الوطني الذي أشرنا إليه[68] ليعزز انحيازها في الصراع القبلي في ليبيا.

وفي صيف 2014، أصدر المفتي الغرياني فتوى تعتبر أن حفتر ومن معه يمثلون فئة باغية، وأن للمجموعات الإسلامية المختلفة المنضوية في "مجلس شورى ثوار بنغازي"، وكانت من بينها جماعة "أنصار الشريعة"، الحق في رد البغي[69]. وتعدّدت "الاجتهادات الفقهية" والفتاوى، مُوَزِّعة موازين "الحق" و"الباطل" و"الإيمان" و"الكفر"، وتغذّت الفصول التي شهدتها بنغازي من معركة الكرامة بشعارات سياسية دينية صنعت مبررات للتحشيد بين الطرفين، خاصة أن حفتر عمد إلى توظيف السلفيين الذين قاتلوا في صفوفه[70]. فقد واكب هذه المعركة استعمال الأناشيد الجهادية من "مجلس شورى ثوار بنغازي" الذي ضم جهاديين من مختلف أطيافهم، فيما وصف السلفيون المنضمون إلى جيش حفتر خصومهم بالخوارج، واستحضروا الموروث الديني السلفي في قتال من اعتبروهم "الفئات المارقة". واستمر التنافس والتربص بين دار الإفتاء والسلفيين. ففي حين اعتمدت المؤسسات السياسية في طرابلس على ولاء دار الإفتاء في اكتساب الدعم، تدثّر مركز القوى المقابل له في الشرق الليبي بمباركة التيار السلفي، وصار المجتمع الليبي أمام تنافس ثيولوجي سياسي، وانقسم حتى في إقامة الشعائر، كما حدث في الخلاف على أزمة هلال عيد الفطر السعيد في نيسان/ أبريل 2023[71].

(65) "من قناة الليبية الفضائية TV 2 ALJamahirya 2011/3/18"، ArchiveLibyan، يوتيوب، 2013/3/21، شوهد في 2023/12/2، في: https://tinyurl.com/3hxwuvha

(66) فريدريك ويري، "صراع الفصائل الليبية للسيطرة على الأوقاف الإسلامية"، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 2022/1/5، شوهد في 2023/7/17، في: https://tinyurl.com/394j2hz6

(67) "حديث الشيخ عن بيان دار الإفتاء بخصوص تأييد فتوى رابطة علماء ليبيا بتحريم الفيدرالية"، مؤسسة التناصح للدعوة والثقافة والإعلام، يوتيوب، 2013/11/8، شوهد في 2023/12/2، في: https://tinyurl.com/57d5nnsv

(68) دار الإفتاء الليبية، "حكم التفجيرات والاغتيالات"، 2012/9/27، شوهد في 2024/3/3، في: https://tinyurl.com/2zffzcsu

(69) "الشيخ د. الصادق الغرياني، رد الصائل عن أهل درنة واجب؛ وعلى الناس أن يناصروهم بالمال وبالخروج للساحات"، مؤسسة التناصح للدعوة والثقافة والإعلام، يوتيوب، 2018/6/13، شوهد في 2023/7/17، في: https://tinyurl.com/yh5zdvab

(70) Mhlberger, p. 8.

(71) السنوسي بسيكري، "الانقسام وسؤال الشرعية و'فتنة' العيد في ليبيا"، **عربي 21**، 2023/4/22، شوهد في 2023/7/17، في: https://tinyurl.com/tn9fda6r

وبحسب بعض الدراسات الاستطلاعية، عرقل الصراعُ السياسي باستناده إلى المرجعيات الدينية المسار التصالحي، وعطّل إيجاد بدائل في إدارة الخلاف وحقن الدماء وإرساء قواعد للتعايش وتجديد العقد الاجتماعي وتحقيق العدالة الانتقالية بعد عملية تغيير سياسي دامية تركت شروخًا في النسيج الاجتماعي الليبي[72]، بل انخرطت المؤسسات الدينية والمجموعات السياسية ذات المرجعية الدينية في الصراع، وأغرقت في شيطنة خصومها، وأتاحت الفرصة لترسخ خطاب الكراهية والعداء والثأر بين أطياف الشعب الليبي[73]. ولم تُفلح دعوات كثير من المثقفين لتحييد الخطاب الديني عن قضايا الصراع وعدم التدخّل في قضايا الشأن العام، إلّا من خلال توجيه المجتمع نحو المبادئ العامة للإسلام والحثّ على الإجماع.

تعكس هذه المحتويات السياسية ذات المرجعية الدينية إشكالية التداخل بين الدين والسياسة في ليبيا، وحدّة الجدل حول العلاقة بين الدين والدولة، التي استثمرتها الجماعات الدينية في خطاباتها التصارعية. كما أن عنصرَي الانتماء الجهوي - القبلي - اللغوي من جهة، والارتهان إلى استراتيجيات الجماعات المسلحة من جهة أخرى، مثّلا تعقيدًا إضافيًا في كيفيات صنع الخطاب السياسي لدى النخب الليبية بعد انقضاء شهور التوحيد الثوري. وسنرى ذلك واضحًا في المبحث اللاحق، حينما جرى تأطير الصراع السياسي إلى أن وصل إلى الحرب الأهلية.

ثالثًا: ديناميات تحول تأطير الصراع السياسي في الخطاب

كانت تشكيلة المؤتمر الوطني العام منقسمة بين الغالبية؛ تحالف القوى الوطنية، والقوى الإسلامية، ما تسبب في عدم حصول حكومة مصطفى بوشاقور على الثقة مرتين. كما فشل "حزب العدالة والبناء" في حصول مرشحه عوض البرعصي على الأصوات الكافية للترشح لرئاسة الحكومة[74]. ومن بين الحجج التي استُعملت لتبرير رفض بعض نواب الحزب من إقليم طرابلس التصويت له، وتصويت بعضهم لبوشاقور أن الأخير ينتمي إلى منطقتهم، وكان من بين حجج تبرير الانقسام حول الموقف من رئاسة محمد المقريف للمؤتمر الوطني أنه من برقة، وأن إقليمها حصل على موقع سياسي متميز من خلاله. وقد كان واضحًا تنافس الفصائل السياسية والعسكرية المنتمية على تقاسم الحقائب الوزارية بينها، وعلى تحقيق مطامع نفعية لمناطقها، مغلفة إياها بشعارات ثورية، من قبيل "حماية الثورة" و"التوزيع العادل للفرص والمناصب"[75]. وفي هذا الخضم، باتت واضحة سيطرة "حزب العدالة والبناء" على صنع القرار داخل المؤتمر بفضل التحالفات التي استطاع قادته بناءها داخله وخارجه، ما مكّنه من فرض تحرير العديد من القرارات والقوانين، مثل القرار رقم 7 السالف الذكر، على الرغم من أنه بدا

(72) Palwasha L. Kakar & Zahra Langhi, "Libya's Religious Sector and Peacebuilding Efforts," United States Institute of Peace, 16/3/2017, accessed on 17/7/2023, at: https://tinyurl.com/fsvxwnhn

(73) Ibid.

(74) السنوسي بسيكري، **أحد عشر عامًا على ثورة 17 فبراير الليبية: المسارات، العثرات، المآلات** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022).

(75) Wiesław Lizak, "Libya – Road to Dysfunctionality," *Politeja*, vol. 15, no. 56 (2018), pp. 23–40.

واضحًا أن العملية لم تكن إلّا تصفية لحسابات تاريخية بين مصراتة وبني وليد. وقد كان إصدار القرار دليلًا صارخًا على توجيه، لا الخطاب السياسي فحسب، بل أيضًا مُقدّرات السلطة نحو التوظيف الفردي والجهوي والقبلي، وتصفية الحسابات ونيل المكاسب الخاصة. وانتهى إصدار المؤتمر قانون العزل السياسي (5 أيار/ مايو 2013)، الذي بدأت المطالبات به تحت شعار "حماية الثورة وتحصينها"، إلى تصفية حسابات سياسية حزبية، خلّفت انقسامًا حقيقيًا بين القوى التي قادت الثورة[76]، وساهم في تراجع المطالب الكبرى الجامعة. ولم يكن هذا مجرد حادث، بل كان تحوّلًا عميقًا في ديناميات تأطير الصراع السياسي، من صراع بين الثورة وأعدائها، إلى صراع بين من بقوا على الدوام يحرصون على تقديم أنفسهم على أنهم هم وحدهم الثوريون. وعلى امتداد تاريخ ما بعد الثورة في ليبيا، بقي تأطير الصراع السياسي يُعبّر عن نفسه في الألفاظ والعبارات والمصطلحات والمفاهيم التي تصاغ بها الشعارات التي تتخلل الخطاب السياسي. إن المقصود بتأطير الصراع السياسي هو تصويره على أنه كذلك، وتحديد أطرافه الفاعلة ورهاناته، وصولًا إلى تعيين من هو صاحب الحق فيه ومن هو غير المحق. وتعني عملية التأطير التركيز على جوانب بذاتها من الواقع، وإبرازها أكثر، بطريقة تُعزّز تعريف مشكلة معيّنة وتفسيرها وتقييمها ووصف العلاج لها، بغية رسم حدود لفهم الواقع وتفسيره. إن من آثار التأطير الذي يجري من خلال الخطاب السياسي، أن الأحداث تكتسب معناها في ذهن المتلقي من خلال طريقة وصفها، وهو في حقيقته يخضع للمعرفة الإدراكية التي يحملها واصفُها وخلفياته النفسية والاجتماعية. وعلى ذلك يبتعد التأطير عن الموضوعية؛ إذ لا يعبّر إلّا عن مصلحة محددة، قليلًا ما تكون جامعة[77].

نعرض، في ما يلي، ثلاثة خطابات، تمحور كل واحد منها حول قضية سياسية محددة، وكان ذا أثر ملموس في تأطير التحوّلات السياسية التي شهدتها ليبيا على امتداد عشرية ما بعد الثورة. الخطاب الأول هو خطاب "حراك لا للتمديد"، والخطاب الثاني تمحور حول مقولة "الثورة المضادة"، أما الخطاب الثالث فهو خطاب الكراهية. إن ما نريد التركيز عليه هنا هو أثر هذه الخطابات في محورة الصراع السياسي وتوزيع المواقع السياسية على مختلف الأطراف والتأثير، من خلال اللغة، في القيم الاجتماعية، وهذه العناصر هي من مكوّنات عمليات التأطير السياسي.

1. حراك لا للتمديد

منذ خريف 2013، ومع اقتراب أجل انتهاء ولاية المؤتمر الوطني، وتعبير الكثير من قياداته وأعضائه أن النيّة تتّجه نحو التمديد له بحجة الخوف من الفراغ السياسي، تعالت الأصوات في العديد من مدن ليبيا للمطالبة بالانتخابات البرلمانية، وعدم التمديد له. وكانت هذه الأصوات بداية لحركة شعبية، سمّيت "حراك لا للتمديد". فقد انتشرت المظاهرات في أكثر من 15 مدينة ليبية، منها طرق

(76) محمد خليل الزروق، **أيام المؤتمر: الثورة في ليبيا يومًا بيوم** (عمّان: أروقة للدراسات والنشر، 2015) ص 79.

(77) Robert M. Entman, "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm," *Journal of Communication*, vol. 43, no. 4 (1993), p. 52.

والبيضاء وبنغازي وطرابلس والزاوية وزليتن، واستمرت عدة أسابيع تُطالب برفض التمديد[78]، ورفع المتظاهرون المكانس[79]، في إشارة إلى ضرورة "كنس" المؤتمر، كما رفعوا بطاقات حمراء في إشارة إلى ضرورة "طرده من الملعب". وحدد الحراك أن ولاية المؤتمر تنتهي في 7 شباط/ فبراير 2014، مع ظهور بعض العلامات على رفض مشاركة الأحزاب في الانتخابات، والمطالبة بإجرائها على أساس فردي[80].

حاول تحالف القوى الوطنية تجيير الحراك لمصلحته، وانضم إليه رفضًا لخريطة الطريق التي قدّمها أعضاء في المؤتمر، تمنحه التمديد لنفسه حتى إنجاز الدستور، حيث اعتبر رئيسه عبد المجيد مليقطة أنها "خريطة طريق إخوانية"[81]. كما حاول رئيس الحكومة علي زيدان تجيير المظاهرات لمصلحة بقاء حكومته، بعد أن تشكلت كتلة واسعة بالمؤتمر تسعى لإسقاطها[82]. وعلى الرغم من محاولات التوظيف هذه، ومن خلال التركيز على حشد العدد الكبير في المظاهرات، فإن الحراك استطاع الوصول إلى هدفه الرئيس، وهو عدم التمديد للمؤتمر الوطني العام، وكانت شعاراته ومطالبه في كل المظاهرات واحدة، وركز على العودة إلى محورتها حول الدولة، في كنف التداول السلمي للسلطة، والتخفيف من الخطاب الجهوي، من خلال عمل تنسيقيات الحراك على التعاون في ما بينها في كل المدن الليبية. وقد استعار الحراك بعض مفردات خطابات التغيير في بعض بلدان الربيع العربي، وفي مصر تحديدًا، ومنها الشعارات التي تناوئ الإخوان المسلمين، على الرغم من طبيعتَي المجتمع والصراع في ليبيا المختلفتين تمامًا عن طبيعتيهما في مصر.

في الميدان، اتصف هذا الحراك بالتنظيم الرصين والمطالب الواضحة والحيادية والبعد عن الاصطفافات السياسية، وكانت التنسيقيات تعمل بكفاءة وروح مسؤولة واعية، ركّزت على الهدف الواضح والقيم المشتركة. وبعد ثمانية شهور من الاحتجاج، أصدر الحراك بيانًا أعلن فيه انتهاء أعماله بعد انتخابات مجلس النواب[83]. لقد كان القلق على المسار الديمقراطي، والعمل على تأمين التداول السلمي للسلطة، من أسباب وصول الحراك إلى غاياته، لكن الهدف الواضح والقيم المشتركة كانت أهم عوامل نجاحه.

(78) "'لا للتمديد' بليبيا ... وجدل المراحل الانتقالية والرئاسة"، **الجزيرة نت**، 2014/2/19، شوهد في 2023/6/29، في: https://tinyurl.com/2h5eyk3v

(79) خالد محمود، "ليبيا: مظاهرات في طرابلس وبنغازي بـ'المكانس' ضد تمديد المؤتمر الوطني فترة ولايته"، **الشرق الأوسط**، 2013/12/25، شوهد في 2024/3/3، في: https://tinyurl.com/mryfcwnh

(80) "مظاهرات في طرابلس احتجاجًا على التمديد للمؤتمر الوطني"، قناة الجزيرة، يوتيوب، 2014/2/8، شوهد في 2023/6/30، في: https://tinyurl.com/4jjwdd7f

(81) "مليقطة: التصويت على خارطة الطريق 'غير شرعي'"، **بوابة الوسط**، 2014/2/4، شوهد في 2023/8/12، في: https://tinyurl.com/yeypypkd

(82) "احتجاجات ضد التمديد بليبيا وزيدان يدعو لتجنب العنف"، **الجزيرة نت**، 2014/2/7، شوهد في 2023/6/30، في: https://tinyurl.com/2h3mpxd4

(83) "حراك 'لا للتمديد' يُنهي أعماله"، **بوابة الوسط**، 2014/8/2، شوهد في 2023/7/30، في: https://tinyurl.com/mrxh39p3

2. الخطاب المتمحور حول مقولة "الثورة المضادة"

صار مصطلح "الثورة المضادة" يتردد باستمرار في الخطابات السياسية الليبية المختلفة، خاصة بعد انطلاق عمليتي فجر ليبيا والكرامة. مفردات الخطاب الذي يُنعت بأنه مُوَالٍ للثورة المضادة، هي التي تمجّد النظام السابق على الثورة، وعلى الأخص خلال إحياء المناسبات الخاصة به، التي جرت في مناطق متعددة، منها بني وليد وتاورغاء وورشفانة وسبها وغات[84]. لكن مقولة "الثورة المضادة" لم تستعمل لتسمية مناصري نظام ما قبل الثورة فحسب، بل كانت حاضرة بكثافة في حالة من التدافع الخطابي بين الفاعلين السياسيين والعسكريين في منطقتَي الصراع في ليبيا. فكيف كان يجري توظيف الاسم عند كل طرف؟

حاول كل فريق، بعد انقسام البلاد سياسيًا وعسكريًا، تسويق خطاب يخدم مشروعه. وفي حين لم يبرز ما يمكن أن يساعد في تحديد ما يسمّى "الثورة المضادة"، أو ييسّر قياسها، لم تتوافر، في المقابل، قيادة مركزية للثورة، تقودها وتعبّر عنها، ولم يبرز طرف يقنع الغالبية على الأقل بأن مواقفه وممارساته هي المؤيدة فعلًا للثورة. وكما يقول عزمي بشارة، حل هذا الإشكال لا يكون بالاتفاق على معنى المفهوم، بل بالتوافق على الموقف[85]. لقد كان كل طرف في حاجة إلى كلمة ثورة، لما لها من تأثير وجداني في نفوس الجموع، فسمّيت عملية الكرامة (أيار/ مايو – تموز/ يوليو 2014) بعد حدوثها "ثورة الكرامة"، وكذلك كان الأمر مع حركة بركان الغضب (4 نيسان/ أبريل 2019) التي تحوّل اسمها إلى "ثورة بركان الغضب". وهكذا استمر تشرذم القوى التي كانت يومًا موحدة، حيث صارت أطراف عديدة تنسب نفسها إلى الثورة، تشير إلى أطراف أخرى هي أيضًا تنسب نفسها إلى الثورة ذاتها، على أنها من قوى "الثورة المضادة"، لأن الأحداث جعلت بعضها يتمترس ضد بعضها الآخر، ويسعى كل فريق فيها لبناء التحالفات التي تقوّيه، لا التي تجعله يحافظ على انتسابه إلى مبادئ الثورة، عبر استقطاب قوى جديدة كانت خارج المنظومة الثورية الأولى، وربما معادية لها.

لقد ساهم وضع مقولة "الثورة المضادة" في مختلف الخطابات المتدافعة في غموض عمليات تأطير الصراع السياسي، وغابت المؤشرات الواضحة التي يمكن أن تدل على الأطراف التي تعمل حقًا على تحقيق أهداف الثورة، كما ساهم في تفكيك القيم الثورية. لقد تحوّلت لغة الخطاب السياسي إلى تسميات عبثية وعشوائية، ولم تعُد المفردات تدل على معانيها، وتكاثرت الشعارات التي لا تتّسق مع ممارسات قائليها.

3. خطاب الكراهية

يمكننا أن نعرّف خطاب الكراهية باعتباره شكل التعبير الذي يرمي القائل به إلى النيل من شخص أو فئة من الناس، قصد إهانتهم ووصمهم والتحريض عليهم. وفي توصية المفوضية الأوروبية، رقم 15

(84) جمال جوهر، "أنصار القذافي يحتفلون بـ 'ثورة الفاتح' رغم التضييق والإقصاء"، **الشرق الأوسط**، 2022/8/31، شوهد في 2024/2/24، في: https://tinyurl.com/37ydcm3y

(85) عزمي بشارة، "الثورة ضد الثورة والشعب ضد الشعب، والثورة المضادة"، **سياسات عربية**، مج 1، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 7.

لمكافحة العنصرية والتعصب (حول مكافحة خطاب الكراهية)، جرى تعريفه باعتباره التعبير عن الكراهية تجاه شخص ينتمي إلى مجموعة ما، وإذلاله وازدرائه، إما بسبب العرق أو اللون أو الدين أو الجنسية أو الهوية، وقد يتجلّى هذا الخطاب لفظيًا أو رمزيًا، أو بلغة ملتوية وغامضة أو مجازية[86]. أما استراتيجية عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية، فتعرّفه باعتباره أيَّ نوع من التواصل بالقول أو الكتابة أو السلوك، يهاجم أو يستخدم لغة تحقير أو تمييز، تجاه شخص أو جماعة على أساس هويتهم أو دينهم أو عرقهم أو جنسهم أو لونهم أو أي عامل هوية آخر[87].

ظهرت خطاباتٌ، منذ الانقسام السياسي الليبي في عام 2014، تحتوي على مفردات يمكن عدّها من ضمن خطاب الكراهية. وكانت القنوات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي هي المنصّات التي تنطلق منها التوصيفات التخوينية، وتُبدى فيها مشاعر الازدراء والعداوة. ولئن كان مثل هذا الخطاب يصنف أحيانًا، عند بعضهم، باعتباره أحد أشكال حرية التعبير، فقد كان بعضهم الآخر يعتبره وجهة نظر فردية لا تتبنّاها التحالفات المتصارعة، في حين كان هناك دائمًا من يُجرّمه ويُحذّر من مخاطره. وفي ظل تعطيل القضاء وغياب القوة القادرة على تطبيق التشريعات، كان ردعه ضعيفًا، فضلاً عن استخدام هذه التشريعات مصطلحات فضفاضة وغير دقيقة، يتباين فهمها ويعسر تطبيقها على حالات عينية.

كانت حرب السرديات التي اتخذت من الذاكرة الجماعية المختلف عليها ومكوّناتها، سلاحًا فاعلاً في تأطير الصراع السياسي، مناسبةً مُثلى لممارسة خطاب الكراهية. وانخرطت المجالس القبلية والهيئات التي تتحدث بأسماء المدن وبالأجسام الهووية اللغوية في هذه الممارسة، عبر إعلان المواقف، أو عبر ما كانت تُدلي به النخب الإعلامية والثقافية التي تنطق باسمها. لقد اعتمد معسكر الغرب الليبي على التحالف القديم الذي كان سائدًا طوال العهد العثماني بين طبقة القولوغلية والطبقة التجارية في مدن مصراتة وزليتن وطرابلس والزاوية[88]. وكانت تطلق في بعض الأحيان على هذه المدن تسمية "صف البحر"، وذلك للإشارة إلى هذا التحالف الذي حاز امتيازات كبيرة، خلال فترة الحكم العثماني، مكّنته من السيطرة الاقتصادية والاجتماعية على الإقليم: الإعفاء من الضرائب ومنح امتياز جمعها من القبائل العربية، واحتكار التجارة. وتوطّدت الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين العائلات المكوّنة لهذا التحالف الطبقي عبر أواصر المصاهرة والشراكات التجارية والسياسية طوال العهدين؛ الإيطالي والمَلَكي. من حيث الثقافة السياسية، احتوت خطابات هذا المعسكر في ما بعد ثورة 17 فبراير على شعارات "الدولة المدنية"، و"التحضر" و"العراقة"، التي استعيدت في محاولةٍ لزعم استمرار الشرعية القديمة. ولم تكن استقبالات فايز السراج، رئيس حكومة الوفاق الوطني (2016–2021)، للسفراء واعتمادهم في قلعة طرابلس ممارسة عفوية، بل إشارة إلى ارتباط هذه المجموعة بمن كان يحكم القلعة، وصارت أحد التعبيرات عن وجدان الجماعة وذاكرتها وتقاليدها. ولم تكن هذه الإشارات

(86) María Antonia Paz, Julio Montero–Díaz & Alicia Moreno–Delgado, "Hate Speech: A Systematized Review," *Sage Open*, vol. 10, no. 4 (2020), pp. 1–2.

(87) "What is Hate Speech?" United Nations, accessed on 22/12/2023, at: https://tinyurl.com/2vyby9ed

(88) Michel Le Gall, "The End of the Trans–Saharan Slave Trade to Tripoli: A Reassessment," *Princeton Papers in Near Eastern Studies*, vol. 2 (1993), p. 38.

وما توحي به من بين المشتركات الممكنة مع الطرف المنافس، بل علامات سياسية صدامية، استُثمرت في الصراع. ولهذا، لم يكن توصيف هجمات التشكيلات العسكرية القادمة من غرب ليبيا نحو الهلال النفطي "بالبندات" مستغربًا، في إشارة إلى التشكيلات العسكرية التي شكّلها المستعمرون الإيطاليون لإخماد المقاومة في برقة، وكانت غالبية من التحق بهذه البندات تنتمي إلى مناطق الغرب الليبي. أما في شرق ليبيا، فقد كان الخلاف القديم بين طرابلس وبرقة مبنيًا هو أيضًا على الأحلاف والعلاقات المتداخلة بين قبائل برقة والقبائل التي تقطن الدواخل الطرابلسية. وقد أدّت سرديات الذاكرة دورها في استعادة هذا الحلف وتقويته[89].

لقد نظّم كل فريق صفوفه عبر استدعاء الذاكرة وإعلاء المشتركات التاريخية بين أفراد الجماعة الواحدة، واستذكار حوادث من قبيل مقاومة القبائل العربية للحكم العثماني ورفض دفع (الميري)[90]، في مقابل استذكار فترة الحكم العثماني نفسها، لتلميع توقيع معاهدة مع تركيا تقضي بالمساعدة والتدخل العسكري لمصلحة قوات حكومة الوفاق (الغرب)[91]. كما استذكر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وهو يحاول الرد على المعارضة التركية لتبرير تدخّله العسكري في ليبيا، الفترة نفسها، للزعم بأن من واجبه الدفاع عن أحفاد بربروس والأمازيغ والطوارق[92]، مختزلًا تدخّله في محاربة المكوّن العربي ضمن النسيج الاجتماعي الليبي. وفي المقابل، كانت التشكيلات العسكرية المنتمية إلى القائد العسكري حفتر توصف بالأزلام، وهي مفردة تطلق بتوسع على أنصار نظام القذافي، حيث إن المناطق الموالية له تحالفت مع قوات حفتر حينما هاجم العاصمة طرابلس[93]. وبعد اشتداد المواجهات، وُصمت التشكيلات العسكرية التابعة لحفتر بالقرامطة[94]، في استدعاء تاريخ موغل يعود إلى تحالف قبائل بني سليم مع القرامطة في ثورتهم[95]. وشكّل التدخل الأجنبي مدخلًا مهمًا لكل فريق كي يبرر صراعه مع الفريق الآخر.

ترددت في مختلف خطابات الأطراف المتصارعة مفردات الصراع، وعملاء الاستعمار والعسكر والمرتزقة وغيرها؛ ما ترك آثارًا عمّقت الانقسام الاجتماعي، لأنها أطّرت الصراع السياسي على أنه

(89) "البيان الختامي لملتقى القبائل الليبية في مدينة ترهونة"، بوابة أفريقيا الإخبارية، فيسبوك، 2020/2/20، شوهد في 2024/2/24، في: https://tinyurl.com/52dn8acy

(90) جرى تعليق لوحة ضخمة في أكبر ساحات بنغازي، كُتب عليها "لن ندفع الميري"، في تعبير عن تحدي الوجود التركي على الأراضي الليبية: بنغازي ضد الوجود التركي.

(91) "البلعزي: الهيئة الطرابلسية تفاعلت إيجابًا مع الإعلان على مذكرتي التفاهم مع تركيا"، **عين ليبيا**، 2019/12/19، شوهد في 2023/12/24، في: https://tinyurl.com/ycxhr7zr

(92) "أردوغان يهدد حفتر: 'ليبيا كانت ولاية عثمانية وسندافع عن أحفاد بربروس والأمازيغ والطوارق'"، بي بي سي عربي، يوتيوب، 2020/1/15، شوهد في 2023/12/24، في: https://tinyurl.com/3r4yxj4c

(93) "تقرير تغطية خاصة | عودة الأزلام بالتحالف مع حفتر، 2019/11/23"، مؤسسة التناصح للدعوة والثقافة والإعلام، يوتيوب، 2019/11/23، شوهد في 2014/2/24، في: https://tinyurl.com/4zsswutk

(94) "تغطية خاصة مع رئيس كويليام الدولية للأبحاث نعمان بن عثمان 2019/4/25"، ليبيا الأحرار، يوتيوب، 2019/4/26، شوهد في 2023/4/13، في: https://tinyurl.com/2b6av4an

(95) عبد الرحمن بن خلدون، **تاريخ ابن خلدون**، مراجعة سهيل زكار، ج 4 (بيروت: دار الفكر، 2000)، ص 115.

صراع مميت ضد أعداء لا يمكن التفاوض أو الاتفاق معهم، ولا يمكن أن تستعمل معهم إلّا لغة السلاح للحسم.

رابعًا: أفق بناء مشترك بين سردية الثورة ومتطلبات الدولة

كانت التجربة الليبية إحدى أعنف تجارب الربيع العربي، وأنتجت حالة من الردة على الثورة والكفر بها، ووصفها بالنكبة، وتجريم كل من التحق بها أو نادى بمبادئها، خاصة بعد أن كانت الأحداث العسكرية خلال الثورة مدخلًا لتسرّب الحركات الإرهابية والمتطرفة، ومجالًا للتعبير عن الهويات والمصالح الجهوية والحزبية، التي مزّقت كيان الدولة. وأنتجب حالة الاصطفاف السياسي في ليبيا خطابين متنازعين، وكان كل خطاب جديد لا ينتمي إليهما، أو يعبّر عن حراك مناهض لما آل إليه الوضع السياسي هدفًا للتخوين والقمع من كلا الطرفين، اللذين بلغا حدود الاعتقال والتغييب والتصفية لكثيرين من الناشطين السياسيين.

لكن، بالتوازي مع ذلك، لم تتوقف الحركات الاحتجاجية ذات المطالب الوطنية، التي ركّزت على تدنّي مستوى المعيشة والنقص في السيولة النقدية وإمدادات الطاقة والانفلات الأمني والفساد المالي والإداري وفشل الأطراف السياسية في حل الانسداد السياسي وفقدان الثقة بها. وبسبب انتشار وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وما ترتب عليه من إجراءات احترازية، مثل منع السفر وحظر التجول، كان النصف الأول من عام 2020 خاليًا من أي حراك احتجاجي، خاصةً بعد توقّف العمليات العسكرية بين قوات الكرامة وقوات الوفاق بعد حرب عام 2019. وأصبح الحديث عن السلام ووقف الاقتتال أكثر كثافة وغزارة من أي وقت آخر، في إشارة إلى إمكانية وجود مشترك سياسي يساهم في خلق تيار وطني يتجاوز معسكرَي الصراع، ويقرّب وجهات النظر، ويوحّد المطالب.

كانت بداية هذه الحركات الاحتجاجية بما عرف بحراك 23 آب/ أغسطس 2020، حين خرجت مظاهرة حاشدة جرت الدعوة إليها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وجرى قبل أيام من ذلك إطلاق هاشتاغ #طرابلس_تنتفض. احتشد المتظاهرون في ميدان الشهداء، مطالبين بمحاربة الفساد وتحسين المستوى المعيشي والخدمات[96]، وردّدوا شعارات، منها "أولادنا في الجبابين ... وهما مفرشكين"، "الشعب فد ... معاش ينشد" (الشعب فاض به الظلم ولن يوقفه أحد عن انتفاضته). وعلى الرغم من محاولات رئيس حكومة الوفاق السراج ووزير داخليته فتحي باشاغا كسب ودّ المتظاهرين من خلال بياناتهم المؤيدة، فإن المتظاهرين وجّهوا إلى كليهما تهمة الفساد[97]. وسقط أحد المتظاهرين برصاص قوات الحكومة، واعتقل ستة منهم، أُطلق سراحهم لاحقًا. وقد استمر ضغط المتظاهرين، وحاصروا منزل

(96) "مظاهرات حاشدة في العاصمة الليبية ضد الفساد وسوء الأوضاع المعيشية"، قناة الحرة، يوتيوب، 2020/8/26، شوهد في 2023/8/2، في: https://tinyurl.com/3w2ksr3h

(97) "باحث: حراك 23 أغسطس كشف عورات حكومة السراج ... وتركيا الخاسر الأكبر"، قناة الغد، يوتيوب، 2020/8/29، شوهد في 2023/8/2، في: https://tinyurl.com/6s8rtbwn

رئيس حكومة الوفاق، وقام الحرس الرئاسي بتفريقهم بإطلاق الرصاص والغاز المسيل للدموع[98]. وتزامنت الاحتجاجات مع مظاهرات في الزاوية ومصراتة وصبراتة، واستمر الحراك أيامًا عدة بالاعتصام في الميادين. وتبلورت مطالب الحراك في "وحدة الأراضي الليبية" و"إخراج المرتزقة" و"تفعيل القانون" و"إنهاء سيطرة الميليشيات" و"رفض التدخل الأجنبي"[99].

الخاصية الأهم لهذا لحراك أنه حمل الخطاب الجامع الأول بعد الحرب الأهلية في عام 2019، ولهذا كانت أصداء هذا الحراك مؤثرة في غالبية المناطق الليبية، ولم تمض سوى أسابيع قليلة، حتى انتشرت نداءات احتجاجية في مدن الشرق، تحمل المطالب نفسها. وكانت المطالب السياسية هي الأكثر تأكيدًا، كما في مظاهرات 11 أيلول/ سبتمبر 2020 في البيضاء وجالو وشحات وبنغازي، حيث رُفع شعار "لا حكومة لا نواب ... الشعب الليبي منكم ذاب"، وهوجم مقر الحكومة وأُضرمت فيه النيران[100]. وفي سبها ظهر حراك أطلق على نفسه اسم "ثورة الفقراء"، بينما أطلق حراك بنغازي على نفسه تسمية "إنقاذ ليبيا من الفساد والفاسدين"[101]. وحاولت السلطات السياسية في الشرق والغرب امتصاص غضب الجماهير، وأصدرت الحكومتان بيانات تشير فيها إلى عدالة المطالب التي ينادي بها المتظاهرون[102]، لكنها مارست حملة اعتقالات ضد الناشطين من منظمي المظاهرات[103]، ومنعت منح التراخيص للتظاهر[104] في بنغازي والبيضاء وطرابلس. وأيّدت بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هذه الاحتجاجات[105]، وكذلك القيادات العسكرية في الشرق والغرب[106]، لكن "أوقاف الشرق" أصدرت بيانًا يمنع التظاهر، ووصفته بالخروج على ولي الأمر والافتيات عليه[107].

(98) "المتظاهرون الليبيون يحاصرون منزل السراج في طرابلس، منصات"، سكاي نيوز عربية، يوتيوب، 2020/8/27، شوهد في 2023/8/2، في: https://tinyurl.com/4n4eb74s

(99) "احتجاجات طرابلس. غليان في وجه الوفاق"، سكاي نيوز عربية، يوتيوب، 2020/8/24، شوهد في 2023/8/2، في: https://tinyurl.com/2z5e768z

(100) "مظاهرات ليلية في منطقة المرج شرقي ليبيا، ومحتجون يقتحمون مقر الحكومة الموازية في حي أبوعطني ببنغازي"، قناة الجزيرة، يوتيوب، 2020/9/13، شوهد في 2023/8/2، في: https://tinyurl.com/2ahd3ta3

(101) "تحت شعار 'إنقاذ ليبيا من الفساد' ... نشطاء مدينة بنغازي يُطلقون دعوة للتظاهر السلمي يوم الاثنين الموافق 21 سبتمبر ..."، 218 News، فيسبوك، 2020/9/17، شوهد في 2024/3/3، في: https://tinyurl.com/42jhaby5

(102) "داخلية الوفاق: ندعم التظاهر وضبطنا مندسين بمظاهرات طرابلس"، **ليبيا الأحرار**، 2020/8/23، شوهد في 2023/8/2، في: https://tinyurl.com/yckhx9f3

(103) "اختطاف ناشط مباشرة عقب مظاهرة ببنغازي ضد الفساد"، **ليبيا الأحرار**، 2020/9/22، شوهد في 2023/8/2، في: https://tinyurl.com/2p8acn29

(104) عمر علي الطربان، منسق حراك بالتريس، مقابلة عبر الهاتف، 2023/6/20.

(105) "Communiqué of Chairperson of the African Union Commission on the Situation in Libya," African Union, 30/7/2022, accessed on 23/8/2023, at: https://tinyurl.com/yc53vjek

(106) "الجيش الليبي يؤيد مطالب الحراك الشعبي ويطالب بالبعد عن العنف"، **العين الإخبارية**، 2022/7/2، شوهد في 2023/8/4، في: https://tinyurl.com/j2hc8cas

(107) "أوقاف الحكومة المؤقتة تطلب من الخطباء النهي عن المظاهرات"، **ليبيا الأحرار**، 2018/10/19، شوهد في 2023/7/27، في: https://tinyurl.com/yu87ty35

وشهد عام 2021 أيضًا حراكات احتجاجية، تبنّت مطالب تحسين المعيشة ومحاربة الفساد. وبعد أن قررت السلطتان التشريعيتان تأجيل الانتخابات التي كان مقررًا، بحسب اتفاق جنيف، إجراؤها في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021 إلى أجل غير مسمّى، تنادى ناشطون لتنظيم مظاهرات في غالبية المدن الكبرى في ليبيا، واتخذوا من اليوم المقرر للانتخابات، وهو يوم الاستقلال الليبي، موعدًا للتعبير عن مطالبة بعثة الأمم المتحدة للإيفاء بتعهداتها، طبقًا لوفاق جنيف، واحتشدت الجماهير في ساحات بنغازي وطبرق والبيضاء ومصراتة وطرابلس(108).

ثم كان عام 2022 حافلًا بالحراكات الاحتجاجية، خاصة بعد أن أُعلن عن فشل الأطراف السياسية في التوصل إلى وثيقة دستورية تنظم الانتخابات، وما صدر من تقارير رقابية محلية(109) وأخرى دولية عن الفساد المالي الكبير، إضافة إلى الأزمة المعيشية. انتظمت المظاهرات في مدن طبرق والبيضاء وبنغازي وطرابلس ومصراتة، وكانت حاشدة ومحددة المطالب: "إسقاط جميع الأجسام السياسية" و"تحسين الخدمات المعيشية" و"إمدادات الطاقة"، و"إخراج القوات الأجنبية والمرتزقة"، مع توجيه اتهامات إلى المسؤولين بالفساد وسرقة المال العام. وفي طبرق هاجم المتظاهرون مبنى مجلس النواب وأضرموا النار فيه، وفي البيضاء وبنغازي ومصراتة خرجت مظاهرات، وكان أكبرها في العاصمة طرابلس، حيث جرى إغلاق أحياء سكنية وطرق رئيسة وساحات عامة. وكان تيار "بالتريس" الشبابي(110) من منظمي هذه المظاهرة التي ارتدى فيها المتظاهرون السترات الصفراء، في إشارة إلى انتساب المتظاهرين إلى الطبقات الاجتماعية التي سحقها الوضع الاقتصادي للبلاد(111).

تجاهلت السلطات السياسية التحركات الاحتجاجية والمطلبية في بادئ الأمر، خاصة في الشرق، لكن عدد المتظاهرين، وتهديد الشعارات والمطالب للأجسام السياسية على نحوٍ مباشر بعد حرق مقر البرلمان، دفع رئيسه عقيلة صالح إلى شيطنتها، واتهام منظّميها بأنهم من أنصار النظام السابق. أما في طرابلس، فقد تجاهل عبد الحميد الدبيبة، رئيس الوزراء، الحراك الذي طالب برحيله، وذهب ليقوم بتخريج دفعة تابعة لوزارة الداخلية، وعلى الرغم من الحاجة السياسية إلى تأييد الحراك من تحالف الغرب، خاصة بعد ورود توقعات بأنه من الممكن أن يزيد انتشاره ويرتفع سقف مطالبه إلى الهجوم على حفتر وربما إسقاطه، فإن جهود حكومة الدبيبة اتّجهت إلى محاولة قمع الحراك، بعد اتجاه المظاهرات نحو مقرّها(112).

أظهرت الشعارات الاحتجاجية والمطلبية تجاوز الهويات السياسية والحزبية والجهوية، وكانت مناقضة

(108) "مظاهرات في بنغازي احتجاجًا على تأجيل الانتخابات الرئاسية"، قناة الغد، يوتيوب، 2023/12/24، شوهد في 2023/7/27، في: https://tinyurl.com/yc2vv5c4

(109) ديوان المحاسبة الليبي، **التقرير السنوي العام 2022م**، 2023/10/25، شوهد في 2023/7/30، في: https://tinyurl.com/4h9k3njs

(110) تيار بالتريس، هو تيار شبابي له نشاط سياسي واجتماعي واقتصادي، ينشط في مدينة طرابلس، ونظم عدة مظاهرات فيها.

(111) الطربان.

(112) "بعد مظاهرات تطالب برحيل جميع المؤسسات السياسية ... هدوء يسود ليبيا"، قناة الجزيرة، يوتيوب، 2022/7/2، شوهد في 2023/7/30، في: https://tinyurl.com/wn3msjva

للمظاهرات الموجّهة ذات الأهداف السياسية الخاصة التي سادت حتى عام 2019. وقد يتوسع التيار الاحتجاجي إلى قطاعات أخرى من المجتمع.

خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة مقاربة الخطاب السياسي في ليبيا، خلال الفترة 2011-2023، مقاربة تحليلية نقدية من خلال تحديد مفرداته المفتاحية وشعاراته ومصطلحاته ومفاهيمه، ثم عملنا على تحديد بنياته ووضعها في سياقها، بردّها إلى من صاغوها وتحديد مواقعهم الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية والثقافية، كلما سمحت المعطيات بذلك. وقد اختبرنا أحقية القول إن ممارسات النخب السياسية حوّلت الخطاب السياسي من خطاب توحيدي إلى خطاب نزاعي، انتهى إلى الحرب الأهلية. وتبيّن لنا أن السياق السياسي الذي عملته هذه النخب، وغذّت عناصر اتجاهه نحو الانقسام، كان في ارتباط وثيق بالمعتقدات والتصورات والقناعات التي اكتسبها عناصر النخبة السياسية في بيئاتهم الأولى. لقد طرحت الدراسة العديد من نماذج الخطابات التي أثبت الفرضية القائلة إن أداء الفاعلين السياسيين يتأثر بجماعاتهم الاجتماعية أو الأيديولوجية أو اللغوية. كما تبيّن لنا أنهم بذلك أنتجوا خطابات أعادت إنتاج المجتمع بانقساماته وتفاوته وهشاشة بناه الاجتماعية، أكثر مما عملت على تغييره. وقد وقفنا على نماذج خطابية تدعو إلى الكراهية، وتهدد بقوة أسس العيش المشترك، وتولّد الشكوك حول قضايا "الوحدة الوطنية" والنظام الاجتماعي القبلي والمجتمع المدني والأحزاب والدولة.

على هذا، كان الخطاب السياسي في ليبيا ما بعد الثورة، وفي قسماته الكبرى، مبنيًا على التنازع بين الأفكار القديمة التي يُغذّيها الموروث القيمي والثقافي والانتماءات الأولية من جهة، والأفكار الجديدة التي أطلقها الربيع العربي من جهة أخرى. لقد كانت العودة إلى القديم أسهل الاستراتيجيات لإدارة تفجر تناقضات الواقع الاجتماعي "الجديد"، وفي المقابل، أظهرت الحراكات الاحتجاجية والمطلبية، التي امتدت على السنوات الثلاث الأخيرة، أن خطابًا جديدًا آخذ في التشكل، في اتجاه بلورة مشروع وطني تغييري، يجمع بين سردية الثورة ومقولة الدولة المُنصفة العادلة.

المراجع References

العربية

ابن خلدون، عبد الرحمن. **تاريخ ابن خلدون**. مراجعة سهيل زكار. بيروت: دار الفكر، 2000.

الأحمر، المولدي. **الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا: الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية**. سلسلة أطروحات الدكتوراه 78. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

بسيكري، السنوسي. **أحد عشر عامًا على ثورة 17 فبراير الليبية: المسارات، العثرات، المآلات**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022.

بشارة، عزمي. "الثورة ضد الثورة والشعب ضد الشعب، والثورة المضادة". **سياسات عربية**. مج 1، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013).

التير، مصطفى عمر. **صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي**. بيروت: منتدى المعارف، 2014.

"حكم التفجيرات والاغتيالات". دار الإفتاء الليبية. 2012/9/27. في: https://tinyurl.com/2zffzcsu

حميدة، علي عبد اللطيف. **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

دي أوغسطيني، هنريكو. **سكان ليبيا**. ترجمة خليفة التليسي. ط 2. طرابلس/ تونس: الدار العربية للكتاب، 1978.

ديوان المحاسبة الليبي. **التقرير السنوي العام 2022م**. 2023/10/25. في: https://tinyurl.com/4h9k3njs

الزروق، محمد خليل. **أيام المؤتمر: الثورة في ليبيا يومًا بيوم**. عمّان: أروقة للدراسات والنشر، 2015.

العبيدي، آمال. "الثقافة السياسية للنخبة السياسية في ليبيا: دراسة لبرامج الإعداد السياسي للمصعدين شعبيًا". **دراسات في الاقتصاد والتجارة**. مج 25 (2006).

العفاس، عمر. "ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة ... الخلفيات والتداعيات". مركز الجزيرة للدراسات. 2013/12/2. في: https://tinyurl.com/996xxhtw

المؤتمر الوطني العام. **قرار رقم 7 لسنة 2012م بشأن ظروف اختطاف وتعذيب الشهيد عمران جمعة شعبان**. طرابلس: 2012/9/23. في: https://tinyurl.com/mr3w5baz

المسماري، إدريس. **سيرة فبراير: تجربة شخصية**. بيروت: دار النهضة العربية، 2014.

ويري، فريدريك. "صراع الفصائل الليبية للسيطرة على الأوقاف الإسلامية". مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط. 2022/1/5. في: https://tinyurl.com/394j2hz6

الأجنبية

Anderson, Lisa. "Religion and State in Libya: The Politics of Identity." *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*. vol. 483 (January 1986).

Asseburg, Muriel & Heiko Wimmen. "Dynamics of Transformation, Elite Change and New Social Mobilization in the Arab World." *Mediterranean Politics*. vol. 21, no. 1 (2016).

Bouziane, Malika, Cilja Harders & Anja Hoffmann (eds.). *Local Politics and Contemporary Transformations in the Arab World: Governance Beyond the Center*. London: Palgrave Macmillan, 2013.

Burton, Michael G. & John Higley. "Elite Settlements." *American Sociological Review*. vol. 52, no. 3 (June 1987).

Entman, Robert M. "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm." *Journal of Communication*. vol. 43, no. 4 (1993).

Fasanotti, Federica Saini. "Libya: A Nation Suspended between Past and Future." *Studia Diplomatica*. vol. 68, no. 4 (2017).

Husken, Tomas & Georg Klute. "Political Orders in the Making: Emerging Forms of Political Organization from Libya to Northern Mali." *African Security*. vol. 8, no. 4 (2015).

Kakar, Palwasha L. & Zahra Langhi. "Libya's Religious Sector and Peacebuilding Efforts." United States Institute of Peace. 16/3/2017. at: https://bit.ly/432H3ln

Krippendorff, Klus. *Content Analysis: An Introduction to Its Methodology*. London: Sage Publication, 2004.

Lacher, Wolfram. "Libya's Local Elites and the Politics of Alliance Building." *Mediterranean Politics*. vol. 21, no. 1 (2016).

______. *Libya's Fragmentation, Structure and Process in Violent Conflict*. London: I.B. Tauris, 2020.

Le Gall, Michel. "The End of the Trans–Saharan Slave Trade to Tripoli: A Reassessment." *Princeton Papers in Near Eastern Studies*. vol. 2 (1993).

Lizak, Wiesław. "Libya – Road to Dysfunctionality." *Politeja*. vol. 15, no. 56 (2018).

Miller, Linn. "Belonging to Country – A Philosophical Anthropology." *Journal of Australian Studies*. vol. 27, no. 76 (2003).

Mühlberger, Wolfgang. "Libya After Qadhafi: Reshaping the Political and Security Systems." *Connections*. vol. 11, no. 3 (2012).

Ouannes, Moncef. *Militaire: Elites et Modernisation dans la Libye contemporaine*. Paris: Harmattan, 2009.

Paz, María Antonia, Julio Montero–Díaz & Alicia Moreno–Delgado. "Hate Speech: A Systematized Review." *Sage Open*. vol. 10, no. 4 (2020).

Roberts, Hugh. "Who Said Gaddafi had to Go?" *London Review of Books*. vol. 33, no. 22 (November 2011).

Tilouine, Joan. "Ibrahim el–Jadhran, l'homme qui défie Tripoli." *Jeune Afrique*. 13/1/2014. at: https://tinyurl.com/ym6u25hs

Valerevna, Petrosyan Nelya & Khamrakulova Farangiz Rakhmatovna. "The Concept of 'Political Discourse'." *European Scholar Journal*. vol. 3, no. 3 (2022).

van Dijk, Teun. *Discourse and Power*. New York: Palgrave Macmillan, 2008.

صدر حديثًا



نيف غوردون

نيكولا بيروجيني

ترجمة: محمود محمد الحرثاني

الدروع البشرية

تاريخ بشر على خط النار

دراسة لافتة للظروف التي يُصنّف فيها الطرف المهاجم المدنيين الذين يواجهونهم بصفتهم دروعًا بشرية، في زمن جرى فيه توثيق الدروع البشرية بشكل متزايد في مسارح الحروب المعاصرة، وتبريره سقوط الضحايا من المدنيين، وإسناد المسؤولية الكاملة إلى الخصم. ويعرض الكتاب عددًا من التوضيحات القانونية حول مفهوم الدروع البشرية، ووضع المدنيين الذين يُستخدمون بهذه الصفة، والتزامات الطرف المهاجم. وينطوي ذلك على كشف الثغرات والشكوك في القانون في ما يتعلق بالدروع البشرية من جهة، ومبدأ التناسب من جهة أخرى. ويشدد على ضرورة معاملة الدروع البشرية كمدنيين.

يشرح المؤلفان كيف أدى تسليح البشر المتزايد إلى جعل موقف المدنيين المحاصرين في مسارح العنف أكثر خطورة وجعل حياتهم أكثر قابلية للاستهلاك، ويوضحان بالأمثلة كيف يسهل القانون استخدام العنف المميت ضد الأشخاص المستضعفين بينما يصوره على أنه إنساني، وكيف يمكن الناس أن يستخدموا ضعفهم لمقاومة العنف وإدانة أشكال التجريد من الإنسانية. ويستدلان في بحثهما المستفيض بشواهد من الحرب الأهلية في الولايات المتحدة، ومن الحرب الفرنسية – الألمانية، ومن حرب البوير الثانية في جنوب أفريقيا، ومن الحرب الإيطالية – الإثيوبية. كما يعرضان إلى تعمد الطرف المهاجم اتهام المقاومة بأنها تتمترس بالمدنيين وتتخذ منهم دروعًا بشرية، ويسوقان أمثلة من فيتنام والعراق وفلسطين، ومن حركة تمرد نمور التاميل في سريلانكا.



التسلم Received 2023-8-1 | التعديل Revised 2023-11-28 | القبول Accepted 2024-2-19 | المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/FDGO1812

أحمد إبراهيم أبو شوك | Ahmed Ibrahim Abushouk*

تجمّع المهنيين السودانيين وسؤال التنظيم والقيادة في الثورة السودانية (2018–2019)

The Sudanese Professionals Association and the Question of Organization and Leadership in the Sudanese Revolution (2018–2019)

ملخص: حظي تجمّع المهنيين السودانيين باهتمام خاص من بعض الباحثين السودانيين الذين تناولوا دوره القيادي والتنظيمي في تحويل الاحتجاجات العفوية التي حدثت في كانون الأول/ ديسمبر 2018 إلى ثورة شعبية، لها أهدافها وغاياتها، وانتهت إلى إسقاط نظام الإنقاذ في 11 نيسان/ أبريل 2019، وتشكيل حكومة انتقالية مشتركة بين الجيش (القوات المسلحة والدعم السريع) وتحالف قوى الحرية والتغيير. تتناول هذه الدراسة جذور التجمّع التاريخية ونشأته وتطوّره والاستراتيجيات التنظيمية والقيادية التي اعتمدها خلال فترة الحراك الثوري الذي استمر مدة أربعة شهور. ثم تناقش تراجع دوره خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت سقوط النظام وتشكيل الحكومة الانتقالية، وتُحلّل الصراعات الحزبية داخل تحالف قوى الحرية والتغيير وردّات أفعال أنصار النظام القديم التي مهّدت الطريق لانقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021 والحرب الجارية الآن في السودان.

كلمات مفتاحية: الثورة السودانية، حكومة الإنقاذ، تجمّع المهنيين السودانيين، جبهة الهيئات، التجمع النقابي.

Abstract: The Sudanese Professionals Association has received special attention from some Sudanese scholars given its leadership and organizational role in transforming the spontaneous protests that occurred in December 2018 into a popular revolution. They set the goals and objectives that led to the overthrow of the Salvation regime on 11 April 2019, and the formation of a transitional coalition government shared between the army (the armed forces and the Rapid Support Forces) and the Forces of Freedom and Change Alliance. The present study deals with the historical origins and development of the Association, and the organizational and leadership strategies it adopted during the four months of country wide protests. It then examines the decline in the role of the Association during the transitional period that followed the fall of the regime and the formation of the transitional government. Finally, the paper analyses the partisan conflicts within the Forces of Freedom and Change Alliance and how the old regime's supporters paved the way for the coup on 25 October 2021 and the ongoing war in Sudan.

Keywords: Sudanese Revolution, Salvation Government, Sudanese Professionals Association, Trade Union Alliance.

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.

Professor of Modern and Contemporary History, Department of Humanities, College of Arts and Sciences, Qatar University. Email: ahmed.abushouk@qu.edu.qa

مقدمة

يعدّ السودان من أوائل الدول العربية التي شهدت تنظيمات نقابية للدفاع عن حقوق العمّال والمهنيين المنتسبين إليها. ومع مرور الزمن، أضحت تلك النقابات تُمثّل أحد روافد العمل السياسي الوطني ضد المستعمر الإنكليزي – المصري (1898–1956) الذي نشأت في كنفه. وبعد أن نال السودان استقلاله في عام 1956، ساهمت التجمّعات النقابية في تنظيم الحركات الاحتجاجية ضد الأنظمة الدكتاتورية، التي عمدت إلى تحجيم أنشطتها النقابية والسياسية عبر قوانين النظام العام، أو عن طريق إنشاء نقابات وأحزاب سياسية بديلة وموالية لها. بَيد أنّ هذا التحجيم السّلطوي لم يمنع قيادة الجبهة الوطنية للهيئات (أو جبهة الهيئات) لثورة تشرين الأول/ أكتوبر 1964 ضد نظام الفريق إبراهيم عبود (1958–1964)، وقيادة التجمّع النقابي لثورة آذار/ مارس–نيسان/ أبريل 1985 ضد نظام المشير جعفر النميري (1969–1985)، وأخيرًا قيادة تجمّع المهنيين السودانيين لثورة كانون الأول/ ديسمبر 2018 ضد نظام المشير عمر حسن البشير (1989–2019).

وقد استندت جبهة الهيئات في نضالها ضد الحكم العسكري الأول (1958–1964) إلى قاعدة عمالية واسعة (الاتحاد العام لنقابات عمال السودان)، شكَّل رافعتها السياسية طلاب الجامعات وأساتذة جامعة الخرطوم والمحامون والقضاة والأطباء، فضلًا عن مشاركة الحزب الشيوعي السوداني على المستوى الحزبي، أو من خلال النقابات والاتحادات الطلابية الموالية له. وبدأت معارضة جبهة الهيئات والأحزاب السياسية برفع مذكرات احتجاجية تنادي بعودة الجيش إلى الثكنات، ومنشورات تحرّض المواطنين على الثورة، وشنّ إضرابات عمالية ومهنية وطلابية مناهضةٍ لنظام الحكم العسكري الذي ردّ عليها بحلّ الأحزاب السياسية، وتجميد أنشطة النقابات، ومراقبة العمل الصحافي، وتقييد حرية الأنشطة الطلابية في الجامعات، ومحاكمة بعض المعارضين السياسيين[1]. بيد أنّ هذه الإجراءات لم تقلل من نشاط المعارضة، بل دفعتها إلى العمل التنظيمي المشترك، فأنشأت الجبهة الوطنية المتحدة للأحزاب التي شملت حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والحزب الشيوعي السوداني، وذلك باستثناء حزب الشعب الديمقراطي الذي تأثر بموقف الحكومة المصرية المساند لنظام الفريق إبراهيم عبود[2]. وفي الربع الأخير من عام 1964، تصاعدت وتيرة الاحتجاجات ضد النظام الحاكم، وبلغت الأزمة ذروتها باستشهاد الطالب الجامعي أحمد القرشي بعيارٍ ناري، أطلقته الشرطة لتفريق ندوة داخل المجمّع السكني للطلاب في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1964[3]. وكان استشهاد القرشي بمنزلة ساعة الصفر التي أفسحت المجال لميلاد الجبهة الوطنية للهيئات التي شملت أساتذة جامعة الخرطوم والمحامين والقضاة والأطباء والبيطريين والمزارعين واتحاد طلاب جامعة الخرطوم ومعهد الخرطوم

(1) لمزيد من التفصيل، ينظر: محمود قلندر، **السودان ونظام الفريق عبود، 17 نوفمبر 58–21 أكتوبر 64** (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 147–188.

(2) المرجع نفسه، ص 159.

(3) أحمد بابكر محمد خير، "جبهة الهيئات: موعد قصير الأجل مع التاريخ"، في: حيدر إبراهيم علي [وآخرون]، **خمسون عامًا على ثورة أكتوبر السودانية، 1964–2014: النهوض الباكر** (القاهرة/ الخرطوم: مركز الدراسات السُّودانية، 2014)، ص 2.

الفني ونادي الخريجين واتحاد مزارعي الجزيرة[4]. وقادت الجبهة الحركات الاحتجاجية بتحالف مع الأحزاب السياسية، الأمر الذي أفضى إلى إسقاط النظام العسكري وتشكيل حكومة انتقالية، برئاسة سر الختم الخليفة، وبقيادة جبهة الهيئات. إلّا أن هذه الحكومة التي ساندها الحزب الشيوعي لم تصمد طويلاً أمام الأحزاب السياسية التقليدية (الوطني الاتحادي وحزب الأمة) صاحبة الغالبية الجماهيرية الواسعة، التي لم تكن راضية عن تبنّي الحكومة برنامج الحزب الشيوعي السوداني، الذي يهدف إلى تحجيم دورها في الانتخابات البرلمانية العامة. وفي 18 شباط/ فبراير 1965، أسقطت الأحزاب التقليدية حكومة جبهة الهيئات الانتقالية، وكوّنت حكومة انتقالية ثانية ذات طابع حزبي، برئاسة سر الختم الخليفة؛ وبذلك تراجع دور الجبهة الوطنية للهيئات ذات التوجهات الثورية، المتأثرة بأدبيات الحزب الشيوعي السوداني[5]. وفي الفترة التي أعقبت انتخابات عام 1965 البرلمانية، شكّلت معارضة الحزب الشيوعي تحدّيًا حقيقيًا للحكومة الائتلافية (الأمة والاتحادي)، الأمر الذي دفع الغالبية داخل البرلمان إلى إصدار تشريع يقضي بطرد نواب الحزب الشيوعي من البرلمان في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1965، بحجّة أنهم ينتسبون إلى حزب يروّج للشيوعية والإلحاد. وبعد الانتخابات البرلمانية الثانية في عام 1968، طرحت الأحزاب التقليدية، بمساندة جبهة الميثاق الإسلامية، مشروع الدستور الإسلامي الذي عارضته الأحزاب الجنوبية وبعض الأحزاب والشخصيات الشمالية[6].

كان حل الحزب الشيوعي وطرح مشروع الدستور الإسلامي وتصاعد وتيرة الحرب في جنوب السودان، من الأسباب الرئيسة التي مهّدت الطريق لانقلاب 25 أيار/ مايو 1969، وولّد "نظام مايو" الذي حكم السودان مدة ستة عشر عامًا (1969–1985). و"نظام مايو" من وجهة نظر منصور خالد هو نظام شمولي، مرّ بثلاث مراحل أساسية؛ شهدت المرحلة الأولى منها سيطرة الأحزاب اليسارية (1969–1971)، وتعاظم في المرحلة الثانية دور الاتحاد الاشتراكي السوداني وأثر اتفاقية أديس أبابا، والمصالحة الوطنية (1972–1983)، في حين اتّسمت المرحلة الأخيرة (1983–1985) بتصاعد دور الإخوان المسلمين، وأسلمة مؤسسات الدولة وتطبيق التشريعات الإسلامية وميلاد الحركة الشعبية لتحرير السودان[7]. ولّدت التطورات السياسية التي شهدتها المراحل الثلاث معارضة متعددة الأطياف، تمثَّل شقها العسكري في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وشقها السياسي في ميلاد التجمّع النقابي الذي تشكّلت نواته من الهيئة النقابية لأساتذة جامعة الخرطوم ونقابة الأطباء ونقابة المحامين. وبرز نشاط التجمّع بصورة واضحة بعد إعلان زيادة أسعار السلع الأساسية واندلاع شرارة المظاهرات الطلابية في جامعة أم درمان الإسلامية في الأسبوع الأخير من آذار/ مارس 1985. وبعد ذلك، التحقت الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني وطلاب الجامعات بالمظاهرات التي نظّمها التجمع النقابي.

(4) المرجع نفسه، ص 13.

(5) المرجع نفسه، ص 21–22.

(6) لمزيد من التفصيل، ينظر: أحمد إبراهيم أبو شوك والفاتح عبد الله عبد السلام، **الانتخابات البرلمانية في السودان (1953–1986): مقاربة تاريخية – تحليلية**، ط 2 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 180، 212–213.

(7) خالد منصور، **شذرات من وهوامش على سيرة ذاتية: جيل البطولات وجيل التضحيات، أين وكيف تنكبوا الطريق**، ج 2 (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2018)، ص 210.

وبلغ التلاحم النقابي – الحزبي ذروته في فجر 6 نيسان/ أبريل 1985، عندما وقّعت ستة تنظيمات نقابية (الهيئة النقابية لأساتذة جامعة الخرطوم ونقابة المحامين ونقابة الأطباء ونقابة المهندسين عن المهن الهندسية، والنقابة العامة لموظفي المصارف والهيئة النقابية لموظفي التأمينات العامة) وثلاثة أحزاب سياسية (الأمة والاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي السوداني) ميثاق "تجمع القوى الوطنية لإنقاذ الوطن". وقد وضع الميثاق هدفًا رئيسًا له، تمثّل في "إسقاط النظام بكافة الوسائل"، وتأسيس "نظام حكم قومي ديمقراطي انتقالي لفترة ثلاث سنوات"، يستمد شرعيته من دستور عام 1956 المعدل في عام 1964[8]. وفي ظل الإضراب السياسي والعصيان المدني والاحتجاجات المتصاعدة التي نظّمها التجمّع النقابي، أعلنت القوات المسلحة انحيازها إلى الثورة في بيان تلاه المشير عبد الرحمن حسن سوار الذهب (1934–2018)، وزير الدفاع القائد الأعلى للقوات المسلحة آنذاك، مفصحًا عن "أنّ قوات الشعب المسلحة، حقنًا للدماء وحفاظًا على استقلال الوطن ووحدة أراضيه، قد قرّرت بالإجماع أن تقف إلى جانب الشعب واختياره"[9]. وبعد ذلك الإعلان، تكوّنت حكومة شراكة انتقالية بين القوات المسلحة والتجمّع النقابي، أشرفت على إجراءات انتخابات عام 1986[10].

قبل أن تكمل حكومة الصادق المهدي دورتها الأولى (1986–1989)، حدث انقلاب 30 حزيران/ يونيو 1989 الذي نفذه حزب الجبهة الإسلامية القومية. حكم الانقلاب العسكري مدة ثلاثة عقود (1989–2019)، بمساندة الحركة الإسلامية، لكنه اصطدم بسلسلة من الاحتجاجات الشعبية التي نظمتها القوى السياسية المعارضة (التجمّع الديمقراطي) وبعض التنظيمات النقابية ومنظمات المجتمع المدني، فضلًا عن الانقسام الداخلي في بنية النظام نفسه، وخوضه حربًا ضروسًا ضد جيش الحركة الشعبية في جنوب السودان وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق. وقبل أن يصل الطرفان المتحاربان إلى اتفاقية السلام الشامل في عام 2005، اندلعت الحرب الأهلية في دارفور في عام 2003، مشكّلةً تحدّيًا عسكريًا جديدًا للنظام الحاكم. وبعد توقيع اتفاقية السلام الشامل، شهدت البلاد نوعًا من الانفراج السياسي والاعتراف بالكيانات الحزبية والنقابية، ثم أعقب ذلك الاستفتاءُ العام الذي أُجري في جنوب السودان، والذي أفضى إلى ميلاد دولة الجنوب في عام 2011. وفي ظل هذه الظروف، بدأت بعض النقابات غير الموالية للنظام في تنظيم عضويتها في شكل تجمّع عريض، أُطلق عليه "تجمّع المهنيين السودانيين" الذي أفلح في تنظيم الاحتجاجات الشعبية العفوية التي اندلعت في كانون الأول/ ديسمبر 2018، وتحويلها إلى ثورة شعبية في وجه النظام الحاكم، أفضت إلى سقوط رأس نظام الإنقاذ في 11 نيسان/ أبريل 2019، ثم تشكيل الحكومة الانتقالية شراكةً مع المكوّن العسكري.

تناولت بعض الدراسات تجمّع المهنيين السودانيين ودوره في ثورة كانون الأول/ ديسمبر 2018 من

(8) "ميثاق تجمع القوى الوطنية لإنقاذ الوطن 6 أبريل 1985م"، **الموقع الرسمي للإمام الصادق المهدي**، 1985/6/4، شوهد في 2023/10/24، في: https://bit.ly/46JOXBl

(9) "البيان رقم (1): القوات المسلحة، 5 أبريل 1985، بصوت المشير عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب، القائد العام لقوات الشعب المسلحة"، يوتيوب، 2013/4/7، شوهد في 2023/8/18، في: https://bit.ly/3OG8zyv

(10) أبو شوك وعبد السلام، ص 263–264.

زوايا مختلفة. وتأتي في مقدمتها دراسة ملاذ البشير منصور البشير عن "دور التجمّعات النقابية في قيادة الثورات الشعبية في السودان (1964–2019)"[11]، وتكمن أهميتها في أنّها تطرح سردية تاريخية عن نشأة التجمّعات النقابية في السودان، وتُحلّل دور جبهة الهيئات ودور التجمع النقابي الديمقراطي في تنظيم ثورتي تشرين الأول/ أكتوبر 1964 وآذار/ مارس–نيسان/ أبريل 1985 وقيادتهما، ثم تقارن بينهما وبين تجمع المهنيين السودانيين، وتُبرز ميزة التجمّع المضافة.

وثمة مقالة لمحمد ناجي الأصم "حول تجربة تجمّع المهنيين السودانيين"[12]، فهي كما وصفها كاتبها "شهادة شخصية"، لقيادي كان فاعلًا في العمل النقابي، وثّق تجربته عن نشأة التجمّع وتطوره، وبناء هيكله التنظيمي ودوره في ثورة كانون الأول/ ديسمبر 2018 وفي الحكومة الانتقالية، والمشكلات التي أفضت إلى انقسامه بعد إنجاز المرحلة الأولى للثورة، التي تمثّلت في إسقاط نظام الرئيس البشير.

أما دراسة محمد العجّاتي وآخرين عن "تجمع المهنيين السودانيين: البنية والتطور والأدوار والتحالفات: أية تحديات وآفاق مستقبلية؟"[13]، فتتطابق في بنائها الهيكلي مع شهادة الأصم، لكنها تختلف عنها، بحكم أنها تقوم على تحليل أوسع، يصطحب معه الرأي الآخر في ما يختص بنشأة التجمّع، ودوره في ثورة كانون الأول/ ديسمبر والحكومة الانتقالية، والأسباب التي أفضت إلى انقسامه في أيار/ مايو 2020. وتُلقي الضوء أيضًا على مستقبل تجمّع المهنيين السودانيين سياسيًا ونقابيًا، وتشير إلى صعوبة الجمع بين المستقبلَين في ظل بيئة سياسية ونقابية منقسمة وفق خطوط أيديولوجية وتطلّعات حزبية متباينة. وتطرح جملة من الأسئلة المحورية، مثل: لماذا يكون المكوّن العسكري طرفًا في الحكومة الانتقالية؟ وكيف يكون شكل نظام الحكم في سودان ما بعد الفترة الانتقالية؟ وما التصور الموضوعي لمعالجة مشكلة السلام ومستقبل الحركات المسلحة؟ وما المعايير التي يجب تطبيقها على أنصار النظام القديم ومؤسساتهم التنظيمية والتشريعات التي استنّوها لتنفيذ "مشروعهم الحضاري"؟

من فوائد هذه الدراسات السابقة أنّها قدّمت السياقات التاريخية التي أعانت الباحث في تحليل محتويات المصادر الأولية التي حررتها سكرتارية تجمّع المهنيين السودانيين، أو صدرت عن أفراد ينتسبون إليه، أو عن جهات سياسية أخرى، وساعدته أيضًا في الإحاطة بتاريخية نشأة التجمّع وتطوره، وتُبيّن ما يجمعه بالتنظيمات النقابية – السياسية الشبيهة به، والسابقة له ويفرقه عنها (جبهة الهيئات،

(11) الدراسة مستلة من أطروحاتها لنيل درجة الماجستير: ملاذ البشير منصور البشير، "دور التجمّعات النقابية في قيادة الثورات الشعبية (1964–2018)، دراسة تاريخية – تحليلية"، وبعد حذف أجزاء من الأطروحة وإعادة هيكلتها، نشرها مركز تأسيس للدراسات والنشر في الخرطوم، في عام 2021، ص 31–49.

(12) محمد ناجي الأصم، "حول تجربة تجمّع المهنيين السودانيين: شهادة شخصية"، **سلسلة النقابات المهنية**، مبادرة الإصلاح العربي (أيلول/ سبتمبر 2022)، ص 1–18. يذكر الأصم أنّ الاجتماع المشترك عُقد في كانون الأول/ ديسمبر 2016، لكن هذه الرواية تتعارض مع الروايات الأخرى والتسلسل التاريخي للأحداث، مع العلم أن ديباجة الميثاق تشير إلى أن التجمّع تشكّل في تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

(13) محمد العجاتي [وآخرون]، "تجمّع المهنيين السودانيين: البنية والتطور والأدوار والتحالفات: أية تحديات وآفاق مستقبلية"، في: **بين أهمية الدور وتحديات التنظيم والتمثيل: النقابات المهنية المستقلة في العالم العربي**، جميل معوّض (محرر) (باريس/ بيروت/ تونس: مبادرة الإصلاح العربي، 2021)، ص 2–20.

1964؛ والتجمّع النقابي، 1985)، ورسم ملامح دوره في ثورة كانون الأول/ ديسمبر 2018، وتحديد الأسباب التي أفضت إلى انقسامه وتراجع دوره السياسي بعد سقوط قيادة نظام الإنقاذ وقيام الحكومة الانتقالية. هذه هي القضايا التي تركّز عليها الدراسة الحالية، معتمدةً منهج البحث التاريخي، وذلك من خلال استقراء المعلومات الواردة في المصادر الأولية؛ أي التي صدرت عن التجمّع نفسه، أو عن أعضائه القياديين والثانويين؛ أي التي صدرت عن تنظيمات سياسية شاركته الفعل إبان الفترة التي نهتم بها، وتحليلها في سياقاتها السياسية والاجتماعية لبناء معرفة تأريخية، تربط بين تجارب التنظيمات النقابية – السياسية السابقة وحاضر التجمّع، ربطًا يساعد في فهم أبعاد المشكلة السياسية والاجتماعية السودانية الراهنة من زوايا متعددة.

أولًا: تجمّع المهنيين السودانيين: نشأة متنازع عليها وبنية مترامية وتطور متباين

يبدو أنّ النجاحات التي حققتها ثورات الربيع العربي في تونس ومصر (2011) قد حفّزت بعض التنظيمات النقابية المعارضة لنظام الإنقاذ في السّودان إلى تشكيل كيانٍ يُمثّلها، ويجمع شملها. إلاّ أن المنشئين للكيان، اختلفوا في الجهة التي بادرت بطرح الفكرة وتاريخ التّأسيس.

1. نشأة متنازع عليها

يرى أحمد عبد الله الشيخ، نقيب "نقابة أطباء السودان الشرعية"، أن فكرة تأسيس التجمّع طُرحت بطريقة سرّية في عيادته، في مدينة أم درمان، في 4 تموز/ يوليو 2012، ثم وجدت الفكرة استحسانًا لاحقًا من نقابة أساتذة جامعة الخرطوم ولجنة المعلمين وتجمّع المهندسين والتنظيمات النقابية التي شكّلت مجتمعة نواة تجمّع للمهنيين السودانيين. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2014، وضع التجمّع مسودة ميثاقه وهيكله التنظيمي ولائحته الداخلية، واختار مكتبه التنفيذي. وبعد ذلك، نظّم المكتب التنفيذي العديد من الندوات وورشات العمل، تحت عناوين مهنية ونقابية، مثل: "الحريات النقابية وقوانين العمل"، و"من أجل نقابات ديمقراطية حرة مستقلة". وخلال هذه الندوات، حذّر التجمّع الحكومة السودانية من خطورة هجرة الكوادر المهنية المؤهلة والمدربة، وأثرها السلبي في الأوضاع التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية، وعزا ذلك إلى بيئة العمل الطاردة والأجور غير المُجزية. وقُصِد بهذه الأنشطة التنويرية من زاوية أخرى مناهضة الفصل التعسفي الذي كانت تمارسه السّلطة الحاكمة ضد المهنيين غير الموالين لها، واسترداد النقابات التي دجَّنها النظام لمصلحته، وتشجيع النقابات المهنية الأخرى المعارضة له للانضمام إلى التجمّع الناشئ[14].

(14) المرجع نفسه، ص 7؛ محمد أبو حسبو، "'تجمّع المهنيين السودانيين' ... كيف نشأ في الخفاء وقاد ثورة شعبية ... نقيب الأطباء حكى لـ'الشرق الأوسط' قصة الاجتماع الأول في عيادته الخاصة"، **الشرق الأوسط**، 2019/5/12؛ عزّة مصطفى، "هذا هو تجمّع المهنيين السودانيين"، مجلة **بدايات**، العدد 23 (2019)، ص 26.

بَيد أنّ محمد ناجي الأصم، عضو لجنة أطباء السودان المركزية[15]، يُرجع تاريخ نشأة تجمّع المهنيين إلى عام 2016، عندما عقدت لجنة أطباء السودان المركزية وشبكة الصحفيين السودانيين[16] والتحالف الديمقراطي للمحامين[17] اجتماعًا مشتركًا؛ لتنسيق أنشطتهم الميدانية وتطويرها، لمعالجة القضايا النقابية المشتركة. وبناءً على ذلك الاجتماع، صيغت مسودة أولية باسم "ميثاق الدفاع عن حرية العمل النقابي"؛ ليكون أساسًا "لعمل نقابي تحالفي واستراتيجي مشترك"[18]. ونصّت ديباجة التأسيس على أنّ تجمّع المهنيين السودانيين "جسم تحالفي مهني مستقل، تكوّن في تشرين الأول/ أكتوبر في عام 2016، بكتابة أول ميثاق للمهنيين بين ثلاثة مكوّنات، وهي لجنة أطباء السودان المركزية وشبكة الصحفيين السودانيين والتحالف الديمقراطي للمحامين"[19]. وفي نهاية عام 2017، انضمت لجنة المعلمين إلى التجمّع، ثم تلتها رابطة الأطباء البياطرة الديمقراطيين في بداية عام 2018، وبموجب ذلك، بلغ عدد النقابات المنضوية تحت لواء التجمّع خمس نقابات، شكّلت مجتمعةً مكتبًا تمهيديًا، انحصرت مهماته الرئيسة في إعداد ميثاق التحالف المشترك والهيكل التنظيمي واللوائح الداخلية، واستقطاب مزيدٍ من الأجسام النقابية الموازية والمستقلة لتكون جزءًا من التحالف[20]. وأُعلن عن ميثاق تجمع المهنيين السودانيين في 29 تموز/ يوليو 2018، بعد أن وقّعته سبع نقابات مهنية، هي: لجنة المعلمين، ولجنة أطباء السودان المركزية، ورابطة الأطباء البيطريين الديمقراطيين، والتحالف الديمقراطي للمحامين، وتجمّع أساتذة الجامعات، ونقابة أطباء السودان الشرعية، ولجنة مبادرة استعادة نقابة المهندسين[21]. وتبلور الميثاق في استعادة حرية العمل النقابي واستقلاليته وديمقراطيته، وزيادة

(15) أُسست في عام 2016، وقادت إضراب الأطباء في العام نفسه، مطالبةً بتحسين الخدمات الطبية ورواتب العاملين في الحقل الصحي العام.

(16) نشأت بصفتها كيانًا نقابيًا موازيًا للاتحاد العام للصحفيين السودانيين المتحالف مع الحكومة في عام 2008.

(17) بدأ عفويًا في عام 1997، تحت اسم "التحالف الوطني لاسترداد الديمقراطية"، من مجموعة من المحامين الذين خاضوا انتخابات نقابة المحامين في ذلك العام ضد قائمة المحامين الموالية للنظام الحاكم، لكنهم خسروا الانتخابات، وتعللوا بأنها شهدت تزويرًا فاضحًا وخروقًا قانونية من المحامين الموالين للحكومة والأجهزة الأمنية المساندة لهم. وفي عام 2005 عُدّل اسم التحالف إلى "التحالف الديمقراطي للمحامين"، ومنذ ذلك التاريخ بقي يخوض انتخابات نقابة المحامين في قائمة موحّدة ضد المحامين المتحالفين مع النظام، وكان يتصدّى لقضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان وممارسات الأجهزة الأمنية والعدلية المخالفة للدستور والمواثيق العالمية.

(18) الأصم، ص 6.

(19) لمزيد من التفصيل، ينظر: "ميثاق تجمّع المهنيين السودانيين"، تجمّع المهنيين السودانيين، فيسبوك، 2018/7/29، شوهد في 2023/07/11، في: https://bit.ly/2NIEsr7

(20) الأصم، ص 6–7. يبدو أن اسم شبكة الصحفيين السودانيين قد سقط من هذه القائمة، لأن الشبكة من المؤسسين للتجمّع. ولذلك يذكر الأصم أنّ عدد النقابات التي وقّعت الميثاق سبع نقابات. وقد ورد ذكر النقابات الثماني في صفحة تجمّع المهنيين السودانيين على فيسبوك، 2018/12/30، شوهد في 2023/7/11، في: https://bit.ly/48PLFg2. وجاء في هذا المنشور: "تجمّع المهنيين السودانيين جسم تحالفي مهني مستقل، كان قد ابتدر العمل في تكوينه مع خواتيم إضراب الأطباء في نهاية عام 2016. يضم تجمّع المهنيين حاليًا 8 أجسام، بينها ميثاق وأهداف مشتركة تم إعلانها في منتصف العام الجاري، مع وجود عدد كبير من الأجسام المهنية التي أعلنت دعمها للتجمع في انتظار الانضمام الرسمي. الأجسام المنضوية تحت مظلة التجمّع حاليًا هي: لجنة المعلمين، لجنة أطباء السودان المركزية، التحالف الديمقراطي للمحامين، شبكة الصحفيين السودانيين، رابطة الأطباء البياطرة الديمقراطيين، تجمع أساتذة الجامعات، نقابة أطباء السودان الشرعية، لجنة مبادرة استعادة نقابة المهندسين".

(21) لمزيد من التفصيل، ينظر: المرجع نفسه.

الأجور المناسبة مع تكاليف المعيشة، والاهتمام بالتدريب المهني المستمر، والتفاعل والتضامن مع القضايا العامة التي تهمّ جموع الشعب السوداني[22].

2. هيكل تنظيمي مترامي الأطراف

تشكّل الهيكل التنظيمي لتجمّع المهنيين السودانيين على مستويين في العاصمة القومية وعواصم الولايات. فكان يمثل المستوى الأول منهما مجلس التجمّع الذي ضمّ ممثلَين من كل تجمّع (أو نقابة)، وعضوًا ثالثًا احتياطيًا للاستعانة به في حالة تخلّف أيّ عضو من عضوَي التنظيم النقابي الذي ينتسب إليه. وكان عدد أعضاء المجلس لحظة الإعلان الرسمي عن تأسيس التجمّع في تموز/ يوليو 2018 ستة عشر عضوًا، يمثلون ثمانية أجسام نقابية[23]. وكان دور المجلس يتمثل في إصدار اللوائح التنظيمية ووضع السياسات العامة لإدارة أعمال التجمّع وأنشطته النقابية - المهنية، وتليه السكرتارية التنفيذية، المكوّنة من ستة أعضاء في مرحلة التأسيس، يختار مجلس التجمّع منهم مقرّرًا، ويعمل باقي الأعضاء في مكتب الإعلام والمكتب القانوني والمكتب المالي والمكتب التنظيمي ومكتب الفعاليات. وأثبتت التجربة أنّ هذا الهيكل الأفقي قد أفرز نوعًا من القيادة الجماعية، وأفسح المجال للممارسة الديمقراطية والتشاور والنقاش داخل سكرتارية التجمّع، وضيّق مساحات الانفراد بالرأي، وحجّم إلى حد بعيد سيناريوهات التفكك والانقسام والتحكم في القرارات لمصلحة جهات حزبية أو نقابية بعينها. وقد تبنّى تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير هذا النموذج الأفقي في وضع هيكله الإداري والتنسيقي، وكذلك لجان المقاومة ذات التركيبة المناطقية. وكان الأعضاء المؤسسون للتجمّع أيضًا متيقّظين لحساسية الدور المنوط بهم في ظل نظام حكم مُعادٍ للتنظيمات النقابية وأنشطتها المطلبية؛ ولذلك لجؤوا إلى تشكيل سكرتارية ظلٍ من أعضاء المجلس الآخرين؛ بمعنى أن يقوم كل عضو من أعضاء السكرتارية الأمّ بمشاركة الملفات التي كُلّف بإدارتها مع أحد أعضاء المجلس من التنظيم النقابي الذي ينتسب إليه[24]. وفي هذه الحالة، يكون مقرر المجلس العضو الوحيد الذي يعرف أسماء أعضاء سكرتارية الظل ومهماتهم الوظيفية، ثم ينقل هذه المعلومات إلى مقرر الظل المختار للوظيفة نفسها. ويرى محمد ناجي الأصم أنّ تشكيل سكرتارية الظل بهذه الكيفية ذات الطابع السري قد مكّن التجمّع من "تجاوز الهجمة العنيفة التي قادها نظام البشير ضده عقب انطلاق الثورة في كانون الأول/ ديسمبر 2018"، فعندما اعتقلت الأجهزة الأمنية أربعة من أعضاء السكرتارية الأم، استطاعت سكرتارية الظل أن تُسيّر أعمال التجمّع بفاعلية في أثناء الحراك الثوري الذي اشتركت فيه معظم المدن السودانية[25].

(22) "ميثاق تجمّع المهنيين السودانيين".

(23) تشمل هذه الأجسام النقابية ستة عشر تنظيمًا نقابيًا: لجنة المعلمين، لجنة أطباء السُّودان المركزية، التحالف الديمقراطي للمحامين، شبكة الصحفيين السُّودانيين، رابطة الأطباء البياطرة الديمقراطيين، تجمع أساتذة الجامعات، نقابة أطباء السُّودان الشرعية، لجنة مبادرة استعادة نقابة المهندسين، لجنة الصيادلة المركزية، تجمع المهندسين السُّودانيين، تجمع التشكيليين السُّودانيين، جمعية اختصاصي الإنتاج الحيواني، تجمع ضباط الصحة، اللجنة المركزية للمختبرات الطبية، تجمع الصيادلة المهنيين، تجمع المهندسين الزراعيين السُّودانيين.

(24) العجاتي [وآخرون]، ص 12؛ الأصم، ص 8.

(25) الأصم، ص 8.

في الوقت نفسه، لم يعلن التجمّع عن أسماء أعضاء مجلسه أو سكرتارية الأم، خوفًا من ملاحقة الأجهزة الأمنية، بل اكتفى بتحديد أسماء ناطقين رسميين داخل السودان وخارجه، نذكر منهم: محمد ناجي الأصم ومحمد يوسف أحمد المصطفى (السودان)، وسارة إبراهيم عبد الجليل وخالد عمر كروم وإسماعيل التاج وحاجة فضل كرنديس (بريطانيا)، ومحمد الأسباط والرشيد سعيد يعقوب (فرنسا)، والمنتصر أحمد محمود (ألمانيا)، وصلاح شعيب ونهى الزين محمد (الولايات المتحدة الأميركية)[26]. ولا جدال في أن توزيع الناطقين الرسميين جغرافيًا وخارج السودان قد خلق تحدّيًا حقيقيًا للأجهزة الأمنية في محاصرة أنشطة التجمّع وتحجيم دوره الإعلامي في تحريك الشارع السوداني.

3. تطور متباين الفعالية

بحلول أيار/ مايو 2019؛ أي بعد سقوط رأس النظام في 11 نيسان/ أبريل 2019، بلغ عدد الكيانات المنضوية تحت تجمّع المهنيين سبعة عشر تنظيمًا نقابيًا، شملت: لجنة المعلمين، ولجنة أطباء السودان المركزية، ورابطة الأطباء البيطريين الديمقراطيين، وشبكة الصحفيين السودانيين، والتحالف الديمقراطي للمحامين، وتجمّع أساتذة الجامعات، ونقابة أطباء السودان الشرعية، ولجنة مبادرة استعادة نقابة المهندسين، ولجنة الصيادلة المركزية، وتجمّع المهندسين السودانيين، وتجمّع الفنانين التشكيليين السودانيين، وتجمّع اختصاصيي الإنتاج الحيواني، وتجمّع ضباط الصحة، واللجنة المركزية للمختبرات الطبية، وتجمّع الصيادلة المهنيين، وتجمّع المحاسبين المهنيين، وتجمّع المهندسين الزراعيين[27]. وكانت هذه الأجسام متساوية في تمثيلها في عضوية مجلس التجمّع وهياكله الأخرى، على الرغم من أنها كانت متباينةً من حيث عدد الأعضاء وكفاءة الأداء النقابي والتنظيمي. ولذلك وصف الأصم المجموعة التأسيسية بأنها كانت "ذات فعالية وتأثير كبيرين". أما المجموعة اللاحقة لها، فقد كانت غير مؤثرة، إلى درجة أنّ بعضًا منها، بحسب وجهة نظر الأصم، لا يستطيع أن يسمّي مندوبين له في مكاتب التجمع المختلفة[28]. فالتمثيل المتساوي من هذه الزاوية قد استُخدم لتحقيق الكسب "السياسي السلطوي البحت، حيث كثرت وتشعبت الأجسام (اللافتات) عقب اندلاع الثورة ونجاحها، وأصبح من الصعب جدًا التمييز بين المشاريع النقابية الحقيقية، وبين تلك التي يتم صناعتها بغرض التأثير" في صنع القرارات والمواقف التي تمثل جهات سياسية أو حزبية بعينها[29]. وقد ظهر ذلك جليًّا في انتخابات التجمّع التي أُجريت في 10 أيار/ مايو 2020، وأفضت في خاتمة المطاف إلى انقسامه.

ثانيًا: أدوار التجمّع في ثورة كانون الأول/ ديسمبر 2018

تنوّعت أدوار التجمّع في ثورة كانون الأول/ ديسمبر 2018، ما بين التحركات التي سبقت اندلاع الثورة، والتحركات التي أعقبت ذلك وحددت مسارات تلك الأدوار وعلاقاتها بقوى إعلان الحرية والتغيير والحكومة الانتقالية.

(26) "ميثاق تجمّع المهنيين السودانيين".

(27) المرجع نفسه.

(28) لمزيد من التفصيل، ينظر: الأصم، ص 9.

(29) المرجع نفسه.

1. بدايات مطلبية واحتجاجية

قبل اندلاع الشرارة الأولى للاحتجاجات في مدينة الدمازين في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2018، شرع تجمّع المهنيين السودانيين في تنظيم العديد من الندوات وورشات العمل ذات الطابع المهني والنقابي، بعيدًا عن الخطاب السياسي المعارض للنظام الحاكم معارضةً صريحة، وذلك بهدف توسيع قاعدته التنظيمية وترسيخ روح الانتماء إلى قضايا المهنيين، واستقطاب مزيدٍ من التنظيمات النقابية وتأسيس تنظيمات جديدة في أوساط القطاعات المهنية التي لم يكن لديها كيانات نقابية(30). ومن القضايا ذات القواسم المشتركة التي حظيت باهتمام التجمّع، قضية الأجور غير المجزية وتأثيرها السلبي في رواتب الموظفين والعمال. ومن خلال المطالبة بتحسين الأجور، أفلح التجمّع في كسب تأييدٍ واسع في أوساط العاملين في الدولة، وبذلك وضع الحكومة أمام تحدٍّ حقيقي، أفقدها جزءًا من صدقيتها في الشارع العام. ولذلك شهدت الفترة السابقة لاندلاع الثورة سلسلة من الإضرابات المجدولة للأطباء في العاصمة والولايات، احتجاجًا على تدنّي الأجور، وسوء بيئة العمل الصحية، فوجدت تلك الإضرابات مؤازرة من التنظيمات النقابية الأخرى المعارضة للحكومة. وتصعيدًا لوتيرة الاحتجاجات، نظّم التجمّع مؤتمرًا صحافيًا عن قضية الأجور في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، تحدّث فيه محمد يوسف أحمد المصطفى (أستاذ الأنثروبولوجيا في جامعة الخرطوم)، ومحمد ناجي الأصم (لجنة أطباء السودان المركزية)(31). وبناءً على مخرجات ذلك المؤتمر، بدأ التجمّع في إعداد مذكرة عن رفع الحد الأدنى للأجور من 475 جنيهًا إلى 8664 جنيهًا، ثم سلّم نُسخًا منها إلى وزير العمل في الخرطوم، وإلى منظمة الوحدة النقابية الأفريقية واتحاد العمال العرب ومنظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية في جنيف. وعلى المستوى المحلي، وجدت المذكرة تأييدًا واسعًا في الشارع النقابي. وشرع التجمّع أيضًا في الإعداد لمسيرة صامتة إلى مباني المجلس الوطني في أم درمان لتسليم المذكرة، وحدد يوم 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018 تاريخًا لانطلاق المسيرة. لكن قبل التنفيذ، انطلقت موجة الاحتجاجات الثورية من مدينة الدمازين في ولاية النيل الأزرق وفي بعض المدن السودانية الأخرى، نتيجةً لارتفاع أسعار الخبز وشحّ المواد النفطية وعجز المصارف البنكية عن تمكين مودعيها من الصرف من حساباتهم البنكية، من دون تحديد سقف مالي(32).

2. تصاعد صوت التغيير السياسي

في أثناء الاحتجاجات، بدأ يعلو صوت التغيير السياسي على صوت معالجة المشكلات المعيشية، وتعالت هتافات المتظاهرين بإسقاط النظام، وبلغت ذروة غضبها في إحراق دار حزب المؤتمر الوطني الحاكم في مدينة عطبرة. وعند هذا المنعطف، شعر أعضاء تجمّع المهنيين السودانيين بضرورة تغيير محتوى مذكرتهم المزمع رفعها إلى المجلس الوطني، وإعطاء الأولوية لإسقاط النظام، بدلًا من

(30) المرجع نفسه، ص 8.

(31) هبة محمود سعيد، "حوار صحافي مع القيادي بتجمّع المهنيين د. محمد يوسف أحمد المصطفى لـ (الانتباهة) (1-2): خططنا أولًا للاعتصام أمام القصر الجمهوري ولكن"، **الراكوبة**، 2020/12/21، شوهد في 2023/7/13، في: https://bit.ly/3IuyC9b

(32) المرجع نفسه.

المطالبة بتحسين الأجور التي تمثّل صورة من صور الحرمان النسبي[33] الذي يعانيه معظم العاملين في القطاعين العام والخاص. وفي إطار مناخ الاحتجاجات العام، دعا التجمّع إلى مظاهرات حاشدة يوم الثلاثاء، الموافق 25 كانون الأول/ ديسمبر 2018، وأعلن عن نقطة تجمّعها في ميدان أبو جنزير في وسط الخرطوم، بهدف الوصول إلى القصر الرئاسي، وتسليم مذكرة "باسم جميع أبناء الشعب السوداني"، تطالب الرئيس البشير وحكومته بالتنحّي الفوري وإفساح المجال لتشكيل حكومة كفاءات انتقالية لها مهمات محددة، لتحقيق الانتقال الديمقراطي ومعالجة قضايا الحرب والسلام وتحسين الظروف المعيشية. وأكّدت المذكرة كذلك إصرار المهنيين على طَرق كل "الخيارات الشعبية السلمية، بما فيها الإضراب والعصيان المدني، حتى إسقاط النظام"[34]. واستجابةً لذلك التحدي، نشرت الحكومة أجهزتها الأمنية والشرطية والعسكرية في مداخل الشوارع المؤدية إلى القصر الرئاسي ومنطقة السوق العربي والسوق الإفرنجي، ومحطات النقل العام في الخرطوم. لكنّ هذه الإجراءات الأمنية لم تُفلح في منع المتظاهرين من الوصول إلى وسط المدينة وشارع القصر الجمهوري على وجه الخصوص، ومنطقة السوق العربي والسوق الإفرنجي، حيث ندد المتظاهرون بحكومة الرئيس البشير ونادوا بإسقاطها، إلّا أنّ القوات الأمنية تصدّت لهم بعنف، مستخدمةً العصي والغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية والسيارات ذات الدفع الرباعي، ففرّقتهم.

وفي ظل تصاعد القبضة الأمنية للنظام، قام تجمّع المهنيين السودانيين بدورٍ بارز في تنظيم المظاهرات داخل السودان، وتنوير الرأي العام المحلي والخارجي بسير العمل الميداني والصعوبات التي تعتريه وكيفية تجاوزها، كما أفلح في توظيف الكثير من وسائل التواصل الاجتماعي المتاحة[35]، وموقعه الإلكتروني على الإنترنت باللغتين العربية والإنكليزية[36]، لترويج مطالب المتظاهرين عن طريق البيانات والمنشورات، وتحديد أماكن الاحتجاجات ومواعيد انطلاقها في العاصمة والولايات، وكيفية تقديم الدعم اللوجستي والطبي وتوثيق حالات الإصابات والوفيات[37]. ولذلك وصف الشفيع خضر سعيد التجمّع بأنه قد التقط "نبض اللحظة التاريخية، واستجاب لها، فتصدّى لقيادة الحراك، متّخذًا به منحًى تصاعديًا، ووفق موجهات قيادية حكيمة، أكسبته ثقة الآلاف التي تهدر في الشوارع. وأنا شخصيًا، أجزم بأنّ أكثر من 99 في المئة من هذه الآلاف المنتفضة في الشوارع لا تعرف من هم [قادة]

(33) يقصد بالحرمان النسبي عدم تكافؤ توقعات القيم المادية (السلع والحاجات المادية) والمعنوية (الحريات والمشاركة السياسية والوظيفة العامة) التي يرغب الشخص في الحصول عليها، لأنه يشعر بأنه يستحقها قياسًا بغيره، أو أن الحكومة قد حرمته منها، أو أنها لا تعدل في توزيعها بين المواطنين. وينسب مصطلح الحرمان النسبي إلى عالم الاجتماع السياسي تيد روبرت غور Ted Robert Gurr الذي بنى حوله نظريةً في كتابه **لماذا يتمرّد البشر؟** *Whey Men Rebel?*. ويرى غور أن الحرمان النسبي الناتج من التوقعات القيمية والمعنوية يولّد شعورًا بالإحباط والكبت، يدفع الإنسان إلى التمرد أو الثورة ضد المجتمع أو الدولة التي تحرمه من تحقيق توقعاته القيمية والمعنوية.

(34) أحمد فضل، "بعد مسيرة القصر الجمهوري ... توجّه لإضراب عام وعصيان مدني بالسودان"، **الجزيرة نت**، 2018/12/25، شوهد في 2023/7/16، في: https://bit.ly/38a4BIs

(35) ينظر: تجمّع المهنيين السودانيين، فيسبوك، في: https://bit.ly/2VPaR3y

(36) المرجع نفسه.

(37) العجاتي [وآخرون]، ص 9.

'تجمع المهنيين السودانيين'، ولا تهمّها أسماء الشخوص، ومع ذلك تستجيب لنداءاته المتطابقة مع ما يجيش في دواخلها ومشاعرها وتطلعاتها"[38].

3. التجمّع وقوى إعلان الحرية والتغيير

بعد اندلاع الثورة، نشطت الاتصالات بين تجمّع المهنيين السودانيين والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المناهضة للنظام، بهدف قيام كيان تنسيقي لتنظيم أنشطتها الداعمة للثورة. وتجسّد ذلك الطموح في إعلان الحرية والتغيير، الذي وقّعت مسودته الأولى أربع قوى نقابية وحزبية: تجمّع المهنيين السودانيين (وقّع عنه محمد ناجي الأصم) ونداء السودان[39] (وقّع عنه حامد علي نور) وتحالف قوى الإجماع الوطني[40] (وقّع عنه عبد الرحيم عبد الله محمد) والاتحادي الديمقراطي المعارض (وقّع عنه عز العرب حمد النيل)[41]. وفي 1 كانون الثاني/ يناير 2019، صدر الإعلان بديباجة نصّها: "نحن شعب السودان في المدن والقرى، شمالاً وجنوبًا وشرقًا وغربًا ووسطًا، بكافة قوانا الشعبية والسياسية والاجتماعية والنقابية والمدنية وأصحاب المطالب، نؤكد عبر هذا الإعلان أننا لن نتوقف عن استخدام كافة أساليب النضال السلمي حتى يتم الخلاص من نظام الإنقاذ الشمولي". وشملت أهداف الإعلان المطالب الآتية:

أ. التنحي الفوري للبشير ونظامه من حكم البلاد من دون قيد أو شرط.

ب. تشكيل حكومة انتقالية قومية من كفاءات وطنية، بتوافق جميع أطياف الشعب السوداني، تحكم أربع سنوات، وتضطلع بالمهمات التالية:

- وقف الحرب، بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها، بما في ذلك إعادة النازحين واللاجئين طوعًا إلى مواطنهم الأصلية، وتعويض المتضررين تعويضًا عادلاً وناجزًا، ومعالجة مشكلة الأراضي، مع المحافظة على الحواكير التاريخية.

---

(38) الشفيع خضر سعيد، "ومن هم تجمّع المهنيين السودانيين؟"، **القدس العربي**، 2019/1/27، شوهد في 2023/7/16، في: https://bit.ly/31pKJjl

(39) تأسس نداء السودان من مجموعة من الأحزاب السياسية والكيانات المدنية والعسكرية في 3 كانون الأول/ ديسمبر 2014 في أديس أبابا. وشملت عضويته حزب الأمة القومي وقوى الإجماع الوطني والجبهة الثورية ومبادرة المجتمع المدني السوداني. ينظر: "الإعلان السياسي لتحالف 'نداء السودان'"، **الجزيرة نت**، 2016/10/11، شوهد في 2020/2/6، في: https://rb.gy/ssatdj

(40) أُسس تحالف قوى الإجماع الوطني بناءً على توصيات مؤتمر جوبا الذي عقد في الفترة 26–30 أيلول/ سبتمبر 2009، بهدف مناقشة القضايا المختلف فيها بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، مثل قانون الاستفتاء على حق تقرير مصير جنوب السودان، ونتيجة التعداد السكاني لعام 2009، وتعديل قوانين التحول الديمقراطي وقانون المشورة الشعبية لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وبادرت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى الدعوة إلى المؤتمر الذي حضره 28 ممثلاً للأحزاب السياسية والحركات المسلّحة، ونذكر منها حزب الأمة القومي والحزب الشيوعي السوداني وحزب المؤتمر الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر السوداني وحزب الأمة الإصلاح والتجديد والحزب الوطني الاتحادي وحزب البعث السوداني. ينظر: الطيب زين العابدين، "مناكفات الأحزاب السودانية حول ملتقى جوبا"، **الجزيرة نت**، 2009/10/24، شوهد في 2019/12/24، في: https://bit.ly/3dDVCkf

(41) لمزيد من التفصيل، ينظر: "'الراكوبة' تكشف أسرار وخفايا التوقيع على إعلان الحرية والتغيير"، **الراكوبة**، 2020/1/1، شوهد في 2023/7/16، في: https://bit.ly/31ns73B

• وقف التدهور الاقتصادي وتحسين حياة المواطنين في المجالات المعيشية كلها.

• عمل ترتيبات أمنية نهائية مكملة لاتفاق سلام عادل وشامل.

• الإشراف على تدابير الفترة الانتقالية، وعملية الانتقال من نظام شمولي يتحكم فيه حزب واحد إلى نظام تعددي، يختار فيه الشعب ممثليه، مع إعادة هيكلة الخدمة المدنية والعسكرية (النظامية) بصورة تعكس استقلاليتها وقوميتها، وعدالة توزيع الفرص فيها من دون المساس بشروط الأهلية والكفاءة.

• إعادة بناء المنظومة الحقوقية والعدلية وتطويرها، وضمان استقلال القضاء وسيادة القانون.

• العمل على تمكين المرأة السودانية ومحاربة أشكال التمييز والاضطهاد كلها التي تتعرّض لها.

• تحسين علاقات السودان الخارجية، وبناؤها على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة، والبعد عن المحاور، مع إيلاء أهمية خاصة للعلاقة مع أشقائنا في دولة جنوب السودان.

• التزام الدولة بدورها في الدعم الاجتماعي وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال سياسات دعم الصحة والتعليم والإسكان، مع ضمان حماية البيئة ومستقبل الأجيال.

• إقامة مؤتمر دستوري شامل لحسم القضايا القومية كلها، وتكوين اللجنة القومية للدستور.

ج. وقف الانتهاكات كلها ضد الحق في الحياة فورًا، وإلغاء القوانين كلها المقيّدة للحريات، وتقديم الجُناة في حق الشعب السوداني إلى محاكمة عادلة وفقًا للمواثيق والقوانين الوطنية والدولية[42].

بعد تحديد الأهداف المذكورة، خُتِم الإعلان بفقرة عامة، تتكوّن من ثلاث قضايا محورية: أولاها، إبقاء بنود الإعلان بعد توقيعه من الجهات المعنية، "مفتوحةً للإضافة، خاصة فيما يتعلق بمهام الحكومة الانتقالية، وذلك لاستيعاب جميع هموم وطموحات الشعب السوداني، والذي سيتم فيه أيضًا المزيد من التفصيل باستصحاب كافة المواثيق والاتفاقات الموقّعة سابقًا من قبل الكتل والأحزاب السياسية المعارضة". وثانيتها، تأكيد الموقّعين على الإعلان أنهم سيبقون "بالشوارع متمسكين بكافة أشكال النضال السلمي إلى أن تتحقق" مطالبهم. وثالثتها، دعوة "القوات النظامية للانحياز إلى جانب الشعب ومصلحة الوطن والمواطن، وعدم التعرض للمواطنين العُزّل بالقتل والتنكيل لحماية البشير ونظامه، الذي سقط فعليًا أمام إرادة الجماهير الباسلة"[43]. وبعد التوقيع الأوّلي للإعلان، شملت قائمة الموقّعين الكاملة الأحزاب والكيانات السياسية والمهنية والمدنية الآتية: تجمّع المهنيين السودانيين، وتحالف قوى الإجماع الوطني، وقوى نداء السودان، والتجمّع الاتحادي المعارض، والحزب الجمهوري، والحزب الليبرالي، وتيار الوسط للتغيير، ومبادرة لا لقهر النساء،

(42) لمزيد من التفصيل، ينظر: "إعلان الحرية والتغيير"، تجمع المهنيين السودانيين، 2019/1/1، شوهد في 2023/7/16، في: https://bit.ly/388qesJ

(43) المرجع نفسه.

وحركة "قرفْنا"، والتغيير الآن، وتجمّع القوى المدنية، ولجان المقاومة السودانية، ومؤتمر خريجي جامعة الخرطوم، وكونفدرالية منظمات المجتمع المدني، وتحالف مزارعي الجزيرة والمناقل، ومنبر المغردين السودانيين، والكيان النوبي الجامع، ومجلس الصحوة الثوري، والمجموعات النسوية المدنية والسياسية (منسم)، والجبهة الوطنية العريضة، وحزب بناء السودان، وتجمّع أسر شهداء رمضان[44]. وبهذه الكيفية، ظهرت الوثيقة المرجعية التي استندت إليها مطالب الثوار ضد النظام الحاكم آنذاك، وكذلك المفاوضات التي جرت لاحقًا بين ممثّلي قوى إعلان الحرية والتغيير والمكون العسكري قبل إجازة الوثيقة الدستورية في 17 آب/ أغسطس 2019، وتشكيل الحكومة الانتقالية بمجلسيها السيادي والتنفيذي[45].

عقب توقيع الإعلان التأسيسي، شكَّل تحالف الحرية والتغيير لجنةً تنسيقية، لتنظيم أنشطة التحالف الاحتجاجية والتخطيط لفترة ما بعد سقوط النظام. وتكونت التنسيقية من ثلاثة عشر عضوًا؛ ثلاثة أعضاء لكل من تجمّع المهنيين السودانيين وقوى الإجماع الوطني وتحالف نداء السودان، وعضوان لكل من التجمّع الاتحادي المعارض وتجمع القوى المدنية[46]. وأنشأت التنسيقية عبر مراحل مختلفة أربع لجان، أولاها لجنة العمل الميداني والتنظيم، وثانيتها لجنة إعداد الوثيقة الدستورية التي شكّلت المرجعية القانونية للحكومة الانتقالية، وثالثتها لجنة إعداد برنامج الحكومة الانتقالية، ورابعتها لجنة التواصل السياسي. وتكوّنت هذه اللجنة الأخيرة من ممثلَين لكل كتلة من الكتل الخمس المشار إليها سابقًا، وأضيف إليها لاحقًا ممثل لكل من الحزب الجمهوري وتيار الوسط، وحفظت ثلاثة مقاعد للجبهة الثورية. وتبلورت مهمة اللجنة الأساسية في إدارة التفاوض مع المجلس العسكري، لتشكيل حكومة انتقالية. وكانت هذه اللجنة تعمل في تناغم مع التنسيقية عبر الاجتماعات المشتركة بينهما في ما يختص بالقضايا السياسية، وكذلك الحال بالنسبة إلى لجنة العمل الميداني والتنظيم[47].

4. التجمّع وتنظيم العمل الثوري

بعد إصدار إعلان الحرية والتغيير، شهدت الثورة نقلةً نوعيةً من حيث التنظيم وتحديد الأهداف وطبيعة النضال ضد السلطات الحاكمة، لأن تجمّع المهنيين السودانيين أفلح في "تعبئة الموارد"

(44) المرجع نفسه.

(45) لمزيد من التفصيل، ينظر: أحمد إبراهيم أبو شوك، **الثورة السودانية (2018-2019): دوافعها ومراحلها وتحدياتها** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 253-300.

(46) أعضاء التنسيقية المركزية هم: محمد ناجي الأصم ومحمد حسن عربي والفاتح حسين (تجمّع المهنيين السودانيين)، وطارق عبد المجيد ووجدي صالح وأمين سعد (قوى الإجماع الوطني)، وخالد عمر يوسف وعروة الصادق وحبيب العبيد (نداء السودان)، وعلي مطر وحاتم عمر (الاتحادي المعارض)، ومعاوية شداد وفيصل شبو (القوى المدنية). لمزيد من التفصيل، ينظر: "إعلان أسماء أعضاء المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير بالسودان، **قناة الغد**، يوتيوب، 2019/11/3، شوهد في 2023/7/18، في: https://bit.ly/3DjCRlh

(47) محمد الفكي سليمان، "تجربة قوى إعلان الحرية والتغيير: النشأة والتطور والمستقبل الديمقراطي"، ورقة قُدّمت في ورشة تقييم الفترة الانتقالية، دار المحامين، الخرطوم، 22-2022/7/24، ص 6.

Resource Mobilization[48]؛ أي نجح في تنظيم جداول المظاهرات والمواكب اليومية في العاصمة والولايات، مستنهضًا في ذلك مشاركة قطاعات واسعة من الجماهير، ودافعًا إيّاها إلى تحدّي حالة الطوارئ المعلنة في بعض الولايات، واستطاع أيضًا أن يربط المشهد المحلي للاحتجاجية بوسائط الإعلام العالمية. وأولى تجاربه الناجحة مع قوى إعلان الحرية والتغيير خروج المظاهرات في الولايات المختلفة في 4 كانون الثاني/ يناير 2019 تحت شعار "جمعة الحرية والتغيير"، وثانيتها مشاركته في تنظيم مسيرة القصر الجمهوري يوم الأحد، الموافق 6 كانون الثاني/ يناير 2019، لتسليم مذكرة إلى رئيس الجمهورية، تطالب بتنحية الحكومة، وثالثتها دوره الفاعل في تنظيم مسيرة المجلس الوطني (البرلمان) يوم الأربعاء، الموافق 9 كانون الثاني/ يناير 2019، لتسليم المذكرة المشار إليها. وفعلاً، خرجت المظاهرات بحسب الجداول المعلنة، رافعةً لافتات تحمل شعار الثورة الثلاثي "حرية، سلام، عدالة"، ومرددةً هتافات وأهازيج غنائية تنادي برحيل النظام الفوري "تسقط بس" من دون قيدٍ أو شرط[49]. وكانت مظاهرات المسيرة المتّجهة صوب المجلس الوطني من أكبر المظاهرات المطالبة بتنحية الرئيس البشير، حيث اشترك فيها آلاف المواطنين الذين شكَّل الشباب (ذكورًا وإناثًا) سوادهم الأعظم من دون منازع[50]. وتواصلت الاحتجاجات والمظاهرات في المدينة وضواحيها ساعاتٍ طوالًا، "دون أن تفلح ترسانة الأسلحة والحشود الأمنية في تفريقها والقضاء عليها. وسيطر المتظاهرون على أحياء بكاملها وشوارع رئيسة، ومنعوا رجال الأمن والشرطة من الوصول إليها"[51]، ما اضطرهم إلى قذف قنابل الغاز المسيل للدموع من مسافات بعيدة، داخل البيوت والأحياء السكنية والشوارع الجانبية.

بهذه الوتيرة والحماسة، تواصلت المظاهرات النهارية والليلية في معظم أنحاء السودان، تحدّيًا لسياسة الحكومة القمعية، ومواصلةً لنضال الجماهير من أجل نزع حقوقهم المدنية وإقامة دولة العدالة والقانون. وبقيت تنسيقية قوى الحرية والتغيير وتجمّع المهنيين السودانيين العقل المدبّر والمنظم لمعظم المظاهرات التي اندلعت في العاصمة والولايات. وابتدع التجمّع طرائق شتى للمظاهرات والمواكب اليومية المنتظمة في الكثير من المدن والأرياف السودانية، مثل المظاهرات الليلية في الأحياء والوقفات الاحتجاجية أمام الجامعات والمرافق الصحية والتعليمية ودواوين الحكومة والبنوك وشركات الاتصال

(48) يقصد بتعبئة الموارد دور العمل التنظيمي للحركات الاحتجاجية في قيادة مجموعة منظمة من الناشطين الحركيين، لربط رسالة حركاتهم بأهدافها المرحلية والاستراتيجية، وبالأدوات التي تساعدهم في حشد الجماهير لكسب الرأي العام إلى جانبها. وتعتبر نظرية "تعبئة الموارد" من النظريات التي تساعد في دراسة الحركات الاجتماعية، لكن يؤخذ عليها أنها تركّز على دور الفاعلين الرئيسين في حركة التغيير، من دون النظر في دور البنى الاجتماعية والاقتصادية الناشدة للعملية نفسها. لكن هذا الانتقاد لا يقلل من أهميتها في مناقشة دور الفاعلين الرئيسين في الحركات الاجتماعية والاحتجاجية، مع اصطحاب النظريات التفسيرية الأخرى ذات الصلة بالتركيبة البنيوية للحركات الاجتماعية نفسها وعلاقتها الجدلية بالدولة والمجتمع. لمزيد من التفصيل، ينظر: سيسيل بيشو وأوليفيه فيليول وليليان ماتيو، **قاموس الحركات الاجتماعية**، ترجمة عمر الشافعي، مراجعة وتحرير دينا الخواجة (الجيزة: مبادرة الإصلاحي العربي، 2017)، ص 103–108.

(49) "الشرطة تفرق مظاهرات بأم درمان في جمعة الحرية والتغيير"، **الجزيرة نت**، 2019/1/4، شوهد في 2023/7/16، في: https://bit.ly/385hBiO

(50) "خطاب الرئيس السوداني عمر البشير للحشد الجماهيري بالساحة الخضراء الثلاثاء 9 يناير 2019"، يوتيوب، 2019/1/9، شوهد في 2023/7/16، في: https://bit.ly/31nNAt7

(51) المرجع نفسه.

ومؤسسات القطاع الخاص والعام، وفوق هذا وذاك الاعتصامات في بعض الميادين العامة في الأحياء السكنية[52]، والإضرابات المهنية والعمالية[53]، ووضع المتاريس في الشوارع الداخلية للأحياء السكنية الفاعلة في العمل الثوري ضد النظام، مثل: أحياء بري وشمبات والعباسية وود نوباوي. وأطلقوا هتافات أطّرت لشعارات الثورة الطاعنة في أهلية السّلطة الحاكمة، مثل: "سلمية سلمية ضد الحرامية"، "مرقنا مرقنا ضد الناس السرقوا عرقنا"، "حرية، سلام وعدالة، والثورة خيار الشعب"، و"يا عنصري يا مغرور كل البلد دارفور". وبذلك حاولوا سلب ذاكرة المتظاهرين من أيّ فضيلة تُذكر للنظام؛ الأمر الذي دفع علي عثمان محمد طه (النائب الأول الأسبق لرئيس الجمهورية) إلى وصف هتاف "سلمية سلمية ضد الحرامية"، بأنه قاتل للروح المعنوية في أوساط أنصار النظام الحاكم آنذاك. كما أطلقوا أسماء جاذبة للمواكب الاحتجاجية الأسبوعية، مثل "موكب التنحي"، و"موكب الرحيل"، و"موكب المعتقلين"، و"موكب الخريج والعاطلين عن العمل"، و"موكب السودان الواحد"، و"موكب إحياء ذكرى 6 أبريل". كما أسسوا لجانًا للمقاومة في الأحياء، لتنظيم الأنشطة الثورية والإعلان عن جداول المظاهرات عن طريق الوسائل المحلية المتاحة ومنصّات التواصل الاجتماعي. وبذلك، أضحت الخرطوم لا تشكّل التحدي الوحيد للنظام، ولا تُعدّ "صاحبة الحل والعقد"[54]، لأن المظاهرات انتشرت في معظم مدن السودان، وأضحى النظام يواجه تحديات حقيقية في المركز والأطراف. وتأكيدًا لذلك، وصف أحد المراقبين الثورة بأنها تختلف عن الثورات السابقة، لأنها تتسم بانضباط الثوار بمواعيد بداية المظاهرات والمواكب، والتزامهم بالسلمية، وتصميمهم على مواصلة التظاهر إلى أن يسقط النظام، وجسارتهم في تحدّي الأجهزة الأمنية الباطشة والناكرة لحقهم الدستوري في التظاهر السلمي، والمطالبة بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشروعة[55].

إلى جانب المظاهرات اليومية، نظّمت تنسيقية الحرية والتغيير، التي كان يمثّل تجمّع المهنيين السودانيين الجهة الفاعلة في تنظيم فعالياتها، العديد من المؤتمرات الصحافية والندوات التي كانت تنادي بتنحية الرئيس البشير ونظامه عن سدّة الحكم. ومن أهم المؤتمرات التي عُقدت، المؤتمر الذي نظّمته قوى إعلان الحرية والتغيير في 13 شباط/ فبراير 2019، وتلا فيه محمد فاروق (قوى إعلان الحرية والتغيير) بيان القوى الثورية، وتحدّث فيه كل من محمد يوسف أحمد المصطفى (تجمّع المهنيين السودانيين) وسارة نقد الله (حزب الأمة القومي) ومحمد مختار الخطيب (سكرتير الحزب الشيوعي السوداني)

(52) من أشهر الاعتصامات التي نظّمها تجمّع المهنيين السودانيين، الاعتصام الذي نُظّم أمام منزل أسرة الطبيب الشهيد بابكر عبد الحميد في حي كافوري في 17 كانون الثاني/ يناير 2019، الذي قُتل في أثناء معالجته بعض الجرحى في حي بري. وبعد انتهاء مراسيم التشييع في موكب مهيب، أعلن زملاء الشهيد اعتصامهم أمام منزل أسرته، والتحقت بهم جموع غفيرة من المتظاهرين، وردّدوا هتافات معادية للنظام، من بينها: "دم الطبيب بكم والله السؤال ممنوع"، و"رص العساكر رص ... الليلة تسقط بس". للمزيد ينظر: "سارة نقد الله تخاطب المعزّين ببيت بابكر عبد الحميد وتقول ما حا نرجع إلى تحرير السودان من الكيزان"، يوتيوب، 2019/1/18، شوهد في 2023/7/16، في: https://bit.ly/31CnX7Y

(53) نذكر منها إضراب الصيادلة وإضراب المعلمين وإضراب المحامين في ولاية الخرطوم.

(54) "المدارية تورد تفاصيل المؤتمر الأول لتجمّع المهنيين"، **التيار**، 2019/2/13، شوهد في 2023/7/16، في: https://bit.ly/2NBL7Dk

(55) لمزيد من التفصيل، ينظر: أبو شوك، ص 107–130.

وميرغني بن عوف (الاتحادي الديمقراطي المعارض)، وأكّد جميعهم ضرورة استمرارية الثورة "إلى حين تحقيق أهداف الشعب السوداني في إسقاط النظام وتصفية مؤسساته الشمولية وإيقاف الحرب، عبر سلام عادل يخاطب جذور الأزمة ويقيم دولة السلام والحرية والعدالة الاجتماعية"، كما ناشد البيان القوات النظامية بالكفّ عن حماية نظام الإنقاذ الذي فقد مشروعيته، والانحياز إلى جماهير الشعب السوداني في قضاياها العادلة[56]. وأكد المؤتمرون أنّ هتاف "تسقط بس [...] لن يتوقف قبل أن يسقط النظام" سقوطًا حقيقيًا، ولذلك "لا مجال للمساومة، ولا للتراجع، ولا لأيّ حلول وسطى لا تلبّي الشعارات التي رفعها الشهداء". وفي تلك الأثناء، كان عدد شهداء الثورة قد بلغ ثلاثين شهيدًا، بحسب إحصاءات الحكومة، وواحدًا وخمسين شهيدًا بحسب إحصاءات الأحزاب المعارضة[57]. فواصل تجمّع المهنيين السودانيين تنظيم الأنشطة والاحتجاجات في العاصمة والولايات، وفي أوساط السودانيين المغتربين والمهاجرين خارج السودان. ولم يُثنِه عن سعيه الدؤوب لإسقاط النظام عنفُ الأجهزة الأمنية النظامية وغيرها، أو الاعتقالات اليومية المتكررة، أو التهديدات الصادرة عن أعوان النظام وزبانيته. وبقي في مقدمة النضال الثوري إلى أن بلغت الثورة ذروتها في 6 نيسان/ أبريل 2019، عندما وصلت مواكب الثوار المتحركة من أنحاء العاصمة القومية كلها إلى المقر الرئيس لقوات الشعب المسلّحة (القيادة العامة)، حيث أعلنت تنسيقية التجمّع الاعتصام إلى أن يسقط النظام، فسقط رأس النظام في 11 نيسان/ أبريل 2019، عندما أعلنت اللجنة الأمنية انحيازها إلى الثورة. وتُبرهن هذه الشواهد على أنّ تجمّع المهنيين السودانيين قام بدور محوري في تنظيم الاعتصام الذي أفضى إلى إسقاط نظام البشير، من دون أن يحظى بقيادة كارزمية، بل التفّ الثوار حول برنامج إعلان قوى الحرية والتغيير، الذي اشترك التجمّع في صوغه، وفي تأطير شعاراته وهتافاته الملهمة التي أسهمت في إسقاط النظام.

5. التجمّع والمفاوضات مع المجلس العسكري الانتقالي

تشكَّل أول وفد لقوى إعلان الحرية والتغيير للتفاوض مع المجلس العسكري الانتقالي من عشرة أعضاء، مثّلوا تجمّع المهنيين السودانيين ونداء السودان وقوى الإجماع الوطني والقوى المدنية[58]. وقد

(56) "نص البيان المشترك من 'قوى الحرية والتغيير 13 فبراير'"، **التغيير**، 2019/2/13، شوهد في 2023/7/16، في: https://bit.ly/31pLN72

(57) "الرئيس البشير 2019 سيكون عام لإسكات صوت البندقية ودعم السلام"، **قناة طيبة الفضائية**، يوتيوب، 2019/2/13، شوهد في 2023/7/16، في: https://bit.ly/2BILf1h

(58) تشكّل الوفد المفاوض الأول من قوى إعلان الحرية والتغيير من الآتية أسماؤهم: عمر يوسف الدقير (نداء السودان – حزب المؤتمر السوداني)، ومريم الصادق المهدي (نداء السودان – حزب الأمة القومي)، وصديق يوسف (التجمّع الوطني الديمقراطي – الحزب الشيوعي السوداني)، وعلي الريح السنهوري (التجمّع الوطني الديمقراطي – حزب البعث)، ومحمد ناجي الأصم (تجمّع المهنيين السودانيين)، وأحمد ربيع سيد أحمد (تجمّع المهنيين السودانيين)، وأيمن خالد (الاتحادي الديمقراطي المعارض)، والطيب العباسي (الاتحادي الديمقراطي المعارض)، وحسن عبد العاطي (تجمع القوى المدنية)، ومدني عباس مدني (تجمع القوى المدنية). وبعد ذلك أضيفت أسماء جديدة إلى الوفد المفاوض، مثل: مرفت حمد النيل وحيدر الصافي ونصر الدين أحمد وخرج حسن عبد العاطي. لمزيد من التفصيل، ينظر: عبد الحميد عوض، "على ماذا سيتفاوض الجيش والمعارضة في السودان؟"، **العربي الجديد**، 2019/4/13، شوهد في 2023/7/16، في: https://bit.ly/43vzHFz؛ "الأصم، صديق يوسف، الدقير ومريم أبرز قوى الحرية والتغيير للتفاوض مع المجلس العسكري ... وترشيح مريم المهدي لرئاسة الوزراء"، **النيلين**، 2019/4/26، شوهد في 2023/7/16، في: https://bit.ly/2AggCzP

مرت المفاوضات بين الطرفين، وداخل قوى إعلان الحرية والتغيير نفسها، بمنعطفات سياسية خطيرة، كادت أن تعصف بعملية الانتقال، لكنها قادت في خاتمة المطاف إلى إجازة الاتفاق السياسي، الذي تمخضت عنه الوثيقة الدستورية في عام 2019، وشكّلت نصوصُها الأساس القانوني الذي استندت إليه الحكومة الانتقالية بشقيها العسكري والمدني. وقبل إجازة الاتفاق السياسي الذي أفضى إلى توقيع الوثيقة الدستورية، خرجت الجبهة الثورية من تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير، متعللةً بعدم اتساق تمثيلها في المفاوضات مع حجمها السياسي، وانسحب الحزب الشيوعي كذلك، معترضًا على محتويات الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية. وعلى الرغم من أن هذه الصراعات قد أثّرت سلبيًا في أداء قوى إعلان الحرية والتغيير، فإن تجمّع المهنيين السودانيين بقي صاحب الإسهام الأوفر في إعداد الوثيقة الدستورية، وفي لجنة وضع معايير اختيار ممثلي الحرية والتغيير لشغل المناصب الدستورية في المجلسين الوزاري والسيادي، وكذلك في لجنة تفكيك نظام الثلاثين من حزيران/ يونيو 1989.

ثالثًا: انقسام التجمّع وتداعياته

بعد اعتماد الوثيقة الدستورية وتشكيل الحكومة الانتقالية، استجدّ الكثير من القضايا الشائكة والملحّة، مثل مراقبة أداء الحكومة الانتقالية ومبادرة التطبيع مع إسرائيل وإدارة ملف السلام، التي تباينت حولها وجهات النظر داخل التنسيقية المركزية، الأمر الذي استدعى قوى إعلان الحرية والتغيير إلى تشكيل مجلس مركزي، يمثّل القيادة العليا المسؤولة عن وضع السياسات العامة وتقديم المشورة للحكومة الانتقالية. وتشكّلت عضوية المجلس من ستة ممثلين لتحالف نداء السودان، وخمسة ممثلين لكل من تجمّع المهنيين السودانيين وقوى الإجماع الوطني، وثلاثة ممثلين لكل من التجمّع الاتحادي المعارض وتجمع القوى المدنية، وممثل واحد لكل من تيار الوسط والحزب الجمهوري[59]، وبقيت مقاعد الجبهة الثورية شاغرة لتُحدّد لاحقًا بالتشاور مع قيادة الجبهة. وإكمالًا لدور المجلس المركزي، تحوّلت التنسيقية المركزية إلى جهاز لتنفيذ السياسات العامة التي يضعها المجلس المركزي، كما أُنشئت سكرتاريا مشتركة من أربعة أعضاء، للتنسيق بين المجلس المركزي والتنسيقية المركزية[60]. وأُسس أيضًا مجلس استشاري عام لتقديم المشورة للمجلس المركزي ومراقبة أدائه الوظيفي. وعلى مستوى الولايات، حافظت تنسيقيات قوى إعلان الحرية والتغيير على هياكلها الأفقية، وبقيت على

(59) أعضاء مجلس المركز لقوى إعلان الحرية والتغيير: أحمد ربيع وهيفاء فاروق وحسام الأمين وعمار يوسف وفيصل بشير (تجمّع المهنيين السودانيين)، وعلي الريح السنهوري وعبد الرحيم عبد الله وصديق يوسف وجمال إدريس وكمال بولاد (قوى الإجماع الوطني)، وصلاح مناع ومريم الصادق وإبراهيم الشيخ وأحمد شاكر ويوسف محمد زين والصادق الزعيم (نداء السودان)، وأيمن خالد وأزهري علي وأحمد حضرة (الاتحادي الديمقراطي المعارض)، ومهيد صديق ومحمد خطّاب وأمينة محمود (تجمّع القوى المدنية)، وطارق عبد القادر (تيار الوسط)، وحيدر الصافي (الحزب الجمهوري). وتتكوّن السكرتارية المشتركة بين المجلس المركزي والتنسيقية من كمال بولاد ومهيد صديق وعلي مطر وخالد عمر. لمزيد من التفصيل، ينظر: "الكشف عن أسماء أعضاء المجلس المركزي لقوى التغيير"، **الراكوبة**، 2019/11/4، شوهد في 2023/7/18، في: https://bit.ly/3Oicp1x؛ "إعلان أسماء أعضاء المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير بالسودان".

(60) أعضاء السكرتارية المشتركة، هم: كمال بولاد ومؤيد صديق وعلي مطر وخالد عمر يوسف. لمزيد من التفصيل، ينظر: "إعلان أسماء أعضاء المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير بالسودان".

تواصل رأسي مع التنسيقية المركزية في إدارة القضايا المشتركة[61]. وفي الوقت نفسه، عيّن المجلس المركزي ثلاثة متحدثين رسميين، هم: إبراهيم الشيخ وأيمن خالد وأمينة محمود.

في ضوء هذه التطورات الهيكلية السريعة، بدأ يتزعزع تماسك تجمّع المهنيين السودانيين الذي نهض معتمدًا على الثقة الشخصية المتبادلة بين أعضائه الذين قادوا النضال الثوري لإسقاط نظام الإنقاذ. لكن بعد سقوطه، تلاشت الثقة الشخصية، وتعالت نبرات الانتماءات الحزبية، وبدأت عملية تجيير بعض المواقف السياسية لمصلحة أحزابٍ بعينها على حساب وحدة التجمّع وقيادته الأفقية[62]. وارتبطت مواطن الصراع بتغليب الانتماء السياسي - الحزبي على الانتساب النقابي - المهني، وبرز ذلك جليًا في تأسيس أجسام نقابية جديدة، لا تستند إلى قواعد عضوية بالغة النِصاب، لكنها كانت تُوظف في تحقيق الكسب السياسي القائم على الأغلبية الآلية لمصلحة أحزاب سياسية معيّنة، مثل الحزب الشيوعي، من دون النظر إلى أهمية التوافق النسبي والاعتبار الموضوعي للأجسام النقابية ذات الثقل الاجتماعي والعطاء المهني، التي أسهمت في تأسيس التجمّع وفق أهداف وطنية مشتركة، وسَّعت فتقها الانتماءات الحزبية والأيديولوجية المتنافرة.

برز خلاف الكيانات المكونة للتجمع إلى السطح بعد تسريب مذكرة شبكة الصحفيين السودانيين التي طالبت مجلس التجمّع بسحب "الثقة من سكرتارية التجمّع، وتشكيل سكرتارية جديدة عبر التصعيد من كل الأجسام المشكّلة للسكرتارية الحالية"، وكذلك نادت بتغيير "مناديب التجمّع في المجلس المركزي لقوى إعلان الحرية والتغيير، لفشلهم في التصدي لمهام العمل التنظيمي والتفاوضي والقيادي"، و"سحب ممثلي التجمّع من تنسيقية الحرية والتغيير وإبدالهم بعناصر جديدة، يتم ترشيحها من أجسام التجمّع الحالية". وبناءً على هذه المقترحات، أوصت المذكرة المسرّبة بإنشاء "جسم تنسيقي من ثلاثة أعضاء، يتولّى مسؤولية التنسيق مع ممثلي الحرية والتغيير في المجلس السيادي ومجلس الوزراء، ويعمل كسكرتارية، مهمتها التنسيق بين التجمّع والجهاز التنفيذي"، ومراقبة "تنفيذ بنود الإعلان وتوفير المعلومات المطلوبة للطرفين". وشملت مطالب الشبكة أيضًا "إعادة هيكلة تجمّع المهنيين، بما يشمل تأسيس مكاتب متخصصة في مختلف المسارات". وختمت بيانها بأن مطالبها المذكورة تمثّل "أقل ضروريات تصحيح المسار، وحماية التجمّع، وتخليصه من حالة الاختطاف الراهنة، ونهوضه لتولي مسؤولياته حفاظًا على مكتسبات الثورة"[63]. ويُقصد بحالة الاختطاف أن هناك أحزابًا بعينها (الأمة والتجمع الاتحادي والبعث العربي الاشتراكي وحزب المؤتمر السوداني) قد سيطرت على قرارات المجلس المركزي، وساندت هذا الاتجاه نقابة أطباء السودان الشرعية التي نادت بتجميد عضوية

(61) سعيد الطيب، "تقرير: الحرية والتغيير تطرح نفسها كقوى سياسية جديدة"، **وكالة السودان للأنباء**، 2019/11/4، شوهد في 2023/7/18، في: https://bit.ly/3Q1HRlV

(62) لمزيد من التفصيل، ينظر: الأصم، ص 8-9.

(63) لمزيد من التفصيل، ينظر: "النص الكامل لبيان شبكة الصحافيين السودانيين، تشرين الأول/ أكتوبر 2019"، شبكة الصحفيين السودانيين، فيسبوك، شوهد في 2023/7/17، في: https://bit.ly/3XPxCDj؛ "السودان: تصاعد الخلافات داخل مكونات تجمّع المهنيين"، **الجزيرة نت**، 2029/10/26، شوهد في 2023/7/17، في: https://bit.ly/46Sp7eI؛ علي فارساب، "تجمّع المهنيين السودانيين ... الشراع يواجه عواصف الخلافات الداخلية"، **ألترا سودان**، 2019/11/4، شوهد في 2023/7/16، في: https://bit.ly/44jeL61

أحمد ربيع، ممثل لجنة المعلمين في تجمّع المهنيين السودانيين، وتكوين لجنة تحقيق لمحاسبته، على خلفية تصريحات المسجل العام، بقوله إنه اتخذ قرار حل الاتحادات والنقابات بضغط من التجمّع وممثل المعلمين أحمد ربيع. واعتبرت النقابة أن هذا القرار "يعطي شرعية لمن وصفتهم بأذيال النظام البائد في تكوين نقابات لمقابلة الثورة التي قامت ضدهم"، و"يمثّل هزيمة لخط الثورة وقواها الحية ونقاباتها الحقيقية"[64]. وردًّا على هذه المطالب، أصدرت سكرتارية التجمّع بيانًا، جاء فيه أنّ "نقل الخلافات والصراع إلى الإعلام والرأي العام يخدم إضعاف الروح التحالفية وهزيمة المؤسسية التي تمثّل أساس مشروع التجمّع"، وأنّ "الخطوات المختلفة التي اتخذها التجمّع منذ تأسيسه مرورًا بقيادته للثورة وحتى تشكيل السلطة الانتقالية المدنية، كانت تُعبّر عن الرؤية الجماعية والمشتركة لأجسام التجمّع المختلفة"، ونوّه البيان بأن "الدورة التنظيمية لتجمّع المهنيين وهياكله وسكرتاريته المنتخبة وفق اللائحة، تبلغ سنتين، تنتهي في تموز/ يوليو 2020"[65]. وواضح من هذه البيانات المتبادلة أن التجمع قد انقسم تيارين: أحدهما يمثل كيانات الحرية والتغيير التي تعمل خارج المجلس المركزي في تناغم مع الحزب الشيوعي، وثانيهما يمثل قوى "الهبوط الناعم" التي تعمل من داخل المجلس المركزي والحكومة الانتقالية.

تزامن مع هذا الصراع الداخلي مقترح "العقد الاجتماعي"[66] الذي طرحه حزب الأمة القومي في 22 نيسان/ أبريل 2020، لمعالجة المشكلات التنظيمية والمنهجية التي أثّرت في أداء مؤسسات قوى إعلان الحرية والتغيير والحكومة الانتقالية بمجلسيها السيادي والتنفيذي؛ إذ طالب حزب الأمة القومي قوى إعلان الحرية والتغيير في داخل السودان وخارجه بعقد مؤتمر تأسيسي، لمناقشة مقترح العقد الاجتماعي الجديد، بهدف إجراء إصلاح جذري في بنية الحرية والتغيير التنظيمية، وذلك خلال أسبوعين من تاريخ تقديم المقترح. ومن ضمن المقترحات التي قدّمها الحزب، تطوير تجمّع المهنيين السودانيين إلى "حزب سياسي"، تكون فيه تراتبية تنظيمية ومساءلة أدائية، لينأى بنفسه عن اختراقات الأحزاب السياسية غير الوازنة أو أن يتحوّل إلى "نقابة مفتوحة للمهنيين وفق قانون نقابات ديمقراطي، يلتزم مبدأ لكلٍ حزبه والنقابة للجميع". وقبل الاستجابة لهذه المقترحات وغيرها، أعلن حزب الأمة

(64) لمزيد من التفصيل، ينظر: "نقابة الأطباء تُطالب بالتحقيق مع ممثل لجنة المعلمين (أحمد ربيع) وتجميد عضويته"، **كوش نيوز**، 2019/1/21، شوهد في 2023/7/17، في: https://bit.ly/43q5YOy

(65) نقلًا عن: إسماعيل محمد علي، "تجمّع المهنيين السودانيين، هل يصمد كرمز للثورة أم تعصف به الخلافات"، **إندبندنت عربية**، 2019/10/31، شوهد في 2023/07/17، في: https://bit.ly/3pX5ly1

(66) يقصد بالعقد الاجتماعي الوثيقة التي قدّمها الإمام الصادق المهدي تحت عنوان: "نحو عقد اجتماعي جديد"، في 26 آذار/ مارس 2020، ثمّن فيها نضال القوى السياسية والنقابية ومنظمات المجتمع ضد نظام الإنقاذ، وانتقد المحاصصات السياسية التي ظهرت في أثناء تشكيل الحكومة الانتقالية وبعده، كما انتقد دور قوى إعلان الحرية التغيير، ودعا إلى ترتيب أولويات الفترة الانتقالية وفق آليات جديدة، يراعى فيها تمثيل القوى السياسية بحسب أوزانها السياسية، وإشراك قوى المقاومة، والانتقال من أدبيات المقاومة إلى مرحلة البناء والتأسيس، ثم إلى المرحلة الثالثة، المتمثلة في التجهيز للانتخابات العامة. كما حذر من خطورة المحاصصات السياسية التي "أتت بنتائج فاشلة ومستفزة، أوصلت البلاد إلى مشارف هاوية تنذر بانقلاب يبدد المصير الوطني". لمزيد من التفصيل، ينظر: "حزب الأمة القومي: نحو عقد اجتماعي جديد"، **الموقع الرسمي للإمام الصادق المهدي**، 2020/03/26، شوهد في 2023/11/18، في: https://bit.ly/47PlzK9

القومي تجميد "أنشطته في كافة هياكل قوى الحرية والتغيير"[67]. ووصف تاج السر بابو تجميد عضوية حزب الأمة بأنه نذير بتفكيك قوى الحرية والتغيير وشقها، والانقلاب على الثورة[68]. وبموجب ذلك، بدأ يتلاشى الإجماع الظرفي الذي أحدثه الهدف المشترك لإسقاط النظام، وتعالت هتافات الكسب الحزبي، مفرزةً ثلاثة تيارات رئيسة داخل أروقة قوى الحرية والتغيير: أولها، تيار الهبوط الناعم الذي يمثله حزب الأمة القومي، وثانيها تيار التغيير الجذري الذي يتزعمه الحزب الشيوعي السوداني، وثالثها الجبهة الثورية، المكوّنة من معظم الحركات المسلحة وبعض التنظيمات الحزبية المساندة لها[69].

وفي ظل هذا التدافع السياسي – الحزبي، أُجريت انتخابات تجمّع المهنيين السودانيين في 10 أيار/ مايو 2020، وكان الفوز فيها حليف قوى التغيير الجذري التي يتزعمها الحزب الشيوعي السوداني[70]. بَيد أن بعض الأعضاء والنقابات المنضوية تحت لواء مجلس التجمّع رفضت نتيجة الانتخابات، ووصفتها بأنها "زائفة"، و"انحراف عن المسار النقابي والمهني"، لأن الديمقراطية النقابية، من وجهة نظرهم، "تقوم على مبدأ لكلٍ حزبه، والنقابة للجميع". وحرصًا على عدم تمرير الأجندة الحزبية والتكتلات السياسية، فقد قرر التحالف الديمقراطي للمحامين عدم الاعتراف بالانتخابات التي جرت في 10 أيار/ مايو 2020، ونتائجها على المستويات كلها[71]. وأيّد هذا الموقف خمسة تنظيمات نقابية أخرى، شملت لجنة أطباء السودان المركزية، وتجمع المهندسين السودانيين، وتجمّع مهنيي الموارد البشرية السودانيين، وتجمّع البيئيين السودانيين، وتجمع مهنيي الأرصاد الجوية، من مجموع ثمانية عشر تنظيمًا نقابيًا. ولذلك وصف علاء الدين محمود، أحد قياديي شبكة الصحفيين السودانيين، موقف هذه الكيانات النقابية بأنه "تآمر قلة" على التجمّع الذي كان يعاني سيطرة "شلّة معيّنة، وها هي الشلّة تُهزم، لكنها تريد جرّ الأجسام إلى مستنقع الانقسامات"[72].

نتج من هذه الانتخابات تشكيل سكرتارية جديدة، لم تكن على وفاق مع التنظيمات المكوّنة للمجلس المركزي لقوى إعلان الحرية والتغيير. وترتب على ذلك أن أعلن التجمّع انسحابه من المجلس

(67) "بيان تجميد أنشطة حزب الأمة القومي في هياكل قوى إعلان الحرية والتغيير ولجانها"، حزب الأمة القومي السوداني، فيسبوك، شوهد في 2023/7/18، في: https://bit.ly/44sVvTR

(68) تاج السر بابو، "العقد الاجتماعي لحزب الأمة: نقد وتحليل"، **الراكوبة**، 2020/5/8، شوهد في 2023/7/18، في: https://bit.ly/3uB9c5N

(69) تكونت الجبهة الثورية السودانية في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، من الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال، وحركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور، وجيش تحرير السودان جناح مني أركو مناوي، وحركة العدل والمساواة. وانضم إلى الجبهة الثورية لاحقًا نصر الدين الهادي المهدي والتوم الشيخ هجو والجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة التي كانت تضم سبع عشرة حركة صغيرة من شرق السودان.

(70) شملت قائمة الفائزين: محمد عبد الرحيم، وحسن فاروق، والفاتح حسين، وسماهر المبارك، وعثمان أبو الحسن، وإسراء إسماعيل، وأمجد المبارك، وعمار الباقر، وعبد الرحمن نور الدين. نقلًا عن: "تصريح صحافي"، تجمّع المهنيين السودانيين، فيسبوك، 2020/5/11، شوهد في 2023/7/17، في: https://bit.ly/3NUa4bP

(71) لمزيد من التفصيل، ينظر: "انتخابات سكرتارية تجمّع المهنيين تشعل الصراع داخل قطاع المحامين"، صحيفة **السوداني**، 2020/5/13، شوهد في 2023/7/17، في: https://bit.ly/3XS44ot

(72) عمار عوض، "صراع على قيادة تجمّع المهنيين السودانيين واتهامات متبادلة بالاختطاف الحزبي والبيع للعسكر"، **القدس العربي**، 2020/5/18، شوهد في 2023/7/15، في: https://bit.ly/3DbGCt0

المركزي في 25 حزيران/ يونيو 2020، وقدّم نقدًا لاذعًا لأداء قوى إعلان الحرية والتغيير، الذي وصفه "بالارتباك وتغليب المصالح الضيقة، وتقديم الاعتبارات التكتيكية على المصالح الاستراتيجية الكبرى"، واستشهد في ذلك بالمفاوضات التي أُجريت مع المجلس العسكري، وأفضت إلى "توقيع الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية"، وبموجب ذلك شُكّلت حكومة شراكة انتقالية مع العسكر، لم تكن متسقةً مع مطلوبات إعلان الحرية والتغيير، ولم تكن قادرة على تفكيك "بؤر وجيوب النظام القديم. ومن ثم قرر التجمّع "سحب" اعترافه "بكل الهياكل القائمة لتحالف قوى إعلان الحرية والتغيير، وعلى رأسها المجلس المركزي، لتجاوزاتها ومفارقتها بنود الإعلان". ودعا إلى عقد "مؤتمر عاجل للقوى الثورية الموقّعة على الإعلان"، والتي لم توقّع عليه، للتباحث في إعادة بناء قوى إعلان الحرية والتغيير، وإعادة هيكلتها، لتصبح معبّرةً عن القوى صاحبة المصلحة في حماية مكتسبات ثورة كانون الأول/ ديسمبر[(73)].

في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 جاء انسحاب الحزب الشيوعي السوداني من تحالف إعلان الحرية والتغيير وقوى الإجماع الوطني التي ينتسب إليها الحزب، وعلّل ذلك الانسحاب بـ"المساومة" التي جرت بين قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري (اللجنة الأمنية)، وتمخض عن ذلك ميلاد وثيقة دستورية معيبة، وحكومة شراكة انتقالية مع العسكري لا تلبّي تطلّعات القوى الثورية. وبالنسبة إلى أداء الحكومة، فقد انتقد البيان إدارة ملف السلام في جوبا ومخرجاته، وتراخي الحكومة في تحقيق العدالة لشهداء فضّ الاعتصام، ومحاكمة رموز النظام السابق وتفكيك بنيته السياسية والقانونية، والدخول في اتفاقيات مشبوهة (التطبيع مع إسرائيل)، واعتماد توصيات صندوق النقد الدولي في إدارة الاقتصاد السوداني لمصلحة القطاعات الطفيلية. وبناءً على ذلك، آثر الحزب الشيوعي الانسحاب من هياكل قوى إعلان الحرية والتغيير ولجانها، والوقوف إلى جانب "قوى الثورة والتغيير المرتبطة بقضايا الجماهير وأهداف وبرامج الثورة"، من دون "تضليلها وزراعة الآمال الكاذبة لخدعتها"[(74)].

بلغت حدة الخلافات ذروتها في نهاية عام 2020 عندما أعلنت سكرتارية تجمّع المهنيين الجديدة تجميد عضوية خمسة أجسام مهنية تابعة للتجمع، وهي لجنة أطباء السودان المركزية، وتجمّع المهندسين، وتجمع مهنيي الموارد البشرية السودانيين، وتجمع مهنيي الأرصاد الجوية، وتجمع البيئيين السودانيين، وذلك على خلفية حجب أعضاء السكرتارية الجديدة من دخول صفحة التجمّع على فيسبوك، الصفحة التي "تحظى بمتابعة أكثر من مليون متابع، وعبرها نسّق التجمّع حركة الاحتجاجات التي أطاحت بالرئيس البشير"[(75)]. وفي 8 تموز/ يوليو 2020، أصدرت السكرتارية الجديدة تصريحًا صحافيًا عن سيطرتها على الصفحة، بعد أن خلّصتها "من أيدي المُختطِفين عبر إجراءات فنية ردّت الحق لأهله"،

(73) "بيان انسحاب تجمّع المهنيين السودانيين من قوى إعلان الحرية والتغيير"، تجمّع المهنيين السودانيين، فيسبوك، 2020/6/25، شوهد في 2023/7/18، في: https://bit.ly/43yLjYm

(74) "بيان انسحاب الحزب الشيوعي السوداني من قوى إعلان الحرية والتغيير"، الحزب الشيوعي السوداني، فيسبوك، 2020/11/7، شوهد في 2023/7/18، في: https://bit.ly/3pWqyIE

(75) أحمد فضل، "ساحته صفحة تجمّع المهنيين على فيسبوك ... صراع على 'الباسورد' في الخرطوم"، **الجزيرة نت**، 2020/7/11، شوهد في 2023/7/16، في: https://bit.ly/3TgvF0U

وأفادت أنّ الإجراءات "القانونية ماضية ضد من شاركوا في تلك السرقة، سواء بالتنفيذ أو بالإيعاز؛ لأجل تنقية المجال العام من مثل هذه الممارسات، وقطع دابرها إلى الأبد، كي لا يستسهلها أيّ انقلابي، أو مغامر في المستقبل"[76].

أرجع أحد المراقبين هذا الانقسام في تجمّع المهنيين السودانيين وتداعياته إلى سياقه العام الذي يفيد أنه عَرَضٌ لانقسام جذري "يبدأ من رأسَي مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان ومحمد حمدان دقلو (حميدتي)، مرورًا بالحرية والتغيير التي تشهد اصطفافًا بين الداعين للإصلاح الهيكلي والمتمسكين بطريقة العمل الحالية، وصولاً إلى تجمّع المهنيين، المصطف بين تيار إكمال الثورة وتيار الاستمرار في التسوية والشراكة بين المدنيين والعسكريين". وختم المراقب، الذي فضّل حجب اسمه، ملاحظته بأن عدم معالجة هذا الانقسام الرأسي في مستوياته الثلاثة "ستقود البلاد إلى صدام دامٍ جدًا وكارثي"[77]. ونتيجة لهذا الواقع الانقسامي، تراجع دور تجمّع المهنيين السودانيين القيادي في تنفيذ مطالب ثورة كانون الأول/ ديسمبر 2018، وأبعد من ذلك، إذ أضحت الثورة نفسها تواجه ارتدادًا عسكريًا بعد انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021، وتحديًا وجوديًا بعد اندلاع الحرب في 15 نيسان/ أبريل 2023 بين طرفَي الانقلاب الرئيسين (القوات المسلحة وقوات الدعم السريع).

خاتمة

تجلى سؤال التنظيم في الثورة السودانية 2018–2019 في الدور الذي قام به تجمّع المهنيين السودانيين في نقل الاحتجاجات الثورية من شكلها العفوي إلى نمط المظاهرات المجدول، الذي يمتلك خطابًا ثوريًا نابعًا من مطالب الجماهير، ومستهدفًا إسقاط النظام، ونجاحه في توظيف المشكلات التي كانت تعانيها قطاعات واسعة في المجتمع السوداني لتحريكها ضد النظام الحاكم، وتأطيره شعارات الثورة التي خاطبت جذور هذه المشكلات ومظالم المجتمع المتراكمة، وبثّها عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. وبذلك، ميَّز نفسه نسبيًا من الجبهة الوطنية للهيئات التي قادت ثورة تشرين الأول/ أكتوبر 1964، والتجمّع النقابي الذي قاد ثورة آذار/ مارس–نيسان/ أبريل 1985. وتتجلّى أسباب هذا التمييز في الآتي: أولاً، إنّ طول فترة النشاط الثوري ضد النظام الحاكم (1989–2019) قبل اندلاع الثورة وبعدها منح التجمّع فرصة لتأسيس شبكة واسعة من التنظيمات الفرعية الداعمة له في ولايات السودان المختلفة، وبموجب ذلك اتّسع نشاطه الثوري أفقيًا في معظم المدن الرئيسة في الولايات، وتصاعد رأسيًا في أوساط قطاعات المجتمع المتباينة ثقافيًا وسياسيًا ومهنيًا وعمريًا، خاصة الشباب من الجنسين، والنساء. ثانيًا، إنّ انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية قد يسّر عملية التواصل التنظيمي بين القيادات الفاعلة في الثورة، وساعد في تحريك الشارع العام وتأليبه ضد نظام الإنقاذ ورموزه الحاكمة، وبذلك استطاع الناشطون السياسيون أن يتجاوزوا قبضة الأجهزة الأمنية التقليدية التي أفلحت في إحكامها بقوةٍ ضد ثوار عامي 1965 و1985. ثالثًا، إنّ دور السودانيين في

(76) "تصريح صحافي"، تجمّع المهنيين السودانيين، فيسبوك، 2020/7/8، شوهد في 2023/7/16، في: https://bit.ly/3VffZgN

(77) المرجع نفسه.

دول المهجر والاغتراب قد حفّز الثوار في الداخل على مواصلة نشاطهم بحماسة وسلمية ضد النظام الحاكم، وأسهم في تأليب منظمات الحقوق الإنسانية العالمية ضد الممارسات القمعية لأجهزة النظام الأمنية والعسكرية ضد المتظاهرين العُزّل، وبذلك جرت محاصرة النظام داخليًا وخارجيًا. لكنّ هذا التباين الظرفي والحركي بين تجمّع المهنيين والتنظيمات السابقة له (جبهة الهيئات والتجمع النقابي) لا ينفي وجود النموذج التاريخي الملهم ثوريًا، من دون أن ينتج نموذجًا مطابقًا له في الخطط والأدوات التنفيذية، لأن كل نموذج محكوم بسياقات الواقع الذي نشأ فيه والظروف الموضوعية التي صاغت استحقاقات ذلك الواقع بأجناسه المختلفة وتطلّعاته الطموحة.

إلى جانب النجاح التنظيمي الذي حققه تجمّع المهنيين السودانيين في قيادة الثورة، نلحظ من زاوية أخرى أنّ هذا النجاح كان مرتبطًا أيضًا بوحدة الهدف المشترك، المتمثّل في إسقاط النظام. لكن بعد إسقاطه، تبدّدت وحدة الفاعلين الثوريين، وأضحى التجمّع منشطرًا بين منطلقاته النقابية – المهنية وانتماءات أعضائه السياسية – الحزبية المتباينة، ولم يكن الجمع بين الاثنين أمرًا سهلاً، بل أفضى في خاتمة المطاف إلى انقسامه معسكرين، تماهى أحدهما مع أنصار "الهبوط الناعم" الذين آثروا الشراكة الدستورية مع المكوّن العسكري، في حين آزر ثانيهما أنصار التغيير الجذري الذين طالبوا بقيام حكومة انتقالية مدنية من دون شراكة عسكرية، وأن تكون ملتزمة بتنفيذ شعارات الثورة وتفكيك بنية النظام القديم. ونتيجة لذلك، تقلّص دور تجمّع المهنيين السودانيين في الفضاء السياسي، وأثّر الانقسام سلبيًا في أداء الحكومة الانتقالية. وتمخّض عن ذلك ميلاد "قوى الحرية والتغيير – الكتلة الديمقراطية"، التي ساندت انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021، وطالبت بشطب اسم "الحرية والتغيير" من الوثيقة الدستورية في عام 2019، وإبداله بالقوى المدنية وحركات الكفاح المسلح ولجان المقاومة التي ستُكلَّف باختيار رئيس الوزراء والسلطة السيادية والبرلمان. وفي المقابل، طعنت قوى الحرية والتغيير المركزية وقوى التغيير "الجذرية" المنشقّة عنها في شرعية ما اعتبرته انقلابًا، وأوصدت أبواب التفاوض والمساومة معه. وأفرز أخيرًا "الاتفاق الإطاري" الذي وقّعته قوى الحرية التغيير المركزية وأنصارها مع الانقلابيين العسكريين اصطفافات سياسية حادة بين أطراف متعددة داخل قوى الثورة وخارجها من طرف، وبين المكونين المدني والعسكري شركاء الحكومة الانتقالية من طرف آخر، وكانت حصيلة ذلك إعادة توزيع بنية الفرص السياسية، وتصاعد موارد التحشيد والتحشيد المضاد، التي أفضت إلى اندلاع الحرب في 15 نيسان/ أبريل 2023.

المراجع References

أبو شوك، أحمد إبراهيم والفاتح عبد الله عبد السلام. **الانتخابات البرلمانية في السودان (1953–1986): مقاربة تاريخية – تحليلية**. ط 2. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

أبو شوك، أحمد إبراهيم. **الثورة السودانية (2018–2019): دوافعها ومراحلها وتحدياتها**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

الأصم، محمد ناجي. "حول تجربة تجمّع المهنيين السودانيين: شهادة شخصية". **سلسلة النقابات المهنية**. مبادرة الإصلاح العربي (أيلول/سبتمبر 2022).

"إعلان الحرية والتغيير". تجمّع المهنيين السودانيين. 2019/1/1. في: https://bit.ly/388qesJ

بيشو، سيسيل وأوليفيه فيليول وليليان ماتيو. **قاموس الحركات الاجتماعية**. ترجمة عمر الشافعي. مراجعة وتحرير دينا الخواجة. الجيزة: مبادرة الإصلاحي العربي، 2017.

بين أهمية الدور وتحديات التنظيم والتمثيل: النقابات المهنية المستقلة في العالم العربي. جميل معوض (محرر). باريس/ بيروت/ تونس: مبادرة الإصلاح العربي، 2021.

"حزب الأمة القومي: نحو عقد اجتماعي جديد". **الموقع الرسمي للإمام الصادق المهدي**. 2020/3/26. في: https://bit.ly/47PlzK9

سليمان، محمد الفكي. "تجربة قوى إعلان الحرية والتغيير: النشأة والتطور والمستقبل الديمقراطي". ورقة قُدّمت في ورشة تقييم الفترة الانتقالية. دار المحامين. الخرطوم، 22–2022/7/24.

علي، حيدر إبراهيم [وآخرون]. **خمسون عامًا على ثورة أكتوبر السودانية، 1964–2014: النهوض الباكر**. القاهرة/ الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 2014.

قلندر، محمود. **السودان ونظام الفريق عبود، 17 نوفمبر 58–21 أكتوبر 64**. الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2012.

مصطفى، عزّة. "هذا هو تجمّع المهنيين السودانيين". مجلة **بدايات**. العدد 23 (2019).

منصور، خالد. **شذرات من وهوامش على سيرة ذاتية: جيل البطولات وجيل التضحيات، أين وكيف تنكبوا الطريق**. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2018.

"ميثاق تجمع القوى الوطنية لإنقاذ الوطن 6 أبريل 1985م". **الموقع الرسمي للإمام الصادق المهدي**. 1985/6/4. في: https://bit.ly/46JOXBl



عبد الكريم بدرخان

في العنصرية الثقافية

نظريات ومؤامرات وآداب

يعالج هذا الكتاب مسألة تحوّل العنصرية في العقود الأخيرة من العنصرية العرقية القائمة على افتراض وجود أعراق متمايزة، لكل منها صفات ثابتة ومتوارثة، ويفسَّر بها اختلاف أحوال الدول والشعوب والجماعات، إلى العنصرية الثقافية التي تقسّم البشر إلى ثقافات متمايزة، لكل منها صفات ثابتة ومتوارثة، ويفسَّر بها ما كان يفسّر بالأعراق من قبل. يشرح الكتاب أن العنصرية الثقافية تقوم على ركيزتين: تحديد صفات جوهرانية ثابتة لثقافة شعب أو جماعة معينة، ثم نقل هذه الصفات وتعميمها على جميع المنتسبين إلى تلك الجماعة بحكم الولادة.

يتتبع الكتاب طروحات العنصرية الثقافية في النظرية السياسية، ولا سيّما في نظريات التحديث وصدام الحضارات ونهاية التاريخ. ثم ينتقل إلى نظريات المؤامرة الرائجة لدى تيارات اليمين المتطرف، ومنها نظرية "أورابيا" و"الاستبدال العظيم". بعد ذلك، يستعرض نماذج أدبية تناولت مسألة الهجرة بصورة ديستوبية، ويقدّم عرضًا بانوراميًّا للروايات التي صدرت بعد 11 سبتمبر 2001، وتناولت مسألة الإرهاب كثيمة رئيسة. وأخيرًا، يبيّن الكتاب خطورة العنصرية الثقافية، وكيف تُستخدم لتحقيق غايات سياسية، ومن أجل تأبيد علاقات السيطرة والهيمنة والاستغلال.



التسلم Received 2023-8-12 | التعديل Revised 2023-12-14 | القبول Accepted 2024-2-28 | المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/LIZJ3996

بول طبر | Paul Tabar*

انتفاضة 17 تشرين 2019: هل نجحت في اختراق بنية النظام اللبناني؟

The October Uprising of 2019: Did It Impact in the Structure of the Lebanese Political System?

ملخص: تتناول الدراسة خصائص انتفاضة 17 تشرين الأول/ أكتوبر2019 في لبنان، من خلال مقارنتها بحدثين أساسيين في تاريخ لبنان الحديث؛ الأول هو ثورة الفلاحين في جبل لبنان في الفترة 1858-1860، والثاني سلسلة الحركات الشعبية والمطلبية في الفترة 1964-1975. وفي سياق تحليل ما جرى خلال انتفاضة "17 تشرين" وما تلاها من أحداث وتطورات، تعتمدُ الدراسة على عمل ميداني قوامه مقابلات مع 65 فردًا شاركوا في الانتفاضة، إما بصفتهم الفردية وإما لعضويتهم في مجموعات مشاركة فيها. وبتحليل أجوبة المستجيبين، تُحدد الدراسة خصائص الانتفاضة، وتُعيّن حدود اختراقاتها بنية النظام اللبناني، وعلى رأسها غياب البرنامج السياسي الموحد للمنتفضين، فضلاً عن فقدان الإطار التنظيمي المشترك بين جميع القوى المنتفضة.

كلمات مفتاحية: انتفاضة "17 تشرين"، ثورة الفلاحين، الحركات المطلبية، غياب البرنامج السياسي.

Abstract: This study addresses the features of the 17 October uprising of 2019 in Lebanon by comparing it with two significant events in Lebanon's history: the peasant revolt in Mount Lebanon from 1858 to 1860, and a series of popular movements (workers, farmers, students, etc.) from 1964 to 1975. By interviewing 65 individuals who participated in the October uprising, whether as individuals or part of groups, this paper analyzes the events and aftermath. The findings indicate that the uprising lacked a unified political program and a common organizational structure, limiting its transformative impact on the Lebanese political regime.

Keywords: October 2019 Uprising, Peasant Revolt, Social Movements, The Absence of Political Program.

* أستاذ مساعد في معهد دراسات الثقافة والمجتمع في جامعة غرب سيدني.

Adjunct Professor, Institute for Culture and Society, Western Sydney University. Email: ptabar@lau.edu.lb

مقدمة

تتناول هذه الدراسة انتفاضة 17 تشرين الأول/ أكتوبر2019 في لبنان والحراكات الشعبية والمطلبية فيه التي جرت في القرنين التاسع عشر والعشرين. ويشكّل المجال الذي شهد هذه الحراكات فضاءً تاريخيًا - سياسيًا له مواصفات توحّدها الحداثة المرافقة للرأسمالية الوافدة على لبنان التي بدأت بالبروز في جبل لبنان منذ القرن التاسع عشر، وشهدت تواتر حركات رفعت مطالب تتعلق بتحقيق المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية. كما يتمتع هذا الفضاء بمواصفات موحَّدة لجهة استناده إلى آليات كانت قادرة، في كل مرحلة تعرّض فيها لضغوطات تغييرية، على مساعدته على إعادة إنتاج ذاته مع بعض التعديلات، بحيث نجح في تحوير تلك الضغوطات لصالح الحفاظ على خصائصه البنيوية.

وتحاول الدراسة الإجابة عمّا يأتي: ما خصائص انتفاضة "17 تشرين"؟ وما أوجه الاختلاف والتشابه بينها وبين الحراكات في القرنين التاسع عشر والعشرين، تحديدًا ثورة الفلاحين التي جرت في جبل لبنان في الفترة 1858-1860 من جهة، والحراكات الشعبية والمطلبية التي شهدها لبنان في أواخر الستينيات والنصف الأول من السبعينيات من القرن العشرين من جهة ثانية؟ يكتسب هذا السؤال مشروعيته من معالجته حراكات شعبية ومطلبية شهدها لبنان خلال تاريخه الحديث ليمسح مدى زمني يتجاوز مئة وخمسين عامًا.

قبل الخوض في انتفاضة "17 تشرين"، تعود الدراسة إلى محاولتين شهدهما هذا الفضاء: الأولى حدثت في جبل لبنان، في حين جرت الثانية بعد تأسيس الكيان اللبناني عام 1920 وتحقيق استقلاله عن الانتداب الفرنسي عام 1943. ويتم التركيز على سؤال محوري يتعلق بالخصائص المميزة لكل منهما. ولا تتعلق هذه الخصائص بالقوى الاجتماعية المنتفضة والشعارات التي رفعتها وجسَّدت مطالبها فحسب، وإنما أيضًا بالأطر التنظيمية التي اعتمدتها للقيام بنشاطها السياسي وتأثير كل ذلك في وحدة هذه القوى وفعاليتها في إحداث التغيير الذي سعت إليه.

فيما يتعلق بالحراك الأول، نبين كيفية نجاح الكنيسة المارونية في وضع مطالب ثورة الفلاحين تحت سقف المطالب السياسية للطائفة المارونية - المسيحية، رغم تحقيق انعتاق الفلاحين من النظام المقاطعجي وتداعياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وإحلال نظام المتصرفية مكانه عام 1860[1]. أما بالنسبة إلى الحراك الثاني، فنبين أن الحرب الأهلية التي جرت في الفترة 1975-1989، في سياق نمو الحركات المطلبية والطلابية والقومية العابرة، لا بل المستخفِّة أحيانًا كثيرة بالمصلحة

(1) للاطلاع على تفسير تاريخي واجتماعي للظاهرة الطائفية وارتباطها بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت دخول العلاقات الرأسمالية الأوروبية إلى منطقة جبل لبنان، يُنظر: وضَّاح شرارة، **في أصول لبنان الطائفي: خط اليمين الجماهيري** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1975)؛

Ussama Makdissi, *The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth–Century Ottoman Lebanon* (California: University of California Press, 2000).

الوطنية اللبنانية[2]، انتهت إلى بروز "الشيعية السياسية" و"السنية السياسية"؛ أي إلى "تطييف" الشيعة والسنة بالمعنى السياسي اللبناني للكلمة[3]. وفيما يتعلق بالحراك الثالث، ننظر في تداعيات انتفاضة "17 تشرين"، ونختبر إن كانت تتضمن مكاسب ذات طابع سياسي - ثقافي تشكل خرقًا للنظام السياسي في لبنان ولقواه الطائفية التي بدأت أطوار تشكّلها منذ منتصف القرن التاسع عشر. وبناءً على ذلك، نبيّن أن الانتفاضة، وإن كانت إصلاحية من ناحية المطالب الاقتصادية - الاجتماعية التي رفعتها، فإنها ثورية لجهة الأهداف السياسية التي طالبت بتحقيقها والثقافة السياسية التي أفرزتها ووجهت ممارسات العديد من المجموعات التي انضمت إليها.

تبدأ الدراسة بتقديم المعطيات التاريخية والميدانية الداعمة لما سبقت الإشارة إليه، ثم تتناول الخصائص التي وسمت انتفاضة "17 تشرين" من منظور قدرتها أو عجزها عن فرز قيادة سياسية موحَّدة تستند إلى سردية سياسية متماسكة ومشتركة بين جميع الأطراف والكتل الشعبية التي انضوت تحت سقفها. وتُختم الدراسة بتبيان مدى تأثير الانتفاضة في إحداث تغيير جذري في بنية الوعي السياسي لقطاعات من الشعب اللبناني وفي تحسين قدراته على تغيير النظام اللبناني.

من ناحية المنهج، اعتمدنا على عدة وسائل، كان أولها جرد الأبحاث والكتب التاريخية التي تناولت ثورة طانيوس شاهين الفلاحية، وكذلك الحرب الأهلية، وما سبقها من تطورات مهدت لها، وبروز الطائفية بوصفها قاعدة للنشاط السياسي وبناء الدولة في لبنان. أما ثاني الوسائل فكانت المقابلات التي أجريناها عقب وقوع انتفاضة "17 تشرين". وأخيرًا، اعتمدنا الملاحظات الميدانية التي دوناها خلال اشتراكنا بالانتفاضة حتى نهاية عام 2020.

تمت المقابلات في مدينة بيروت، قبل انفجار مرفأ بيروت، في الفترة شباط/ فبراير–آب/ أغسطس 2020، وشملت خمسين فردًا. وبعد الانفجار، في الفترة أيلول/ سبتمبر - كانون الأول/ ديسمبر، تمت مقابلة حوالى 15 شخصًا إضافيًا. ولم تشكل مجموعة المشاركين والمشاركات في المقابلات عينة تحمل صفة تمثيلية لجميع المشاركين في الانتفاضة، لكنها جمعت منتفضين ومنتفضات من أعمار مختلفة ومن انتماءات سياسية ومن ذوي قناعات مختلفة، قادتنا إليهم معايشتنا لفعاليات الانتفاضة ومشاركتنا في الكثير منها على امتداد أشهر متتالية. فعلى وقع أنشطتنا في الانتفاضة، ووفقًا لملاحظاتنا الميدانية، كنا نتوجه إلى منتفضين ومنتفضات عاملين لعكس أوسع مجموعة ممكنة من المواقف والتفاعلات مع مسار الأحداث. وبناءً على ذلك كانت المقابلات التي أجريناها شبه مفتوحة؛ إذ تضمنت مجموعة من الأسئلة التي تستدعي أجوبة محددة حول مواضيع معينة، وأخرى تتيح للمستجيبين/ المستجيبات تقديم الإجابات وبعد جمع الإجابات وتصنيفها بحسب

(2) تجسد الاستخفاف أو الاستهتار بـ"المصلحة الوطنية اللبنانية" خلال أعوام الحرب الأهلية في لبنان (1975–1989) بطغيان الأهداف السياسية المتعلقة بقوى سياسية غير لبنانية، مثلًا مصلحة منظمة التحرير الفلسطينية ومصلحة النظام السوري، على حساب مصلحة لبنان في بناء دولة تقوم على الالتزام بمبادئ الديمقراطية والحقوق السياسية والقانونية المتساوية لجميع أبنائه والعدالة الاجتماعية، كما جاء في البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية الذي أعلن عنه في 18 آب/ أغسطس 1975.

(3) التطييف في هذا السياق يعني جعل الهوية الطائفية معيارًا أساسيًا للنشاط والتنظيم السياسي في وسط أبناء الطائفة.

المواضيع التي تطرق إليها للمستجيبون/ المستجيبات حللناها بناءً على أهميتها من جهتَي التكرار والمضمون، وبهذا يمكن اعتبار العينة المستجيبة تحمل صفة تأشيرية، لا صفة تمثيلية لمجموع المشاركين والمشاركات في الانتفاضة.

أولًا: حراكات القرنين التاسع عشر والعشرين في لبنان

1. ثورة طانيوس شاهين: تحدٍ جدي للنظام المقاطعجي ودخول متعثر في الحداثة الرأسمالية الوافدة

مهّدت عامية[4] أنطلياس 1820 وعامية لحفد 1821 وعامية 1840، لثورة الفلاحين بقيادة طانيوس شاهين. ولئن اتسمت العاميات الثلاث بمطالب تصب في اتجاه تحسين شروط عمل الفلاحين كإلغاء الضرائب التعسفية[5]، فإن مطالب الثورة كانت أشد جذرية؛ إذْ شملت الأسس الاقتصادية والسياسية للنظام المقاطعجي. في هذا الصدد، يشير طرابلسي[6] إلى أن عامية كسروان حددت مطالبها بالدعوة إلى المساواة بين المشايخ والعامة، وإلغاء الامتيازات السياسية والقضائية التي يتمتع بها المقاطعجية، وسحب الضرائب الإضافية، وتعيين حاكم واحد لكسروان، يعاونه اثنان من العامة، وإنشاء محكمة من المشايخ والعامة للنظر في النزاعات بين الطرفين، وإلغاء الفروض الأُخرى والمظلمات مثل الهدايا والسخرة وسواها من "الاحتقارات"؛ مثل التمييز في الملبس وإجبار أبناء العامة على تقبيل أيدي المشايخ وسواها. أما المؤرخ مقدسي، فقد لخص هذه المطالب بقوله إن ثورة الفلاحين هدفت أساسًا إلى ضرب "نظام الوجاهة"، حيث قدم قائدها طانيوس شاهين، وهو من عامة الناس، فهمًا ديمقراطيًا لـ "التنظيمات" العثمانية بقوله إنها تنطوي على المساواة بين الطوائف.

وإذا تفحصنا التركيبة الاجتماعية للمجلس الذي تولى حكم منطقة كسروان لأكثر من سنتين خلال تحررها من سلطة المشايخ بعد طردهم منها، فإننا ندرك أن المطالب التي رفعتها ثورة الفلاحين عكست مصالح الفئات الاجتماعية المستغَلّة والمتضررة من نظام المقاطعجية. فقد كان المجلس يتألف من حوالى مئة عضو، منتخبين مباشرة من أهالي القرى، وكان يصدر القرارات ويفرض الضرائب الجديدة ويتصرف في حوالى ألف مسلح. وكان أكثر من نصف أعضاء المجلس ينتمون إلى صغار الفلاحين أو الفلاحين المحرومين من الأرض، في حين لم يكن إلا 32 منهم من المزارعين الأغنياء أو المتوسطين. وشملت عضويته أيضًا عشرة من الكهنة وحوالى ثلاثة تجار ومرابين وعددًا

(4) تعبير "عامية" تم استخدامه خلال تمرد الفلاحين على أسيادهم "المقاطعجيين"، وهو يشير إلى الجذر الشعبي للمتمردين، أي الفلاحين وأصحاب المراتب الدنيا وفق "نظام الوجاهة" الذي كان سائدًا قبل عام 1860، والمقابل في اللغة الإنكليزية هو "Commune". ينظر: Makdissi, pp. 51–66.

(5) لمزيد من التفصيل حول العاميات التي سبقت "ثورة" طانيوس شاهين، يُنظر: بوغوص توتونجيان، **الانتفاضة الفلاحية في كسروان بقيادة طانيوس شاهين: 1859–1860** (بيروت: يريفان، 2006)؛ ونسكايا سيميليا، **الحركات الفلاحية في لبنان: النصف الأول من القرن التاسع عشر**، ترجمة عدنان جاموس (بيروت: دار الفارابي، 1972)؛ يوسف الخطار الحلو، **العاميات الشعبية في لبنان** (بيروت: دار الفارابي، 1986).

(6) فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث: من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، ط 5 (بيروت: رياض الريس، 2008)، ص 55–56.

من المثقفين من بينهم إلياس حبالين المعروف بدفاعه العلني عن أفكار الثورة الفرنسية[7]. وعلى الرغم من أهمية هذه الثورة الفلاحية من منظور التمهيد لبناء مجتمع من الأفراد المتساويين سياسيًا واجتماعيًا، فإن السياق الذي جرت فيه وتفاعلت معه أدى إلى لجم تطلع الفلاحين التحرري نحو المساواة سياسيًا واجتماعيًا، بدعم من الفئات البرجوازية الناشئة (تجّار، حرفيين وأصحاب ورش ومؤسسات إنتاج، ... إلخ)؛ فقد تمَّ تأطيره بعلاقات أهلية، وعلى رأسها العلاقات الطائفية[8]. وهكذا انتهت الثورة إلى نشأة المتصرفية عام 1860، والتي تم بموجبها تكريس الطائفية لبناء السلطة في جبل لبنان. وبدوافع محلية وإقليمية ودولية، تحولت هذه السلطة الطائفية إلى نواة صلبة لعملية نشوء الكيان اللبناني المعاصر وتكوينه (1920–1943).

كان جبل لبنان في سياق ثورة الفلاحين إزاء ظاهرة سياسية واجتماعية لها طابع متناقض؛ فمن جهة نلاحظ حدوث ثورة تصدّرتها فئات فلاحية بدعم من فئات ومصالح برجوازية ناشئة ضد النظام الاقتصادي والسياسي المقاطعجي، ومن جهة أخرى، نسجل سعي الكنيسة المارونية لتقوم بدور المؤطر الأيديولوجي والسياسي الرئيس لهذه الثورة، فتجعل مطالب الثوار لتحقيق المساواة القانونية والسياسية للأفراد تقف عند حد الهوية الطائفية لتعود وتتوزع بصورة غير متساوية وفقها.

كانت صياغة دور الكنيسة نتاج مسار تاريخي معقّد برزت فيه الأدوار السياسية والاجتماعية التي تبنتها الطوائف الأخرى، وعلى رأسها الدور الأيديولوجي والتنظيمي والسياسي للطائفة الدرزية، ولا سيما منذ نشوء نظام القائمقاميتين (1840–1860). وقد انتهى المسار التاريخي لتشكل هذه الأدوار إلى الدفاع عن النظام المقاطعجي وفئاته الطبقية في وجه المطالبين بإلغائه. فقد سيست هذه الأدوار المستجدَّة الطوائف، حيث حولت الهوية الطائفية (والعصبية الطائفية الملازمة لهذا التسييس) إلى رأس مال سياسي (مواقع نفوذ) واجتماعي (مراتب اجتماعية) يمكن له أن يستدر أيضًا منافع اقتصادية مهمة. وهكذا حلّت التراتبية الطائفية، في تمفصلها مع خصائص النظام الاقتصادي - الرأسمالي الناشئ، مكان تراتبية المجتمع المقاطعجي، وأصبحت القاعدة التي يتم على أساسها انتظام السلطة والعمل السياسي الذي يدور حولها[9]. وفي سياق مواجهته لعدم

(7) المرجع نفسه. وللمزيد من التفصيل حول ثورة الفلاحين، يُنظر:

Ussam Makdisi, "Corrupting the Sublime Sultanate: The Revolt of Tanyus Shahin in Nineteenth–Century Ottoman Lebanon," *Comparative Studies in Society and History*, vol. 42, no. 1 (2000), pp. 180–208; Yehoshua Porath, "The Peasant Revolt of 1858–61 in Kisrwan," *Asian and African Studies*, vol. 2 (1966), pp. 77–157.

(8) للتوسع في هذا الموضوع، يُنظر: دومينيك شوفالييه، **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا** (بيروت: دار النهار للنشر،1971)؛ شرارة؛ المقدسي.

(9) يكتب نيروز ساتيك حول هذه النقطة ملخصًا المقدسي: "لقد أدّى ضرب نظام الوجاهة وتدخل القوى الأوروبية لخلق جبل لبنان ذي حدود وإدارة طائفية إلى بروز شكل من أشكال 'السياسات المحلية' تنبَّهت بموجبها القوى المحلية إلى ما تمتلكه من رأسمال ديني، توهمت من خلاله أنها لاعب أساسي في العالم الحديث. وقد ترجمت هذه القوى هذا الاعتقاد إلى مزيدٍ من التحالفات مع القوى الأوروبية المختلفة، وإلى سياسات خطاب رفعت شعار الحق في تمثيل كل جماعة لنفسها، أي اعتبار نفسها جماعة سياسية، وبذلت كل نخبة جهدًا كبيرًا لتسخير التراث في خدمة قضاياها الخاصة، واستلزم ذلك منها لقاءات وممارسة ضغوطٍ أخلاقية ومادية متواصلة من قبل زعماء كل طائفة للتغلب على المنافسين المحليين والفروق المناطقية والولاءات العائلية". ينظر: نيروز ساتيك، "مراجعة كتاب ثقافة الطائفية"، **عمران**، مج 1، العدد 1 (2012)، ص 292.

المساواة داخل الطائفة (نظام الوجاهة) وبين الطوائف (وفق نظام الدولة العثمانية الإسلامي)، "رفع طانيوس شاهين قبل أحداث 1860، خطابًا دينيًا ممزوجًا بالحرية والعدالة الاجتماعية، واستطاع بشعبيته الكبيرة بين الفلاحين الموارنة وتمرده على الوجهاء الدروز والموارنة معًا تحدي الكنيسة وتقويض محاولتها لتقديم نفسها ممثلاً عن جماعة متخيلة هي الطائفة المارونية"[(10)]. وقد كانت هذه المواجهة نواة الصراع التاريخي على تمثيل الطائفة ومصالحها السياسية ما بين الكنيسة والقوى السياسية المارونية، وهو الصراع الذي لا يزال مستمرًا إلى حد الآن. وينطبق الأمر نفسه على باقي الطوائف في لبنان كالدروز والسنة والشيعة، حيث يشتد الصراع بين المؤسسات الدينية والقوى السياسية كلما تعارضت المصالح وتضاربت المواقف السياسية بينهما.

2. الحركات المطلبية والقومية والحرب الأهلية (1975-1990)

ظل جبل لبنان، بين عامَي 1861 و1915، خاضعًا لنظام المتصرفية الذي كانت حدوده تشكل ما عُرف بلبنان الصغير. وفي إثر انهيار السلطنة العثمانية مع نهاية الحرب العالمية الأولى (1914–1918)، احتلت فرنسا رسميًا ما عُرف لاحقًا بلبنان وسورية، في حين احتلت بريطانيا العراق والأردن وفلسطين، وذلك وفق اتفاقية سايكس–بيكو المعقودة سلفًا بين البلدين (1916). وفي أيلول عام 1923، منحت عصبة الأمم الدولة الفرنسية حق انتداب لبنان وسورية، بعدما ساهمت قوة الاحتلال الفرنسي بالتعاون مع قوى "لبنانية" محلية، عام 1920، في إنشاء ما أطلق عليه اسم "دولة لبنان الكبير"، وذلك لتمييزه من "لبنان الصغير". ومع هذا الحدث التأسيسي للكيان السياسي اللبناني، دخل الصراع السياسي والاجتماعي مرحلةً جديدة اتسمت بوجود إطار سياسي جديد هو "النظام الجمهوري – الطائفي"[(11)].

لم تختلف القواعد التي تشكلت على أساسها هوية القوى السياسية الفاعلة في هذا الكيان عن تلك التي كانت سائدة خلال حكم المتصرفية، ولكن مع زيادة عدد الطوائف الوازنة ديموغرافيًا لتشمل إضافة إلى الموارنة والكاثوليك والدروز، السنة والشيعة والروم الأرثوذكس. وهكذا تشكل النظام السياسي للبنان الكبير كما تبلور مع حصول لبنان على الاستقلال عام 1943 (الدستور وميثاق 1943)، وكرّس التمثيل السياسي للطوائف المشار إليها، موزِّعًا على ممثلِّيها، وبصورة متفاوتة، المراكزَ السياسية والإدارية وما تفرزه من منافع. وقد جرت كل هذه التطورات السياسية مع تزايد تبعية الاقتصاد اللبناني بمختلف قطاعاته الإنتاجية والتجارية والمالية للمصالح الاقتصادية الرأسمالية المتمثِّلة بالاقتصادين الفرنسي والإنكليزي بصورة رئيسة[(12)].

اتسمت المرحلة الفاصلة بين عام 1943 والنصف الأول من ستينيات القرن العشرين باندلاع أزمة سياسية عامة، عُرفت بـ "ثورة 1958". وكان الصراع الأساسي خلال تلك الثورة يدور حول تموضع

(10) المرجع نفسه.

(11) كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ط 7 (بيروت: دار النهار للنشر، 1991). يُنظر على الأخص الفصول السادس والسابع والثامن.

(12) المرجع نفسه، ص 143–195.

لبنان حيال الصراع بين المعسكر القومي العربي بقيادة مصر الناصرية الساعي للتحرر من هيمنة الغرب الرأسمالي، وبين الولايات المتحدة الأميركية التي كانت تسعى لضم لبنان إلى "حلف بغداد"[13] في حربها الباردة ضد المعسكر الاشتراكي. وبسبب طغيان هذا الصراع وضمور الجانب الاجتماعي منه خلال تلك الثورة، فإننا لن نتوقف عند هذا الحدث لجهة مقارنته بالأحداث المبحوث فيها في هذه الدراسة. ولكن الطابع الطائفي المشترك الذي اتخذته الأطراف المتصارعة خلال ثورة 1958 كان طاغيًا قياسًا على ما كان عليه إبان ثورة الفلاحين التي قامت قبله بمئة عام. فخلال ثورة 1958، استندت الأطراف المتصارعة بصورة واضحة إلى الرافعة الطائفية، وتجلى الانقسام الطائفي للبنانيين، ورفعت مطالب تعلقت بحجم نفوذ "المسلمين والمسيحيين" في السلطة، وكذلك بالدور الذي ينبغي على لبنان أن يقوم به في الصراع الدائر بين الغرب الرأسمالي وحركات التحرر الوطني في مصر وسورية والعراق[14]. وفي هذا السياق، دخل لبنان مرحلة محتدمة من النضال رُفِعَت فيها مطالب عمال ومزارعين وفئات دُنيا من الطبقة الوسطى وطلاب مدارس ثانوية وجامعية[15]، كما شهد ارتفاعًا لوتيرة العمل المساند لتصاعد نضال الشعب الفلسطيني المسلح الساعي لتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني، ولا سيما بعد هزيمة الدول العربية في حربها مع إسرائيل عام 1967[16].

إن ما يهمنا من تناول هذه الحقبة من تاريخ لبنان الحديث هو تسجيل نشوء حركات اجتماعية رفعت، للمرة الثانية بعد ثورة طانيوس شاهين، مطالب اجتماعية تناولت قضايا؛ مثل: تحسين الأجور وشروط العمل وتأمين الضمان الاجتماعي والتعليم الرسمي وحماية الصناعة الوطنية ودعم الزراعة والمزارعين. وقد نبعت تلك المطالب من تناقضات الاقتصاد الرأسمالي اللبناني التي تعود جذور تشكله إلى منطقة جبل لبنان منذ بداية القرن التاسع عشر. وحملت المطالب في طياتها العمل على تأسيس علاقات سياسية واجتماعية عابرة للانقسامات الطائفية والأهلية المتغلغلة في المجتمع ومؤسساته، ضمن دولة مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات وتقوم على العدالة الاجتماعية. وكان هذا منطوق البرنامج السياسي الإصلاحي لأحزاب "الحركة الوطنية اللبنانية"، عشية اندلاع الحرب الأهلية، عندما وضعت على رأسه مطلب "إلغاء الطائفية السياسية" مدخلًا لإلغائها في مجال الأحوال الشخصية لاحقًا[17].

(13) أعلن حلف بغداد عام 1955، وشمل العراق وباكستان وتركيا وإيران. لم ينضم لبنان رسميًا إلى هذا الحلف المعادي للشيوعية، إلا أن الرئيس اللبناني كميل شمعون (1952–1958) لم يترك مجالًا للشك في أنه مؤيد لهذا الحلف.

(14) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، يُنظر: طرابلسي، ص 221–236.

(15) المرجع نفسه، ص 251–254، 293–303.

(16) المرجع نفسه، ص 262–267.

(17) للاطلاع على النص الكامل للبرنامج السياسي والمطالب التي رفعتها الأحزاب المعارضة للنظام في آب/ أغسطس 1975، والتي تمثلت بالحركة الوطنية اللبنانية، يُنظر: "النص الكامل للبرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية"، **الأنباء**، 2018/12/14، شوهد في 2024/2/28، في: http://tinyurl.com/yzw3mc8n. وقد تشكلت الحركة الوطنية اللبنانية برئاسة كمال جنبلاط وحزبه التقدمي الاشتراكي، من تحالف الأحزاب اليسارية والقومية (شيوعيين وقوميين سوريين وناصريين وبعثيين)، إضافة إلى عدد من الشخصيات المستقلة.

وعندما نجري مقارنة بين ما كان يحدث في تلك السنوات (1963–1975) وبين ثورة طانيوس شاهين الفلاحية (1858–1860)، نجد أن المتنفضين في الثورة الفلاحية لم يستطيعوا أن يتجاوزوا الإطار الطائفي في تعبيرهم عن مطالبهم الاجتماعية – الطبقية والسياسية، كما أشرنا سابقًا. أما في الحالة الأخرى، فقد استطاع المتنفضون أن يتجاوزوا الإطار الطائفي عندما رفعوا مطالبهم الاجتماعية والسياسية. غير أن التعبير السياسي عن هذه المطالب خارج الإطار الطائفي وبمفردات علمانية تقوم على مبدأ المواطنة والحقوق المتساوية للمواطنين لم يدم طويلًا، لا سيما بعد اغتيال كمال جنبلاط (16 آذار/ مارس 1977)، قائد الحركة الوطنية اللبنانية. فمع هذا الاغتيال، ومع احتدام الصراعات بين النظام السوري ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل للسيطرة على لبنان استنادًا إلى الخلافات بين الأطراف اللبنانية المتنازعة، تراجع نفوذ أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، وبدأت المواجهة تدور بين "الأحزاب المسيحية" المدافعة عن النظام والقوى الإسلامية ومن خلال خطاب طائفي في الجهتين[18]. وفي هذا السياق، فقدت الأحزاب اليسارية (الحزب الشيوعي اللبناني، ومنظمة العمل الشيوعي أساسًا) والقومية (التنظيم الشعبي الناصري في لبنان، والبعثيون، والحزب السوري القومي الاجتماعي) استقلاليتها، وانضوت تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، أو النظام السوري. في الوقت ذاته، تعاونت حركة "أمل" الشيعية مع الحزب التقدمي الاشتراكي، بتصفية "حركة الناصريين المستقلين – المرابطون"، وهي تنظيم قومي عربي سني في بيروت. ومع تحول الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة وليد جنبلاط، ابن زعيم الحركة الوطنية كمال جنبلاط، إلى تنظيم سياسي يدافع عن "مصلحة الطائفة الدرزية" في وجه القوى الطائفية المنافسة له، أفلَ الخطاب السياسي العابر للطوائف والمدافع عن المطالب الاجتماعية – الطبقية وعن المواطنة هوية سياسية موحِّدة لجميع اللبنانيين.

خلال تلك السنوات التي احتضنت كل التحوّلات السياسية والتنظيمية والأيديولوجية، كنا أمام ظاهرة سياسية – اجتماعية تمثلت في تكتل قوى سياسية لتحتضن مطالب فئات طبقية مستغَلَّة ومقهورة، وترفع البرنامج السياسي لتحقيق هذه المطالب. وقد تحكم في تلك الظاهرة أمران: الأول له علاقة بموازين القوى التي أفرزها الصراع بينها وبين خصومها الطائفيين وغيرهم كالقوى الإقليمية المحيطة (سورية وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية) والقوى الدولية (الولايات المتحدة). فكلما زادت قوة خصومها، تراجع نفوذ القوى والأحزاب المناهضة للنظام القائم. أما الأمر الثاني، فله علاقة بطبيعة هذا النظام المطلوب إصلاحه، وتأثير مفاعيله في ديناميكية تشكل القوى المناهضة له بنْيَةً وحَرَكَةً وإنجازًا. "ففي بلد تُعرَّف فيه حقوق البشر وواجباتهم في كل الأحوال تقريبًا على أساس انتماء الفرد بالولادة إلى واحدة من الطوائف السياسية"، يكون احتمال انزلاق الاحتقان الاجتماعي

(18) بعد اغتيال كمال جنبلاط، تحول الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة نجله وليد جنبلاط، إلى حزب يعبر أساسًا عن مصالح "الطائفة الدرزية"، ويواجه الأطراف الطائفية الأخرى على هذا الأساس. وأخذت حركة أمل، التي كانت ترفع شعار "حقوق المحرومين" الشيعة، تحتل الصدارة في الصراع الدائر في لبنان. في المقابل، بدأت منظمة العمل الشيوعي بالانكفاء التدريجي أمام الصعود المتنامي (والمدعوم من النظام السوري) للقوى الطائفية الشيعية والدرزية، كما شهد الحزب الشيوعي سلسلة اغتيالات لأهم كوادره السياسية والفكرية، لا سيما خلال عقد الثمانينيات.

إلى انقسام طائفي ومناطقي عاليًا[19]. وليس تحالف أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية خارج أثر هذا الاحتمال، حيث كانت صفته الملتبسة طائفيًا ماثلة فيه منذ نشأته عام 1969، وكان غالبًا ما يشار إليه باسم 'تحالف القوى الوطنية والإسلامية'. وبالتدريج، تمكنت القوى الطائفية في المناطق التي كانت تسيطر عليها أحزاب الحركة الوطنية من الحلول مكانها، في حين بدأت تطغى على الخطابَين الحزبي والجبهوي الوطني المعارض للنظام مطالب المشاركة في إدارة السلطة، والدعوة إلى تحقيق "التوازن الطائفي" في الحكم. ولم يكن مسار التطييف هذا سياسيًا فحسب، حيث لم يخلُ من المواجهات العسكرية بين الطرفين، ومن ضمنها العديد من الاغتيالات التي شملت قيادات وكوادر من الحزب الشيوعي اللبناني[20].

ومع حلول عام 1989، أتى "اتفاق الطائف" ليجسد الطابع الطائفي الحاسم لمعارضي النظام من خلال تحقيق "الشراكة والتوازن" في الدولة والحكم. من هنا، أصاب طرابلسي عندما استنتج أنه: "عمليًا، أدى اتفاق الطائف إلى إعادة إنتاج النظام الطائفي لكن بعد إجراء تعديلات هامة على توازن القوى بين مكوناته. بداية، حلت المناصفة محل نسبة 6/5 في توزيع مقاعد مجلس النواب، التي زيدت إلى 128 مقعدًا، والحقائب الوزارية. ثم ألغيت نسب التمثيل الطائفي في الوظائف الإدارية والقضاء والجيش والشرطة باستثناء الوظائف الأولى؛ أي المديرين العامين في الوزارات، حيث اعتمدت المناصفة وتداول المراكز مما يعني أنه لم تعد توجد مراكز فئة أولى مخصصة لهذه الطائفة أو تلك. والأهم من ذلك، أن صلاحيات رئيس الجمهورية تقلصت إلى حد بعيد لمصلحة رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب لكن مع المحافظة على نسب التمثيل الطوائفية في تلك المناصب بين الموارنة والشيعة والسنة. أما رئيس الوزراء، وهو في السابق معين من رئيس الجمهورية، فصار منتخبًا في 'استشارات إلزامية' يجريها رئيس الجمهورية مع النواب، تلزمه بتكليف من ينال أكثرية أصوات النواب بتأليف الحكومة (المادة 53 معدلة). إضافة إلى ذلك، انتقل الحق في حل مجلس النواب من الرئيس إلى مجلس الوزراء (المادة 55 معدلة) والمراسيم التي كان يوقعها الرئيس سابقًا مع الوزير المعني باتت تتطلب التوقيع الإضافي لرئيس مجلس الوزراء (المادة 54 معدلة)[21]".

عدَّل اتفاق الطائف ميزان القوى الطائفي على حساب الامتيازات التي كانت "المارونية السياسية" تتمتع بها وفق النظام السياسي لما قبل عام 1989. ويعني هذا أن نفوذ "الحركة الوطنية اللبنانية" لم يعد قائمًا على أساس دعم القوى الاجتماعية العابرة للطوائف من نقابات عمالية ومهنية ومزارعين وحركة طلابية، وأن شعارات الحركة لم تعد معبرة عن مطالب هذه القوى، وأن تأطير هذه المطالب لم يعد اجتماعيًا سياسيًا في المعنى المواطني، كما كان في منطلقه، بل صار طائفيًا. وقد كان تحول معارضة النظام الطائفي من موقع وطني غير طائفي إلى موقع طائفي يكتفي بالمطالبة بتحسين حصة الطوائف الإسلامية مقارنة بحصة "المسيحيين" من الحكم وإدارة الدولة تحت عنوان

(19) طرابلسي، ص 308.

(20) للمزيد من التفصيل حول إعادة إنتاج الطوائف المسلحة في الوطنَين المسيحي والإسلامي، يُنظر: المرجع نفسه، ص 399–415.

(21) المرجع نفسه، ص 425–426.

"الشراكة والتوازن"، عاملاً حاسمًا في تغيير وجهة النضالات الاجتماعية والوطنية في أواسط ستينيات القرن العشرين وسبعينياته نحو إعادة إنتاج النظام الطائفي وإعادة ضبط التناقضات الاجتماعية والسياسية تحت المظلة الطائفية.

ثانيًا: انتفاضة 17 تشرين

1. خصائص الانتفاضة ومطالبها

انطلقت انتفاضة "17 تشرين" من العاصمة بيروت؛ بسبب اندلاع الحرائق في جنوب جبل لبنان وعجز الدولة عن إطفائها، وصدور قرار حكومي بفرض رسوم على المواطنين مقابل استخدام تطبيق الـ "واتس آب" لإجراء المكالمات الهاتفية.

تدفق الناس من مختلف مناطق بيروت حتى امتلأت ساحتا الشهداء ورياض الصلح. وبدأت ساحات المدن الرئيسة، كطرابلس وصيدا وصور، وساحات البلدات الموزعة بين شمال لبنان (عكار، زغرتا، الكورة، ... إلخ) وجنوبه (النبطية) مرورًا بمنطقة البقاع وبعلبك في شرقه، تستقبل تباعًا جموع المتظاهرين، رافعين شعارات تدين السلطة وتطالب بإسقاط الحكومة. وكان المشاركون من مختلف المذاهب الدينية والفئات الطبقية، ومن مختلف الفئات العمرية مع غلبة العنصر الشبابي من الذكور والإناث، والفئات الطلابية وفئات الطبقة الوسطى. وبفعل هذا الانتشار والجماهيرية وتنوع الفئات المشاركة، تحولت المظاهرات إلى انتفاضة شملت عدة أشكال نضالية؛ منها التظاهر والتجمهر في الساحات وإلقاء الخطب وتنظيم حلقات النقاش وتقديم الوجبات المجانية للمشاركين وتوفير أماكن لرعاية الأطفال المرافقين للأهل المشاركين في الانتفاضة، وإقامة المهرجانات الفنية الموسيقية المنظمة والعفوية والعروض المسرحية، وتنظيم معارض الصور والمنحوتات والرسوم. وكانت كل هذه الفعاليات تؤكد الطابع السياسي المباشر للانتفاضة واستعداد المشاركين لمواجهة عنف السلطة على هذا الأساس، كما تؤكد طابعها الاجتماعي التعاضدي وطابعها الفني المتنوع.

ويستدعي تعدد أبعاد الانتفاضة اعتماد رؤية تحليلية لمفاعيلها لا تحصر قياسها في المجال السياسي في معناه التقليدي فقط، بل تشمل أيضًا التحولات التي قد تحدث على مستوى الثقافة السياسية وتشكل الوعي. ويشمل هذا المستوى المشاركين في الانتفاضة وداعميها، وعددهم يناهز نصف البالغين في لبنان بحسب ما أظهرت نتائج التصويت لصالح المرشحين التغييرين في انتخابات 2022[22]. وقد تمظهر الوعي السياسي التغييري في مجالات عدة، منها المجال الفني. كما جسدت

(22) يشير ياسين ياسين، أحد نواب الثلاثة عشر الذين أوصلتهم الانتفاضة إلى البرلمان في انتخابات عام 2022، إلى أن لوائح المرشحين التغييرين قد حصلت على 472 ألف صوت تفضيلي، "متفوقة على جميع اللوائح الأخرى". ويضيف العميد المتقاعد، جورج نادر، وهو من مجموعة "حراك العسكريين المتقاعدين"، أنه لو توحدت لوائح المرشحين المنتمين إلى الانتفاضة، لكانوا قد حصدوا 50 مقعدًا من أصل 128 مقعدًا في البرلمان اللبناني، "فمجموع 426 ألف صوت كانت كافية للحصول على 50 مقعدًا، بينما الأحزاب التي تمثلت بأكثر من 17 نائبًا، نالت 172 ألف صوت (للقوات اللبنانية) و127 ألف صوت (للتيار الوطني)". يُنظر: "مشروع ذاكرة"، **بوابة بيروت**، شوهد في 2024/2/28، في: http://tinyurl.com/yc2uzrsf. وللحصول على نتائج انتخابات 2022 بالتفصيل، يُنظر: زينة عكر عدره، **انتخابات مجلس النواب اللبناني 2022: أرقام ونتائج** (بيروت: الدولية للمعلومات، 2022).

مظاهر أخرى ذلك الوعي؛ فقد عمل المنتفضون على تملّك الساحات العامة في المدن، وعلى الأخص في بيروت، وإعادة رسم شروط الدخول إليها بحيث تحولت إلى ساحات لعزف الموسيقى وأداء الغناء الجماعي وعرض الرسوم والمنحوتات والصور الفوتوغرافية[23]. وبلغ تملّك المنتفضين الفضاءَ الحضري وفرضهم سيطرتهم عليه حدًّا جعل السياسيين يتجنبون الظهور في الأماكن العامة أو الذهاب إلى مجلس النواب، خوفًا من تعرضهم للإهانة والنقد والتجريح من المواطنين[24]. كما أن الشعارات التهكمية والساخرة ملأت الساحات التي احتضنت الثوار، ومنها: "سعد، سعد، سعد، ما حتى تحلم فيها بعد" (والمقصود هو إمكانية عودة رئيس الوزراء السابق سعد الحريري إلى منصب رئاسة الوزارة)؛ "هيلا هيلا هيلا هو ملحم نقيب يا حلو!"؛ "مين جابو لنا هيدي الثورة، كنا عايشين عيشة كلاب ومبسوطين"؛ "ألغيت الجلسة لعدم اكتمال النصابين"؛ "هالصيصان شو حلوين عم بدورو حول المجلس هربانين"؛ "هيلا هيلا هيلا هو، الأوتستراد سكر لا حالو"؛ "عا بالي قهوي على هيلا هيلا هيلا هو"؛ "سرقتو البلد ماشي، سرقتو حقوقنا ماشي، سرقتوا مستقبلنا ماشي، بس تسرقوا هيلا هيلا هيلا هو ما رح نقبل". ولم تغب الشعارات النسوية؛ مثل: "الثورة أنثى"؛ "المستقبل أنثى"؛ "أجسادنا لنا"[25].

ومن علامات الوعي السياسي المتأثر بمفاعيل الانتفاضة تواتر الشعارات التي تدل على حدوث قطيعة مع سردية النظام والأقطاب السياسية الممثلة له[26]، فقد كانت الحكومة وقتئذٍ "حكومة وفاق وطني"، تشارك فيها جميع القوى والأحزاب التي تمثِّل مختلف ألوان المشهد السياسي في البلاد. وعلى الرغم من الاختلافات العلنية بين الوزراء واستقالة بعضهم (وزراء حزب القوات)، فإن الشعار الرئيس الذي انضوى المتظاهرون تحت لوائه استهدف السلطة بجميع مكوناتها، وهذا ما جسده الشعار الرئيس للمنتفضين: "كلن يعني كلن (كلهم تعني كلهم)". كما رفع المنتفضون العديد من الشعارات التي استهدفت نقد السلطة؛ مثل: "يسقط حكم الأزعر"؛ "الشعب يريد إسقاط النظام"؛ "Aoun je t’aime en France"؛ "يأتي العفو عن المظلوم على الأيادي النظيفة، ولكن أولًا يسقط

(23) Wael Sinno, "How People Reclaimed Public Spaces in Beirut during the 2019 Lebanese Uprising," *The Journal of Public Space*, vol. 5, no. 1 (2020), pp. 193–217; Rima Majed & Lana Sakman, "Lebanon’s Thawra," *Middle East Report*, vol. 292, no. 3 (2019); Sabah Jalloul, "Lebanon October 17 Uprising, Graffiti, Slogans and Songs," *Assafir*, 8/3/2021, accessed on 1/11/2023, at: http://tinyurl.com/bdhvzv7j

(24) تقارير صحفية مختلفة، منها: سلمان العنداري، "لبنان.. المحتجون يطاردون السياسيين في الأماكن العامة"، **سكاي نيوز عربية**، 2020/2/7، شوهد في 2024/2/28، في: http://surl.li/qzkbc

(25) يتطلب قياس هذا التحول في الوعي والثقافة السياسية بحثًا آخر يغطي مراحل زمنية متعاقبة بعد حدوث الانتفاضة، لا مجال لتناوله في هذه الدراسة.

(26) صرح سمير سكاف أنّ ثورة "17 تشرين" امتدت إلى عدد كبير من الوزارات والإدارات وواجهت وزراء ومديرين عامين، وتظاهر المنتفضون مرات عدة في محيط عين التينة وعلى مداخل القصر الجمهوري، قائلًا: "أخافت ثورة 17 تشرين ومنعت عشرات المسؤولين من التواجد في الأماكن العامة، لا بل حرمت كل 'الأسماء النافرة' من المسؤولين من العودة لأي حكومة منذ بدايتها وحتى اليوم". ينظر: شربل صفير، "أربع سنوات على ثورة 17 تشرين: غياب عن الساحات وصمت مريب"، **جسور**، 2023/10/17، شوهد في 2024/2/28، في: http://tinyurl.com/ksuf42ds؛ "هل حققت ثورة 17 تشرين الأول أي إنجازات؟"، المركز اللبناني للدراسات، 2021/9/21، شوهد في 2024/2/28، في: http://tinyurl.com/mtp5se7a

حكم الأزعر"؛ "On ne demande pas la lune"؛ "سلاحنا العلم وسلاحكم القتل والتهجير"؛ "لا ثقة للفاسدين حلو عنا"؛ "ما بدنا كسارات: جريصاتي بيسوى صباتي ثورة"؛ "الثورة لنا"؛ "لأ وألف لأ لم تحترق الثورة" (إشارة إلى إحراق قبضة الثورة في ساحة الشهداء)؛ "راجعة الثورة أقوى وبكل ساحات لبنان" (بعد إحراق القبضة)؛ "الخوف التبعية الطائفية الظلم يليها ضربة بالشاكوش، ليظهر من بعد تكسير الكلمات السابقة: ثورة 17 تشرين #لبنان ينتفض"؛ "إرفنا منكم يا تجار الهيكل"؛ "استقيل يا سئيل"؛ "ثورة حلم حرية"؛ "First they ignore you Then laugh at you Then they fight you Then you win #ثورة"؛ "قضاء عادل أولاً العفو عن المظلومين"[27].

ومن العلامات الأخرى على الوعي السياسي المتأثر بمفاعيل الثورة، تبلور مطالب مشتركة رفعها المنتفضون، منها ما صوَّب نحو ضرورة إنعاش الهوية الوطنية العابرة للطوائف والتمسك بها بدلاً من الهويات الطائفية؛ مثل: "سأعيش لأجل وطني"؛ "سأتنفس لينبض وطني"؛ "تسقط المحاكم الدينية"؛ "تحية للزوق" (إشارة إلى المنتفضين في منطقة الزوق ذات الغالبية المسيحية)؛ "انتبه!!! وقت نزلت إنت تتظاهر وتثور شلحت طايفتك، ما ترجع تلْبسها مرة تانية، خلِّي حلمك وطنك"؛ "ما بدي وزير طاقة من طايفتي، بدي طاقة"؛ "علمانية – ديمقراطية عدالة اجتماعية مساواة"؛ "قانون مدني موحد الأحوال الشخصية".

ولم يفتْ الحراكيون رفع شعارات عديدة طرحت مسألة العدالة الاجتماعية، على منوال: "البلد بساع الكل والشغل حق للكل"؛ "يا أبانا أين خبزنا كفاف يومنا"؛ "لا للغلاء المعيشي"؛ "لنستعيد كل شي مع الفائدة"؛ "مرت الثورة من هنا وأغلقت محلات الصيارفة".

2. أصوات المشاركين في انتفاضة 17 تشرين: تحليل إجابات المستجيبين

ما حدث في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 وما تلاه، من تحركات ومظاهرات واعتصامات، يطرح عدة أسئلة: ما الذي حدث بالتحديد؟ ما الدوافع التي أفرزت هذه المشاركة الواسعة في التحركات؟ ولماذا هبط عدد المشاركين لاحقًا إلى حدٍّ بدا معه أن الانتفاضة قد انتهت؟ ما الذي حققته؟ ما الذي فشلت في تحقيقه؟ ما أهم المصاعب التي واجهها المنتفضون؟ وأخيرًا، هل من أمل لدى المشاركين في تغيير النظام أو إصلاحه؟

توجهنا بهذه الأسئلة وغيرها إلى 65 شخصًا من الذين شاركوا في الانتفاضة؛ منهم من شارك في الانتفاضة بصفة فردية، ومنهم من شارك بصفته عضوًا في مجموعة من المنتفضين. وفيما يلي نعرض نماذج عن المواضيع التي أثارها المستجيبون بصورة مشتركة. ونعمد في عرض هذه المواضيع إلى ذكر المواقف حيالها واقتطاف مقاطع مما قاله المستجيبون مع بيان أعداد المستجيبين الذين تناولوا

(27) جُمعت جميع الشعارات المذكورة من قبل الباحث أثناء مشاركته في المظاهرات خلال عامي 2019 و2020.

تلك المواضيع، وهي أرقام لا نقصد منها الإحصاء الكمي بل المساعدة على إدراك موقعها ضمن طيف مواقف المتنفضين. وقد عرفتنا مواقف المتنفضين بمطالب الانتفاضة وتقييمهم لها.

أ. مطالب الانتفاضة

توزعت مطالب المتنفضين على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

- **على المستوى السياسي**

من بين جميع المستجيبين (65)، أبدى 13 مستجيبًا رأيهم بإجراء انتخابات مبكرة، فأظهر 12 منهم تأييدهم لمطلب إجراء انتخابات مبكرة باستثناء مستجيب واحد دلت إجاباته على أنه مقرب من حزب الله. عدا هذا القاسم المشترك، فإن جميع المؤيدين لإجراء انتخابات مبكرة لديهم مطالب إضافية من الانتفاضة؛ فقد طالب أحدهم بإلغاء الطبقة السياسية بجميع أطرافها، وطالب اثنان منهم بإسقاط الحكومة والمجيء بحكومة تكنوقراط. أما باقي المستجيبين فقد أرادوا إلى جانب إسقاط الحكومة إلغاء الطائفية السياسية وإنشاء دولة مدنية ومحاسبة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة وخيرات البلاد، وأخيرًا إجراء الانتخابات وفق قانون انتخابي جديد، "وإلا بيرجعوا هنّي ذاتن".

وفي موضوع الموقف من حكومة حسان دياب التي خلفت حكومة الحريري المستقيلة، وكانت مراسيم تشكيلها بتاريخ 12 كانون الثاني/ يناير 2020، تبين أن 23 مستجيبًا حدّدوا موقفهم منها بإسقاطها والمجيء بحكومة مستقلين "تحكي باسم الشعب" أو حكومة تكنوقراط، باستثناء مستجيب واحد عرّف عن نفسه بأنه ينتمي إلى حزب الله قال: "رحنا على إسقاط الحكومة ولكن نحن بحاجة إلى سلطة تنفيذية في البلد، وهم (أي المنتفضون) لم يستطيعوا الإقدام على التغيير والتربع على السلطة والحكم وقلب النظام وتحسين المؤسسات. لذا من نحاسب إذا سقطت الحكومة وعلى من يضغطون لتحقيق المطالب؟". ومن بين المستجيبين، ذهب بعضهم إلى حد المطالبة بالإتيان بحكومة بـ "بصلاحيات استثنائية" تشرع "لقانون انتخابات خارج القيد الطائفي"، ومن ثم إجراء انتخابات عامة "على أساس هذا القانون".

واشتكى مستجيبون (26 مستجيبًا) من قمع السلطة، متمثلةً في الجيش وقوى الأمن، وممارستها العنف والاعتقالات بحقّ العديد من المشاركين في الانتفاضة؛ ما أدّى إلى تعرّض بعضهم إلى أذًى جسدي. وأشار عشرة من المستجيبين إلى دور "زعران السلطة" والأحزاب بصورة عامة في ذلك، ومن بينهم من خصَّ بالذكر "زعران حركة أمل وحزب الله وشباب الخندق الغميق وحرس المجلس ورجالات النائب أكرم شهيب".

وأفاد 20 مستجيبًا أنهم يؤيّدون قيام دولة غير طائفية، وقد جاء التعبير عن هذا المطلب بطرائق متنوعة؛ منها: "السعي نحو الخلاص من الطبقة السياسية الحالية وحل مشاكل النظام السياسي الحالي منها المحاصصة والطائفية السياسية والفساد والتمييز وتقليص سلطة المؤسسات الدينية

وامتيازاتها والحد من سيطرتها"؛ و"أملنا الوحيد بمستقبل أفضل، أملنا بدولة مؤسسات علمانية قائمة على احترام الفرد ومبدأ فصل السلطات وتكافؤ الفرص بعيدًا عن الطائفية ووهم 'القطيع يحمي'"؛ و"إسقاط هذه المنظومة الفاسدة وتغيير هذا العقد الاجتماعي القائم على التبعية الحزبية والطائفية المتعصبة من خلال إنشاء دولة مدنية"؛ و"فصل الدين عن الدولة وإلغاء الطائفية السياسية"؛ و"الدين مهم لبناء الإنسان والقانون مهم لبناء دولة مدنية"؛ "بدي هالبلد يتحول من دولة طائفية ومحسوبيات لدولة مدنية ومؤسسات وديمقراطية حقيقية مش محاصصة بين مجموعة مجرمين وزعما عصابات"؛ "بدي دولة مدنية وبدي يسمحوا بالزواج المدني"؛ "إلغاء النظام الطائفي والمحسوبية وإنشاء دولة مدنية وتفعيل دور المجتمع المدني"؛ "إذا لم نخرج من الذهنية الطائفية أو الحزبية [في المفهوم اللبناني، لكلمتَي الطائفة والحزب المعنى ذاته] لا مستقبل للحراك"؛ "المطلوب هو تغيير النظام السياسي والطائفي بالكامل وصياغة دستور جديد للبلاد يضمن وجود دولة علمانية"؛ "هالانتفاضة أطلقت شرارة التغيير والعبور لدولة عصرية ومدنية وأنا مؤمنة بأن التغيير جايي ولو تأخر"؛ "السعي لإنشاء دولة مدنية خارج القيد الطائفي من خلال أولاً إقرار قانون انتخابي على النسبية ويكون لبنان دائرة واحدة"؛ "تطبيق الدستور الذي يعتبر المدخل الأساسي باتجاه الدولة المدنية – قانون انتخابات عصري خارج القيد الطائفي"؛ "تأسيس دولة مدنية علمانية".

وهكذا، تدرجت المواقف السياسية لدى المنتفضين من البسيط والمباشر إلى الجذري المتمثل بتغيير النظام الطائفي والمحاصصة الطائفية والتحول نحو نظام مدني – علماني.

• **على المستوى الاقتصادي**

خلال التحركات والمظاهرات التي أطلقتها انتفاضة "17 تشرين"، رُفع مطلبٌ يدعو إلى إسقاط "حكم المصرف"، إلا أن هذا المطلب بقي محصورًا بعدد قليل من المجموعات اليسارية، فكانت الدعوة إليه مطلبًا لخمسة مستجيبين من أصل 65 مستجيبًا. وكان مطلب "إعادة هيكلة القطاع العام للنظام المصرفي" يعود إلى شخصين فقط من مجمل عدد المستجيبين. في المقابل، كانت الدعوة صريحة إلى إنشاء قضاء مستقل من قبل 15 مستجيبًا. كما أضاف بعضهم تحديد مهمة القضاء المستقل بـ"محاسبة الفاسدين واستعادة الأموال المنهوبة"، و"ليقف ولو لمرة واحدة في محاربة اللصوص الحقيقيين". وأوضح أحد مستجيبين أن ما يريده هو "نظام قضائي عادل ومنفصل ومستقل عن السلطة السياسية وقادر على محاسبة السياسيين والموظفين الفاسدين بلا خوف من الزعماء والمسؤولين وبلا ارتهان لأحد". ومن المستجيبين من رأى "أنه لا أمل في مستقبل لبنان" إذا بقي النظام القضائي على حاله.

أجمعَ المشاركون في الاستبيان على أن تدهور المستوى المعيشي المتمثل في ارتفاع معدل الفقر والبطالة وتدهور درامتيكي لسعر الدولار، يشكل أحد الأسباب الرئيسة التي دفعتهم إلى المشاركة في الانتفاضة. هذا كان لسان حال 22 مستجيبًا: "بدنا نعيش يا بنت الحلال، أنا بشتغل كل يوم 15

ساعة، أنجق آكل ونام. وأمي بتنظف بيوت وأختي بتعلم ولاد زغار بالمدرسة كلو لندفع أجار البيت وناكل ونشرب ومش ملحقين. لأيش قولك شاركت بالثورة؟ مش مقبول نحنا شعب عايش من قلة الموت".

• **على المستوى الاجتماعي**

كان موضوع الهجرة حاضرًا لدى 25 من المستجيبين؛ فقد رفض 6 منهم مغادرة لبنان مفضّلين البقاء فيه رغم جميع الصعوبات، وركز اثنان على مهمة تغيير النظام، وعبّر آخر عن أن الشيء الوحيد الذي يجعله لا يتخذ قرار الهجرة من لبنان هو عودة الثورة إلى الشارع[28]. وأفاد مستجيبان آخران أن الهدف من الهجرة هو استكمال الدراسة، وأنهما سوف يبقيان في الخارج إذا لم تنجح الثورة. أما باقي المستجيبين (18)، فقد أبدوا رغبتهم في ترك لبنان لصعوبة العيش فيه وغياب فرص العمل. وهذا ما أكدته الأعداد الكبيرة التي غادرت لبنان منذ اندلاع الانتفاضة؛ ما يساهم في تخفيض الضغط على النظام ورعاته؛ ففي الفترة 2017–2021، بلغ عدد المهاجرين من لبنان 215653. وفي الفترة 2020–2021، ارتفع عددهم من 17721 إلى 79134. وفي عام 2019، هاجر 66541. ويعود الهبوط في العدد الإجمالي إلى صعوبات السفر بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)[29]. وقد زاد عدد الراغبين في الهجرة بشكل ملحوظ بعد انفجار 4 آب/ أغسطس 2020؛ ما انعكس في ارتفاع عدد المهاجرين بعد ذلك التاريخ.

ب. حصيلة الانتفاضة: ما بين الإنجاز والفشل والتشرذم

فيما يهم إنجازات الانتفاضة، ركز 14 من المستجيبين على أربعة محاور: كسر حاجز الخوف من الزعيم لدى اللبنانيين؛ وخلق وعي بحقوق الفرد السياسية والقانونية؛ وتحقيق الوحدة بين الناس بغض النظر عن المذهب والانتماء المناطقي؛ وتوجيه صفعة إلى السلطة تليها صفعة أقوى إذا لم ترحل.

وفي محور كسر حاجز الخوف من السلطة، رواح ما قاله المستجيبون بين ما يأتي: "مشهد الملايين من الناس كان أروع مشهد، وهذا يكفي"؛ و"في عالم كتير صاروا أحرار وبطلوا يخافوا من حدا وطلعو من تحت عباية الزعيم وشيخ القبيلة"؛ و"يللي قدر يتحقق لحد هلق هو خوف السياسيين يللي برز خصوصًا بعد ما صار في احتجاجات بمناطق غير متوقع أنو يصير فيها تحركات بهالحجم الكبير، متل طرابلس وبعض مناطق الجنوب"؛ و"الانتفاضة خوفت الكبار".

أما في محور مساهمة الانتفاضة في تحقيق الوحدة بين الناس، فقد توزعت التصريحات بين "الانتفاضة كسرت القيود والحواجز الطائفية والمذهبية والمناطقية"؛ و"البترون مش بجيبة حدا .. على مستوى المنطقة كسرنا صورة أنو البترون هي للتيار"؛ و"هو أنو الناس لمست حقيقة أنو في

(28) مقابلة شخصية، بيروت، 2020/9/22.

(29) ينظر: آلاء ترشيشي، "عدد المغادرين من لبنان يرتفع بنسبة 312% عام 2020: 20 ألف لبناني هاجروا خلال شهر أيلول"، **أحوال ميديا**، 2020/10/9، شوهد في 2024/2/28، في: http://tinyurl.com/yubzykxn

أرضية مشتركة بيناتنا كتير كبير أكتر من القصص يللي بتفرقنا"؛ و"ناس من أقصى اليمين لأقصى اليسار، وهالشي كان كتير مهم"؛ و"الانتفاضة خلقت نفس جديد".

أمّا ما قيل في محور توجيه صفعة إلى السلطة: "الحراك بشكل عام حقق للأحزاب إنهم أكلوا كف وهيدا الكف بدو يفرجيون هلق أنو إذا ما سلموا السلطة رح يرجعوا ياكلوا كف متلو... كف حيكون أقوى من أول كف. وهيدا بالنسبة إلي إنجاز كبير".

عبّر 33 مستجيبًا عن آرائهم في موضوع تشرذم الحراك. ويمكن تصنيف الأجوبة إلى مجموعتين؛ الأولى تعيد تشرذم الحراك إلى الحراك نفسه؛ إذْ شددت على غياب الرؤية الموحدة لدى المنتفضين وغياب الوحدة في المطالب والتنظيم والقيادة، مع إشارة أحدهم إلى نفوره من سيطرة اليسار على الحراك. أما المجموعة الثانية، فإنها تعزو تشرذم الحراك إلى دور السلطة التي نجحت في تخريبه عن طريق المندسين والجواسيس والمخربين لاستدراج المنتفضين للمواجهة مع القوى الأمنية. وركزت أجوبة هذه المجموعة على استغلال السلطة حالة الحراك الرخوة سياسيًا وتنظيميًا (أي سهولة إحداث اختراقات للانتفاضة من السلطة وأجهزتها) لإفشاله بوساطة دفعه إلى ممارسة العنف وتدمير المؤسسات وإرسال مجموعات مرتبطة بالسلطة لتفكيك الحراك وتغذية شرذمته.

كما اعترض 11 مستجيبًا على سلاح حزب الله لعدة أسباب؛ منها أنه غير شرعي ويتدخل في شؤون دول أخرى دون العودة إلى الدولة والحكومة بوصفهما مرجعية سياسية، وأنه يهيمن على قرارات الدولة في السلم والحرب وإنشاء التحالفات الاستراتيجية. ويرى أحد المستجيبين أن لا مستقبل للبنان ما لم يسلم حزب الله سلاحه. ومنهم من يدرج سلاح حزب الله بمطلب نزع السلاح غير الشرعي في لبنان عمومًا والمطالبة بدولة قوية ليس فيها ميليشيا أقوى منها.

وسجّل 22 مستجيبًا أن **الحراك قد فشل**. ومن بين هذه المجموعة، أفاد 10 مستجيبين أن فشل الحراك يعود إلى انقسامات الحراك وتفتته وعدم وحدة الرؤيا السياسية وعجز الحراك عن إنتاج البديل من السلطة. إضافة إلى ذلك، يقول أحدهم إن السلطة قد نجحت في اختراق الحراك بعدما سمحت للأخير أن ينفس عن غضبه في الأيام الأولى منه.

في المقابل، أفاد الباقون أن الحراك لم يأتِ بأي نتيجة، "لا بل خسرنا أشغالنا وفِقرْنا أكتَر". وصرح أحدهم أنه حتى سقوط حكومة الحريري كان حاصلًا قبل الحراك، وما فعله الحراكيون في هذا المجال كان الإسراع في هذا السقوط. وقال آخرون كلامًا مفاده أن فشل الانتفاضة يعود إلى عدم الثقة فيها، وأن شعبًا ليس حرًا لا ينتج انتفاضة ناجحة: "فشلنا لأننا لا نؤمن بحق الاختلاف وأن الغناء وغياب طول النفس لا يؤديان إلى إسقاط السلطة".

لا تدعي العينة المستجيبة تمثيل "جميع" آراء الذين شاركوا في الانتفاضة، إلا أن أهمية المعطيات التي قدمها المستجيبون تكمن في شمولها مجموعة واسعة من المواقف والتقييمات التي وجدت في أوساط المشاركين في الانتفاضة. ويمكن الوثوق باتساع هذه المواقف لوجود صدى لما جاء فيه

في كم كبير من الكتابات التي صدرت عن انتفاضة "17 تشرين"، أكانت كتابات صحفية أم بحثية، والكثير مما بثته وسائل الإعلام، ومحتويات التعليقات والنقاشات على وسائل التواصل الاجتماعي.

ثالثًا: حصيلة انتفاضة 17 تشرين وآفاق النقاش النظري حول الحراك الاجتماعي

تستحضر هذه الوقائع الغنية التي حفلت بها انتفاضة "17 تشرين"، النقاش الدائر في الأوساط الأكاديمية حول الحراك الاجتماعي واستنتاجاته النظرية[30]. وبالاستناد إلى هذا النقاش والمساهمة فيه، نتناول في الأسطر التالية تقدير مدى صحة القول بتراجع انتفاضة "17 تشرين" وفشلها في تحقيق المطالب الأساسية التي دعت إليها[31]. وفي هذا التناول أعود إلى ثلاثة مفاهيم أساسية: الفرص السياسية، وبنى التعبئة، والإطار الذهني والمعرفي المشترك.

1. توفر الفرص السياسية لإطلاق الحراك الاجتماعي

يعود المكون الديمقراطي في النظام السياسي اللبناني إلى الظروف التاريخية التي واكبت ولادته في أواسط القرن التاسع عشر. فكما أسلفنا القول، كان لبداية تغلغل العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في لبنان في تفاعلها مع ما خلّفته ثورة الفلاحين دورٌ في وضع لبنات هذا النظام. ومهما كان أثر العلاقات الإنتاجية متدرجًا فلا بد له من رافعة سياسية ديمقراطية. كما أن مطالب الثورة ذات شعارات مواطنية ديمقراطية عززتها مساندة بعض العناصر البرجوازية والتمثيل في المتصرفية. يتكرس المكون الديمقراطي في النظام السياسي اللبناني في توفر الفرص للتداول في الشأن العام، ومنه أداء السلطة والقوى التي تمثلها، وإمكانية تشكيل المجموعات السياسية للقيام بذلك، وهو ما لا ينفي وجود حدود ومراقبة من السلطة.

وفضلًا عما مررنا به خلال تناول الحركات الاجتماعية والسياسية التغييرية في أواسط القرن العشرين من إشارات إلى ترسخ الفرص للعمل السياسي المعارض وحتى المسلح في لبنان، يمكن الإشارة إلى علامات تلك الفرص خلال انتفاضة "17 تشرين". فخلال عملنا الميداني، أجرينا مسحًا ميدانيًا للإمكانيات المتاحة للحراك للتعبير عن المواقف السياسية وممارسة النشاط السياسي. وإضافة إلى تسجيلنا إنشاء محطتَي تلفاز ناطقتَين باسم الحراك، عملنا على إحصاء المجموعات المنظمة التي انخرطت فيه. وقد تمكنا من إحصاء 550 مجموعة؛ منها: الأحزاب (22)؛ والنقابات والاتحادات

(30) يُنظر على سبيل المثال:

Victoria Carty, "Arab Spring in Tunisia and Egypt: The Impact of New Media on Contemporary Social Movements and Challenges for Social Movement Theory," *International Journal of Contemporary Sociology*, vol. 51, no. 1 (2014), pp. 51–80; Phillipp O. Amour, *Middle East Reloaded: Revolutionary Changes, Power Dynamics, and Regional Rivalries Since the Arab Spring* (Washington: Academia Press, 2018), pp. 199–224.

(31) حول مسار تراجع أعداد المشاركين في الانتفاضة والأسباب التي ساهمت في ذلك، يُنظر: **انتفاضة 17 تشرين في لبنان: ساحات وشهادات**، إعداد وإشراف خالد زيادة ومحمد أبي سمرا (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022).

العمالية (7)؛ ومجموعات الأساتذة والطلاب الجامعيين (11)؛ ومجموعات رجال الأعمال (3)؛ والعسكريون المتقاعدون (15)؛ والجمعيات الثقافية (38)؛ والجمعيات النسائية (12)؛ ومجموعات أخرى عرفت نفسها على أنها "ساحات وأندية وخيم" (17)؛ وأخرى عرفت نفسها على أنها "مجموعات ثوار" (157)؛ وجبهات وائتلافات (42)؛ ... إلخ. وإذا أضفنا إلى الفرص السياسية توفر تطبيقات "واتس آب" و"تويتر" و"إنستغرام" وغيرها لدى المتفضين واستخدامها الكثيف للاتصال ونقل الأخبار والتحشيد والتعبئة، ظهر لنا دور وسائط التواصل الاجتماعي في التواصل بين أعضاء المجموعات وفيما بينها[32].

في ضوء هذه المعطيات يتبين لنا أن الفرص السياسية كانت متوفرة لإطلاق انتفاضة "17 تشرين"، وتبلور فعل المجموعات المنظمة والداعية لها. فكيف كان بناؤها التنظيمي؟ وما الذي كرَّسه الاستخدام المكثف لوسائط التواصل الاجتماعي في هذا المستوى؟

2. بنى التعبئة والممارسات التحشيدية

تنظيميًا، كانت غالبية بنى التعبئة أفقية ولاهرمية، وقد تعزز هذا الملمح بالاستخدام المكثف لوسائط التواصل الاجتماعي التي كرَّست لامركزية تناقل الأخبار والتعليق عليها وتقييمها والتعبير عن المواقف والدعوة إلى الممارسات العملية. إلا أن تأثير هذا العدد الكبير من المجموعات التي انتسبت إلى هذه الانتفاضة في تحقيق المطالب كان متناقضًا؛ فمن جهة أعطى تعدد قوى الانتفاضة بعدًا شعبيًا واسعًا، ومن جهة أخرى، أدى إلى صعوبة، لا بل استحالة توحيد الرؤية وتحديد الأولويات، ومن ثم الاتفاق على الجهة الممثِّلة للمطالب المشتركة للانتفاضة والناطقة باسمها. وتمثّل لامركزية التحركات وغياب القيادة العلنية والمركزية للانتفاضة جانبًا ديمقراطيًا في التعبئة والتحشيد ضد سلطة متعددة المراكز والرؤوس، وعاملًا ضاغطًا عليها ومساعدًا على تحقيق الإنجازات. ولكن ذلك لم يحقق شرط وجود قيادة مركزية مضادة ذات مطالب واضحة ومُمَرْحلة تتوفق في تغيير السلطة. وهذه حقيقة أثبتتها العديد من الأحداث السياسية، وما "الربيع العربي" إلا الفصل الأخير منها.

وفي هذا السياق، لفت بعض الباحثين النظر إلى أن المجموعات الشبابية التي تشكلت خلال الانتفاضة قد استبطنت البنى التنظيمية للمنظمات غير الحكومية ولمعاييرها التوافقية في اتخاذ القرار، الأمر الذي فاقم من أزمة غياب القيادة والفاعلية السياسية للانتفاضة. وجسّد هؤلاء الشباب تلك المعايير التوافقية في تمسكهم بمبدأ التنظيم الأفقي النابذ للقيادة المركزية والمبني على مبدأ حصول الإجماع بين المتحاورين شرطًا مسبقًا لاعتماد القرارات والتوجه نحو تنفيذها[33]. يستخدم باحثون تسمية "أَنْجَزَة" لوصف طبيعة هذا النشاط السياسي الذي لا يسمح بإحداث أي تغيير

(32) تابع جمال حلواني، الباحث الميداني المساعد، رصده للمجموعات، وتبين له أن عدد المجموعات المتبقي في نهاية عام 2023، قد أصبح 25 مجموعة، ولم يرتقِ أي من هذه المجموعات إلى مستوى الحزب السياسي. أُنجز التقرير الميداني في 11 كانون الأول/ ديسمبر 2023.

(33) Ibrahim Halawi & Bassel F. Salloukh, "Pessimism of the Intellect, Optimism of the Will after the 17 October Protests in Lebanon," *Middle East Law and Governance*, vol. 12, no. 3 (2020), pp. 322–334.

فعلي للنظام السياسي. وتشتق التسمية من تعريب التسمية الإنكليزية للمنظمات غير الحكومية "أنجي أوز" NGOs. ويرى حلاوي وصلّوخ[34] أن من أهم أعطاب الانتفاضة اعتبار المجموعات المشاركة أنها من خارج العمل السياسي، وأن على العمل الجماعي أن ينحصر في القيام بحملات لتحقيق مطالب محددة ومفردة. ويعتبر هذا التوجه جزءًا من ظاهرة معولمة تتمثل في "أنجزة" النضالات والمجموعات السياسية بما يكرس غياب القيادة السياسية الموحدة ويؤكد ضعفها السياسي البارز[35].

وليست "أنْجزة" المجتمع في لبنان جديدة أو وليدة سياق انتفاضة تشرين؛ إذ تعود إلى هيمنة النموذج النيوليبرالي للإعمار الذي تبناه رفيق الحريري بعد نهاية الحرب الأهلية عام 1990. منذ ذلك التاريخ، قام قطاع العمل التطوعي وعدد من المنظمات غير الحكومية بملء الفراغات التي ولّدتها سياسة تقليص الخدمات الاجتماعية التي كان يتولاها القطاع العام. ومع دخول لبنان مرحلة من القمع السياسي والتضييق على النشاط السياسي المعارض، مع تراجع العمل السياسي الديمقراطي عمومًا واليساري المنظم خصوصًا، تحول قطاع العمل التطوعي ومنظمات الـ "أنجي أوز" إلى "محطة توليد" لما سُمي بـ "الناشط" الطامح إلى تغيير الأوضاع السائدة. وقد عزَّز هذا النوع من النشاط المجتمعي تبنِّي المُثُل والقِيَم النيوليبرالية، ونشرها في أوساط شبابية واسعة، الأمر الذي دفع أحد الدارسين إلى استنتاج أن النيوليبرالية نزعت عن النشاط السياسي المعارض صفته الراديكالية والتغييرية عن طريق استبطان قيم السوق وآليات عمله و"تطبيعهما"[36].

3. إنتاج الإطارَين الذهني والمعرفي المشترك بين الحراكيين

إن المقصود بالإطار الذهني هو التصور المشترك الذي يكون لدى فاعلين عما يقومون به، بحيث يضفي المعنى على الأحداث ويعطيها وجهتها ويشرْعنها، الأمر الذي يحفزهم على الانخراط في عملية التغيير[37]. وكما تبيَّن لنا من عينة الشعارات وآراء المستجيبين، تمكَّن المنتفضون من صياغة العناصر الأساسية لإحداث القطع مع سردية النظام الطائفي وإطلاق سردية معاكسة له، إلا أنهم عجزوا عن تجميع هذه العناصر في سردية مشتركة ومتفق عليها وترجمتها إلى برنامج سياسي يشكل أساسًا للتحاور مع قوى السلطة أو السعي للوصول إليها. وكان هذا القصور على مستوى الهوية السياسية امتدادًا لحالة السيولة التنظيمية التي كانت سائدة في صفوف المنتفضين، كما أنه عزز تشرذمهم وكرّسه.

(34) Ibid.

(35) Nada Maucourant Atallah, "Lebanese Protests: The Missing Trade Unions," *Le Commerce*, 21/2/2020, accessed on 11/11/2023, at: http://tinyurl.com/54znvntc

(36) Mona Khneisser, "The Specter of 'Politics' and Ghosts of 'Alternatives' Past: Lebanese 'Civil Society' and the Antinomies of Contemporary Politics," *Critical Sociology*, vol. 46, no. 3 (2020), pp. 359–377.

(37) Martin Sökefeld, "Mobilizing in Transnational Space: A Social Movement Approach to the Formation of Diaspora," *Global Networks*, vol. 6, no. 3 (2006), pp. 265–284.

يحتل الموقف من حزب الله موقعًا مركزيًا في غياب السردية المشتركة بين المنتفضين؛ إذ توزع تقدير مسؤوليته عن الأزمة التي يمر بها لبنان، والتي اندلعت انتفاضة "17 تشرين" في سياقها بين ثلاثة اتجاهات. ألقت سردية حزب الله عن الأزمة التي يغرق فيها لبنان منذ بداية الحراك بظلالها على بعض المجموعات اليسارية التي شاركت في الانتفاضة متقلبة بين الحماس والمشاركة الشعبية الواسعة والانكفاء. ومع وجود مجموعات يسارية تعتبر حزب الله مسؤولاً أساسيًا عن الأزمة، تتحدر المجموعات التي نقصدها من أصول تعود إلى الحزب الشيوعي، وحركة الشعب، والناصريين. وظلت تتأرجح بين عدم اعتبار حزب الله جزءًا من المنظومة الحاكمة بحيث لا يتحمل المسؤولية عما وصلت إليه البلاد، وبين اعتباره مسؤولاً، وإنما بدرجة أقل أو غير مباشرة قياسًا على المسؤولية الرئيسة التي تتحملها القوى السياسية المشاركة في الحكم. وفي الحالتين، تستنتج المجموعات المذكورة أنه يجب عدم إخضاع الحزب للمحاسبة مثل باقي القوى الحاكمة، والأهم عدم مطالبته بتسليم سلاحه المطلوب في مواجهة "العدو الإسرائيلي".

في المقابل، هناك مجموعات أخرى، "أَلْترا-سيادية"، تعتبر أن حزب الله - وامتلاكه السلاح وقرار الحرب والسلم بموازاة الدولة ومؤسساتها - هو السبب الرئيس لتدهور الأوضاع في لبنان، وأنه لا وجود لحل هذه الأزمة بدون تسليم الحزب سلاحَه وخضوعه لأحكام الدولة. ووفق هذا التصور، تتراجع الأسباب الداخلية (والخارجية) للأزمة اللبنانية، إن لم تغب عند بعضهم، لصالح التركيز على حزب الله واعتباره أصل الأزمة ومولدها الأساسي.

ثمة أيضًا مجموعات تُعدّ مواقفها وسطيّة، وهي لا تتفق مع رؤية اليسار "الممانع"، ولا مع الرؤية السيادية المغالية؛ إذ يرى الوسطيون أن اليسار الممانع يضرب مبدأ السيادة الوطنية، بينما يختزل السياديون المغالون جميع مشاكل النظام والطاقم الحاكم في مسألة غياب ممارسة الدولة للسيادة الكاملة على البلاد ترابًا وقرارًا. ومن المجموعات التي تنتمي إلى الوسطيين: الكتلة الوطنية، والائتلاف الوطني، والجبهة المدنية، ومجموعة واصف حركة، وجبهة المعارضة اللبنانية الوطنية، ولقاء تشرين، وعامية 17 تشرين، ومجموعة خط أحمر. وإلى جانب المطالبة باستعادة الدولة السيادة الوطنية كاملةً، واعتبار حل مشكلة السيادة المدخل الوحيد لعلاج الأزمة المركبة التي يعانيها لبنان، تلتقي هذه المجموعات إلى حد بعيد على مطالب محاربة الفساد وبناء دولة المواطنة والرعاية الاجتماعية والاقتصاد المنتج على أن يكون موضوعًا تحت سلطة الدولة بدرجة ما.

خاتمة

تقاربت تطلعات الناس الذين تدفقوا بعفوية إلى الشوارع والساحات العامة في لبنان، مدة ثلاثة أشهر، منذ 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، ولكن لم تُوجد قوة توحّد تطلعاتهم وتبني برنامجًا سياسيًا تغييريًا. وبعد انقطاع المشاركين في الانتفاضة عن النزول إلى الشوارع بأعداد كبيرة، ولا سيما بعد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/ أغسطس 2020، عادوا في الذكرى السنوية الأولى لهذا الحدث

المفجع، إلى النزول بأعداد كبيرة. ومع ذلك، لم يتحقق استمرار النشاط الحراكي ضد السلطة إلا من خلال مجموعات صغيرة الحجم وبصورة متقطعة، في ظل تدهور مستوى المعيشة بسبب هبوط قيمة العملة الوطنية قياسًا على سعر صرف الدولار الأميركي بنسبة 95 في المئة، واستخدام السلطة وأحزابها العنفَ في حق المنتفضين، وتقديم النظام الزبائني الذي تديره الطبقة السياسية السائدة على أنه خشبة الخلاص الوحيدة للمواطن الذي يواجه هذه الأزمة المعيشية الخانقة[38].

تلك هي سمات الأشهر الأخيرة من أحداث انتفاضة "17 تشرين" وتفاعلاتها، التي شهدت بروز مطالب اجتماعية واقتصادية وسياسية مست بعض أسس النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي اللبناني. وهي سمات ذات خصائص تشترك مع الحراكين الذين بدأنا بهما دراستنا. وذكرنا تميّز مرحلة 1963–1975، وما تلاها من حرب أهلية انتهت بعقد اتفاق الطائف، بشهودها بروز حركات مطلبية وسياسية دعت، فيما دعت إليه، إلى إصلاح النظام السياسي (إلغاء الطائفية السياسية أساسًا)، وليس تغييره جذريًا، كما حدث في إثر ثورة الفلاحين. كما وقفنا في الحالات الثلاث على أن صخب الحركات المطلبية والسياسية انتهى إلى استغلال تحالف القوى السياسية والطائفية له؛ للمطالبة بتحسين حصتها في السلطة. وفي المنعرجات السياسية الثلاثة، تراجع تأثير الأحزاب والمجموعات المطالبة بـ"إلغاء الطائفية السياسية" أمام صعود قوى طائفية. وقد تحول النظام في لبنان بعد ثورة طانيوس شاهين من نظام مقاطعجي إلى نظام رأسمالي – سوقي، ولكنه لم يشهد إصلاحًا سياسيًا ينقله إلى مرحلة بناء دولة تقوم على الحقوق المتساوية لجميع المواطنين، كما لم تنجح جبهة الأحزاب التي تشكّلت في سبعينيات القرن العشرين باسم المعارضة الوطنية في تحقيق ذلك الهدف.

وتبيّن المقارنة بين الحركات الثلاث أنها لم تكن محكومة برؤية سياسية طائفية (ثورة طانيوس شاهين)، ولا بتحالف مع قوى سياسية طائفية "محرومة" (جبهة الأحزاب الوطنية والقومية في سبعينيات القرن العشرين). وعلى العكس من ذلك، كانت الانتفاضة حاسمة في رفضها النظام الطائفي، ولم تعتمد رافعة الطوائف الأضعف في تحركاتها ضد النظام، بل حمّلت جميع القوى الطائفية مسؤولية الأزمات التي حلَّت بالمجتمع اللبناني، رغم عجزها عن إنتاج تحالف سياسي على أساس برنامج موحَّد. وقد مكنتنا هذه المقارنة التاريخية من اختبار عدد من الأدوات النظرية والمفهومية في مقاربة الحراكات الاجتماعية كانت أداة لنا للمشاركة في المناقشة العلمية الاجتماعية الدائرة حولها.

(38) للتوسع حول هذه النقاط، يُنظر:

Scherpenzeel van Matthias, "All of them Means all of them: The Rise of Anti–sectarian Movements in Lebanon," Master’s Thesis, Radboud University, Netherlands, 2021.

References المراجع

العربية

ترشيشي، آلاء. "عدد المغادرين من لبنان يرتفع بنسبة 312% عام 2020: 20 ألف لبناني هاجروا خلال شهر أيلول". **أحوال ميديا**. 2020/11/9. في: http://tinyurl.com/yubzykxn

ساتيك، نيروز. "مراجعة كتاب ثقافة الطائفية". **عمران**، العدد 1 (2012).

شوفالييه، دومينيك. **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا**. بيروت: دار النهار للنشر، 1971.

شرارة، وضّاح. **في أصول لبنان الطائفي: خط اليمين الجماهيري**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1975.

الصليبي، كمال. **تاريخ لبنان الحديث**. بيروت: دار النهار للنشر، 1991.

طرابلسي، فواز. **تاريخ لبنان الحديث: من الإمارة إلى اتفاق الطائف**. ط 5. بيروت: رياض الريس، 2018.

المقدسي، أسامة. **الطائفة والتاريخ والعنف في لبنان القرن التاسع عشر تحت الحكم العثماني**. ترجمة ثائر ديب. بيروت: دار الآداب، 2005.

انتفاضة 17 تشرين في لبنان: ساحات وشهادات. إعداد وإشراف خالد زيادة ومحمد أبي سمرا. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

الأجنبية

Atallah, Nada Maucourant. "Lebanese Protests: The Missing Trade Unions." *Le Commerce*. 21/2/2020. at: http://tinyurl.com/54znvntc

Carty, Victoria. "Arab Spring in Tunisia and Egypt: The Impact of New Media on Contemporary Social Movements and Challenges for Social Movement Theory." *International Journal of Contemporary Sociology*. vol. 51, no. 1 (2014).

Halawi, Ibrahim & Bassel F. Salloukh. "Pessimism of the Intellect, Optimism of the Will after the 17 October Protests in Lebanon." *Middle East Law and Governance*. vol. 12, no. 3 (2020).

Jalloul, Sabah. "Lebanon October 17 Uprising, Graffiti, Slogans and Songs." *Assafir*. 8/3/2023. at: http://tinyurl.com/bdhvzv7j

Khneisser, Mona. "The Specter of 'Politics' and Ghosts of 'Alternatives' Past: Lebanese 'Civil Society' and the Antinomies of Contemporary Politics." *Critical Sociology*. vol. 46, no. 3 (2020).

Majed, Rima & Lana Sakman. "Lebanon's Thawra." *Middle East Report*. vol. 292, no. 3 (2019).

Makdissi, Ussama. *The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth–Century Ottoman Lebanon*. California: University of California Press, 2000.

_______. "Corrupting the Sublime Sultanate: The Revolt of Tanyus Shahin in Nineteenth–Century Ottoman Lebanon." *Comparative Studies in Society and History*. vol. 42, no. 1 (2000).

Phillipp O. Amour. *Middle East Reloaded: Revolutionary Changes, Power Dynamics, and Regional Rivalries Since the Arab Spring*. Washington: Academia Press, 2018.

Porath, Yehoshua. "The Peasant Revolt of 1858–61 in Kisrwan." *Asian and African Studies*. vol. 2 (1966).

Sinno, Wael. "How People Reclaimed Public Spaces in Beirut during the 2019 Lebanese Uprising." *The Journal of Public Space*. vol. 5, no. 1 (2020).

Sökefeld, Martin. "Mobilizing in Transnational Space: A Social Movement Approach to the Formation of Diaspora." *Global Networks*. vol. 6, no. 3 (2006).

van Matthias, Scherpenzeel. "All of them Means all of them: The Rise of Anti–Sectarian Movements in Lebanon." Master's Thesis. Radboud University. Netherlands. 2021.

صدر حديثًا



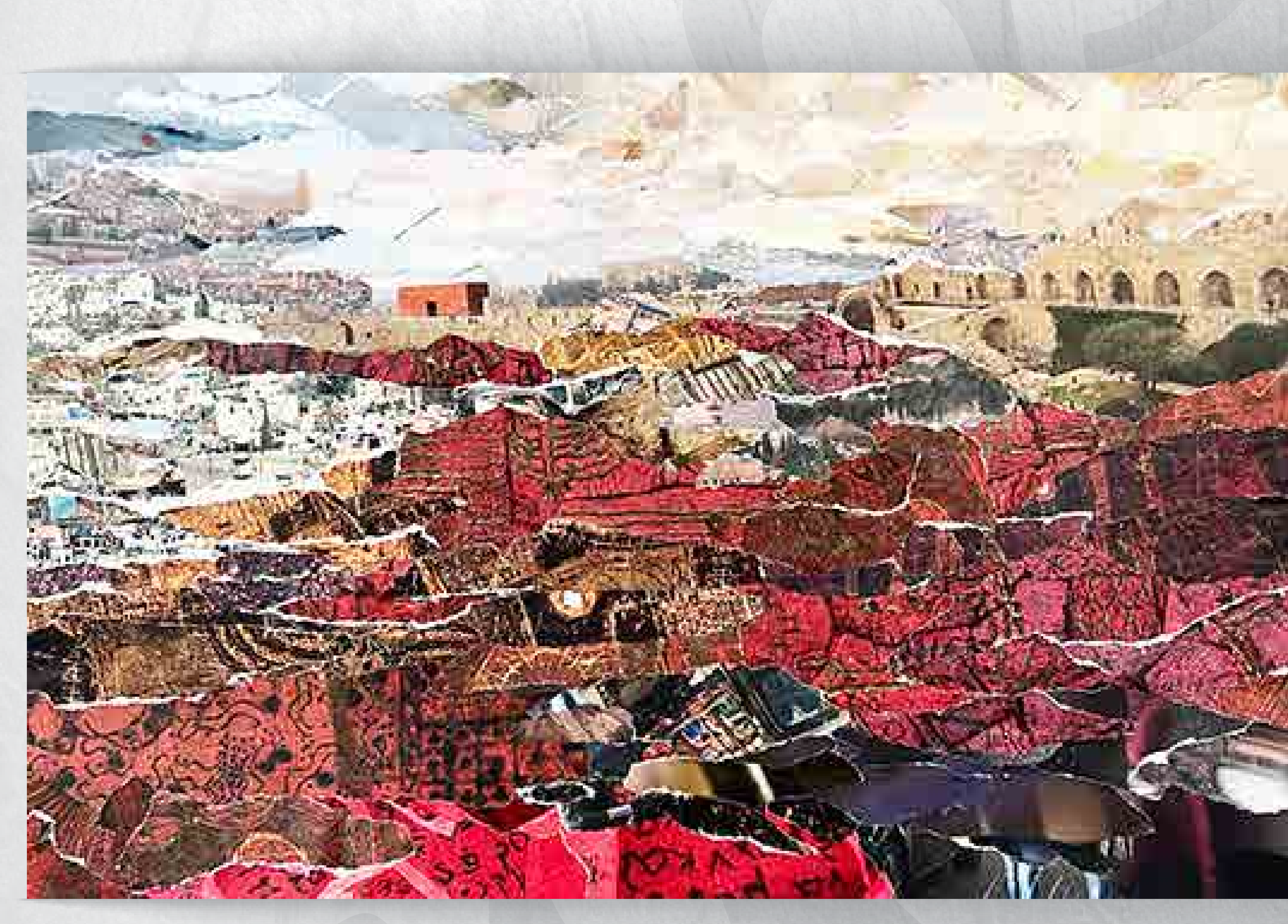
أحمد زين الدين

الموت بين المجتمع والثقافة

يُعدّ الموت أكثر الظواهر البيولوجية "ميتافيزيقية" لما يثيره في أذهان الأحياء من تساؤل، وما يتطلّبه من إجابات وحلول. لذا كان النظر إليه متباينًا بتباين الحضارات والثقافات الكونية، ونظرتها إلى الوجود. وارتبط ارتباطًا وثيقًا بقضايا المجتمع والتنمية البشرية. وإزاء ما يحمل من أشكال الفوضى والتدمير واللاناموس، وما يبثّه من قلق وخوف، سعت البشرية إلى خلق استراتيجيات التمكين من التعايش مع حتمية الموت عاجلاً أو أجلاً، بل إنها استثمرته عبر نظام معقّد من التواصل، مثّلته على مر العصور التقاليد المتوارثة، والرموز الاجتماعية، وسرديات الأساطير، وما سنّته الطقوس لاحتواء الانفعالات، والتوتّرات التي يثيرها في النفس. وإذْ تُمنى تقنيات العصر الحديث التي تحاول استئصال أو تهميش المخاوف الناجمة عن حتمية الموت، بالإخفاق، فإنّ ذلك يُفضي إلى المصالحة، والتطبيع، وتحويل المجابهة إلى حدث مألوف، يُبقي على إرادة الحياة، ويتأقلم معها. لذا تتبّعنا في هذا المقام، أشكال هذه المجابهة، أو استيعابها، كما تتجلّى في السياقات التاريخية والحضارية لمجتمعاتنا العربية، التي تتفق فيها مع بعض المجتمعات الأخرى، أو تختلف عنها.



مناقشات
Discussions



موسم شقائق النعمان، 30x44 سم، كولاج على ورق مقوى (2022).
Windflower Season, 44x30 cm, collage on cardboard (2022).



التسلم Received
31-7-2023

التعديل Revised
20-12-2023

القبول Accepted
27-2-2024

المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/OXVL8467

عبد المجيد السخيري | Abdelmajid Skhairi*

حركات الربيع العربي تحت مجهر العلوم الاجتماعية: فرضيات واستنتاجات

Arab Spring Movements under the Social Sciences Microscope: Hypotheses and Conclusions

ملخص: تسعى الدراسة لعرض أربعة أطر نظرية أساسية تجاذبت حقل دراسات "الربيع العربي"، وانكبت على تحليل حركاته وتفسيرها، سواء أكانت من ضمن موجتَيه الأولى (2011) أم الثانية (2018/ 2019). وتركز الدراسة على الفرضية الثورية، والفرضية الشعبوية، ثم الفرضية الانتقالية أو فرضية التحول الديمقراطي، ثم فرضية الحركات الاجتماعية، لتتجه إلى تركيب خلاصات واستنتاجات عامة في ضوء ما سيظهر من تقاطعات بين مختلف المقاربات. وسيقتصر الجهد فيها على إبراز أهم المفاهيم والأطر النظرية والتحليلية التي جرى استثمارها لتناول ظاهرة الربيع العربي، وفي الوقت نفسه استرجاع النقاشات النظرية التي واكبت الجدل حولها، وأثر أبرز المساهمات في هذا الباب على مستوى تطور العلوم الاجتماعية في البلدان العربية على وجه الخصوص.

كلمات مفتاحية: الربيع العربي، الثورات، الانتفاضات، الفرضية، العلوم الاجتماعية.

Abstract: This paper highlights the underpinnings of four basic theoretical hypotheses and frameworks that have drawn interest from Arab Spring studies during both the first wave (2011) and the second wave (2018/2019). The paper focuses on the revolutionary hypothesis, the populist hypothesis, the transitional/ democratization hypothesis, and finally the social movements hypothesis, with a view to synthesizing general conclusions in light of the intersections that emerge between different approaches. The effort is primarily limited to highlighting the most important concepts and theoretical and analytical frameworks invested in addressing the Arab revolutions, while at the same time restoring the atmosphere of theoretical discussions that have accompanied the debate on the Arab Spring, and the impact of the most significant contributions to social science development in Arab countries.

Keywords: Arab Spring, Revolutions, Revolts, Hypothesis, Social Science.

* باحث في الفلسفة والعلوم السياسية والجماليات، حاصل على إجازة في الفلسفة وإجازة في العلوم السياسية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.

Researcher in Philosophy, Political Science and Aesthetics, Received a Bachelor's in Philosophy and Political Science from Sidi Mohamed Ben Abdullah University in Morrocco. Email: skhairiabdelmajid@gmail.com

مقدمة

أعاد "الربيع العربي" بموجتَيه الأولى (2011) والثانية (2018/ 2019)، الحدث "الثوري" إلى مقدمة أحداث التاريخ، بقدر ما وضعه في صدارة الاهتمامات العامة، وفتح الباب على نحوٍ خاص أمام الجماعات العلمية للغوص في أعماقه. وإذا كانت بعض الاتجاهات آثرت البحث عن الأسباب التي ساهمت في صنع الحدث، فإن أخرى فضّلت الاهتمام بنوعية الفاعلين وطبيعة القوى الاجتماعية المؤثرة في مساراته، في حين انصرفت أخرى إلى تأمّل الأشكال والممارسات الجديدة والرموز التي أفرزها تطوره، أو الفضاءات التي تشكل فيها، إلى غير ذلك من الأبعاد التي فرضت إعادة النظر في شبكات التحليل القديمة، بما في ذلك نظريات الثورة والفعل الجماعي. وكان حظ الجماعة العربية، ربما أول مرة، أوفر مما كان عليه في حالات سابقة، للاجتهاد بعيدًا عن المألوف من اجترار القراءات "الخارجية"، واستنساخ الجاهز من "علب الأدوات" الموروث معظمه من التقليد الغربي.

تنظر الدراسة، من خلال مراجعة مركزة لمساهمات راهنة حول الموضوع، في أربعة أطر نظرية تفسيرية أساسية، تجاذبت حقل دراسات حركات الربيع العربي، انبنت على الفرضية الثورية، والفرضية الشعبوية، فالفرضية الانتقالية أو فرضية التحول الديمقراطي، ثم فرضية الحركات الاجتماعية. وتتناول هذه الدراسة أهم المقاربات التي اعتمدت الأطر المذكورة، لتتجه إلى تركيب خلاصات واستنتاجات عامة في ضوء ما سيظهر من تقاطعات بينها في ضوء نتائج تحليل مقارن لخصائص تعبيراتها المحلية. وليس من طموح الدراسة إنجاز مراجعة عميقة وشاملة لكل ما كُتب حول الربيع العربي، بل سيقتصر الجهد فيها على التعريف بأهم الأطر التي تقدّمت لتفسير الظاهرة وفهمها بوصفها منعطفًا تاريخيًا، مع استرجاع بعض النقاشات النظرية التي واكبت الظاهرة وتطورها، من خلال فحص المفاهيم والفرضيات التفسيرية، من ناحية، وتلمّس أثر أبرز المساهمات في تطور العلوم الاجتماعية في بلداننا على وجه الخصوص، من ناحية أخرى. وليس من الوارد الاشتباك مع حالات تجريبية، إلا بما تحيل إليه المقاربات من حقول تطبيقها البحثي. إن من بين ما نهدف إليه في هذه الدراسة هو إبراز أطر التفسير من منظور ما حددته من عوامل مؤثرة في استراتيجيات التعبئة في سياق الربيع العربي، سواء المرتبطة بالطبقة أم النوع أم الهوية، كما وصفتها بعض تلك الأطروحات انطلاقًا من خلفياتها النظرية والمنهجية. ولهذا، ستسلك الدراسة نهج القراءة التحليلية النظرية لأهم الأطروحات التي اعتمدت الفرضيات الأربع التي أشرنا إليها، مع إشارات نقدية وفقًا لما يسمح به المقام.

والسؤال المركزي الجامع للعناصر التي تبني الإشكالية هو: كيف كانت حركات الربيع العربي بموجتَيه حقل اختبار لأطر العلوم الاجتماعية المعاصرة التفسيرية على مستوى مناهج البحث وشبكات القراءة؟

أولًا: العلوم الاجتماعية والثورات الجديدة

كلما جَدَّ حَدَثٌ اجتماعي فارق يبدو خارقًا لسلسلة التوقعات السببية القائمة[1]، يقوم أمام العلوم الاجتماعية تحدّي البحث في أسبابه العميقة والكشف عن منطقه، في مواجهة ضغط اللحظة التاريخية وطلب اجتماعي يدفع نحو الأجوبة المطمئنة والمخارج الآمنة من الاضطرابات. وقد شكلت الثورات والانتفاضات الجديدة التي شهدها العالم في نهايات العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين وبدايات عشريته الثانية، محفّزًا للعلوم الاجتماعية وفرصة لاختبار النظريات والأطر التفسيرية والمفاهيم ومناهج البحث. وقد أطرت بعض البحوث ما استدعته تلك الثورات ضمن حاجة العلوم الاجتماعية العربية إلى سنوات، إن لم نقل عقودًا، حتى ترتقي إلى مصاف التجديد المفهومي والإبداع النظري على نحو يدفع برصيدها إلى العالمية، من دون أن ينفي ذلك وجود محاولات عدة لاقتراح مخارج ممكنة من الأزمة[2]. وتبرز في هذا السياق بحوث فردية وجماعية، بما في ذلك منجز المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات من خلال مؤتمراته العلمية ودورياته المحكّمة، ساهمت في تراكم معرفي على طريق تحويل الربيع العربي "إلى مختبر يُعاد فيه فتح جميع الملفات المعرفية المتعلقة بالمنطقة"[3].

1. "الحدث الثوري" على محكّ العلوم الاجتماعية

شاعت عبارة الربيع العربي في وسائل الإعلام، خاصة الغربية منها، بما أحال إلى التلقّي الشعبي الحماسي للثورات، أو إلى استعارةٍ لعبارة ربيع الشعوب الأوروبية (1848–1849) أو ربيع براغ (1968). وقد قابل الباحثون هذه العبارة بالتحفظ، فضلًا عن تجنّب الحديث عن "ربيع عربي" بصيغة المفرد. ومع ذلك، وفّر الحدث الكبير للعلوم الاجتماعية مادة خصبة للبحث عن "حقول جديدة للممكن والفهم المُعقلن"[4]؛ ما استوجب تعبئة رصيد بالغ التنوع من المقاربات والمناهج. وتُعدّ السوسيولوجيا التاريخية للثورات بالتحديد من بين أكثر ما واجه صعوبات إدراج الحدث "الثوري" ضمن خطاب علمي متماسك ومتناسق، خاصة أن الثورات بطبيعتها الفجائية والدراماتيكية تباغت العقل العلمي وتصدمه أحيانًا كثيرة. وعلى الرغم من أن الثورة بالنسبة إلى بعضهم ليست حدثًا مباغتًا، وإنما "عملية انتقال إلى الفعل الكبير للشعوب"[5]، فإنّ تحدي صواب التسمية والتصنيف ماثلٌ دائمًا

(1) Leyla Dakhli, "L'ordre des choses et le sens de l'histoire: La Tunisie après la révolution de 2010–2011," *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, vol. 138, no. 1 (2015), p. 148.

(2) باسم محمود، "نحو علوم اجتماعية في السياق العربي: في الحاجة إلى النظرية المجذرة"، **عمران**، مج 7، العدد 26 (خريف 2018)، ص 85–112.

(3) مولدي الأحمر، "نحو استعادة المشاهدة من دون حجاب القبيلة"، **عمران**، مج 4، العدد 15 (ربيع 2016)، ص 114.

(4) Myriam Catusse, Aude Signoles & François Siino, "Révolutions arabes: Un événement pour les sciences sociales?" *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, no. 138 (2015), p. 13.

(5) فتحي المسكيني وأم الزين بنشيخة المسكيني، **الثورات العربية... سيرة غير ذاتية** (بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2013)، ص 19.

في صعوبة فهمها[6]. وبدا استخلاص القوانين العلمية الاجتماعية العامة، عند دراسة حالة الحراك الثوري، قبل سنوات قليلة، أمرًا بالغ الصعوبة في غياب تراكم معقول لدراسات الحالة والبحوث الإمبريقية المعمقة، والاختبارات الجادة للمناهج والمقاربات الموروثة من حقل دراسات الحركات الاجتماعية. وكان صعود حراك اجتماعي أثمر ثورات وانتفاضات شعبية غير مسبوقة في عدد من البلدان في الموجة الأولى (تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، وسورية، والبحرين، والمغرب ... إلخ)، ثم في الموجة الثانية (الجزائر، والعراق، ولبنان، والسودان)[7] مذهلًا، سواء من حيث الكم أم النوع؛ إذ إن ما أُنجز في العلوم الاجتماعية المهتمة بهذه القضايا كان منحصرًا في تناول الحركات التقليدية، كالحركات العمالية والطلابية، والحركات النسوية بصفة أكثر محدودية، فضلًا عن فقر الرصيد بخصوص الحركات الجديدة، كالحركات الحضرية أو البيئية أو الجنسية، أو حركات الأقليات الثقافية والإثنية وغيرها[8].

2. تحديات المفهمة

ليس كل ما يجري في الحياة الاجتماعية "حدثًا"[9]، وهو ما يسري على ما سميناه "الحدث الثوري". وأول تحدٍّ ينتصب أمام الباحث الاجتماعي، في مواجهة حدث من أي طبيعة كان، يتمثل في تحديد قيمته التأسيسية والمرتبطة أساسًا بطارئيّته وفجائيّته[10]. وقد أُدرجت ثورات الربيع العربي، وخاصة في موجتها الأولى، في دورة جديدة من "التحولات التاريخية" أخذت أسماء شتى؛ منها: "الصحوة" أو "تسارع التاريخ"[11]، أو "انتقام المجتمعات"، وذلك في عصر "ما بعد لينيني" يشهد تنامي تكنولوجيا الاتصال وتراجع النماذج الثورية الأيديولوجية الكلاسيكية ودور الطليعة المنظمة القائدة[12]، أو "النهضة العربية الجديدة". أما ثاني تحدٍّ فيتصل باستمرار القول بصواب أطروحة "الاستثناء العربي أو الإسلامي"

(6) Ratiba Hadj–Moussa, "Les émeutes au Maghreb: Le web et la révolte sans qualités," *L'Homme et la société*, vol. 1, no. 187–188 (2013), p. 39.

(7) يُنظر: وليد نويهض، "قراءة في الثورات العربية: مخاطر الارتداد إلى المربع الأول"، **عمران**، مج 3، العدد 9 (صيف 2014)، ص 173–181؛ وليد نويهض، "قراءة في الثورات العربية: الاستبداد وتداعيات التغيير"، **عمران**، مج 3، العدد 12 (ربيع 2015)، ص 159–172.

(8) عبد المجيد السخيري، "الحركات الاجتماعية الجديدة والثقافة السياسية الديمقراطية: مراجعة نقدية للمفاهيم وقراءة في السياقات الدولية والمحلية"، ورقة مقدمة في الدورة التاسعة لمؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 11–13 آذار/ مارس 2023.

(9) Étienne Tassin, "Événements versus bifurcations: Digressions philosophiques sur la raison des miracles," in: Michel Grossetti, Marc Bessin & Claire Bidart (eds.), *Bifurcations: Les sciences sociales face aux ruptures et à l'événement* (Paris: La Découverte, 2009), p. 89.

(10) Catusse, Signoles & Siino, p. 13.

(11) Nabli Beligh, "Regard global sur 'le réveil arabe'," Institut de Relations Internationales et Stratégiques (IRIS) (Septembre 2012), p. 1.

(12) Bertrand Badie, "La revanche des sociétés arabes," *Le Monde*, 24/2/2011, accessed on 4/6/2023, at: http://tinyurl.com/tzjt845c

وفرضياتها الثقافية[13]، التي ظلت الكثير من العلوم الاجتماعية في الغرب أسيرة لها بفعل تأثير الخطاب الاستشراقي فيها. "اختفى الشرق" الذي لم يكن يجد مكانه في الأعمال المقارنة حول الثورات[14]، وأفلت من قبضة المتخصصين في الشرق الأوسط والمغرب الكبير، وصار متاحًا أمام جميع الباحثين في العلوم الاجتماعية، حيث وجدت توصيفات الثورات من خلال مفاهيم "الديمقراطية"، و"السلمية"، و"العابرة للطبقات والقطاعات" ... إلخ، مكانًا لها لتعوّض صورًا قديمة لشرق منذور للاستبداد. صحيح أن هذا الخطاب عاود الظهور بعد التحولات التراجيدية التي أعقبت عسكرة الثورات في ليبيا وسورية، وبصورة أقل في اليمن، لكن مقولة الاستثناء العربي أو الإسلامي ضعفت في تعامل العلوم الاجتماعية مع التحولات الجديدة. ومن التحديات، ولعله الأهم في تقديرنا، قدرة العلوم الاجتماعية على مفهمة الظواهر الجديدة وابتكار لغة معاصرة تتيح تجميعها وإدراجها فيما أسماه ماكس فيبر "الكل المفهومي" أو "الفرد التاريخي"[15]؛ أي ما سعى له فيبر في محاولة الإمساك بإيتيقا الرأسمالية. ونجد صدى لهذا في تعبئة مناهج التحليل الاجتماعي والتاريخي للثورات الشعبية، وخاصة تلك التي اندلعت في مجتمعات شديدة "التركيب والتعقيد" مثل سورية[16]، أو كانت تحكمها أنظمة سلطوية تجمع بين خصائص النظام الشمولي والحكم المافيوزي المستند إلى الطائفة أو العائلة، والجمع بين السياسة والاقتصاد والقبضة الأمنية. ومثل هذا التحليل سمح بفهم خصوصية كل حدث "ثوري" على حدة. فالثورة السورية مثلًا، بقدر ما تلتقي مع الثورتين التونسية والمصرية في السياق الزمني والمناخ العام، والتشابه البنيوي للمسببات[17]، تختلف عنهما في انطلاقها بوصفها ثورة سياسية تروم تغيير بنية الحكم وليس بوصفها حركة اجتماعية احتجاجية[18]، وإيقاظها أسئلة الهوية والدين وإفساحها المجال لكل أنواع الاستقطاب العصبوي والهوياتي متناسبين مع مجتمع ذي خصوصية في تركيبته الطائفية والدينية.

تطرح مثل هذه الأوضاع إمكانية لجوء الأنظمة، في مثل الحالة السورية، إلى اللعب بنار الطائفية أو التعددية الإثنية لتخريب الثورات من الداخل في ظل ضعف رسوخ مفاهيم "الدولة الحديثة والمواطنة والأمة"[19]، والاستخدام الاستعلائي للخصوصية التاريخية من أجل تبرير خيار القمع وتمديد التسلط وتأجيل الإصلاحات الديمقراطية. أبانت مثل هذه الجهود أوجه القصور في التفسير الأحادي للحركات الاحتجاجية والانتقاضات الشعبية[20]، بالاستناد إلى أسباب مباشرة، أو الاقتصار على العوامل

(13) Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East* (Stanford: Stanford University Press, 2010), pp. 3–4.

(14) Elizabeth Picard (ed.), *La politique dans le monde arabe* (Paris: Armand Colin, 2006), p. 8.

(15) Max Weber, *L’éthique protestante et l’esprit du capitalisme* (Paris: Plon, 1964), p. 43.

(16) عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 12.

(17) المرجع نفسه، ص 31.

(18) المرجع نفسه، ص 24.

(19) المرجع نفسه، ص 33.

(20) المرجع نفسه، ص 24.

الاقتصادية والاجتماعية المعروفة، من دون استحضار السياقات التاريخية وتعقّد الأوضاع وتداخل الأسباب وتراكبها، مع إمكانية تأثّر الثورات بمناخ عام يسود منطقة جيوسياسية متميزة بحساسية خاصة، أو بمشتركات ثقافية وتفاعلات المحيط[21].

3. الحدث الثوري: جدلية السرد والفهم

استعان فيبر بمفهوم "الإيتيقا" لاستجلاء خصائص السلوك الرأسمالي الصاعد لتوه، على نحو يساعد على تعقّب حضوره في مجمل الممارسات والعمليات التاريخية، من خلال تعدد السلاسل السببية وبناء النماذج المثالية، والاهتمام بدور القيم في بناء قصدية الفاعلين الاجتماعيين وتقصي المعنى في أفعالهم[22]. ولكن عبارة [روح العصر؟] L'air du temps تسمح برصد الاتجاهات العامة في التمثّلات الاجتماعية والمزاج الشعبي والممارسات الثقافية التي تميز حقبة تاريخية معينة. وفي هذا الإطار، آثر بعضهم مقاربة الربيع العربي من زاوية وصفية وسردية تأخذ بالنظر الأفعال في سياقها الزمني، بما يجعلها ذات معنى بالنسبة إلى الفاعلين الاجتماعيين في مجتمع محدد، باعتبارها ديناميات وليست مجرد وقائع وأفعال متعاقبة[23]. فسرد الحدث يتيح إعادة تشكيل "إدراكات الفاعلين، وإسقاطاتهم المتناقضة، وأفعالهم الملموسة"[24]؛ أي تجميع المشتت من الوقائع والتفاصيل على نحو يجعل منه مقولة تحليلية تتيح إبراز خصائص مشتركة في سيرورة خاصة تشهدها حالة مدروسة في زمان ومكان محددين، بحيث تتوافق مع مميزات أساسية وبنيوية في المجتمع المعني. فالتحليل الحدثي أو ما يُعرف بـ Protest Event Analysis، صار منذ أزيد من ثلاثة عقود أداة أساسية تتيح للباحثين "قاعدة الإمبريقية لملاحظة الأحداث الاحتجاجية في جغرافية واسعة وأزمنة ممتدة؛ إذ تسمح بتكميم خصائص عدة لهذه الاحتجاجات مثل تردّدها، وإيقاعها، ومدتها، والمكان الذي تجري فيه، وحجمها، وموضوعها، وأهدافها، [...] أيضًا ردود الفعل التي تثيرها"[25].

والأهم في الحدث "الثوري" هو عنصر الزمانيات المتقاطعة Temporalités Croisées الذي يسمح باستعادة تعقّد وضعية ما؛ أي سلسلة العناصر المهمة المندرجة في تشكيلته من عوامل خارجية وتمثيلات وتفاعلات، ورؤية الأسباب المتعددة وتفادي حصر الوضعية في معنى أحادي[26]، باعتبار الحدث مجموع الأفعال والتمثيلات المتجلية في حيز محدود ومتميز، ناجمة عن الدينامية الأولية لسيرورة مفتوحة على المستقبل؛ أي على الصيرورة (المصير والمآل).

(21) المرجع نفسه، ص 24–25.

(22) Michael Löwy & Heinz Wismann, "Max Weber, la religion et la construction du social," *Archives de sciences sociales des religions*, no. 127 (Juillet–Septembre 2004), p. 5.

(23) Chaymaa Hassabo & Matthieu Rey, "L'événement en révolution: Réflexions autour des cas syrien et égyptien," *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, vol. 138, no. 1 (2015), p. 30.

(24) Ibid., p. 31.

(25) Alexandre Lambelet, "Analyse événementielle," in: Olivier Fillieule, Lilian Mathieu & Cécile Péchu (eds.), *Dictionnaire des mouvements sociaux* (Paris: Presses de Sciences Po, 2009), p. 47.

(26) Ibid., p. 41.

ويمكن أن نضيف إلى التحديات السابقة تحدي التسمية الذي يفرض نفسه في كل محاولة لرسم معالم مناخ عام يسود عصرًا ما، خاصة إذا تمخّض عن حدث من طبيعة مخلخلة لليقينيات. فلم يسبق أن أثارت قضية تسمية حدث خلافات علمية بخصوص النماذج الإرشادية للوصف والتحليل، بقدر ما أُثير مع ثورات شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سنة 2011، ربما باستثناء مع ما حدث مع ثورة "مايو 1968" بفرنسا أو ربيع براغ. ولعلنا نتبين بوضوح، في الحالة السودانية، مشكلة التسمية؛ إذ إن ما حدث سنة 2019 هو تتويج لمسارات داخلية وخارجية معقدة من الديناميات السياسية والشعبية والعسكرية، حين حصل اتفاق تلقائي بين الجيش والشعب للتخلص من "رأس" النظام، قد يرجّح أنه انقلاب بدعم خارجي توافق مع سياق شعبي مناسب، أو ثورة شعبية سبقها انقلاب عسكري قبل أن تنضج قواها الذاتية بتيسير من قوى سياسية ومهنية فاعلة[27]. والحال أن تعدد الأسماء هنا يكشف عن صعوبات وصف الحدث سوسيولوجيًا والصراعات التي يعبر عنها[28].

سبق لتوماس هوبز أن أكد في القرن السابع عشر أن الأسماء بمنزلة تحديدات بشرية تُعمّم الخصوصيات وتُشكّل الحقائق، على نحو يسمح بالسيادة على الأشياء المسمّاة وجعلها حقيقة عامة. ومن ينجح في فرض أسماء على عصر ما يؤكد قدرته على "توحيد [عناصره] المخصوصة بغرض الإخبار عن حقيقة ذلك العصر وفرض شيء من السيطرة على قواه الدينامية"[29]. وفي كثير من الأحيان تكون التسميات مُؤدلجة على نحو فاضح، وقد تكون انفعالية ومتسرعة، كما يحدث مع الأسماء التي تشيعها الخطابات الإعلامية، بينما يُعوّل فقط على الأسماء التي تطرحها العلوم الاجتماعية لتكون موضوعية. وقد كانت الفرضيات المتعددة لمقاربة الربيع العربي بموجتَيه، تنطوي على عناصر أساسية من هذه المشكلة. ولعل تسمية الربيع العربي واحدة من تلك التسميات؛ إذ هي تشكيلة خطابية "تشتغل بصفتها مرجعًا اجتماعيًا، وتنطوي على طابع سجالي"[30].

ثانيًا: الربيع العربي حقل اختبار جديد لتحديات التنظير والفهم

وفّرت حركات الربيع العربي، من الثورات والاحتجاجات الشعبية، مادة خصبة لعلماء الاجتماع على مستوى أشكال الاحتجاج من تظاهر واعتصام واحتلال الساحات العامة وعرقلة حركة السير وعلى مستوى مظاهر أخرى للفعل الجماعي. وكان بعض تلك الأشكال موروثًا من تقاليد الحركات العمالية، ولكنه يخضع لمنطق مختلف عن منطق المشاركة الانتخابية أو المشاركة المؤسساتية؛ لأنها أفعال مباشرة تضع المواطنين في مواجهة علنية ومباشرة مع مالكي القرار والسلطة في كل المواقع، ومن

(27) التجاني عبد القادر حامد، "الثورة السودانية وآفاق الانتقال الديمقراطي"، **سياسات عربية**، مج 10، العدد 54 (كانون الأول/ يناير 2022)، ص 52.

(28) Myriam Catusse, "Le limon d’une question sociale, à contre–courant des révolutions arabes?" *Revue internationale de politique comparée*, vol. 20, no. 2 (2013), pp. 96–97.

(29) دارن بارني، **المجتمع الشبكي**، ترجمة أنور الجمعاوي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 14.

(30) Alice Krieg–Planque, *La notion de "formule" en analyse du discours: Cadre théorique et méthodologique* (Besançon: P.U.F–Comté, 2009), p. 65.

دون حاجة إلى وساطات نخبوية أو قنوات تمثيلية، وهي أفعال معبرة ومستقلة بهذا المعنى؛ إذ تفلت من الأطر القانونية والمؤسساتية[31]، حتى إنها قد تُؤطَّر بوصفها أفعالًا مُجرّمة وعنيفة، بينما يتحول الاحتجاج في بعض التحليلات إلى وسيلة دمقرطة أكثر منه وسيلة مطالبة[32] يعالج تغييب المشاركة عبر قنوات النظام السياسي. وقد أدرجت تلك الحركات المنطقة العربية في دورة جديدة من التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية التاريخية تحدّث بمناسبتها كثيرون عن "نهاية دورة تاريخية ما بعد كولونيالية"[33].

وقد تمكن استقصاؤنا من تحديد أربع فرضيات تحليل لحركات الربيع العربي، كان لها نصيب مهم من الحضور، سواء في أعمال عربية أم أجنبية. وقد بيَّن بحثنا أن ليس من الضروري أن تحضر هذه الفرضيات مستقلة بعضها عن بعض أو أن تكون متعارضة؛ إذ في أحيان كثيرة استدعت الواحدة منهما الأخرى أو تفاعلت فيما بينها في مقاربة مركبة. فعلى سبيل المثال، هناك من اقترح دراسة "الثورات العربية" بالاستعانة بأنموذج جدلية اللحظة الثورية والدينامية الانتقالية[34]، بحيث تظهر اللحظات الثورية على أنها سيرورة ترسم معالم لحظة انتقالية عامة في أعقاب انهيار النظم السياسية القائمة، من دون افتراض ضروري لأي "غائية ديمقراطية"، وحيث تنفتح اللحظة الجديدة على كل الممكنات باعتبارها لحظة "الابتكار السياسي".

1. الفرضية الثورية

كان استعمال معارضي الأنظمة تسميةَ الثورة في حركات ربيع 2011 تلقائيًا، قبل أن تنتشر على نطاق واسع في التقارير الإعلامية وتسترجعها الأدبيات العلمية. ثم ظهر تردّد الفاعلين والمحللين على السواء في استخدامها، إثر إجهاضها أو إغراقها في حمامات الدم[35]، في حين استمر التحفظ عند بعض الفاعلين والمحللين الآخرين بسبب مشاركة الإسلاميين أو أنها لم تكن "عمليات صمّمها وهيكلها خطاب أيديولوجي وبرنامجي مؤسس جيدًا"[36]. وحينما انفجرت تلك الثورات مع نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 كان مفهوم الثورة متواريًا في النصوص التاريخية وغائبًا بوصفه أفقَ تفكير وممارسة، ويشكو من أزمة ثقة وإيمان[37]. ومن ثمّ واجهت الفرضية الثورية في مقاربة الظاهرة الجديدة

(31) Nonna Mayer, *Sociologie des comportements politiques* (Paris: Armand Colin, 2010), p. 198.

(32) حيدر سعيد، "مولد المثقف اللادولتي: حالة العراق"، في: **دور المثقف في التحولات التاريخية**، مراد دياني (محرر) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 471.

(33) Gema Martín Muñoz, "Las revoluciones árabes y el fin de la era poscolonial," *Ayer*, vol. 91, no. 3 (2013), pp. 257–271.

(34) Stéphane Lacroix & Jean–Pierre Filiu (eds.), *Revisiting the Arab Uprisings: The Politics of a Revolutionary Moment* (London: Hurst & Company, 2018), pp. 4–5.

(35) Nicolas Dot–Pouillard, "Soulèvements arabes: La 'révolution' dans ses crises," *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, vol. 138, no. 1 (2015), p. 7.

(36) Ignacio Gutiérrez de Terán Gómez–Benita, *Las Revoluciones Árabes, Relato de un proceso en desarrollo* (Madrid: Síntesis, 2017), p. 12.

(37) Nicolas Dot–Pouillard, "Les révolutions arabes entre césures et remembrances: Tiers–mondisme, question palestinienne et utopies chiliastiques," *L'Année du Maghreb*, vol. 8, no. VIII (2012), pp. 16–17.

نقدًا واسعًا، إما بسبب الاستعمال المتسيب لمفهوم الثورة، وإما لأن عناصر أساسية غابت عمليًا مثل "البرنامج والهيكل والقيادة"؛ أي غياب "بيان ثوري، و[...] قيادة تضع برنامج ما بعد الثورة"[38]. وعلى الرغم من أن الجماعات الإسلامية كانت تتوافر لديها العناصر الثلاثة، فإنها لم تكن مناصرة للثورة ولم تطلقها ولا اتفقت مع أهدافها. يُضاف إلى عناصر التحدي الذي مثل أمام الفرضية الثورية أن كلمة "الثورة" في العربية غالبًا ما تدل على الاضطراب والتمرّد والعصيان، وكثيرًا ما يجري الخلط في تناولها بين التمرد Révolte والثورة Révolution[39]، بحيث ظلت محاولات تحديد الثورة بعيدة عن "التعريف العلمي"[40]. وثمة من رأى أن ظاهرة الربيع العربي، من حيث شكل الفعل والهدف، تستوعب المصطلحات جميعها من ثورة وانتفاضة وحراك[41]، واجتمعت فيها عند بعضهم الآخر كل الصفات دفعة واحدة، بما هي إضافة نوعية لمعنى الثورة: "ثورة شبابية شعبية جديدة في شكلها ومضمونها، ثورة سياسية اجتماعية وطنية ديمقراطية في طراز جديد، ثورة لم تكن خلفها أيديولوجية محددة، ولا حزب قائد، ولا زعيم أوحد، زعيمها الوحيد هو الشعب"[42]. ووجدت تحليلات أخرى أنها أقرب إلى روح ثورة 1968 الفرنسية منها إلى الثورات الفرنسية والأميركية والروسية الكلاسيكية، حيث لا أيديولوجيات ولا برنامج واضح للتغيير الاجتماعي، وإنما فقط شغف بالحرية وروح التمرد على السائد. وإذا كان بعضهم ينفي أن تكون ثمة ثورة أصلاً فيما حدث[43]، فإن هناك من وجد أن استخدام المصطلح بعد عام 2014 صار شائكًا وإشكاليًا بعدما انتقلنا من "الأزمات الثورية إلى أزمة الثورات"[44]. ولإنقاذ الفرضية تحدّث طرف آخر عن جيل رابع من نظريات الثورة[45]، أو "ثورة على نمط الثورات"، وبخاصة نمط الكتلة المضادة[46]، بفاعلين ثوريين من نمط مختلف عن الفاعل الكلاسيكي من الطراز اللينيني الذي يخوض الثورة من أجل السلطة بوسيلة العنف الثوري المشروع مستهدفًا القضاء على العدو الطبقي، أو من الطراز الغرامشي الذي يخوض حروب الأفكار والمواقع. فقد تميزت "الثورات العربية" بوجود فاعلين أساسيين: الفاعل الثوري الساذج "الروح الطيبة" الذي لا يحمل مشروعًا سياسيًا ولا تجربة سياسية ويرفض الانتظام ويكتفي برؤية أخلاقية للمجتمع، والفاعل الإسلامي الذي نجح

(38) كمال عبد اللطيف، "مدخل إلى قراءة الأبعاد الثقافية للثورات العربية"، في: **الانفجار العربي الكبير: قراءة في الأبعاد الثقافية والسياسية**، كمال عبد اللطيف ووليد عبد الحي (محرران) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 23.

(39) Marc Lavergne, "Printemps arabes, révolutions…: Des concepts inadéquats?" *La revue internationale et stratégique*, vol. 1, no. 121 (2021), p. 82.

(40) عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص 12.

(41) سلامة كيلة، **الثورة: الأزمات والفرضيات الأولى** (القاهرة: دار الهلال، 2015)، ص 16.

(42) قادري أحمد حيدر، "الحضور التاريخي وخصوصيته في اليمن"، في: **الثورة اليمنية: الخلفية والآفاق**، فؤاد عبد الجليل الصلاحي (محرر) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 100.

(43) Hussein Agha & Robert Malley, "This is not a Revolution," *The New York Review of Books*, no. 8 (2012).

(44) Dot–Pouillard, "Soulèvements arabes," p. 14.

(45) Jack A. Goldstone, "Toward a Fourth Generation of Revolutionary Theory," *Annual Review of Political Science*, vol. 4, no. 1 (2001), pp. 139–187.

(46) علي الرجال، "ثورة على نمط الثورات: محاولة لفهم طبيعة الثورة المصرية ونمطها"، في: **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 65.

في تهميش الأول واكتساح الساحة والوصول إلى مربع الحكم عن طريق الانتخابات[47]. واختلفت ثورات الربيع العربي عن النماذج السابقة، الليبرالية والماركسية، بما زعمه بعضهم من فرادة طابعها الحضاري، كما في حالة مصر، و"الطابع الكلي للفعل الثوري" و"تدرّج التفاعل"، فضلًا عن الطبيعة الشعبية والقيادة الشبابية "ومحدودية الزمن الثوري"[48].

ثمة مقاربات ما بعد ماركسية في هذا الباب ارتكزت على النموذج الجديد للمجتمع المدني، كما بلورها منذ زمن بعيد جان كوهين بالتعاون مع أندرو أراتو[49]، أو مفهوم "الفضاء العمومي" لدى يورغن هابرماس Jürgen Habermas على سبيل المثال لا الحصر، واتجهت إلى البحث في مشتركات "الثورات العربية" مع ثورات أوروبا الشرقية أو الحركات الاجتماعية الجديدة في الديمقراطيات العريقة، خاصة على مستوى أطر التحليل غير الطبقي وتبني قيم الليبرالية السياسية، والتوجه نحو التأثير في السياسات العمومية بدلًا من الاستيلاء على السلطة وممارستها، على نحو رجّح فرضية "الثورة المدنية"[50]، حيث تنطلق المبادرات والحركات الاجتماعية من خارج أطر السياسة التقليدية وهياكلها. وقد تبيّن للكثيرين أن هناك تنوعًا للحركات وتوجهًا عامًا مشتركًا بينها تمثل في "أولوية السياسي على الاجتماعي والاقتصادي"، وهو ما ترجمته الشعارات التي تظهر عادة في "حركات الانتقال من التسلط إلى الديمقراطية"[51]، بصرف النظر عن أن الطلب الديمقراطي لا يعدو هنا أن يكون بحثًا عن علاقة جديدة مع السياسة[52].

وإذا كان أحد تحديات التنظير في هذا الباب يرتبط بشيوع مفهوم الثورة بتأثير من مرجعيات أيديولوجية معينة، كما أشار إلى ذلك عزمي بشارة، فإن ثمة مؤشرات دالة على ما يجعل من الحركات الشعبية لربيع 2011 ثورات، على الأقل من منظور نشأتها خارج "البنية الدستورية القائمة" والشرعية السائدة[53]، واستمرارها فترة طويلة نسبيًا وطرحها مسألة تغيير الحكم حتى من دون تغيير نمط الإنتاج[54]، واستنادها إلى حركة شعبية بخلاف الانقلابات، علاوة على وجود عناصر أساسية من تعريف الحالة الثورية، كما تصورها فلاديمير لينين، أو فيما وصفه بشارة بـ "القابلية للثورة"، بحيث سمحت بتحول الانتفاضات إلى "ثورات شعبية على النظام" في غياب قوة سياسية منظمة، تلتها إصلاحات سياسية تحت ضغط

(47) Farhad Khosrokhavar, "Les révolutions arabes et Leur devenir: Les cas paradigmatiques de l'Égypte et de La Tunisie," *Maghreb–Machrek*, vol. 2–3, no. 224–225 (2015), pp. 32–33.

(48) علي ليلة، "لماذا قامت الثورة؟ بحث في أحوال الدولة والمجتمع"، في: **الثورة المصرية**، ص 56–60.

(49) Jean Cohen & Andrew Arato, "Un nouveau modèle de société civile," *Les temps modernes*, no. 564 (1993), pp. 40–70.

(50) Sarah Ben Néfissa, "Révolutions arabes: Les angles morts de l'analyse politique des sociétés de la région," *Confluences Méditerranée*, vol. 2, no. 77 (2011), pp. 86–87.

(51) أحمد بيضون، **الربيع الفائت: في محنة الأوطان العربية أصولًا وفصولًا** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 65.

(52) Béchir Ayari Michaël & Vincent Geisser, *Renaissances arabes: 7 questions clés sur des révolutions en marche* (Paris: Éditions de l'Atelier, 2011), p. 125.

(53) بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، ص 29.

(54) عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 449.

الشارع وفتحت الباب أمام "مسار التحول الديمقراطي"[55]. وقد قدّمت تلك الثورات "نموذجًا جديدًا لم يكتمل"، وهي" الثورة الشعبية على أنظمة استعصت على الإصلاح"[56]. لكنَّ ثمة تحدّيًا علميًا آخر فرض نفسه في حالات الثورات اليمنية والسورية والليبية، وربما يكون أهم من كل مشكلات تنظير الثورة وتسميتها، ويرتبط بـ "الهابيتوس المعرفي القبلي"، حيث درجت العديد من الدراسات على توظيف البردايم القبلي تفاعلًا مع "طلب سياسي أمني" متولد من توجيه التقليد الأنثروبولوجي الغربي لأسئلة "البحث في المجتمعات غير الأوروبية"[57]، مع كل الآثار التضليلية التي تترتب على استعمال مقولات من هذا القبيل بلا أفق منهجي أو محاذير إبستيمولوجية.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن ما يُعزّز الفرضية الثورية في الحالة العربية هو توافر عنصرين أساسيين يميزان كل عملية ثورية: "بروز قوى خارج المؤسسات في إطار لعبة سياسية قائمة من جهة؛ والتعبير الجماعي عن إرادة تغيير فعال للبنى الاجتماعية و/ أو السياسية من جهة أخرى"[58]. فالثورة نجدها في تاريخ العالم العربي ومتخيله "بوصفها مكونًا للفكر ورافعة للفعل"، حيث ثمة مرجعيات ثقافية تشرعن الفعل الثوري، سواء من السردية الإسلامية أم السردية الجمعية، بما ذلك السوسيولوجيا الخلدونية[59]، علاوة على أن الفضاء العربي استقبل كمًّا هائلًا من الأفكار والتجارب الثورية، وأنتج في إطار سيرورة تفاعلية طويلة المدى فكرًا ثوريًا مركبًا، كما أوضح برتراند بادي، وهو ما سمح بتحوله عند محطة 2011 إلى مختبر للأفكار وأشكال متجددة من الحراك والتعبئة.

ثمة اتجاهان أساسيان تقاطعا في الفرضية الثورية، هما: الاتجاه الماركسي التقليدي، والاتجاه ما بعد الماركسي. فبالنسبة إلى الأول، وإن لم تكن حركات الربيع العربي حاملة لأي من السمات الطبقية المعروفة، فإنها لا تخرج عن قوانين التطور التاريخي للصراع الطبقي داخل التشكيلة الرأسمالية، إنما تعبر عنها بأشكال خاصة في غياب التنظيم الثوري. أما الاتجاه الثاني، فيبرز تعدد أشكال السيطرة غير الشكل الاقتصادي الذي تقتصر عليه المقاربة الماركسية التقليدية، ومن ثم يمكنه فهم منطق تقاطع الصراعات بتجاوز الحتموية الاقتصادية بإبراز الصراعات السياسية والثقافية وارتباطها بالبناء الاجتماعي للهويات والخطابات، ودور الفاعلين في التغيير الاجتماعي، وكذا النزعة الجوهرانية التي تجعلها قاصرة عن فهم تطلعات "الحركات الاجتماعية الجديدة"[60]. وفي هذا السياق، تعرض النموذج الإرشادي "البردايم" للثورات العربية في السرديات الغربية، وبخاصة المتمحورة منها حول الطبقات الوسطى الحضرية

(55) المرجع نفسه، ص 67.

(56) عزمي بشارة، **الثورة التونسيّة المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 43.

(57) الأحمر، ص 129–130.

(58) Bertrand Badie et al., *Il était une fois... les révolutions arabes* (Paris: Le Seuil et Araborama, 2021), p. 9.

(59) Ibid.

(60) Jean Quétier, "Regard critique sur le 'Populisme de gauche' de Chantal Mouffe," *La Pensée*, vol. 4, no. 392 (2017), p. 98.

والمتعلمة، لانتقادات بسبب نزعته "الاستشراقية، المتمركزة أوروبيًا والنيوكولونيالية"[61]. ودفعت هذه الانتقادات بسردية مضادة تشير إلى الجذور الزراعية للثورات العربية، ودور المناطق القروية والقطاعات الزراعية في إشعالها، مع التأكيد على دور "التهميش الاقتصادي والاجتماعي"، وفاعلية الطبقات الوسطى المثقفة والمسيّسة من مراكز الأطراف التي منحتها طابعًا سياسيًا تحرريًا، وفجّرتها قبل أن تلتحق بها الهوامش الريفية وأطراف المدن[62]، والتي كان لها دور أيضًا في تدميرها بسبب فقر تجاربها السياسية[63].

وينبغي أن نذكر في هذا الصدد أن عددًا مهمًا من الباحثين في سوسيولوجيا الظواهر الثورية وتاريخها آثر الاهتمام بـ"منطق اشتغال الثورة"[64]، بدلًا من الانغماس في البحث عن أسبابها؛ إذ إن دراسة الثورات يجب ألّا تقتصر على جرد حوادث متفرقة على طريقة الصحافيين، بل يجب معالجة "خلفياتها التاريخية، و[معرفة] فاعليها التاريخيين، ونشوء الحالة الثورية"[65]، ومن ثم استبعاد كل نظرية عامة للثورة، أو خطاطة سببية لتفسير بعدي للأوضاع الثورية[66].

2. الفرضية الانتقالية

ترتكز الفرضية الانتقالية على مقاربة نظرية لعمليات الانتقال السياسي والاجتماعي في مجتمعات تشهد إما تحولًا ثوريًا، كما حدث إبان ربيع 2011، أو تنهج طريقًا هادئًا من التحول إلى الديمقراطية عبر آليات التفاوض والتسويات بين الأطراف الأساسية. وهي تسعى لفهم التغييرات التي تحدث في الحالتين أو حالات أخرى. وبالنسبة إلى حالات التحول الثوري، تأخذ المقاربة بالنظر مختلف العوامل والديناميات التي من شأنها التأثير في العملية الثورية، من أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وصولًا إلى الفاعلين، واستراتيجيات التعبئة والأيديولوجيات والقيم الرائجة. وهي في ذلك تهتم بدراسة المراحل التي تميز الانتقالات الثورية، من ظهور أشكال الاحتجاج، إلى المفاوضات والتسويات، إلى بناء النظام السياسي الجديد الديمقراطي. ولا تُغفل هذه المقاربة تحديات الانتقال والعوائق التي من شأنها أن تؤدي إلى فشل الانتقال نحو الديمقراطية. وغالبًا ما تنتهج التحليلات القائمة على هذه الفرضية دراسة مقارنة لحالات مختلفة من الانتقال الديمقراطي لرصد المشتركة بينها من جهة، والمتغيرات الخاصة التي تؤثر في كل واحدة منها من جهة أخرى. وربما تضمن بعض هذه التحليلات توصيات من شأنها أن تُسهم في نجاح البناء الديمقراطي لدولة المؤسسات والحق.

(61) Habib Ayeb & Ray Bush, *Food Insecurity and Revolution in the Middle East and North Africa: Agrarian Questions in Egypt and Tunisia* (London: Anthem Press, 2019), p. 53.

(62) بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية**، ص 93.

(63) هاني عواد، "الثورة وتاريخ الهامش في مصر: محاولة في علم الاجتماع التاريخي (مع الإشارة إلى الحالة التايلندية)"، **عمران**، مج 6، العدد 23 (شتاء 2018)، ص 51.

(64) مهدي مبروك، "ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية"، في: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 164.

(65) عزمي بشارة، **ثورة مصر: الجزء الأول: من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 11.

(66) Mounia Bennani–Chraïbi & Olivier Fillieule, "Pour une sociologie des situations révolutionnaires – Retour sur les révoltes arabes," *Revue française de science politique*, vol. 62, no. 5 (2012), pp. 768–769.

في سياق الربيع العربي، ذهبت التحليلات التي اعتمدت الفرضية الانتقالية إلى أن الثورات الشعبية افتتحت حقبة انتقالية، كان من المفترض أن تسير في اتجاه تدعيم بناء الديمقراطية وتحقيق المطالب الشعبية الأساسية في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، مستحضرة دروس الثورات التاريخية الكبرى التي تفيد أن "قوى الثورة قد لا يُكتب لها الاستمرار في تشكيل وجهة الثورة على المدى البعيد"[67]. وأكد التحليل أن الثورات وازنت بين مطلب الديمقراطية والمطالب الاجتماعية، بعدما ساد في ظل الأنظمة السلطوية اعتبار رفع الأول كـ "برنامج غير وطني، أو مناقض لتطلّع الجماهير السائد نحو العدالة والإنصاف، أو مناقض للمصالح الوطنيّة"[68]. وقد رأى بعضهم في هذه الأنظمة ما يبشر بموجة رابعة من الديمقراطية[69]، بل ثمة من تحدث بحماسة عن موجة خامسة[70]، بينما وجد آخرون أن مقارنة هذه الثورات بموجات التحول الديمقراطي في جنوب أوروبا في السبعينيات من القرن الماضي، أو أميركا اللاتينية في الثمانينيات، وشرق أوروبا في التسعينيات، ينفي ديناميتها الذاتية وينكر خصوصية سياقاتها ويرسخ ذاكرتها، وهو ما تجسد في تسمية "الربيع" كما أسفلنا، وكأن لا خيار للثورات العربية سوى أن تنتقي النموذج من قائمة تفرضها الدول الأوروبية أو الأميركية[71]. وقد فرضت ثورات الربيع ذاتيتها السياسية في المشهد العالمي، وتحرّرت من وصاية الاستعمار ونماذجه المبجّلة؛ إذ صارت شعاراتها تُؤثّث مسيرات شعبية في أوروبا وأميركا، بداية مع حركة "احتلوا وول ستريت" (الولايات المتحدة الأميركية، أيلول/ سبتمبر-تشرين الثاني/ نوفمبر 2011) مرورًا بـ "إيندنيادوس" (Indignados، إسبانيا، أيار/ مايو 2011)، وليس انتهاء بـ "السترات الصفراء" (فرنسا، تشرين الثاني/ نوفمبر 2018-آذار/ مارس 2020، ثم موجة ثانية بداية من أيلول/ سبتمبر 2020). ويؤكد أحد الباحثين أن السيرورة الثورية التي دشنت سنة 2011 ليست إعادة إنتاج لنموذج شرق أوروبا؛ ذلك أنها "لم تكن، أو ليس فقط ولا أساسًا 'انتقالاً ديمقراطيًا'"[72]، بل إنها أصابت في مقتل نظريات الدمقرطة التي لا تراعي وجود سبل متعددة ومعقدة وغير خطية للتحول الديمقراطي[73]، حملت معها عناصر راجحة للانتقال إلى الديمقراطية، بقدر ما أثمرت عوائق عديدة تحول دون ذلك، ولم يسبق أن اجتمعت في نماذج سابقة[74].

(67) حسن الحاج علي أحمد، "مراحل انتقال الثورات العربية: مدخل مؤسسي للتفسير"، في: **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 67.

(68) عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط 2 (الدوحة/ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 10.

(69) Dakhli, p. 148.

(70) Gómez–Benita, p. 10.

(71) Partha Chatterjee, *The Nation and its Fragments* (Princeton: Princeton University Press, 1993), p. 9.

(72) Gilbert Achcar, *Symptômes morbides: La rechute du soulèvement arabe*, Julien Salingue (trans.) (Paris: Sindibad–Actes Sud, 2017), p. 20.

(73) Dakhli, p. 148.

(74) ينظر على سبيل المقارنة: عزمي بشارة، **ثورة مصر، الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 17–30.

وعلى هذا الأساس، وُجِهَ الأنموذج الانتقالوي بانتقاد نزعته المركزية الأوروبية المفرطة وأحادية تطبيقه على الحالة العربية[75]، ونزعته الغائية الحتموية ومثالية بحثه عن الطريق إلى الديمقراطية[76]، أسيرة الافتراضات الليبرالية. وعلى الرغم من مراجعة بعض دعاواه الغربية[77]، ليس لأنه لا يمثل "مدرسة منسجمة" فحسب، بل "بسبب الطابع اللاتاريخي واللاسوسيولوجي لشبكة التحليل التي يقترحها أيضًا[78]، التي وإن سمحت "بتصنيف الأوضاع الانتقالية، لا تتيح إدراك طرائقها، نتائجها وزمانياتها المتغيرة كثيرًا"[79]. يمثل الدفع بعدم وجود "برادايم انتقال"[80]، فرصة للجماعة العلمية العربية لإبداع مفاهيم تناسب ديمقراطيات الموجة الرابعة[81]. وثمة في هذه المناقشة إشارات إلى أن المصطلحات نفسها ابتذلت إلى درجة فقدان المعنى[82]، علاوة على أنها صارت من ضمن لغة السلطة[83]، وأيديولوجيا الدولة الوطنية الممتنعة عن "مرحلة انتقالية ديمقراطية ذاتية الدفع"[84]، ولكن من دون إعادة إنتاج مقولة "الاستثناء العربي"؛ إذ لا وجود لقاعدة أصلاً[85]. ومن ثم أبرزت التحليلات المنتقدة للفرضية الانتقالية أن الثورات الإصلاحية المطالبة بتغيير الأنظمة التي بدأت انتفاضاتٍ شعبيةً عفوية مثّلت لحظة ابتكار عربي[86]، وأن شروط انطلاقها ليست هي شروط الانتقال الديمقراطي، على الرغم من أن الاستبداد والسعي للتخلص منه، وحضور قوى التغيير الثورية، يجمع بينهما[87].

3. الفرضية الشعبوية

تقوم الفرضية الشعبوية على إبراز دور الشعب بوصفه فاعلاً أساسيًا في التغيير السياسي، ومصدرًا لشرعية السلطة، وتُسلّم بأن للحركات الاجتماعية الشعبية دورًا أساسيًا في فترات الأزمة حين تتحول إلى متنفس وحيد لطبقات واسعة من المجتمع للتعبير عن الغضب والاستياء، حمل مطالب اجتماعية وسياسية نقيضة لمصالح النخب المهيمنة، ومن خارج القنوات المؤسساتية والتمثيلية القائمة. تشكل

(75) عبد الوهاب الأفندي، "تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول: تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي"، في: **أطوار التاريخ الانتقالي**، ص 163.

(76) Michel Dobry, "Les processus de transition à la démocratie," *Cultures & Conflits*, no. 17 (1995), pp. 3–8.

(77) الأفندي، ص 166.

(78) Céline Thiriot, "Des transitions africaines au monde arabe, 1991–2011: Vent de printemps sur les outils de la transitologie," *Revue Internationale de Politique Comparée*, vol. 20, no. 2 (2013), p. 148.

(79) Ibid., p. 156.

(80) بشارة، **الانتقال الديمقراطي**، ص 281.

(81) الأفندي، ص 167.

(82) Catusse, p. 90.

(83) Frederic Vairel, "L'opposition en situation autoritaire: Statut et modes d'action," in: Olivier Dabène, Vincent Geisser & Gilles Massardier (eds.), *Autoritarismes démocratiques: Démocraties autoritaires au XXIe siècle* (Paris: La Découverte, 2008), p. 213.

(84) رفعت رستم الضّيقة، "الدولة الوطنية العربية: حالة انتقالية مستمرة"، في: **أطوار التاريخ الانتقالي**، ص 217.

(85) بشارة، **الانتقال الديمقراطي**، ص 212.

(86) المرجع نفسه، ص 446.

(87) المرجع نفسه، ص 450.

الشعبوية ترجمة لعملية تجذير الديمقراطية في البلدان الرأسمالية المتأخرة، أو بلدان المحيط، حيث تندفع الجماهير إلى التماهي مع الزعيم الشعبوي لتحقيق مطالبها بدلًا من الانخراط في مؤسسات الديمقراطية الليبرالية. ثمّة استمرارية بين النضال الشعبي - الديمقراطي والصراع الطبقي وفقًا لإرنستو لاكلو[88]، حيث تمنح الشعبوية "شكلًا خاصًا لتمفصل العناصر الشعبية - الديمقراطية التي تتقدم كقطب متعارض مع الكتلة التقليدية المسيطرة في المجتمع"[89]، من دون أن تصل بالضرورة إلى القطيعة الثورية مع الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية، حيث يستمر الصراع دون حسم لصالح طرف محدد[90]. ليس التنظير للشعبوية جديدًا؛ إذ عُدّت الحركات الشعبوية تعبيرًا عن "أزمة المشروعية السياسية التي تعلقت بالنظام التمثيلي"[91]، بتعدديتها الطبقية، وليونتها التنظيمية، وميلها إلى تشجيع التغيير الاجتماعي في اتجاه خاص[92]؛ لأنها لا تستند في فعلها وتعبئتها إلى "طبقة اجتماعية محددة"[93].

رأى بعضهم أن ما ميز حركات الربيع العربي أنها كانت أقرب إلى الثورة الفرنسية، مع أنها أقل شعبوية منها وأكثر شعبية[94]، حتى إن المشاركة الواسعة لفئات عريضة من الشعب فيها، بقدر ما جعلها بعيدة عن سطوة النخب، أثارت سؤال الفارق بين بعدها الشعبي وأفقها الشعبوي. وأنتجت حراكًا شعبيًا هائلًا، وقامت أساسًا على عفوية الممارس للثورة، واستلهمت أسلوبها من "الثقافة الشعبية العامة" رديف اللاسلطوية والتحررية والعفوية[95]، ومن ثم يجوز وصفها بأنها "ثورات برغماتية في المحصلة النهائية، رغم أنها أيضًا راديكالية"[96]. على مستوى السيرورة، برزت شعبية الثورات باعتبارها تعبيرًا عن إرادة شعب جرى تعطيل إرادته زمنًا طويلًا بحجج مواجهة العدو الاستعماري والأطماع الخارجية، وترجمة لتحول هذه القوة الهائلة من حالة الكمون إلى الوجود. ويرى أصحاب هذا التوصيف أن ثورات الربيع العربي أطاحت "البديهيات السلطوية للفكر الثوري الكلاسيكي"[97]، بقوة شعبية لا قيادة لها. يتلمّس الشعب "الضغط السلطوي"[98]، بينما تعجز النخب عن إدراك الشعب، ومن ثم لم يكن

(88) Martin Retamozo, "Populismo y teoría política: De una teoría acia una epistemología del populismo para América Latina," *Revista Venezolana de Economía y Ciencias Sociales*, vol. 12, no. 2 (Mayo–Agosto 2006), p. 98.

(89) Ibid., p. 99.

(90) Ernesto Laclau, *Emancipation(s)* (London/ New York: Verso, 1996), p. 28.

(91) Pierre–André Taguieff, "Le populisme et la science politique du mirage conceptuel aux vrais problèmes," *Vingtième Siècle*, no. 56 (1997), p. 10.

(92) Hans Jürgen Puhle, "Populismo en América Latina," *Revista de Ciencia Política*, vol. IX, no. 1 (1987), pp. 88–89.

(93) Alistair Hennessy, "Latin America," in: Ghiță Ionescu & Ernest Gellner (eds.), *Populism: Its Meanings and National Characteristics* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1969), p. 29.

(94) بشارة، **في الثورة**، ص 28.

(95) محمد بامية، "فلسفة اللاسلطوية وثقافة الثورة"، في: الجمعية الفلسفية المصرية (II)، **الفلسفة والثورة: أعمال الندوة الفلسفية الثانية والعشرون** (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2014)، ص 485.

(96) المرجع نفسه، ص 489.

(97) المرجع نفسه، ص 491.

(98) كيلة، ص 123.

في وسعها توقُّع ثورته. وما حدث "من فعل الشعب الذي كان خارج كل حساب في الصراع السياسي بين المعارضة والنظام"[(99)]، صنع اللحظة الفارقة: "غير السياسي هو من يقوم بالفعل السياسي الأهم: إسقاط السلطة"[(100)]، وهي لحظة أصالته وتجليًّا لروحه. غير أن الإجهاض الذي تعرّضت له الثورة في الحالتين التونسية والمصرية، سواء بتسلّط قوى غير ديمقراطية على نتائجها عبر القنوات الديمقراطية والتلاعب بشعاراتها وأهدافها، وإما بانقلاب قوى الثورة المضادة عليها، وكذلك عسكرتها في الحالتين الليبية والسورية، وضع الفرضية الشعبوية على محك الوقائع؛ فلا التغيير الجذري وقع كما تفترضه الثورة الشعبية، ولا الإصلاحات تحققت في حدها الأدنى، كما يقتضيه مفهوم معين للشعبوية.

4. الفرضية الاجتماعية

ساعد توسُّع انتشار الشبكات الاجتماعية، وانبثاق فضاء عمومي رقمي مُدَوْلَنٍ، في توطيد حضور الحركات الاجتماعية الجديدة في المشهد اليومي للمجتمعات المعاصرة. وبعد سنة 2011، وفي حين تواصلت عمليات إعادة تشكيل صفوف الحركات الاجتماعية الجديدة على وقع ارتدادات الثورات والانتفاضات الشعبية في العالم العربي، ظهرت في أميركا وأوروبا وشرق آسيا موجة جديدة من الحركات الاجتماعية الاحتجاجية والمطلبية. وفي هذا السياق أعاد استخدام فرضية الحركات الاجتماعية لدراسة حركات الربيع العربي مما كان للمفهوم من وهج، قبل أن ينصرف الاهتمام إلى قضايا إمبريقية وإثنوغرافية (الهوية، والعلاقات الطبقية، والقصدية، والموارد والوسائل والرهانات ... إلخ) في دراسة الاحتجاجات والتظلمات والمطالب الجماعية[(101)]. والسؤال البديهي الذي تثيره الفرضية هو: هل يفيد استخدام مفهوم الحركة الاجتماعية في وصف حركات الربيع العربي كما أفاد في مقاربة غيرها من الأشكال المتنوعة للممارسات الاحتجاجية الجديدة في نطاق العولمة الرأسمالية؟[(102)]

"كانت الثورة يافطة الجميع، وأيديولوجية الميدان"[(103)]، وكأنها تسير بنظام دفع آلي، ولكن مشاركة النساء اعتبرت الأضعف بسبب الهيمنة الذكورية على الموارد المادية والرمزية للتعبئة والقيادة، على الرغم من أنها كانت نوعية من حيث الأداء والرمزية للمرة الأولى. وساهمت الحركة العمالية في نجاح الثورات الشعبية في تونس ومصر؛ حيث دفعت بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب مطالب الإصلاح السياسي[(104)]، بما أجاز لبعضهم اعتبارها الشكل المحلي لثورة عالمية ضد النظام النيوليبرالي العالمي

(99) المرجع نفسه، ص 125.

(100) المرجع نفسه، ص 130.

(101) Pierre Hamel, "Mouvement social, une notion désuète? Les nouvelles formes de l’action collective et le renouvellement des perspectives théoriques," in: Chryssanthi Petropoulou, Athina Vitopoulou & Charalampos Tsavdaroglou, *Urban and Regional Social Movements* (Thessaloniki: Research Group Invisible Cities, 2016), pp. 382–383.

(102) Ibid., p. 384.

(103) "مقدمة: قيم الثورة المصرية"، في: **يوميات الثورة المصرية: يناير 2011**، أحمد عبد الحميد حسين (محرر) (الدوحة/ بيروت: مركز الجزيرة للدراسات؛ الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص 11.

(104) Gilbert Achkar, *Le peuple veut: Une exploration radicale du soulèvement arabe* (Paris: Sindibad, Actes Sud, 2013), pp. 157, 217.

وشروطه والخروج من الطرفية والتعبية[105]، على الرغم من تشديد النقد على الخلفية الاقتصادوية للتحليل الذي يضع الأزمات الاقتصادية في مقدمة أسباب الحراك الثوري[106]، أو ذاك الذي يعتبر أن "شبيبة شبه بروليتارية غير منظمة ومحرومة من الرأسماليين الاجتماعي والسياسي"[107]، هي من قادتها بعدما صارت التجسيد الحي لـ"المحرومين والمستضعفين الجدد"[108]، إلى جانب الطبقات الوسطى التي أدّت دورًا لا يقل أهمية عنها[109]. رأى بعضهم أن ثورة تونس كانت "إلى حد بعيد ثورة الأطراف المهمشة ضد المركز السياسي والاقتصادي"[110]، وانطلقت بوصفها احتجاجًا شعبيًا سرعان ما تحوّل إلى ثورة بفعل ما قامت به الدولة من أفعال[111]. وعلى الرغم من تلون الكثير من التحليلات بالاعتبارات الاقتصادية، فثمة اقتناع شائع اليوم بأن الثورات لم تكن "بالتعبير الميكانيكي لمشكلة اقتصادية واجتماعية موضوعية، وإنما تجليًا لشعور متقاسم لانتهاك معايير وواجبات أخلاقية مشتركة تُهيكل اجتماعيًا التبادلات الاقتصادية"[112]؛ إذ إن ما ميزها أنها عابرة للطبقات والتناقضات الأيديولوجية المبنية عليها، حيث أسهم في ارتباط عناصر من مختلف الطبقات الاجتماعية، الشعبية والوسطى، ومن المنظمات والأفراد والنقابات في إطار تنسيقيات وشبكات فعل جماعي مفتوح ومرن، من دون أن يمنع ذلك بروز تناقضات في المصالح وخلافات حادة بينها في قضايا معينة.

وفي هذا الإطار، آثر بعض الباحثين مقارنة حراك الربيع العربي بـ"تيار 68" كما وصفه إيمانويل والرشتاين[113]، وربما بصورة أوضح من ثورة "مايو 1968" الفرنسية[114]، لاشتراكهما في مناهضة السلطوية والدور الرائد للشبيبة الحضرية، وهما الخاصيتان اللتان تفسران فشلهما السياسي أيضًا. ففي الحالتين نجد رفضًا للتنظيم ومطالب طوباوية، وممارسات منذرة بتحولات مجتمعية عميقة مع نضج "جيل 2011"[115]. واستمرارًا في هذا القياس، جرى التشديد على فقدان النخب المبادرة والتحكم في ديناميات التغيير، وتقدم الطبقات الوسطى إلى الواجهة[116]، وبروز الممارسات الثقافية ضمن الممارسات الاحتجاجية والمطلبية والتغييرية.

(105) Samir Amin, "2011: Le printemps arabe?" *Mouvements*, no. 67 (2011), p. 139.

(106) Eberhard Kienle & Laurence Louër, "Les enjeux économiques et sociaux des soulèvements arabes," *Critique internationale*, vol. 4, no. 61 (2013), pp. 11–12.

(107) Amin Allal, "Trajectoires 'révolutionnaires' en Tunisie: Processus de radicalisations politiques 2007–2011," *Revue française de science politique*, vol. 62, no. 5 (2012), p. 824.

(108) Catusse, p. 97.

(109) Ishac Diwan, "Understanding Revolution in the Middle East: The Central Role of the Middle Class," *Middle East Development Journal*, vol. 5, no. 1 (2013).

(110) بشارة، **الثورة التونسية**، ص 20.

(111) المرجع نفسه، ص 23.

(112) Catusse, p. 84.

(113) Immanuel Wallerstein, "The Contradictions of the Arab Spring," *Aljazeera*, 14/11/2011, accessed on 10/2/2015, at: http://tinyurl.com/2h8xvfj5

(114) Richard Jacquemond, "Un mai 68 arabe?" *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, vol. 138, no. 1 (2015), pp. 131–146.

(115) Ibid., p. 137.

(116) Ibid., p. 144.

وفي الكثير من التحليلات، جرى إبراز ما يجمع بين الحركات الاجتماعية والثورات الشعبية العربية، بحيث ترجح كفة المقاربة الاجتماعية، ومنها على الأخص التركيب التعددي المخترق بالنزاعات الداخلية المرتبطة بالطبقة الاجتماعية والنوع والعرق أو الهوية الثقافية والدينية، وتفاوت تعبئة مختلف شرائح المجتمع، والتهجين ما بين الصدام مع أجهزة النظم المستبدة والبحث عن مداخل للمشاركة في إرساء المؤسسات الديمقراطية والتأثير في السياسات العمومية. هذا هو السياق الذي جرى فيه التساؤل عن مشروعية استخدام مفهوم الحركة الاجتماعية في تحليل النزاعات الاجتماعية في ظل الأنظمة السلطوية أو الاستبدادية[117]، وهو ما يجد له صدى في الأطروحات التي تميز مسارات الحركات الاجتماعية من الفعل السياسي الحزبي التقليدي[118].

خاتمة

يتبين من خلال تقاطعات الفرضيات الأربع التي ذكرناها أن "الربيع العربي" جسّد تعبيرًا عن "تطور تاريخي جهوي يعلن عن نهاية صيغ سياسية ثقافية واجتماعية تقليدية والبحث عن تجديد لم يتحقق بعد"[119]، وهو تطور يُفترض أن يسير في اتجاه القطيعة مع مختلف أشكال الأبوية في دوائر الحياة العامة والخاصة، ويفتح المجال لإعادة صياغة علاقة المواطنين بالموضوعات الكبرى للحياة، كالعائلة والدين والنوع والهوية والعرق وغيرها[120]. وقد وُصفت موجته الأولى بأنها "ظاهرة غير مسبوقة"، وحدث جديد "مفتوح النهاية" و"حركة بلا اسم" تبشر بمسار جديد من التحرر"[121]. وكانت الفرضية الثورية أكثر قدرة على تلقّف لحظة الانفجار الأولى، على الرغم من أنها واجهت تحديًا على مستوى الشرعية النظرية كانت الإجابة عنه بالاجتهاد في تمييز الحدث الثوري الجديد بما يناسبه من التحديدات، كاعتباره ثورة إصلاحية، كما أشار بشارة أو ثورة ديمقراطية جديدة، أو ثورة شعبية من طراز مختلف، أو بما وصفه تيموثي غارتون آش Timothy Garton Ash على أنه الثور-إصلاحية Refolutions، وهو وصف استعاده آصف بيات بإبراز السعي لإصلاحات في مؤسسات الأنظمة القائمة ومن خلالها[122]. نزعت الكثير من التحليلات إلى التأكيد على حالة امتداد المعنى بين الثورات والانتفاضات الشعبية في بلدان المشرق والمغرب العربيين، على قاعدة الشكوى من الأسباب الدافعة نحوها نفسها، كالاستبداد والفساد[123]. ولكن تناول ما حدث على أنه

(117) عبد الرحمان رشيق، "الحركات الاجتماعية والاحتجاج في سياقات انتقالية"، **عمران**، مج 7، العدد 26 (خريف 2018)، ص 167–169.

(118) Ronan Planchon, "Convoi de la liberté: 'Les nouveaux mouvements sociaux se forment loin des partis politiques'," *Le Figaro*, 10/2/2022, accessed on 16/6/2023, at: http://tinyurl.com/9va4t3bn

(119) Hicham Jafaar, "Un nouveau paradigme pour lire les révoltes arabes," Claire Talon (trans.), Centre arabe de recherches et d'études politiques (CAREP) (Janvier 2021), p. 3.

(120) Ibid., p. 7.

(121) Asef Bayat, "Revolutions in Bad Times," *New Left Review*, vol. 80, no. 4 (2013), p. 47.

(122) Ibid., p. 53.

(123) بشارة، **في المسألة العربية**، ص 9–10.

"ثورات عربية" لم ينكر الاختلافات بين البلدان، ولم يفسح المجال للقول إن الأسباب نفسها تعطي النتائج نفسها[124]، بل جرى حسبان الأزمة الاقتصادية واعتباراتها الاجتماعية[125]، وكذا ما نعته إدوارد تومسون بالاقتصاد الأخلاقي، كالمظلومية والشعور بالمهانة وانعدام الأمان في ظل "سلطة بلا أخلاق تُمأسس الاحتقار والإهانة"[126].

وعلى الرغم من عدم إفساحنا المجال للبعد التواصلي في الثورات العربية في ما استعدناه من نقاشات حولها، فقد أبرز بعضها أنها سخّرت أحدث وسائل التواصل والإعلام البديل لخرق جدار الرقابة[127]، والتي قامت بأدوار حاسمة في التعبئة والتحشيد والتوجيه والتخطيط، حتى إن صفحة مثل "كلنا خالد سعيد" شكلت أكبر حزب "افتراضي" على شبكة الإنترنت في مصر[128]، على خلاف الحالة التونسية التي كان فيها استخدام وسائل التواصل الاجتماعي متأخرًا عن انطلاق الثورة[129]. وقد أفردت بعض التحليلات مجالاً للمقارنات بين الثورات؛ حيث اعتبر أن لثورة تونس تأثيرًا نفسيًا في ما تلاها من الثورات والانتفاضات من خلال شعار "الشعب يريد" خاصة[130]. وقد تميزت حركات الموجة الثانية من حركات الربيع العربي بأنها جرت في بلدان ثلاثة تتميز بتركيب طائفي معقد جعل الأنظمة فيها تستفيد من الانقسامات العمودية، كما أشار جلبير الأشقر. وجرت مجابهة هذه الانقسامات من خلال شعارات من قبيل "كلن يعني كلن" (كلهم تعني كلهم) في لبنان، أيًا كانت الانتماءات السياسية - الدينية للحاكمين. وكان التحدي هو كسر منطق التحكم في الخصوصيات الثقافية لتوظيفها سياسيًا[131]، على أساس إضفاء الطابع القبلي أو الإثني على السياسي، وهي ممارسة مألوفة لدى الأنظمة العربية كما في الأنظمة الأفريقية جنوب الصحراء[132].

تابعنا على امتداد عرضنا جهود الباحثين لإعادة تعريف الظاهرة "الثورية" بتعبئة أطر نظرية وتفسيرية متنوعة، بينما انصرفت جهود فرق أخرى إلى تدقيق المفاهيم والفرضيات على أساس أن الأمر يتعلق

(124) Lavergne, p. 84.

(125) Jean–François Daguzan, "De la crise économique à la révolution politique?" *Maghreb–Machrek*, no. 206 (2010–2011), p. 13; Mohamed Hadda, "L’économie tunisienne: Etat des lieux," *Maghreb–Machreck*, no. 206 (2010–2011), p. 67.

(126) Béatrice Hibou, "Tunisie. Économie politique et morale d’un mouvement social," *Politique africaine*, no. 121 (2011), pp. 9–10, 14.

(127) Yves Gonzalez–Quijano, *Le "choc des ondes": Les médias après le printemps arabe* (Beyrouth: IFPO, 2014), p. 132.

(128) عمرو مجدي، "'كلنا خالد سعيد'.. شهيد يرحل وشعب يبعث: بحث في نشأة الصفحة وتطوراتها ومشاركتها في الثورة المصرية"، في: **يوميات الثورة المصرية: يناير 2011**، ص 14–18.

(129) David M. Faris, "La révolte en réseau: Le 'printemps arabe' et les médias sociaux," *Politique Étrangère*, no. 1 (2012), pp. 106–108.

(130) ممدوح الشيخ، "التأثير التونسي في الثورة المصرية: من سيدي بوزيد إلى التحرير"، في: **يوميات الثورة المصرية: يناير 2011**، ص 35.

(131) René Otayek, "Pluralisme culturel et régime(s) politique(s): Un essai de comparaison Afrique/monde arabe," *Revue Internationale de Politique Comparée*, vol. 20, no. 2 (2013), p. 109.

(132) Ibid., p. 120.

بحدث جديد يستوجب تجديدًا شاملاً للعدة النظرية والمنهجية. وفي هذا الإطار وجدنا من يرفض تناول الحدث من منظور المقاربات الرائجة في العلوم الاجتماعية "الغربية"، ومنها مقولة الاستبداد التي تترجم أحيانًا بحاجة المجتمعات التي شهدت الربيع العربي إلى "مستبد متنور"[133]، أو استعادة "نهضة عربية"، بصيغة الجمع، جسدتها الحركة الإصلاحية في القرن التاسع عشر التي قادتها نخب ثقافية ودينية[134].

وقد اتفقت التحليلات التي عُدنا إليها على أن موجتَي الربيع العربي كانتا علامتَين فارقتَين في التاريخ المعاصر للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد كشفت الموجتان عن مقاربات تنافست على فهمهما وتفسيرهما في الحقل العلمي الاجتماعي الجامع لاختصاصات عدة، مثل علم الاجتماع والتاريخ والأنثروبولوجيا والعلوم السياسية. وقد تبيّن لنا من خلال فحص الفرضيات التي تصدّت لحركات الربيع العربي، خاصة ما يندرج ضمن موجة 2011، أن فهمها يتطلب تحليلاً شاملاً ومتعدد الأوجه وذلك من خلال استخدام مقاربات متنوعة تصنع إطارًا مفيدًا لوضع المفاهيم وبناء النظريات وتجديد المناهج. فقد تبيّنت لنا ضرورة التفكير في تلك الحركات على أنها نتاج لتداخل جملة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من دون إغفال أهمية العوامل العابرة للحدود، مثل التكنولوجيا والعولمة، في تشكيل موجات التغيير في المجتمعات العربية. إن التعددية على مستوى المقاربات جزءٌ من "الحدث" نفسه؛ إذ تكيّف علاقة الباحثين به تدخلاتهم وتصنع زوايا أنظارهم في تناوله، لا لأنهم ينتمون إلى اختصاصات مختلفة، ولا لأنهم يستخدمون نظريات مفهومية ومنهجية مستمدة منها فحسب، بل لأنهم مختلفون في مدى قربهم منه وطبيعة علاقتهم به، في المستويات السياسية والأيديولوجية والثقافية، وحتى الطبقية والجندرية والجهوية ... إلخ.

ويبدو أن الدرس الأهم الذي يمكن استخلاصه من اشتباك العلوم الاجتماعية مع حدث ثورات الربيع العربي بموجتَيه، هو ضرورة نهج مقاربة سياقية، تضع ضمن أهدافها تركيب نتائج مختلف الفرضيات/ المقاربات في أفق تقديم مقاربة مركبة من شأنها أن تسهم في إنتاج نظرية متكاملة للحدث "الثوري". ولأن هذا الحدث الثوري جديد، يغدو من المشروع جدًا أن نرسم أفقًا لمواصلة البحث فيه يتجاوز مجرد النقاش العربي - العربي حول حدث عربي إلى التوسع في المناقشة الدولية وإبراز إمكانية مساهمة العلوم الاجتماعية المنتجة في البلاد العربية فيها، على اعتبار أن حركات الربيع العربي تجارب جديرة بالتأمل واستخلاص الدروس، وحقل اختبار للنظريات والنماذج التفسيرية التي عمّرت طويلاً في حقل العلوم الاجتماعية عامة، والسوسيولوجيا التاريخية للثورات على وجه الخصوص.

(133) Béchir & Vincent, p. 10.

(134) Ibid., p. 12.

المراجع

References

العربية

الأحمر، مولدي. "نحو استعادة المشاهدة من دون حجاب القبيلة". **عمران**. مج 4، العدد 15 (ربيع 2016).

أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

الانفجار العربي الكبير: قراءة في الأبعاد الثقافية والسياسية. كمال عبد اللطيف ووليد عبد الحي (محرران). الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بارني، دارن. **المجتمع الشبكي**. ترجمة أنور الجمعاوي. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

بشارة، عزمي. **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. ط 2. الدوحة/ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

________. **في الثورة والقابلية للثورة.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

________. **الثورة التونسيّة المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

________. **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

________. **ثورة مصر: الجزء الأول: من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

________. **ثورة مصر، الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

________. **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

بيضون، أحمد. **الربيع الفائت: في محنة الأوطان العربية أصولًا وفصولًا.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

الثورة اليمنية: الخلفية والآفاق. فؤاد عبد الجليل الصلاحي (محرر). الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

الجمعية الفلسفية المصرية (II). **الفلسفة والثورة: أعمال الندوة الفلسفية الثانية والعشرون**. القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2014.

حامد، التجاني عبد القادر. "الثورة السودانية وآفاق الانتقال الديمقراطي". **سياسات عربية**. مج 10، العدد 54 (كانون الأول/ يناير 2022).

دور المثقف في التحولات التاريخية. مراد دياني (محرر). الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

رشيق، عبد الرحمان. "الحركات الاجتماعية والاحتجاج في سياقات انتقالية". **عمران**، مج 7، العدد 26 (خريف 2018).

السخيري، عبد المجيد. "الحركات الاجتماعية الجديدة والثقافة السياسية الديمقراطية: مراجعة نقدية للمفاهيم وقراءة في السياقات الدولية والمحلية". ورقة مقدمة في الدورة التاسعة لمؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة. 11–13 آذار/ مارس 2023.

عواد، هاني. "الثورة وتاريخ الهامش في مصر: محاولة في علم الاجتماع التاريخي (مع الإشارة إلى الحالة التايلندية)". **عمران**. مج 6، العدد 23 (شتاء 2018).

كيلة، سلامة. **الثورة: الأزمات والفرضيات الأولى**. القاهرة: دار الهلال، 2015.

محمود، باسم. "نحو علوم اجتماعية في السياق العربي: في الحاجة إلى النظرية المجذرة". **عمران**. مج 7، العدد 26 (خريف 2018).

المسكيني، فتحي وأم الزين بنشيخة المسكيني. **الثورات العربية... سيرة غير ذاتية**. بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2013.

نويهض، وليد. "قراءة في الثورات العربية: مخاطر الارتداد إلى المربع الأول". **عمران**. مج 3، العدد 9 (صيف 2014).

________. "قراءة في الثورات العربية: الاستبداد وتداعيات التغيير". **عمران**. مج 3، العدد 12 (ربيع 2015).

يوميات الثورة المصرية: يناير 2011. أحمد عبد الحميد حسين (محرر). الدوحة/ بيروت: مركز الجزيرة للدراسات؛ الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

الأجنبية

Achcar, Gilbert. *Le peuple veut: Une exploration radicale du soulèvement arabe*. Paris: Sindibad, Actes Sud, 2013.

_________. *Symptômes morbides: La rechute du soulèvement arabe*. Julien Salingue (trans.). Paris: Sindibad–Actes Sud, 2017.

Agha, Hussein & Robert Malley. "This is not a Revolution." *The New York Review of Books*. no. 8 (2012).

Allal, Amin. "Trajectoires 'révolutionnaires' en Tunisie: Processus de radicalisations politiques 2007–2011." *Revue française de science politique*. vol. 62, no. 5 (2012).

Amin, Samir. "2011: Le printemps arabe?" *Mouvements*. no. 67 (2011).

Ayeb, Habib & Ray Bush. *Food Insecurity and Revolution in the Middle East and North Africa: Agrarian Questions in Egypt and Tunisia*. London: Anthem Press, 2019.

Badie, Bertrand et al. *Il était une fois... Les révolutions arabes*. Paris: Le Seuil et Araborama, 2021.

Bayat, Asef. *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East*. Stanford: Stanford University Press, 2010.

_________. "Revolutions in Bad Times." *New Left Review*. vol. 80, no. 4 (2013).

Beligh, Nabli. "Regard global sur 'le réveil arabe'." Institut de Relations Internationales et Stratégiques (IRIS) (Septembre 2012).

Ben Néfissa, Sarah. "Révolutions arabes: Les angles morts de l'analyse politique des sociétés de la région." *Confluences Méditerranée*. vol. 2, no. 77 (2011).

Bennani–Chraïbi, Mounia & Olivier Fillieule. "Pour une sociologie des situations révolutionnaires – Retour sur les révoltes arabes." *Revue française de science politique*. vol. 62, no. 5 (2012).

Catusse, Myriam. "Le limon d'une question sociale, à contre–courant des révolutions arabes?" *Revue internationale de politique comparée*. vol. 20, no. 2 (2013).

Catusse, Myriam, Aude Signoles & François Siino. "Révolutions arabes: Un événement pour les sciences sociales?" *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*. no. 138 (2015).

Chatterjee, Partha. *The Nation and its Fragments*. Princeton: Princeton University Press, 1993.

Cohen, Jean & Andrew Arato. "Un nouveau modèle de société civile." *Les temps modernes*, no. 564 (1993).

Dabène, Olivier, Vincent Geisser & Gilles Massardier (eds.). *Autoritarismes démocratiques: Démocraties autoritaires au XXIe siècle*. Paris: La Découverte, 2008.

Daguzan, Jean–François. "De la crise économique à la révolution politique?" *Maghreb–Machrek*. no. 206 (2010–2011).

Dakhli, Leyla. "L'ordre des choses et le sens de l'histoire: La Tunisie après la révolution de 2010–2011." *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*. vol. 138, no. 1 (2015).

Diwan, Ishac. "Understanding Revolution in the Middle East: The Central Role of the Middle Class." *Middle East Development Journal*. vol. 5, no. 1(2013).

Dobry, Michel. "Les processus de transition à la démocratie." *Cultures & Conflits*. no. 17 (1995).

Dot–Pouillard, Nicolas. "Les révolutions arabes entre césures et remembrances: Tiers–mondisme, question palestinienne et utopies chiliastiques." *L'Année du Maghreb*. vol. 8, no. VIII (2012).

_________. "Soulèvements arabes: La 'révolution' dans ses crises." *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*. vol. 138, no. 1 (2015).

Faris, David M. "La révolte en réseau: Le 'printemps arabe' et les médias sociaux." *Politique Étrangère*. no. 1 (2012).

Fillieule, Olivier, Lilian Mathieu & Cécile Péchu (eds.). *Dictionnaire des mouvements sociaux*. Paris: Presses de Sciences Po, 2009.

Gómez–Benita, Ignacio Gutiérrez de Terán. *Las Revoluciones Árabes, Relato de un proceso en Desarrollo*. Madrid: Síntesis, 2017.

Gonzalez–Quijano, Yves. *Le "choc des ondes": Les médias après le printemps arabe*. Beyrouth: IFPO, 2014.

Grossetti, Michel, Marc Bessin & Claire Bidart (eds.). *Bifurcations: Les sciences sociales face aux ruptures et à l'événement*. Paris: La Découverte, 2009.

Hadda, Mohamed. "L'économie tunisienne: Etat des lieux." *Maghreb–Machreck*. no. 206 (2010–2011).

Hadj–Moussa, Ratiba. "Les émeutes au Maghreb: Le web et la révolte sans qualités." *L'Homme et la société*. vol. 1, no. 187–188 (2013).

Hassabo, Chaymaa & Matthieu Rey. "L'événement en révolution: Réflexions autour des cas syrien et égyptien." *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*. vol. 138, no. 1 (2015).

Hibou, Béatrice. "Tunisie. Économie politique et morale d'un mouvement social." *Politique africaine*. no. 121 (2011).

Ionescu, Ghiță & Ernest Gellner (eds.). *Populism: Its Meanings and National Characteristics*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1969.

Jack A. Goldstone, "Toward a Fourth Generation of Revolutionary Theory," *Annual Review of Political Science*, vol. 4, no. 1 (2001), pp. 139–187.

Jacquemond, Richard. "Un mai 68 arabe?" *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*. vol. 138, no. 1 (2015).

Jafaar, Hicham. "Un nouveau paradigme pour lire les révoltes arabes." Claire Talon (trans.). Centre arabe de recherches et d'études politiques (CAREP) (Janvier 2021).

Khosrokhavar, Farhad. "Les révolutions arabes et Leur devenir: Les cas paradigmatiques de l'Égypte et de La Tunisie." *Maghreb–Machrek*. vol. 2–3, no. 224–225 (2015).

Kienle, Eberhard & Laurence Louër. "Les enjeux économiques et sociaux des soulèvements arabes." *Critique international*. vol. 4, no. 61 (2013).

Krieg–Planque, Alice. *La notion de "formule" en analyse du discours: Cadre théorique et méthodologique*. Besançon: P.U.F–Comté, 2009.

Laclau, Ernesto. *Emancipation(s)*. London/ New York: Verso, 1996.

Lacroix, Stéphane & Jean–Pierre Filiu (eds.). *Revisiting the Arab Uprisings: The Politics of a Revolutionary Moment*. London: Hurst & Company, 2018.

Lavergne, Marc. "Printemps arabes, révolutions…: Des concepts inadéquats?" *La revue internationale et stratégique*. vol. 1, no. 121 (2021).

Löwy, Michael & Heinz Wismann. "Max Weber, la religion et la construction du social." *Archives de sciences sociales des religions*. no. 127 (Juillet–Septembre 2004).

Mayer, Nonna. *Sociologie des comportements politiques*. Paris: Armand Colin, 2010.

Michaël, Béchir Ayari & Vincent Geisser. *Renaissances arabes: 7 questions clés sur des révolutions en marche*. Paris: Éditions de l'Atelier, 2011.

Muñoz, Gema Martín. "Las revoluciones árabes y el fin de la era poscolonial." *Ayer*. vol. 91, no. 3 (2013).

Otayek, René. "Pluralisme culturel et régime(s) politique(s): Un essai de comparaison Afrique/monde arabe." *Revue Internationale de Politique Comparée*. vol. 20, no. 2 (2013).

Petropoulou, Chryssanthi, Athina Vitopoulou & Charalampos Tsavdaroglou. *Urban and Regional Social Movements*. Thessaloniki: Research Group Invisible Cities, 2016.

Picard, Elizabeth (ed.). *La politique dans le monde arabe*. Paris: Armand Colin, 2006.

Puhle, Hans Jürgen. "Populismo en América Latina." *Revista de Ciencia Política*. Vol. IX, no. 1 (1987).

Quétier, Jean. "Regard critique sur le 'Populisme de gauche' de Chantal Mouffe." *La Pensée*. vol. 4, no. 392 (2017).

Retamozo, Martin. "Populismo y teoría política: De una teoría acia una epistemología del populismo para América Latina." *Revista Venezolana de Economía y Ciencias Sociales*. vol. 12, no. 2 (Mayo–Agosto 2006).

Taguieff, Pierre–André. "Le populisme et la science politique du mirage conceptuel aux vrais problèmes." *Vingtième Siècle*. no. 56 (1997).

Thiriot, Céline. "Des transitions africaines au monde arabe, 1991–2011: Vent de printemps sur les outils de la transitologie." *Revue Internationale de Politique Comparée*. vol. 20, no. 2 (2013).

Weber, Max. *L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme*. Paris: Plon, 1964.

صدر حديثًا



محمد حافظ يعقوب

الحلم المحبَط

في الهوية والدولة والحداثة

يتناول الكتاب الأزمة الراهنة، والمساءلات بخصوصها وبخصوص مكوّناتها ومفارقاتها وتناقضاتها. تُقاربُ فصولُه الخمسةُ الدولةَ الحديثة وتناقضات مزاعمها، وانعكاسات هذه التناقضات على قضايا تمس الهويات السياسية، ولا سيما الحرية الإنسانية. يقوم حجاج المؤلف على فرضيتين مركزيتين مترابطتين؛ أولاهما أن الحداثة كفّتْ عن إنتاج التاريخ، وخَبَتْ بشارةُ دينها، وتوقفت عن الإغواء والجذب، وأصاب العيُّ أنبياءها الذين كفّوا عن الكلام. وثانيتهما أن دولة الحداثة، أي الدولة القومية أو الدولة الأمة – وهي التنظيم السياسي الذي حمل الحداثة وأدى دور قاطرة تاريخها، ومحرّك التقدم التقني فيها، وصانع هويات الأمم والقوميات – قد فقدت، ربما إلى غير رجعة، طاقةَ البناء التي كانت تتّسم بها، واستنفدتها، وكفّت هي بدورها كذلك عن أن تكون الفاعل المركزي في التاريخ. علاوة على ذلك، فإن هذا الكتاب مرافعة من أجل الحرية، وتفكيك لمقالة الهوية وتعبيراتها في التعصب القومي والعنصرية وجدران العزل، بين الناس والشعوب والقارات والمجتمعات والطبقات.



ترجمة

Translated Paper



عدم، 80x100 سم، مواد مختلطة على قماش (2022).
Nonexistence, 100x80 cm, mixed media on canvas (2022).



المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/DUJQ4303

مزنة المصري* وسمر كنفاني** ولميا مغنية*** وإيلينا ناصيف****
وإليزابيث صالح***** وزينا صواف******

Muzna Al-Masri, Samar Kanafani, Lamia Moghnieh,
Helena Nassif, Elizabeth Saleh & Zina Sawwaf

ترجمة غريس أبو خالد******* | Translated by Grayce Abou Khaled

الانعكاسية في الممارسة الإثنوغرافية وإنتاج المعرفة: أفكار من المنطقة العربية********

On Reflexivity in Ethnographic Practice and Knowledge Production: Thoughts from the Arab Region

ملخص: تنتشر الانعكاسية بوساطة العمل الميداني والكتابة، وقد تغيرت أهميتها، بوصفها أداة إبستيمولوجية، عبر الزمان والمكان. إن تقفّي أثر غياب الانعكاسية، ومن ثم ازدياد شعبيتها في ما بعد، وتحوُّلها إلى مسألة روتينية في الأوساط الأكاديمية، يجعلنا في مواجهة الانحياز شبه الكامل اليوم إلى فهم ضيق وسائد للتموضعية. إننا نطالب بالعودة إلى الانعكاسية بوصفها مفهومًا أوسع نطاقًا وأكثر علائقيةً، ونقترح برنامجًا منهجيًا لتحقيق ميزة الانعكاسية النقدية والأخلاقية والسياسية والحفاظ عليها. ومن هنا، نهدف إلى مناقشة قيمة الانعكاسية باعتبارها مسعًى إثنوغرافيًا تفاعليًا وتعاونيًا كفيلًا بإنتاج مزيد من المعرفة

* باحثة مستقلة.
Independent Researcher. Email: muznamasri@gmail.com

** باحثة مستقلة.
Independent Researcher. Email: samarkanafani@gmail.com

*** باحثة ما بعد الدكتوراه في جامعة كوبنهاغن.
Postdoctoral Fellow at the University of Copenhagen. Email: lamia@hum.ku.dk

**** باحثة مستقلة.
Independent Researcher. Email: Helena.nassif@gmail.com

***** أستاذة مساعدة في الأنثروبولوجيا في الجامعة الأميركية في بيروت.
Assistant Professor of Anthropology at the American University of Beirut. Email: elizabethsaleh@gmail.com

****** أستاذة مساعدة في دراسات الجندر في الجامعة اللبنانية الأميركية.
Assistant Professor of Gender Studies at Lebanese American University. Email: zina.sawaf@gmail.com

******* مترجمة لبنانية.
Lebanese Translator. Email: aboukhaled_grace@hotmail.com

******** تنتمي المؤلِّفات الست إلى مجموعة عمل الإثنوغرافيا والمعرفة، وهذه الدراسة نتاج عملية كتابة جماعية انخرطن فيها معًا. مع الإشارة إلى أن ترتيب أسمائهن عشوائي، ولا يشير إلى مقدار الجهد والمدخلات التي انطوى عليها إنجاز هذه الدراسة التي يتحدث مضمونها باسمهن جميعًا. وهذا النص ترجمة للدراسة المنشورة في:

Commoning Ethnography, vol. 4, no. 1 (2021), pp. 5–22.

العلائقية والتشاركية حول المواقع الميدانية الضاغطة على نحو متزايد في المنطقة العربية وخارجها.

كلمات مفتاحية: الانعكاسية، الإثنوغرافيا، المعرفة، التعاون، المنطقة العربية.

Abstract: Deployed as much during fieldwork as in writing, reflexivity is itself positioned, its saliency as an epistemological device having transformed over time and space. Retracing its initial absence, subsequent rise in popularity and eventual routinization in academia, we position ourselves against reflexivity's near–total displacement today by a narrow and increasingly prevalent understanding of positionality. We argue for a return to a broader and more relational understanding of reflexivity, proposing a methodological program to achieve and maintain its critical, ethical and political edge. Our aim is to engage in conversation about the value of reflexivity as an iterative and collaborative ethnographic endeavour with potential to produce more relational and engaged knowledge about increasingly overbearing field–sites in the Arab region and beyond.

Keywords: Reflexivity, Ethnography, Knowledge, Collaboration, Arab Region.

مقدمة: توطئة موجزة لعالمنا المجزأ

لقد تغيّر العالم تغيرًا جذريًا منذ اجتماع مجموعتنا الأخير لمناقشة التعاون الإثنوغرافي بوصفه شكلًا من أشكال التطبيق العملي. ففي لبنان، شهدت ثورة تشرين الأول/ أكتوبر 2019 انتفاضة جماهيرية احتجاجًا على شرعية الأوليغارشية الفاسدة والاستغلالية وتحديًا لها، ما جعل العديد منا متفائلًا بالتغيير الذي طال انتظاره، إلا أن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد–19) زعزعتنا، فتأجلت الاحتجاجات التي كان مخططًا القيام بها، وانشغلنا بصحة أنفسنا ورفاهها، كما عائلاتنا وأصدقائنا. ومزّق انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/ أغسطس 2020 عاصمتنا (بيروت)، ما أدى إلى تعليق أنشطتنا كلها. وقد تركت هذه الحادثة بعضًا منا محطّمًا ومصدومًا ومصعوقًا. وفي الوقت نفسه، أدت الأزمة الاقتصادية الحادة إلى نقص في المستلزمات الطبية والوقود، فضلًا عن انقطاع في التيار الكهربائي على نحوٍ أشد مما شهدَته العقود الماضية، وذلك نتيجة التضخّم المفرط الذي تسبّب في انخفاض كبير في قيمة الليرة اللبنانية. وقد أمسى شبه مستحيل على معظم الناس تدبّر أمورهم.

مضت سنتان على خلوتنا الأخيرة التي عقدناها في بلدة إهدن الجبلية، حيث اجتمعنا لوضع تصور خاص بهذه الدراسة، والمباشرة معًا في صوغ المسودة الأولى منها. وفي حين كنا نستعد لمغادرة بيروت إلى بلدة تنورين الجبلية في آب/ أغسطس 2021، كانت اثنتان من مجموعتنا قد غادرتا لبنان، وثالثة سافرت مؤخرًا، ورابعة تتحضر للهجرة في الشهر التالي. لذا، شعرنا حينها أن مجرد التخطيط للخلوة التي ستشهد إنهاء هذه الدراسة هو بمنزلة إنجاز. ومع هذا، فقد شكّل ذلك الصيف لحظة نادرة، شهدت عودة معظمنا إلى لبنان. لكنّ اثنتين من مجموعتنا ساورتهما شكوكٌ حول الصعود إلى الجبل، وقد شعرتا بالارتباك بشأن إذا ما كان ينبغي لهما عقد الخلوة في الأساس. وقد تساءلتا عما إذا كان من الأنانية استئناف الكتابة الجماعية كما هو مخطط له في ظل الفوضى.

ففي النهاية، بدا الانخراط في نقاشات نظرية وفكرية حول الانعكاسية[1] في عطلة نهاية الأسبوع كأنه ترفٌ لا يحقّ لنا في وقت كانت البلاد تنهار. كما واجهتنا تحديات عملية عديدة، منها: كيف ستتمكن من بلوغ وجهتنا خارج العاصمة مع توقف معظم خدمات سيارات الأجرة؟ ماذا لو لم نتمكن من العثور على حجز فندقي في ضوء ازدياد عدد الأشخاص الساعين للهروب من انقطاع التيار الكهربائي في المدن؟ ماذا لو وجدنا حجزًا في الفندق، لكن التيار الكهربائي انقطع هنا أيضًا؟ ماذا لو استطعنا تأمين وسائل النقل، لكن الطرق تقطعت بفعل الاحتجاجات، كما يحدث على نحو متواتر منذ عام 2019؟ ماذا لو وجدنا حجزًا فندقيًا ومواصلات، لكن علقنا ولم نتمكن من العودة إلى أطفالنا وعائلاتنا؟ وهل نُجري الفحص المخبري لفيروس كورونا المعروف بـ PCR قبل عقد الخلوة لحماية أنفسنا وعائلاتنا لدى عودتنا إلى المنزل؟

شعرنا بصفتنا أعضاءً في المجموعة بأن من المهم بالنسبة إلينا أن نجتمع على وجه التحديد بسبب الظروف التي تتسم بالقسوة وانعدام اليقين، وذلك من أجل ضمان بعض الاستمرارية في عملنا الجماعي وتعزيزه. توقّع كثيرون أن تزداد مجموعتنا تفرقًا في دول الشتات في السنوات المقبلة. لذا، إذا لم نلتقِ حينها – وإن كان بعضنا سيشارك افتراضيًا عن طريق الإنترنت المتقطع – فمن يعلم متى سيتسنى لنا أن نجتمع من جديد؟ كنا نشعر جميعًا بالإرهاق وبانعدام اليقين بشأن قدرتنا – إن وُجدت – على الانخراط في الكتابة الجماعية لإنتاج هذه الدراسة. ومع ذلك، اتفقنا جميعًا على أن من الأهمية أن نجتمع لضمان استمرارية مجموعتنا والحفاظ على رفاهنا الشخصي في الوقت نفسه؛ فقد كنا نتوق إلى دعم بعضنا بعضًا فكريًا ومعنويًا.

بناءً عليه، قررنا أن نلتقي، على الرغم من المخاطر كلها، وقد جمعَنا الحجز الفندقي، والرحلة ذهابًا وإيابًا، والحماسة لأن نكون معًا. وفي صباح 15 آب/ أغسطس، أي في اليوم الذي كنا نعتزم الاجتماع، انفجر صهريج محمّل بالوقود في قرية التليل الواقعة في منطقة عكار (شمال لبنان) المهمشة، ما أسفر عن مقتل أكثر من 35 شخصًا، وإصابة أكثر من 80 آخرين، كانوا ينتظرون حصصهم من الوقود. شققنا طريقنا على وقع الصدمة والحزن واليأس إلى فندق على ضفة نهر واقع في وادٍ تكسوه الغابات في تنورين. وكان في استقبالنا هناك من بقي من موظفي الفندق الذين يشاركوننا الحالة المزاجية المضطربة عينها؛ وإذ كنا نحاول التكيف مع الوضع، بقدر الإمكان، غُصنا في جدول أعمال خلوتنا الذي يشتمل على مشاركة المعلومات الحديثة ذات الصلة على الصعيدين الشخصي والمهني وكتابة المقالات ووضع الخطط الجماعية وبلورة الرؤية المستقبلية. وفي حين كنا نتعمق تدريجيًا في دراسة موضوعنا، ألا وهو الانعكاسية، وجدنا أنفسنا مضطرات إلى عرض الموقف الأكاديمي الذي كنا نحاول تفصيله في دراستنا. فتساءلنا، إلى جانب كيفية تأثير الأحداث المتراكمة والحالية في تجاربنا المادية والعاطفية، ومن ثم الفكرية، عن دورنا بصفتنا باحثات في هذه الأزمنة المضطربة. كيف نشارك، ليس بصفتنا إثنوغرافيات أفرادًا فحسب، بل أيضًا بصفتنا جماعة تطمح إلى العمل التشاركي، في إنتاج

(1) الانعكاسية هي نهج وممارسة معرفية معتمدة في الاختصاص الأنثروبولوجي، تعتبر أن علاقة الباحث بالميدان البحثي والمجموعات المحلية وتموضعها معهما هما في وسط الإنتاج المعرفي الأنثروبولوجي.

المعرفة القابلة للمشاركة وذات الصلة بمجالنا؟ من هنا، تُشكل هذه الدراسة محاولة للتفكير على نحو جماعي في هذه الأمور.

أولًا: إعادة توظيف (استخدام) الانعكاسية

تشكل الانعكاسية عملية واعية تحدد علاقة الباحث بالعمل الميداني والإثنوغرافي، ولديها القدرة على توظيف (استخدام) الخبرة الظاهراتية والعاطفية في الميدان وحوله[2]. إلا أن الروايات الانعكاسية في الأنثروبولوجيا، غالبًا، ما تحصر المسار الانعكاسي (العملية الانعكاسية/ السيرورة الانعكاسية) في الإدراك الذاتي للباحث وفئات هويتها الخاصة باعتبارها العدسة التحليلية الأولية المستخدَمة في توليد المعرفة[3]. بيد أن التجربة الانعكاسية هذه تنطوي على أبعاد متعددة ذات صلة بتقدير الميدان الإثنوغرافي وتصويره (تمثيله)، تتجاوز التأملات الفردية الخاصة بالتموضع الاجتماعي.

تُستعمل الانعكاسية في العمل الميداني والكتابة، وتتموضَع على نحو بارز بوصفها أداة إبستيمولوجية تتغير وتتحول عبر الزمان والمكان. وفي معرض عملنا على إعادة تتبّع غيابها الأوّلي، وارتفاع شعبيتها في وقت لاحق، وجعلها في نهاية المطاف مسألة روتينية في الأوساط الأكاديمية، فإننا ننضم إلى الآخرين في تحدي الانحياز شبه الكامل للانعكاسية اليوم إلى مفهوم شائع وأكثر محدوديةً عن التموضُع على أسس هوياتية[4]، يحجب تفسيرات واسعة أخرى للمفهوم[5]. ثم نناقش الفهم العلائقي والأوسع للانعكاسية، الذي نشعر بأن الأوساط الأكاديمية في حاجة إليه، قبل اقتراح صقل صياغة الإثنوغرافيا بطريقة منهجية وسيلةً لتحقيق ميزة الانعكاسية النقدية والأخلاقية والسياسية والحفاظ عليها. نهدف إلى مواصلة النقاش بشأن قيمة الانعكاسية بوصفها مسعًى تكراريًا وتعاونيًا، من شأنه إنتاج معرفة إثنوغرافية أكثر صلة وتفاعلاً مع الميادين الإثنوغرافية التي تشهد اضطرابات على نحو متزايد، في المنطقة العربية، وربما أبعد منها.

(2) Ruth Behar, *The Vulnerable Observer: Anthropology That Breaks Your Heart*, 12th ed. (Boston: Beacon Press, 2012), p. 20.

(3) على سبيل المثال، لا يزال طلبة الأنثروبولوجيا والباحثون في تخصصات العلوم الاجتماعية الأخرى، مثل العلوم السياسية، يعانون، على مستوى موقفهم، الجندر، أو يتحسسون الحاجة إلى الرد على هذا الموضوع، لا سيما في معرض إجراء بحث إثنوغرافي ميداني في المنطقة العربية. ينظر مثلًا:

Anya Evans, "The Ethnographer's Body is Gendered," *The New Ethnographer*, vol. 14, no. 2 (2017), accessed on 14/2/2024, at: https://bit.ly/3SS7Ptc; Jillian Schwedler, "The Third Gender: Western Female Researchers in the Middle East," *Political Science & Politics*, vol. 39, no. 3 (July 2006), pp. 425–428.

(4) Richa Nagar, *Muddying The Waters: Coauthoring Feminisms across Scholarship and Activism, Dissident Feminisms* (Urbana: University of Illinois Press, 2014); Barbara Myerhoff & Jay Ruby, "Introduction," in: Jay Ruby (ed.), *A Crack in the Mirror: Reflexive Perspectives in Anthropology* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982), pp. 1–31; Matthew Adams, "The Reflexive Self and Culture: A Critique," *The British Journal of Sociology*, vol. 54, no. 2 (2003), pp. 221–238.

(5) Paul Lichterman, "Interpretive Reflexivity in Ethnography," *Ethnography*, vol. 18, no. 1 (March 2017), pp. 35–45; Jennifer Robertson, "Reflexivity Redux: A Pithy Polemic on 'Positionality'," *Anthropological Quarterly*, vol. 75, no. 4 (2002), pp. 785–792.

ثانيًا: إعادة موضعة الانعكاسية في الممارسة والمعرفة الإثنوغرافيتَين

تُستخدم الانعكاسية عادةً في الأنثروبولوجيا الاجتماعية مدخلاً ذاتيًا إلى المعرفة الإثنوغرافية[6]. إنها عملية انعكاس، يتحقق من خلالها فهم الباحثين وموضوعاتهم فهمًا أعمق[7]. ويشكّل فعل الانعكاس جزءًا أساسيًا من التطبيق العملي الأنثروبولوجي (الممارسة الأنثروبولوجية)، حيث يُستخدم لتدارُس المشكلات المصادَفة (التي نواجهها) في هذا المجال، ولدراسة ما يسمى التصرفات الانعكاسية الخاصة بالمجموعات المحلية، كما في مجال الاختصاص الأنثروبولوجي نفسه (السكان الأصليون والنظام نفسه)[8]. وتسلّط الانعكاسية الضوء، باعتبارها مفهومًا يربط النظرية بالتطبيق العملي، على سياسة الاختلاف المعيّنة القائمة بين ظروف الباحث وهويته الاجتماعية، وظروف الأشخاص الذين يتحاور معهم، ما يؤدي إلى تأطير إمكانات المعرفة وحدودها[9].

غالبًا، ما تشكّل الرواية الانعكاسية للباحث الإثنوغرافي مصدرًا للبيانات المهمة التي تساعد في تحديد شروط العمل الميداني نفسه وطبيعته على نحو أكثر دقة، ويشمل ذلك، على سبيل المثال، العلاقة الاجتماعية[10] أو الاستعداد الأكاديمي[11]. وقد كان الدور الناشئ الذي اضطلعت به الانعكاسية في مجال العلوم الاجتماعية، وعلى وجه التحديد في الأنثروبولوجيا في ثمانينيات القرن الماضي، حاسمًا من منظور النضالات المناهضة للعنصرية والنسوية وما بعد الاستعمارية[12]. فقد أعادت الانعكاسية النظر في ادّعاء حياد المزاعم المعرفية الصادرة في الغالب عن الرجال ذوي البشرة البيضاء من الطبقة المتوسطة في الدول المستعمِرة، وفي أوساط الفئات الاجتماعية المحظية Privileged Classes، التي تتعلق بالواقع الاجتماعي للمهمشين والمحرومين من الناس والجماعات والثقافات أو الأمم[13]. وأبرزت كذلك تموضُع المعرفة وارتكازها دومًا على منظورات تجسيدية وجزئية[14]. وبوجه عام، كشفت الانعكاسية كيفية أن علاقات القوة غير المتوازنة بين الطبقات والجندر والأعراق والجنسيات، وتأثيرها في تقييد حرية التنقل، يشكلان جزءًا لا يتجزأ من عملية إنتاج المعرفة، التي تساهم في تشكيل

(6) James Clifford & George E. Marcus (eds.), *Writing Culture: The Poetics and Politics of Ethnography* (Berkeley: University of California Press, 1986).

(7) Myerhoff & Ruby.

(8) Ibid.

(9) Ibid.

(10) Pierre Bourdieu, "Understanding," in: Pierre Bourdieu & Alain Accardo (eds.), *The Weight of the World: Social Suffering in Contemporary Society* (Stanford: Stanford University Press, 1999), pp. 607–626.

(11) Pierre Bourdieu & Loïc J. D. Wacquant, *An Invitation to Reflexive Sociology* (Chicago: University of Chicago Press, 1992).

(12) Soraya Altorki & Camilia Fawzi El–Solh (eds.), *Arab Women in the Field: Studying your Own Society, Contemporary Issues in the Middle East* (Syracuse: Syracuse University Press, 1988).

(13) Ruth Behar & Deborah A. Gordon (eds.), *Women Writing Culture* (Berkely: University of California Press, 1996).

(14) Donna Haraway, "Situated Knowledges: The Science Question in Feminism and the Privilege of Partial Perspective," *Feminist Studies*, vol. 14, no. 3 (1988), p. 575.

خطاب عام، تبدو فيه هذه العلاقات معيارية. وفي معرض التساؤل عن الجهة التي تتبع لها سردية الواقع التي تجري شرعنتها باعتبارها حقيقة واحدة، والسبب الكامن وراء ذلك، أدت الانعكاسية دورًا تحرريًا، تجسَّد في إظهار الحقائق المختلفة الأخرى وتمكين نقد التصورات المهينة التي تمسّ الآخر وتنطوي على إصدار الأحكام في حقه، سواء كان ذلك عن قصد أم عن غير قصد[15]. وفي مثل هذه الحالات، نرى في الانعكاسية وسيلة مفيدة لتحقيق غايةٍ ما، وليست هي غاية في حد ذاتها. إنها أداةُ بحثٍ تتيح لنا النظر في استجاباتنا وانطباعاتنا المتعلقة بالميدان الإثنوغرافي ومقارنتها بالتجارب الخاصة بالأشخاص الذين نتحاور معهم، وتفسيراتهم لها.

قبل ثلاثة عقود، كانت الانعكاسية تحتل مكانة هامشية، سواء في العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية أم من حيث المعرفة التي تنتجها[16]. إلا أن الدراسات الإثنوغرافية الحديثة تعاملت مع الانعكاسية بسُبُل أكثر دقةً وإنتاجية، تتناول نقد الإثنوغرافيا المتعددة المواقع ضمن نطاق الهجرة والحراك[17]، والبحث في الصراع الممتد (الذي طال أمده)، باعتباره عنفًا نعيش فيه، في مقابل العنف الذي نصادفه[18]، وإدراك مخاطر الإفراط في البحث في ميادين معيّنة[19]. وتنطوي الدراسات الأخرى على انعكاسات إثنوغرافية في دراسات السكان الأصليين المقارَنة[20]، وتحليلات لتموضُع الباحثين داخل القوى العاملة الأكاديمية العالمية والاقتصاد السياسي الخاص بالبحث الأكاديمي الخارجي[21]، والبحوث التي تعالج المشاعر

(15) Judith Okely, "Anthropology and Autobiography: Participatory Experience and Embodied Knowledge," in: Judith Okely & Helen Callaway (eds.), *Anthropology and Autobiography*, ASA Monographs 29 (London: Routledge, 1992), pp. 1–28.

(16) Soheir Morsy et al., "Anthropology and the Call for Indigenization of Social Science in the Arab World," in: Earl L. Sullivan & Jacqueline S. Ismael (eds.), *The Contemporary Study of the Arab World* (Edmonton: University of Alberta Press, 1991), pp. 81–111.

(17) Ghassan Hage, "A Not so Multi–sited Ethnography of a not so Imagined Community," *Anthropological Theory*, vol. 5, no. 4 (December 2005), pp. 463–475.

(18) لميا مغنية، "العنف الذي 'نعيش فيه': قراءة العنف في الميدان واختباره"، **أوراق العمل**، العدد 3، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، (كانون الثاني/ يناير 2019)، شوهد في 2024/2/14، في: https://bit.ly/499TT3n؛

Sami Samir Hermez, *War is Coming: Between Past and Future Violence in Lebanon* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2017); Muzna Al–Masri, "Sensory Reverberations: Rethinking the Temporal and Experiential Boundaries of War Ethnography," *Contemporary Levant*, vol. 2, no. 1 (2017), pp. 37–48;

للاطلاع على نسخة عربية لمقال المصري، ينظر: مزنة المصري، "مقطوعة صوتية للحرب: تحدي حدود الزمن والتجربة لإثنوغرافيا الحرب"، **أوراق العمل**، العدد 5، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (تموز/ يوليو 2019)، شوهد في 2024/2/14، في: https://tinyurl.com/mrxd6htn

(19) Mayssoun Sukarieh & Stuart Tannock, "On the Problem of Over–researched Communities: The Case of the Shatila Palestinian Refugee Camp in Lebanon," *Sociology*, vol. 47, no. 3 (2012), pp. 494–508.

(20) Amal Eqeiq, "From Palestine to Mexico (and Back): Reflections of a Literary Scholar," *Contemporary Levant*, vol. 2, no. 1 (January 2017), pp. 61–66.

(21) Mayssoun Sukarieh & Stuart Tannock, "Subcontracting Academia: Alienation, Exploitation and Disillusionment in the UK Overseas Syrian Refugee Research Industry," *Antipode*, vol. 51, no. 2 (March 2019), pp. 664–680;

ميسون سكرية، "مقاولات الأكاديميا من الباطن: صناعة الأبحاث الخارجية في المملكة المتحدة"، ترجمة يزن الحاج، **بدايات**، العددان 20–21 (2018)، شوهد في 2024/2/14، في: https://bit.ly/49y1tEO

السياسية في أوقات الأزمات[22]، بخاصةٍ الخوف[23]. وقد انضمت إليها أصواتٌ منادية بـ"الانعكاسية السياسية" في معرض البحث في السياقات التي تنطوي على العنف[24]. أما في عملنا الخاص، فإننا نتحدى التركيز الضيق للانعكاسية على جندر الباحث وتموضُعه الوطني، الأمر الذي تدربنا روتينيًا على القيام به، شأننا شأن كثيرين من أقراننا. وفي عدد خاص من مجلة أصدرناها، سعينا لبلورة نماذج جديدة للعمل والاهتمام الانعكاسي، تكون قادرةً على إنتاج معرفة أكثر صلة بالأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقتنا[25].

لا يزال انتصار النضالات العرقية والنسوية وما بعد الاستعمارية بعيد المنال، كما تبقى تلك النضالات محسوسةً بقوةٍ بسُبل مختلفة في مناطق عدة من العالم، بما فيها منطقتنا. حتى إن بعضهم لاحظ الرفض الشامل والمتزايد لممارسة الانعكاسية ضمن السياسات الرجعية المتنامية اليوم[26]. ويخدم هذا الرفضَ دمجُ الانعكاسية مع "التموضع"، وتركيز الأخير على سياسات الهوية، بدلًا من تقاطع تلك الهويات مع الجوانب المؤسسية والجيوسياسية والأخلاقية والمعرفية الأوسع[27]. ويستفيد هذا الرفض أيضًا من التشكيك المتكبّر في دور الانعكاسية في إظهار سياسات الإنتاج المعرفي وإنكار الأهمية الأخلاقية لمثل هذا الدور (كما كتابات سالزمان[28] على سبيل المثال).

في ظل عدم الاستقرار العالمي في العمل الأكاديمي اليوم، يكافح علماء وعالمات الأنثروبولوجيا في كل مكان، أكثر فأكثر، في سبيل إنتاج معرفة تشاركية وذات صلة[29]. ففي المنطقة العربية، هناك قلق متزايد من أن دور البحث الأكاديمي في العلوم الاجتماعية هامشي، بالنسبة إلى الهواجس

(22) Hela Yousfi & Chahrazad Abdallah, "Ethnography in Times of Crisis: Reflections on the Tunisian Revolution," in: Raza Mir & Anne–Laure Fayard (eds.), *The Routledge Companion to Anthropology and Business* (London: Routledge, 2020), pp. 443–449; Ghassan Hage, "Hating Israel in the Field: On Ethnography and Political Emotions in the Field: The Psychology and Anthropology of Fieldwork Experience," in: James Davies & Dimitrina Spencer (eds.), *Emotions in the Field: The Psychology and Anthropology of Fieldwork Experience* (Stanford: Stanford University Press, 2010), pp. 129–154.

(23) Helena Nassif, "To Fear and to Defy: Emotions in the Field," *Contemporary Levant*, vol. 2, no. 1 (January 2017), pp. 49–54; Elena Chiti & Mona Abaza, "The Criminal, the Victim, the Policeman, the Judge," *Open Democracy*, 28/6/2017, accessed on 14/2/2024, at: https://bit.ly/49zBKft

(24) Samer Abdelnour & Mai Abu Moghli, "Researching Violent Contexts: A Call for Political Reflexivity," *Organization* (2021).

(25) Samar Kanafani & Zina Sawaf, "Being, Doing and Knowing in the Field: Reflections on Ethnographic Practice in the Arab Region," *Contemporary Levant*, vol. 2, no. 1 (2017), pp. 3–11.

(26) Ghassan Hage, "The Reactionary Anti–Reflexive Turn," *Hage Ba'a*, 15/8/2019, accessed on 14/2/2024, at: https://bit.ly/48clJLd

(27) Nagar.

(28) Salzman Philip Carl, "On Reflexivity," *American Anthropologist*, vol. 104, no. 3 (2002), pp. 805–813.

(29) ينظر، على سبيل المثال، وقائع مؤتمر شبكة الأنثروبولوجيا التطبيقية Applied Anthropology Network, AAN التابعة للرابطة الأوروبية لعلماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية EASA، بعنوان "لماذا يحتاج العالم إلى علماء الأنثروبولوجيا" Why The World Needs Anthropologists، الذي ينظّم سنويًا منذ عام 2013.

التي تعتري المجتمع، كما المعرفة النقدية إجمالًا(30). أولًا، لقد فشل نظام دولة الرعاية الاجتماعية التنموية في مرحلة ما بعد الاستقلال ومشاريعها الرامية إلى بناء الدولة، إلى حد بعيد في منطقتنا، وهو ما مهّد الطريق لصعود الدولة النيوليبرالية(31). كما عادت النضالات من أجل التحرر لتستهدف الأنظمة غير القادرة على توفير حياة كريمة ولائقة لمواطنيها، ما أدى إلى انتشار الصراع الداخلي والفتنة والنزوح الجماعي. ثانيًا، يفتقر عددٌ متزايد من علماء وعالمات الأنثروبولوجيا في المنطقة العربية إلى أيّ انتماء مؤسسي، إذ تعاني المنطقة ندرةً في مراكز بحوث العلوم الاجتماعية في الجامعات الأكاديمية، فضلًا عن أن اختصاص الأنثروبولوجيا متاحٌ في ما لا يتجاوز 2 في المئة فقط من الكليات التي تدرس العلوم الاجتماعية في الوقت الراهن، وهذا العدد آخذ في التناقص(32). وإضافة إلى ذلك، فإن الفجوة بين إنتاج المعرفة الفكرية والأكاديمية ونضالات المجتمعات تتسع. ولا تزال كثيرات من الباحثات غير الراضيات عن المؤسسات الأكاديمية، يبحثن عن المعرفة - ولا سيما في مجال العلوم الاجتماعية - عن طريق مسارات بديلة(33). ونرى إمكانية أن تؤدي العلوم الاجتماعية دورًا تشاركيًا أكثر في الاهتمام الذي حظيت به الأنثروبولوجيا خلال الثورة المصرية(34)، وفي المناقشات الأكاديمية العديدة والمساعي التعليمية التي شهدتها ساحات الاحتجاج في لبنان في عام 2019(35).

في أماكن أخرى، نلاحظ أن هشاشة الأوساط الأكاديمية في المنطقة تزداد تعقيدًا بسبب "الظروف الضاغطة" Overbearing Conditions(36) التي "تفرض نفسها بصفتها عوامل ضاغطة ومتصادمة

(30) Sari Hanafi & Rigas Arvanitis, *Knowledge Production in the Arab World: The Impossible Promise* (London: Routledge, 2016).

(31) Julia Elyachar, *Markets of Dispossession: NGOs, Economic Development, and the State in Cairo, Politics, History, and Culture* (Durham: Duke University Press, 2005); Salwa Ismail, *Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2006), p. 200; Michelle Obeid, "States of Aspiration," in: Soraya Altorki (ed.), *A Companion to the Anthropology of the Middle East* (West Sussex, UK: John Wiley & Sons, 2015), pp. 434–451.

(32) محمد بامية، **التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية: العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور** (بيروت: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2015)، شوهد في 2024/2/14، في: https://bit.ly/3OGuhDn

(33) على سبيل المثال معهد القاهرة للعلوم والآداب الحرة (سيلاس)، والأكاديمية البديلة - جبال في لبنان، حيث يوفران تدريبًا يرقى إلى المستوى الأكاديمي، لكن في سياق غير أكاديمي، ومن دون تقديم شهادة أكاديمية للمتدربين.

(34) Malak Rouchdy & Reem Saad, "Beyond the University Gates: The Story of the Free Social Science Knowledge Circle," in: Aziza Boucherit et al. (eds.), *Mélanges offerts à Madiha Doss: La linguistique comme engagement*, RAPH 42 (Le Caire: Institut français d'archéologie orientale, 2018), pp. 245–252.

(35) Nikolas Kosmatopoulos, "Unhatching the Egg in Lebanon's 2019 Protests," *South Atlantic Quarterly*, vol. 120, no. 2 (2021), pp. 446–455; Jamil Mouawad, "Teaching Lebanon's Politics in Times of the Uprising," *South Atlantic Quarterly*, vol. 120, no. 2 (January 2021), pp. 473–480; Muzna Al–Masri, "Witnessing the Emergence of Future Worlds: Ethnographic Research in Turbulent Times," in: *World Humanities Report* (Pennsylvania: Consortium of Humanities Centers and Institutes, 2023).

(36) في مقدمة العدد الذي ألّفته مجموعة الإثنوغرافيا والمعرفة، نتطرق إلى مصطلح "الظروف الضاغطة والمأزومة" في الميدان البحثي، وندعو إلى اعتبارها شكلًا من أشكال المعرفة الميدانية، وليس مجرد عقبات يجدر بالباحثين تخطّيها كي يدرسوا الميدان. يُنظر: سمر كنفاني وزينة صواف، "التواجد، الفعل، والمعرفة في الميدان: تأملات في الممارسة الإثنوغرافية في المنطقة العربية"، ترجمة مايا العمار، **مجلة كونتيمبوراري ليفانت**، مج 2، العدد 1 (2017).

بعوالم الحياة التي نستكشفها خلال عملنا، والمنهجيات التي نبتكرها لفهمها"[37]. لا تقيّد هذه الظروف العمل الميداني فحسب، بل تغيّر مواقع المعرفة المنتَجة وتوفر الأسُس لمقارباتٍ أكثر أهميةً وابتكارًا لدراسة العنف، والحراك المكاني الجندري، واستبداد الدولة، مع حشد التبادلات على المستويَين المحلي والجندري، والعوائق والمخاوف التي تعتري الكاتبة في اتجاه فهم الميدان[38]. هنا، نودّ أن نشدد على أن البحث الفردي والذاتي هو أقل إنتاجيةً من الناحية المعرفية، حتى إنه غير مستدام من الناحية الاقتصادية، بالنسبة إلى الباحثين الإثنوغرافيين الذين يعملون في ظل ظروف ضاغطة مماثلة. لكن لا تزال الانعكاسية تمارَس اليوم باعتبارها قضيةً منفردة. ومن الأهمية الإشارة هنا إلى أن الأسلوب الذي اتّبعه مالينوفسكي، بصفته إثنوغرافيًا، منفرد، انبثق من ظروف تاريخية محددة آنذاك. وبناءً عليه، يتعيّن كذلك وضع طقوس العبور القديمة التي ينطوي عليها تنفيذ العمل الميداني بأسلوب فردي، في السياق السياسي في ذلك الوقت (كما ستوكينغ[39] على سبيل المثال). من هنا، ثمة حاجة ملحة إلى التفكير النقدي لفهم العواقب السياسية الناجمة عن هذا التحول التاريخي نحو الإثنوغرافيا الفردية. ومتى أخذنا ذلك في الحسبان، نسأل: ماذا يحدث للبحث الإثنوغرافي إذا تجاوزت الانعكاسية الاعتبارات المتمحورة حول الفرد؟ ما السبل البديلة الموجودة للعمل الإثنوغرافي وصناعته/ ابتكاره، التي من شأنها الاستجابة استجابةً أفضل للهواجس المعرفية والأخلاقية القائمة في هذه الأزمنة المأزومة والضاغطة؟

نقترح هنا أن توظيف الصفات العلائقية التي تتمتع بها الانعكاسية ينطوي على هذه الإمكانية. في الواقع، إن هذه المقاربة الخاصة بالانعكاسية ليست جديدة في حد ذاتها. فلطالما تطرقَ الباحثون وعلماء الأنثروبولوجيا إلى جوهر الانعكاسية القائم على العلاقات التبادلية، مشبّهين إياها بـ"حوار عرقي دائم"، وبدخول "قاعة من المرايا"، حيث يتحول علماء الأنثروبولوجيا والمجموعات المحلية Local Communities، ويغيرون مواقفهم تجاه أنفسهم وتجاه بعضهم البعض[40]. علاوةً على ذلك، أشار الباحثون إلى أهمية السبل المختلفة لممارسة الانعكاسية في السياقات الثقافية والاجتماعية المتعددة[41]. تشدد نجار[42]، مثلاً، على الحاجة إلى إعادة التفكير في الانعكاسية والتموضع، بعيدًا من الالتزام المترتب على الباحثة بـ"الكشف عن" نفسها، واستخدام مجموعة الفئات ذاتها التي يسعى الباحثون – والبحوث ذات الصلة بالنسوية على نطاق أوسع – لتحدّيها. وبناءً عليه، نقترح العودة إلى الانعكاسية باعتبارها عمليةً لا تقتصر على النظر إلى الداخل فحسب، بل أيضًا عملية تكون عبارة عن

(37) المرجع نفسه، ص 7.

(38) المرجع نفسه.

(39) George W. Stocking, *The Ethnographers' Magic: And Other Essays in the History of Anthropology* (Madison: University of Wisconsin Press, 1992).

(40) Myerhoff & Ruby.

(41) Adams.

(42) Nagar.

مشاركة بينذاتية متجلّية[43]؛ كما أنها عملية تفكير نقدي خلال البحث، وليست مجرد تمرين يجري القيام به بعد إجراء العمل الميداني[44]، مع التزامٍ زمني يمتد إلى الماضي والمستقبل، على حد سواء[45]، وهي عملية لتحديد وجهات النظر المتعددة وعلاقتنا بها. ومن ثم، تتمثل الانعكاسية، في التفاعل الاجتماعي، في قدرة الباحثين والأشخاص الذين يتواصلون معهم في معرض إجراء البحث على دعم بعضهم بعضًا، وإدراك أنهم عبارة عن أشخاص يحتلون مواقع محددة. من هذا المنطلق، لم تعُد الانعكاسية عبارة عن علاقة تجمع بين باحثة "أجنبية" ومُخبرين محليين، ولا باحثة "محلية/ من السكان الأصليين"، عادت لإجراء بحث في مجال اختصاصها. بل نقترح، بخلاف ذلك، تعميم شكل من أشكال الانعكاسية الذي يستدعي التفطن بطريقة "المشارَكة في إنتاج" المعرفة الإثنوغرافية، الأمر الذي يستدعي التفاوض مع العالم بأسره على نحو مستمر، وهو ما يُقر بدور التحيز، ويعبّر عنه باعتباره شرطًا لإطلاق ادعاءات المعرفة[46]. وإذ ندخل في حوار مع نظرية دونا هاراواي عن "المعارف المتموضعة"، نرى في الانعكاسية مسارًا علائقيا ينشط عبر الزمان والمكان. بمعنى آخر، إن نوع المعرفة الانعكاسية الذي يَبرز لا يركّز على إثبات الحقائق استنادًا إلى فئات الهوية الجوهرية، ولا على التخلي عن إنتاج المعرفة تمامًا؛ فنحن معنيّون، بدلاً من ذلك، بمعاينة أشكال التوتر والانسجام التي تظهر خلال اللقاءات المختلفة، وتسليط الضوء عليها.

بهذه الطريقة، لا تؤدي الانعكاسية إلى المعرفة المتموضعة فحسب، بل إلى ظهور "التضامن التموضعي" أيضًا[47]، وهذا يستلزم استحضار "علاقة ما هو عالمي بما هو حميمي"، والاعتراف بآثار الموقع الجغرافي للباحث ومواقع البحث، والمؤسسات التي تُنتج المعرفة، والمجال النظري والأيديولوجي الذي تدور فيه[48]. في الواقع، عزز التطبيق النسوي للنشاط الانعكاسي والتحليل الجماعي التضامنَ بين النساء أنفسهن[49]. ومن ثم، تتطلّب الانعكاسية أسلوبًا تشاركيًا في صنع البحوث، وتحديدًا التنبّه إلى الأهمية الأخلاقية والسياسية التي تكتنزها وجهات النظر المتعددة التي جرت بلورتها على شكل معلومات في "علاقة مسؤولة بالأرض والتاريخ وبعضنا ببعض"[50]. لذا، لا تتحول الظروف الضاغطة التي يواجهها الباحثون إلى تحدّيات في وجه القدرة على النفاذ إلى الميدان، أو تحقيق وضعية الطرف المحلي فحسب، بل تكون عبارة عن أدوات تتيح لهم فهم الميدان الذي يعملون فيه وقراءته[51]. وبناءً عليه، نعتقد أن

(43) Bob Scholte, "Toward a Reflexive and Critical Anthropology," in: Dell Hymes (ed.), *Reinventing Anthropology* (New York: Vintage Books, 1972).

(44) Nagar.

(45) Johannes Fabian, "Ethnography and Intersubjectivity: Loose Ends," *Journal of Ethnographic Theory*, vol. 4, no. 1 (June 2014), pp. 199–209.

(46) Haraway.

(47) Nagar.

(48) Ibid., p. 88.

(49) Richa Nagar et al., *Playing with Fire: Feminist Thought and Activism through Seven Lives in India* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2006).

(50) Audra Simpson, "The Sovereignty of Critique," *South Atlantic Quarterly*, vol. 119, no. 4 (October 2020), p. 689.

(51) Yousfi & Abdallah.

الانعكاسية القائمة في المنطقة العربية وحولها، توفر وسائل جديدة لإعادة التفكير في الطريقة المزدوجة التي يجري بها العمل الميداني/ مرحلة ما بعد العمل الميداني، وفي كيفية تأثير ذلك في إنتاج المعرفة.

ثالثًا: الحرفة الإثنوغرافية: اليقظة الإمبريقية والدقة الإبستيمولوجية والتعاون

بعدما أعربنا عن موقفنا تجاه التحولات التي طرأت على فرضية الانعكاسية، نقترح هنا صوغ الإثنوغرافيا المنهجية (كيفية إجراء البحث الإثنوغرافي) لتعزيز نشاط الانعكاسية العلائقي وأشكالها العملية التي نقدرها. وبالانتقال إلى ما هو أبعد من تقييم الباحثين الفرديين لموقفهم وهويتهم في هذا المجال، نُعيد التفكير في أنماط إنتاج المعرفة الإثنوغرافية وظروفها على نحو أكثر شمولاً، ليُصار إلى الاسترشاد بها في ممارسة عملنا الميداني. تفترض الانعكاسية المشارَكة النقدية والذاتية في مستويات البحوث كلها، بدءًا بتصميم البحث، مرورًا بالعمل الميداني الإثنوغرافي، وصولاً إلى الكتابة. وينبغي أن يحصل هذا النوع من الالتزام، على نحو مثالي، في البداية، وأن يستمر طوال المراحل المتعددة لإجراء البحوث الإثنوغرافية، بدلاً من أن يتم بعد حدوث "الأمر الواقع" عندما تُصور البيانات بوصفها معرفة نصية[52]، بعد صقلها من خلال اصطلاحات الأدبيات والمنشورات الأكاديمية، وربما أيضًا إدراجها ضمن القواعد أو الاتجاهات النظرية الراسخة. في هذا السياق، تطمح المجموعة التالية من المبادئ (المعايير) والإجراءات المنهجية إلى إعادة تنظيم المنهج الإثنوغرافي بسُبلٍ حاسمة وتشاركية، ما يتيح التعلم من خلال التفكير في العلاقات التي نبنيها، والمحادثات التي نُجريها في مواقعنا الميدانية والمجالات العلمية.

ونظرًا إلى أن العمل الميداني يشكّل جوهر الإثنوغرافيا، فإن ممارسة الانعكاسية تبدأ بالوسائل التي نعتمدها لإجراء البحوث الميدانية، وبحرفتنا الإثنوغرافية، وبالرابط بين التنبّه الإمبريقي والدقة الإبستيمولوجية. وبناءً عليه، ندعو إلى صقل أدواتنا المنهجية والمعرفية، ما يتيح لنا الإلمام على نحو أفضل بكيفية فهم المشاركين في البحث للواقع الذي يعيشونه، كما نطالب بالتدقيق أكثر في الروابط بين ما ندّعيه والأدلة المُستقاة من الميدان. وفي معرض حديثنا عن الأدلة هنا، فإننا لا نناقش الأدلة "الإيجابية" أو "الموضوعية" أو "الواقعية" أو "القابلة للتكرار"[53] على النحو الذي تصبو إليه العلوم الطبيعية أو البحوث الكمية. وبدلاً من ذلك، نحاول "إتقان عملنا" من خلال "التحلي بالصدق تجاه العالم قيد الدراسة والافتراضات المعرفية المتصلة بالأنثروبولوجيا"[54]، ومن خلال إخضاع سردياتنا عن الآخرين – وعن تجاربنا المَعيشة بصفتنا أنثروبولوجيات محليات – لتكون "أكثر إخلاصًا لواقع

(52) Nagar.

(53) Kirsten Hastrup, "Getting it Right: Knowledge and Evidence in Anthropology," *Anthropological Theory*, vol. 4, no. 4 (December 2004), pp. 455–472.

(54) Ibid., p. 469.

الميدان"[55]. إن التفكير في الأنثروبولوجيا حِرفةً، لا يساعدنا في تقدير قيمة مختلف الأدوات التي توفرها لنا هذه المنهجية فحسب، بل يُرشدنا أيضًا إلى كيفية الاستفادة من مهاراتنا بصفتنا باحثات لتكريس هذه المناهج، بهدف فهم جوهر ما يقدّمه لنا ميداننا على نحو أفضل، وتفسير العقبات والشكوك التي تُواجه منظوراتنا الموضعية. وينطوي ذلك على التحقق المستمر من مهارات البحث الأساسية، مثل المراقبة والاستماع وإجراء المقابلات وتدوين الملاحظات والارتقاء بها، فضلاً عن توسيع نطاق اهتمامنا ليشمل السجلات الحسية والمجالات الرقمية.

ومع ذلك، فإن صناعة (حرفة/ صنعة) الأنثروبولوجيا، لا تُختزَل في مهارة "جمع البيانات"، بل هي بالأحرى عبارة عن "إنتاج المعرفة من خلال الحضور والعمل"[56]، أو "إنتاج البيانات"، حيث يعمل الباحثون على بناء الموضوعات الإثنوغرافية من خلال قراراتهم ومنظوراتهم النظرية[57]. وقد تتأثر الإثنوغرافيا لدينا، ليس بانحيازنا الموضعي، فحسب، بل أيضًا بتحيزاتنا الفكرية. وبناءً عليه، للتغلب على التحيز الفكري، يدعو جنسن وأويرو[58] إلى "الانعكاسية التحليلية" و"اليقظة الإبستيمولوجية". وينطوي ذلك على تقبّل دعوة العمل الميداني إلى "التشكيك في فرضياتنا الأساسية والنظريات الموجودة مسبقًا حول العالم [...] لاكتشاف سُبلٍ جديدة للتفكير في العالم ورؤيته والعمل فيه"[59]. ويتطلّب التدقيق في السبل التي يخضع من خلالها فهمنا لمنظوراتنا المعيارية والنظرية، أن نكون واعين للتقاليد الفكرية - المثقَلة غالبًا بأوزار الاستعمار - التي نبني عليها عملنا. وللانعكاسية العلائقية القدرة على إنتاج نظرية حوارية تُحاكي أكثر من تقليد بحثي واحد، كما تهتم بإعادة تقييم الأولويات المتصلة ببناء النظريات. وبناء عليه، نسعى للتساؤل عن أنواع النظريات التي نتبناها ونستخدمها وننشرها في معرض توليد المعرفة داخل الميدان وحوله، وتوسيع شريعة العلوم الاجتماعية وتراثها وتعميقها. وانسجامًا مع الدعوات والجهود العالمية الرامية إلى تحرير العلوم الاجتماعية من الكولونيالية[60] وإعادة تقييم الفرضيات السائدة[61]، فإننا على بيّنة من النقد الذي تقدّمه الحركات النسوية في الشعوب الأصلية، والتي ترفض أن يكون الميدان البحثي موقع "عبور" للادعاءات النظرية، وتلاشي أعباء الماضي الموروثة وهواجس الحاضر المادية والقلق على مستقبل

(55) Paul Stoller, *The Taste of Ethnographic Things: The Senses in Anthropology*, Contemporary Ethnography Series (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1989), p. 9.

(56) Alpa Shah, "Ethnography? Participant Observation, a Potentially Revolutionary Praxis," *Journal of Ethnographic Theory*, vol. 7, no. 1 (March 2017), p. 48.

(57) Katherine Jensen & Javier Auyero, "Teaching and Learning the Craft: The Construction of Ethnographic Objects," in: Richard E. Ocejo (ed.), *Urban Ethnography: Legacies and Challenges*, Research in Urban Sociology 16 (Leeds, UK: Emerald Publishing Limited, 2019), p. 73.

(58) Ibid.

(59) Shah, p. 47.

(60) Walter D. Mignolo, "Epistemic Disobedience, Independent Thought and Decolonial Freedom," *Theory, Culture & Society*, vol. 26, no. 7–8 (December 2009), pp. 159–181.

(61) Harri Englund & James Leach, "Ethnography and the Meta–Narratives of Modernity," *Current Anthropology*, vol. 41, no. 2 (April 2000), pp. 225–248.

الشعوب المسيطَر عليها والمهمّشة[62]. ومن شأن هذا النقد أن يُعيد النظر، على سبيل المثال، في الأهمية الشاملة للتضامن الطبقي في سياقات يشكّل فيها التضامن القائم على الأرض، بما في ذلك العلاقات البشرية/ غير البشرية والمحلية/ غير المحلية ذات الصلة بالممارسة والمعرفة المشتركة، أساسًا للحياة اليومية[63].

يتجاوز هذا النوع من الممارسة التفكيكية للاستعمار مسألة إزاحة سطحية للإثنوغرافي "الأجنبي" لمصلحة الإثنوغرافيا الذاتية التي تبدو أكثر صدقية، بل هي ممارسة تستلزم مسارًا طويل الأمد، يتضمن تجريد الانعكاسية من المعايير الاستعمارية التي تُعيد إنتاج أوجه انعدام المساواة في التصورات والحياة اليومية من النواحي الثقافية واللغوية والنفسية[64]. وتتطلّب الدقة المعرفية التي تُعطي قيمةً للتجربة العملية التأكد من أننا نُسائل باستمرار الافتراضات والدروس المُستقاة من الميدان من خلال علاقاتنا الميدانية، فضلاً عن التثبت من أن الاستنتاجات التي نستخلصها تَخضع لتقييم الأشخاص الذين نتعامل معهم ومعارضتهم لها[65]. كما تتطلّب الدقة المعرفية منحَ مساحة أكبر للأصوات الآتية من خارج الفضاء الأكاديمي السائد أو التقاليد الأوروبية والأميركية الشمالية والتعاون معها[66]، فضلاً عن إعادة استكشاف "المنظّرين الأسلاف" الآخرين، بمن في ذلك الكاتبات، والإنتاج الفكري أو الأكاديمي الصادر في الغالب باللغات المحلية. وقد يستلزم ذلك التواصل مع مجتمعات البحث على امتداد السياقات الوطنية والإقليمية التي تعالج الموضوعات والاهتمامات الإثنوغرافية المماثلة، وإقامة شراكات معها. وينطوي ذلك على إعطاء قيمة أكبر للأشكال غير الأكاديمية الخاصة بإنتاج المعرفة، بما في ذلك التقاليد الشفوية والأدب والمذكرات والسيَر الذاتية، إضافة إلى الفنون والوسائط الرقمية. تُعدّ هذه المصادر ذات قيمة كبيرة، نظرًا إلى ندرة الدراسات الإثنوغرافية التي تعالج المنطقة العربية، ومن شأنها المساعدة في تحقيق توازن في الكتابة عن المنطقة، مع أصوات من داخلها تتسم بمزيد من الانعكاس الذاتي.

شهدت العقود الأربعة الماضية، على نحو متزايد، إدارة مؤسسات التعليم العالي باعتبارها شركات كبيرة، ما كرّس منافسةً شديدةً على العمل الجماعي داخل المجتمع الأكاديمي، وتطبيعًا للنموذج

(62) Simpson, p. 693.

(63) Glen Coulthard & Leanne Betasamosake Simpson, "Grounded Normativity/ Place–Based Solidarity," *American Quarterly*, vol. 68, no. 2 (2016), pp. 249–255.

(64) Linda Tuhiwai Smith, *Decolonizing Methodologies: Research and Indigenous Peoples* (London: Zed Books; New York: University of Otago Press, 1999), p. 98.

(65) David Mosse, "Anti–Social Anthropology? Objectivity, Objection, and the Ethnography of Public Policy and Professional Communities," *Journal of the Royal Anthropological Institute*, vol. 12, no. 4 (December 2006), pp. 935–956.

(66) Mark Kennedy, "Dilemmas in Middle Eastern Social Sciences: Contours of the Problem of the Relevance of Western Paradigms as Guides to Research, Policy and Practice," in: Earl L. Sullivan & Jacqueline S Ismael (eds.), *The Contemporary Study of the Arab World* (Edmonton: University of Alberta Press, 1991), pp. 65–80.

الليبرالي المتصل بالباحث/ موضوع البحث الفردي المجزّأ[67]. وإذ يساورنا القلق إزاء هذه التأثيرات، فإننا نسعى لاستكشاف المزيد من سبل التعاون الرامية إلى إنتاج المعرفة[68]، التي تفتح الباب أمام الحركة الانعكاسية لتشمل مجموعة أوسع من الموضوعات في مراحل مختلفة من البحث الإثنوغرافي.

وبالاستناد جزئيًا إلى تجاربنا الخاصة، نتصور سبلاً مختلفة للتعاون. على سبيل المثال، في "مشروع المدونات (المذكرات) الإثنوغرافية"، وجّهنا دعوةً إلى الباحثين المقيمين في لبنان لتوثيق الحياة اليومية على نحو جماعي في البلد الذي شهد تغيرات كبيرة، وغرق في أزمة اقتصادية حادة واضطراب سياسي، ولا يزال يعاني تداعيات الانفجار الكبير الذي دمّر نصف العاصمة. وبناءً عليه، فقد شرع اثنا عشر باحثًا وباحثةً في كتابة مذكرات أسبوعية عن حياتهم اليومية ومشاهداتهم في المدن التي عاشوا فيها، وذلك بهدف منح الأفضلية لمنظور "العيش في" الميدان، بدلاً من اللقاءات المرتبطة به زمنيًا. وكان الكتاب يقرؤون الكتابات الأسبوعية لبعضهم البعض، ويجتمعون بانتظام، ويختبرون أشكالاً مختلفة من الكتابة التشاركية. ومن هنا، برزت الموضوعات التي تصف التجارب الشخصية والحميمية، والمشتركة على نطاق واسع. وعمدوا معًا إلى الكتابة عن زمانية الانهيار الذي عايشوه ومسائل المكان والانتماء والهجرة، واستراتيجيات البقاء والمقاومة التي اعتمدوها (أبدوها). وقد نتج من هذا النشاط نسيجٌ نصي معقد لبلد مريض، محبوك بوساطة الكلمات الدالة على الانعكاسية الذاتية للكتّاب اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين، نساءً ورجالاً، وشبابًا وكبارًا[69]. وكتب الباحثون ممن شاركوا في هذا المشروع لأنفسهم، ولبعضهم البعض، ولأصدقائهم وأحبتهم في لبنان، أملاً منهم في استيعاب الكارثة التي كانوا يعيشونها. وكتبوا معًا أيضًا بوصفهم إثنوغرافيين مدركين لوجوب اقتناص هذه اللحظة، ومتحملين المسؤولية بصفتهم كاتبي سجلات، لجهة جعل معارفهم المتصلة بتلك الأوقات متاحة لمجتمع الباحثين الذين يفتقرون إلى القدرة على الوصول إلى الميدان في تلك الفترة بسبب الإقفال (الإغلاق) الذي فرضَته جائحة كوفيد-19.

في الوقت نفسه، أصبحت المؤلفة سمر كنفاني، خلال عملها الميداني الممتد منذ عام 2014، على حد سواء، عضوًا وعالِمة إثنوغرافيا في مجموعة "مانشن" التي تضم فنانين وناشطين وأكاديميين، والتي تتخذ من بيروت مقرًا لها. وقد أُنشئت مجموعة "مانشن" في فيلا كبيرة مهجورة سابقًا، جرى ترميمها من دون تمويل، ومن دون أيّ حقوق ملكية رسمية، عن طريق التزام جماعي، فحسب، بالغوص في تجربة سكن مشترك وفتح المساحة أمام الجمهور وسط تفشّي مشاريع الخصخصة المكانية.

(67) Alma Gottlieb, "Beyond the Lonely Anthropologist: Collaboration in Research and Writing," *American Anthropologist*, vol. 97, no. 1 (March 1995), pp. 21–26; Cris Shore & Susan Wright, "Audit Culture Revisited: Rankings, Ratings, and the Reassembling of Society," *Current Anthropology*, vol. 56, no. 3 (June 2015), pp. 421–444.

(68) Nagar.

(69) Muzna Al–Masri & Michelle Obeid, "Ethnographic Diaries: Capturing the Everyday in Crisis," *Beirut Literary and Art Journal* (2021).

للاطلاع على نسخة عربية للمقال، ينظر: مزنة المصري وميشال عبيد، "مدونات إثنوغرافية: عن حصار الحياة اليومية"، **فَمْ: مجلة بيروت الأدبية والفنية** (2021)، في: https://tinyurl.com/yvznp6wc

وفي معرض السعي لفهم الظروف التي جعلت إنشاء مجموعة "مانشن" ممكنًا، وروحية إدارته، أشركَت كنفاني زملاءها "المانشنيين" وزميلاتها "المانشنيات" في مسار عملها الميداني الإثنوغرافي والكتابي. وقدّمت الإصدارات المبكرة خلال جلسات رسمية وغير رسمية لتبادل الأفكار، وعقدت مشاورات معهم فرديًا وضمن مجموعات، كما شاركتهم مسودات دراستها لمراجعتها معًا. وقد بدأت المحادثات التي أثارتها مع "المانشنيين" الآخرين بتناول السلوك والتأثيرات المتوقعة لتشارُك المساحة، والتكهنات حول سبب إعارة مالك الفيلا هذه المساحة التي يملكها ومدة الإعارة. وأدى ذلك إلى ظهور مفهوم "عدم الاستقرار" Precarity بوصفه فرصة استثنائية لممارسة صنع المشاع، التي بدأت تتبلور من خلال تجارب كنفاني المادية الخاصة بالمكان، ووصفها وتفسيرها له في دراستها النهائية. وقد تطوّر هذا المفهوم الذي وُلد من تصورات المؤلفة المتشابكة والمكررة، انطلاقًا من البيئة الداعمة التي تعكس نفسها بنفسها، والتي تطمح "مانشن" إلى أن تُكوّنها، حيث تنعكس الموارد المادية والعاطفية، وأيضًا المعرفية، وتكون قابلة للمشارَكة[70].

واستكشفت مؤلفة أخرى، هي إليزابيث صالح، طريقة أخرى للتعاون، تتمثل في دعوة المؤرخ أدريان زاكار Adrien Zakar إلى الانضمام إليها في الزيارات التي كانت تقوم بها إلى ساحة خردة صغيرة، واقعة في بيروت، حيث كانت تُجري عملًا ميدانيًا إثنوغرافيًا، يتناول جامعي النفايات السوريين القاصرين. وقد تداولت أولًا مع زاكار إمكانية انخراطه في حوار مع جامعي الخردة. وبعدما حصل على موافقتهم، سُمح له بالمشاركة في إجراء اتصالات عدة معها. وبعد هذه الجولات، ناقشا تجاربهما، التي تُوِّج بعضها بمقالة قصيرة ركّزت على مسائل اللعب والسخرية[71]. واستلزم هذا النوع من التعاون الذي كان إلى حد ما عفويًا، الانخراط في عملية انعكاسية علائقية تقوم على دراسة مكثفة لموضوعات تشمل الجندر وأخلاقيات الأطُر المعرفية المختلفة. وفي حين أن صالح قد حصلت على تدريب ذي صلة، وأجرت دراسة إثنوغرافية على مدى أكثر من عقد، كان زاكار لا يزال يتعلم ليصبح مؤرخًا. ومع ذلك، تمكّن الاثنان من إيجاد نقاط تداخل في الأسس الأخلاقية لتخصصات كل منهما. هذه النقاط المدخلية تصدرت المشهد بوجه خاص عندما بلغنا مرحلة الكتابة المشتركة. فعلى سبيل المثال، على مستوى المفاهيم، دار نقاشٌ حول سياسة "الحاضر الإثنوغرافي"، أدى إلى بروز أسئلة أوسع تتعلق بـ (أ) كيف ينبغي للمرء أن يكتب التاريخ؟ و(ب) أيّ نوع من أنواع كتابة التاريخ يُعدّ كتابة إثنوغرافية؟ إنها أسئلة طرحتها الكاتبة في النهاية على الأشخاص الذين حاورتهم، والذين شاركوها بدورهم وجهات نظرهم الخاصة بسرد التاريخ، والتي تتشابك فيها الأفكار كتلك المتعلقة بالوطن والنزوح والعيش الريفي والترحال. وبناء عليه، فالتعاون قادر على فتح سبلٍ جديدة للبحث على نحو غير متوقع، والأهم من ذلك، السماح باستحداث أنواع جديدة من اللقاءات داخل الميدان وخارجه. وتتضح قيمة هذه اللقاءات فقط من خلال العمليات التقاطعية المختلفة ذات الصلة بالانعكاسية العلائقية.

(70) سمر كنفاني، "'مانشن' مشاعًا حضريًا: الهشاشة شرط للمُمكن"، **أوراق العمل**، العدد 26، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (تموز/ يوليو 2023)، شوهد في 2024/2/14، في: https://bit.ly/3wdqirr

(71) Elizabeth Saleh & Adrien Zakar, "The Joke is on Us: Irony and Community in a Beirut Scrapyard," *Anthropology Today*, vol. 34, no. 3 (June 2018), pp. 3–6.

وإضافة إلى تشجيع التنظير الحواري، الذي يأخذ في الاعتبار أهمية التقاليد الفكرية التي تشغل مساحة جغرافية واسعة، نقترح وضع التعاون في خدمة بيئةٍ وأخلاقياتِ عمل أكثر إنسانيةً ومساواةً داخل المؤسسات الأكاديمية نفسها. وفي بعض الحالات، قد يشتمل التعاون على إجراء عمل ميداني إثنوغرافي من خلال مجموعات وانتماءات الباحثين المختلفين وشبكاتهم[72]. وفي هذا السياق، تُعدّ الرحلة الجماعية التي قامت بها مجموعة "كاتبات سانغتين" Sangtin Writers مثالاً على الممارسة النسوية المُقنعة والتضامن[73]. وفي سياق آخر، إلى جانب التماس تعليقات الأشخاص المشمولين في العمل الميداني على نتائج البحث، تنطوي هذه العملية على مشاركة البيانات مع الباحثين الزملاء في مرحلة مبكرة من الدراسة. وتفترض مثل هذه المقاربة إتاحة البيانات وفتح باب النقاش بشأنها عبر المنصات واللغات المُتاحة. ويعني ذلك أيضًا ضرورة النظر إلى العواقب السياسية والأخلاقية المترتبة على مشاركة عملية تحليل البيانات، ما يؤدي إلى توسيع نطاق المسؤولية الأخلاقية لمجتمع البحث في المكان والزمان، لتشمل الكيانات القائمة في الميدان وتمثيلها بوسائل تُنصف الظروف القاهرة التي تعمل في ظلها.

من خلال هذه الاستراتيجيات المنهجية الهادفة التي نسعى لتطويرها وتنفيذها في بحثنا الإثنوغرافي الخاص، نصبو إلى تعزيز التضامن داخل الوسط الأكاديمي وخارجه، مع جعل الممارسة الإثنوغرافية والمعرفة التي تُولدها متعارَفتَين وتشاركيتَين أكثر.

رابعًا: إعادة النظر (التفكير) في الانعكاسية

في هذه الدراسة، أعدنا دراسة مسار الانعكاسية ودورها بهدف معاينة إمكاناتها في مجال الحفاظ على الميزة النقدية والأخلاقية لإنتاج المعرفة الإثنوغرافية. وينطلق حافزنا من توقنا إلى تغيير أنفسنا وأدوارنا بصفتنا أكاديميات، ومن ثم إعادة التفكير في النقاش الدائر حول كيفية إنتاج المعرفة في هذه الأزمنة وتأطير هذا النقاش. وقد بدأنا عملنا بتفنيد الانعكاسية التي تركّز على التموضُع، ثم ناقشنا القيَم المعرفية والأخلاقية المتعلقة بالحفاظ على الانعكاسية العلائقية. وأخيرًا، اقترحنا العودة إلى الإثنوغرافيا بوصفها مجموعة من المقاربات والإجراءات المنهجية التي تسمح بالاستفادة، إلى أقصى حد ممكن، من إمكانات الانعكاسية العلائقية، وفي رأينا من انخراطها الأخلاقي والسياسي في مواقعنا الميدانية ومجالاتنا التخصصية وأهميتها في هذا الإطار.

نؤكد أن الانعكاسية تُحقق إمكاناتها من خلال اهتمامها بالمبادئ الخاصة المُتاحة في مجال الإثنوغرافيا، بما في ذلك اليقظة الإمبريقية والدقة الإبستيمولوجية والتعاون. وفي حين تفترض اليقظة الإمبريقية تعزيز مهارات الباحث في مجال العمل الميداني، تستلزم الدقة الإبستيمولوجية التمعن في المعايير والتقاليد النظرية التي تقوم عليها تحليلاتنا للوقائع قيد الدراسة وفهمنا لها. ويتم ذلك على أفضل وجه

(72) Elizabeth Lapovsky Kennedy, "In Pursuit of Connection: Reflections on Collaborative Work," *American Anthropologist*, vol. 97, no. 1 (1995), pp. 26–33.

(73) Nagar et al.

من خلال التعاون الإثنوغرافي الذي يُفهم هنا على أنه عبارة عن بَيناذاتية منهجية؛ إذ يُقيم علاقة مفتوحة وحوارية وتشاورية مع الباحثين الزملاء المشمولين في البحث ويُديمها. وترقى الارتباطات الاجتماعية والسياسية التي نتصورها إلى تحقيق التكامل والتضافر على مستوى المجتمع البحثي لجهة عملية صنع المعرفة، وإلى ممارسة حِرفتنا على نحو نشط منذ بداية أيّ مشروع بحثي. ويكتسب هذا الأمر أهميةً كبرى طوال مراحل هذه العملية، بدءًا بتصميم البحث، مرورًا ببلورة المفاهيم وجمع البيانات والكتابة، وما يلي ذلك من مراحل، وصولاً إلى تبادل الأفكار في الميدان، بما في ذلك أوجُه الاعتراض المحتملة على التمثيل والتصور الإثنوغرافي الذي قد يحصل؛ ذلك أن المسافة الفاصلة بين "الميدان والمكتب"[(74)] تنحسر، سواء قبل النشر أم بعده.

أخيرًا، وعلى النقيض من مقاربات صنع المعرفة التلقينية والقائمة على الهوية، فإن الانعكاسية التي نعرضها في هذا البحث تُعد، من حيث أشكالها وممارساتها المحتملة المختلفة، عمليةً تشاركية متصلةً بإنتاج المعرفة عن طريق اللقاءات التي غالبًا ما تكون عفوية، لكنها تنطوي على اليقظة الأخلاقية، وتتكشف من خلال المشاركات الاجتماعية والسياسية في الميدان.

تنويه وتقدير

يعود الفضل (جزئيًا) في إعداد هذه الدراسة إلى دعم المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، بتمويل من مؤسسة أندرو دبليو ميلون. وتجدر الإشارة إلى أن الآراء ووجهات النظر المعبّر عنها هي من مسؤولية المؤلفات حصرًا.

المراجع

References

العربية

بامية، محمد. **التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية: العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور**. بيروت: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2015. في: https://bit.ly/3OGuhDn

سكرية، ميسون. "مقاولات الأكاديميا من الباطن: صناعة الأبحاث الخارجية في المملكة المتحدة". **بدايات**. ترجمة يزن الحاج. العددان 20–21 (2018). في: https://bit.ly/49y1tEO

كنفاني، سمر وزينة صواف. "التواجد، الفعل، والمعرفة في الميدان: تأملات في الممارسة الإثنوغرافية في المنطقة العربية". ترجمة مايا العمار. **مجلة كونتيمبوراري ليفانت**. مج 2، العدد 1 (2017).

كنفاني، سمر. "'مانشن' مشاعًا حضريًا: الهشاشة شرط للممكن". **أوراق العمل**. العدد 26. المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (تموز/ يوليو 2023). في: https://bit.ly/3wdqirr

(74) Mosse.

مغنية، لميا. "العنف الذي 'نعيش فيه': قراءة العنف في الميدان واختباره". **أوراق العمل**. العدد 3. المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (كانون الثاني/ يناير 2019). في: https://bit.ly/499TT3n

المصري، مزنة. "مقطوعة صوتية للحرب: تحدي حدود الزمن والتجربة لإثنوغرافيا الحرب". **أوراق العمل**. العدد 5. المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (تموز/ يوليو 2019). في: https://tinyurl.com/mrxd6htn

المصري، مزنة وميشال عبيد. "مدونات إثنوغرافية: عن حصار الحياة اليومية". **فَمْ: مجلة بيروت الأدبية والفنية** (2021). في: https://tinyurl.com/yvznp6wc

الأجنبية

Abdelnour, Samer & Mai Abu Moghli. "Researching Violent Contexts: A Call for Political Reflexivity." *Organization* (2021).

Adams, Matthew. "The Reflexive Self and Culture: A Critique." *The British Journal of Sociology*. vol. 54, no. 2 (2003).

Al–Masri, Muzna & Michelle Obeid. "Ethnographic Diaries: Capturing the Everyday in Crisis." *Beirut Literary and Art Journal* (2021).

Al–Masri, Muzna. "Sensory Reverberations: Rethinking the Temporal and Experiential Boundaries of War Ethnography." *Contemporary Levant*. vol. 2, no. 1 (2017).

Altorki, Soraya & Camilia Fawzi El–Solh (eds.). *Arab Women in the Field: Studying Your Own Society, Contemporary Issues in the Middle East*. Syracuse: Syracuse University Press, 1988.

Altorki, Soraya (ed.). *A Companion to the Anthropology of the Middle East*. West Sussex, UK: John Wiley & Sons, 2015.

Behar, Ruth & Deborah A. Gordon (eds.). *Women Writing Culture*. Berkely: University of California Press, 1996.

Behar, Ruth. *The Vulnerable Observer: Anthropology That Breaks Your Heart*. 12th ed. Boston: Beacon Press, 2012.

Boucherit, Aziza et al. (eds.). *Mélanges offerts à Madiha Doss: La linguistique comme engagement*. RAPH 42. Le Caire: Institut français d'archéologie orientale, 2018.

Bourdieu, Pierre & Alain Accardo (eds.). *The Weight of the World: Social Suffering in Contemporary Society*. Stanford: Stanford University Press, 1999.

Bourdieu, Pierre & Loïc J. D. Wacquant. *An Invitation to Reflexive Sociology*. Chicago: University of Chicago Press, 1992.

Carl, Salzman Philip. "On Reflexivity." *American Anthropologist*. vol. 104, no. 3 (2002).

Chiti, Elena & Mona Abaza. "The Criminal, the Victim, the Policeman, the Judge." *OpenDemocracy*. 28/6/2017. at: https://bit.ly/49zBKft

Clifford, James & George E. Marcus (eds.). *Writing Culture: The Poetics and Politics of Ethnography*. Berkeley: University of California Press, 1986.

Coulthard, Glen & Leanne Betasamosake Simpson. "Grounded Normativity/ Place–Based Solidarity." *American Quarterly*. vol. 68, no. 2 (2016).

Davies, James & Dimitrina Spencer (eds.). *Emotions in the Field: The Psychology and Anthropology of Fieldwork Experience*. Stanford: Stanford University Press, 2010.

Elyachar, Julia. *Markets of Dispossession: NGOs, Economic Development, and the State in Cairo, Politics, History, and Culture*. Durham: Duke University Press, 2005.

Englund, Harri & James Leach. "Ethnography and the Meta–Narratives of Modernity." *Current Anthropology*. vol. 41, no. 2 (April 2000).

Eqeiq, Amal. "From Palestine to Mexico (and Back): Reflections of a Literary Scholar." *Contemporary Levant*. vol. 2, no. 1 (January 2017).

Evans, Anya. "The Ethnographer's Body Is Gendered." *The New Ethnographer*, vol. 14, no. 2 (2017).

Fabian, Johannes. "Ethnography and Intersubjectivity: Loose Ends." *Journal of Ethnographic Theory*. vol. 4, no. 1 (June 2014).

Gottlieb, Alma. "Beyond the Lonely Anthropologist: Collaboration in Research and Writing." *American Anthropologist*. vol. 97, no. 1 (March 1995).

Hage, Ghassan. "A Not so Multi–sited Ethnography of a not so Imagined Community." *Anthropological Theory*. vol. 5, no. 4 (December 2005).

Hanafi, Sari & Rigas Arvanitis. *Knowledge Production in the Arab World: The Impossible Promise*. London: Routledge, 2016.

Haraway, Donna. "Situated Knowledges: The Science Question in Feminism and the Privilege of Partial Perspective." *Feminist Studies*. vol. 14, no. 3 (1988).

Hastrup, Kirsten. "Getting it Right: Knowledge and Evidence in Anthropology." *Anthropological Theory*. vol. 4, no. 4 (December 2004).

Hermez, Sami Samir. *War is Coming: Between Past and Future Violence in Lebanon*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2017.

Hymes, Dell (ed.). *Reinventing Anthropology*. New York: Vintage Books, 1972.

Ismail, Salwa. *Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2006.

Kanafani, Samar & Zina Sawaf. "Being, Doing and Knowing in the Field: Reflections on Ethnographic Practice in the Arab Region." *Contemporary Levant*. vol. 2, no. 1 (2017).

Kennedy, Elizabeth Lapovsky. "In Pursuit of Connection: Reflections on Collaborative Work." *American Anthropologist*. vol. 97, no. 1 (1995).

Kosmatopoulos, Nikolas. "Unhatching the Egg in Lebanon's 2019 Protests." *South Atlantic Quarterly*. vol. 120, no. 2 (2021).

Lichterman, Paul. "Interpretive Reflexivity in Ethnography." *Ethnography*. vol. 18, no. 1 (March 2017).

Mignolo, Walter D. "Epistemic Disobedience, Independent Thought and Decolonial Freedom." *Theory, Culture & Society*. vol. 26, no. 7–8 (December 2009).

Mir, Raza & Anne–Laure Fayard (eds.). *The Routledge Companion to Anthropology and Business*. London: Routledge, 2020.

Mosse, David. "Anti–Social Anthropology? Objectivity, Objection, and the Ethnography of Public Policy and Professional Communities." *Journal of the Royal Anthropological Institute*. vol. 12, no. 4 (December 2006).

Mouawad, Jamil. "Teaching Lebanon's Politics in Times of the Uprising." *South Atlantic Quarterly*. vol. 120, no. 2 (January 2021).

Nagar, Richa & Sangtin Sangtin. *Playing with Fire: Feminist Thought and Activism through Seven Lives in India*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2006.

Nagar, Richa. *Muddying the Waters: Coauthoring Feminisms across Scholarship and Activism, Dissident Feminisms*. Urbana: University of Illinois Press, 2014.

Nassif, Helena. "To Fear and to Defy: Emotions in the Field." *Contemporary Levant*. vol. 2, no. 1 (January 2017).

Ocejo, Richard E. (ed.). *Urban Ethnography: Legacies and Challenges*. Research in Urban Sociology 16. Leeds, UK: Emerald Publishing Limited, 2019.

Okely, Judith & Helen Callaway (eds.). *Anthropology and Autobiography*. ASA Monographs 29. London: Routledge, 1992.

Robertson, Jennifer. "Reflexivity Redux: A Pithy Polemic on 'Positionality'." *Anthropological Quarterly*. vol. 75, no. 4 (2002).

Ruby, Jay (ed.). *A Crack in the Mirror: Reflexive Perspectives in Anthropology*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982.

Saleh, Elizabeth & Adrien Zakar. "The Joke Is on Us: Irony and Community in a Beirut Scrapyard." *Anthropology Today*. vol. 34, no. 3 (June 2018).

Schwedler, Jillian. "The Third Gender: Western Female Researchers in the Middle East." *Political Science & Politics*. vol. 39, no. 3 (July 2006).

Shah, Alpa. "Ethnography? Participant Observation, a Potentially Revolutionary Praxis." *Journal of Ethnographic Theory*. vol. 7, no. 1 (March 2017).

Shore, Cris & Susan Wright. "Audit Culture Revisited: Rankings, Ratings, and the Reassembling of Society." *Current Anthropology*. vol. 56, no. 3 (June 2015).

Simpson, Audra. "The Sovereignty of Critique." *South Atlantic Quarterly*. vol. 119, no. 4 (October 2020).

Smith, Linda Tuhiwai. *Decolonizing Methodologies: Research and Indigenous Peoples*. London: Zed Books; New York: University of Otago Press, 1999.

Stocking, George W. *The Ethnographers' Magic: And Other Essays in the History of Anthropology*. Madison: University of Wisconsin Press, 1992.

Stoller, Paul. *The Taste of Ethnographic Things: The Senses in Anthropology*. Contemporary Ethnography Series. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1989.

Sukarieh, Mayssoun & Stuart Tannock. "On the Problem of Over–Researched Communities: The Case of the Shatila Palestinian Refugee Camp in Lebanon." *Sociology*. vol. 47, no. 3 (2012).

________. "Subcontracting Academia: Alienation, Exploitation and Disillusionment in the UK Overseas Syrian Refugee Research Industry." *Antipode*. vol. 51, no. 2 (March 2019).

Sullivan, Earl L. & Jacqueline S Ismael (eds.). *The Contemporary Study of the Arab World*. Edmonton: University of Alberta Press, 1991.

World Humanities Report. Pennsylvania: Consortium of Humanities Centers and Institutes, 2023.

صدر حديثًا



يواخيم رادكاو

ترجمة: خليل الشيخ

ماكس فيبر

الشغف بالتفكير

ينبني الكتاب على التطور الزمني لحياة فيبر ابتداءً من لحظات الولادة وانتهاء بلحظات الموت التي يتوقف المؤلف عندها على نحو تفصيلي. فيتتبّع حياة فيبر في مراحلها المختلفة، اعتمادًا على مصادر متعددة. ولا يكف عن الدخول في حوارات عميقة مع الدارسين الآخرين الذين سبق أن توقفوا عند فيبر وفكره، وقدموا قراءات مغايرة، من دون أن يفقد هذا الكتاب المنظور العام الذي يجمع بين التفصيلات، ومن دون أن يغرق فيها؛ ففيبر يتبلور في هذا السِّفر الضخم بوصفه عبقرية قادرة على الاستجابة لروح العصر، وتحدي مواضعاته في الوقت نفسه. فقد تمكن المؤلف من تبيان أن التجربة الأُسرية تتبدى في كتابات فيبر العلمية بوضوح، مثلما تتبدى في كثير من دراساته الأخرى، وأنه يوظِّفها لبناء رؤية كلية تُعيد التأمل في ماكس فيبر وتعيد موضعته من جديد.



تقارير
Reports



وطن، 29x40 سم، كولاج على ورق (2022).
Home, 40x29 cm, collage on paper (2022).



المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/HZBC4623

مجد أبو عامر | Majd Abuamer*

فيمَ يفكر من يفكر في الهجرة؟ إجابات من المؤشر العربي (2011–2022)

What Arabs Think About When They Think About Migration? Insights from the Arab Opinion Index (2011–2022)

ملخص: تهدف الورقة إلى قراءة اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو الهجرة، من خلال استطلاعات **المؤشر العربي** الثمانية التي نفذها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات دوريًا في 14 بلدًا عربيًا خلال الفترة 2011–2022، وذلك عبر ثلاثة محاور رئيسة؛ الرغبة في الهجرة، ودوافع التفكير في الهجرة، والوجهة المفضلة للهجرة. وتُبين أنّ ربع مواطني المنطقة العربية يرغبون في الهجرة بنسبة شبه ثابتة على مدار الاثنتي عشرة سنة الأخيرة، مع ارتفاعها لدى الشباب مقارنةً بالفئات العمرية الأكبر سنًا، ولدى الرجال مقارنةً بالنساء، ولدى الحاصلين على مستوى تعليمي ثانوي وما فوق مقارنةً بالحاصلين على مستويات تعليمية أدنى. وتُظهر كذلك أنّ تحسين الأوضاع الاقتصادية ما زال العامل الأهمّ في تفكير مواطني المنطقة العربية في الهجرة، وأن نصف الراغبين في الهجرة يفضلون الهجرة إلى بلدانٍ أوروبية ودول الخليج العربية.

كلمات مفتاحية: الرأي العام العربي، المؤشر العربي، الهجرة، الشباب، البلدان العربية.

Abstract: Based on data from the eight *Arab Index* surveys conducted annually by the Arab Center for Research and Policy Studies in 14 Arab countries from 2011–2022, this paper examines trends in Arab public opinion on migration. It uses the answers to three main questions, which investigate the desire to migrate, the motives behind migration, and the preferred destination. The paper finds that approximately a quarter of Arab citizens have consistently expressed a desire to migrate over the past twelve years, with a higher percentage among the youth compared to older groups, among men compared to women, and among those who have graduated secondary school compared to those who have not. The paper also demonstrates that economic conditions remain the most important factor motivating Arab citizens to migrate, and that half of those wishing to migrate prefer European and Arab Gulf countries as their primary destinations.

Keywords: Arab Public Opinion, Arab Opinion Index, Migration, Youth, Arab Countries.

* باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
Researcher, the Arab Center for Research and Policy Studies. Email: majd.abuamer@dohainstitute.org

مقدمة

"إننا جميعًا في طريقنا إلى أن نصبح مهاجرين"، بهذه الجملة قرأ توماس نيل في كتابه **شخصية المهاجر** التزايد غير المسبوق في أعداد المهاجرين الإقليميين والدوليين، ما يجعل تسمية "قرن المُهاجِر" ملائمةً لزماننا[1]، خاصةً في المنطقة العربية، التي شهدت منذ بداية الألفية الثالثة عددًا من موجات الهجرة، إثر تنامي حلقات العنف والحروب الداخلية وتردّي الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية في العديد من البلدان. فقد ارتفع عدد المهاجرين واللاجئين العرب سنويًا من حوالى 10.8 ملايين شخص عام 1990 إلى 32.8 مليون شخص عام 2020، أي بنسبة 203 في المئة خلال ثلاثة عقود[2]، بما يشمله ذلك من نازحين داخليين ومهاجرين إقليميين ودوليين (دائمين ومؤقتين)[3]، ومهاجرين لدوافع اقتصادية ولاجئين ومهاجرين لأسباب سياسية وأمنية ومهجّرين قسريًا. وقد برزت الهجرة القسرية وهجرة الشباب، بوصفهما ملمحَين رئيسَين للهجرة العربية، مع هجرة الشباب الفلسطينيين منذ النكبة، والشباب اللبنانيين منذ الحرب الأهلية، والشباب العراقيين في ظل القمع السلطوي، ومن ثم بسبب الفوضى بعد الاحتلال الأميركي، وهجرة الشباب التونسيين والجزائريين والمغاربة بسبب الممارسات التسلطية والعوامل الاقتصادية، وهجرة الشباب السوريين والليبيين واليمنيين بعد أن تحوّلت الاحتجاجات السلمية في بلدانهم إلى حروب داخلية[4].

إلى جانب هذه الأرقام، ترك أولئك المهاجرون وراءهم أعدادًا غير قليلة من الراغبين في الهجرة في المنطقة العربية، والذين لا تشملهم إحصاءات الهجرة، لكن يمكن معرفة ما يفكرون فيه حين يفكرون في الهجرة من خلال استطلاعات الرأي العام، التي لا تفيد في فهم موضوعة الهجرة فقط واستشراف أعداد المهاجرين، بل تُمثل أيضًا "مؤشرًا ذا دلالة يُمكن استخدامه في التقييم العام لأوضاعهم بصفةٍ عامة، وفي تقييم أوضاع بلدانهم"[5]. وبناءً عليه، يُقدّم هذا التقرير قراءة في اتجاهات الرأي العام العربي نحو الهجرة، من خلال النظر في أجوبة مواطني البلدان العربية عن ثلاثة أسئلة، هي: هل ترغب في الهجرة خارج بلدك؟ ما العامل الرئيس الذي يدفعك إلى الهجرة؟ إلى أيّ بلد ترغب في الهجرة؟ وذلك من خلال خمسة أقسام وخاتمة؛ يعالج القسم الأول مؤشرات التفكير في الهجرة في الرأي العام

(1) توماس نيل، **شخصية المهاجِر**، ترجمة إسلام أحمد (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص 13–14.

(2) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021: بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية** (بيروت: منشورات الإسكوا، 2022)، ص 23، شوهد في 2024/1/15، في: http://tinyurl.com/nhzknrfn

(3) تعرّف الأمم المتحدة المهاجر الدولي بأنه "أي شخص غيّر بلد إقامته المعتادة"، وتميّز بين المهاجرين المؤقتين الذين غيّروا بلدان إقامتهم المعتادة فترةً تراوح بين ثلاثة شهور وسنة، والمهاجرين على المدى الطويل الذين غيّروا بلد إقامتهم المعتاد مدة عام أو أكثر. ينظر: وكالة الأمم المتحدة للهجرة، **تقرير الهجرة في العالم لعام 2022** (جنيف: 2021)، ص 23، شوهد في 2024/3/15، في: https://tinyurl.com/4as7z5ay

(4) مراد دياني، "تقديم: هجرات الشباب العربي في عالم متغير"، في: **لماذا يهاجر الشباب العربي؟ بحوث في إشكاليات الهجرة والمستقبل**، مراد دياني (محرر) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 37–39.

(5) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **المؤشر العربي 2022**، برنامج قياس الرأي العام (الدوحة: كانون الأول/ ديسمبر 2022)، ص 51.

العربي عمومًا، ثم تركّز الأقسام الأربعة التالية على هذه المؤشرات في كل إقليم عربي على حدة: المشرق العربي، ووادي النيل، والمغرب العربي، والخليج العربي.

يعتمد التقرير على نتائج ثمانية استطلاعات رأي عام، نفّذها المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ميدانيًا بطريقة وجاهية في 14 بلدًا عربيًا خلال الفترة 2011–2022، من خلال المؤشر العربي؛ وهو استطلاعٌ ينفّذه المركز في البلدان العربية التي يتاح فيها تنفيذه، للوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي نحو مجموعة من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد نُفّذ الاستطلاع الأوّل من المؤشر العربي خلال عام 2011 على عيّنة عددها 16192 مستجيبًا في 12 بلدًا عربيًا، والثاني خلال عام 2012/ 2013 على عينة عددها 21350 مستجيبًا في 14 بلدًا عربيًا، والثالث خلال عام 2014 على عينة عددها 26618 مستجيبًا في 14 بلدًا عربيًا، والرابع خلال عام 2015 على عينة عددها 18311 مستجيبًا في 12 بلدًا عربيًا، والخامس خلال عام 2016 على عينة عددها 18310 مستجيبًا في 12 بلدًا عربيًا، والسادس خلال عام 2017/ 2018 على عينة عددها 18830 مستجيبًا في 11 بلدًا عربيًا، والسابع خلال عام 2019–2020 على عينة عددها 28000 مستجيب في 13 بلدًا عربيًا، والثامن خلال عام 2022 على عينة عددها 33300 مستجيب في 14 بلدًا عربيًا[6].

أولًا: التفكير في الهجرة في ميزان الرأي العام العربي

هل ترغب في الهجرة خارج بلدك؟ طُرح هذا السؤال على عينة تمثيلية قوامها 180911 مواطنًا عربيًا خلال الاثني عشر عامًا الأخيرة، وتُظهر نتائج المؤشر العربي لعام 2022 أنّ 28 في المئة من المستجيبين في المنطقة العربية ينوون أو يرغبون في الهجرة إلى الخارج، مقابل 70 في المئة لا يرغبون في ذلك؛ ما يُسجّل ارتفاعًا بنسبة 6 في المئة مقارنةً بنتائج تقرير عام 2019/ 2020، الذي أشار إلى أنّ نسبة الراغبين في الهجرة في المنطقة العربية تبلغ 22 في المئة؛ ليسجّل بذلك عام 2022 أعلى نسبة للراغبين في الهجرة على مدار السنوات الماضية.

الشكل (1)

اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة في المنطقة العربية

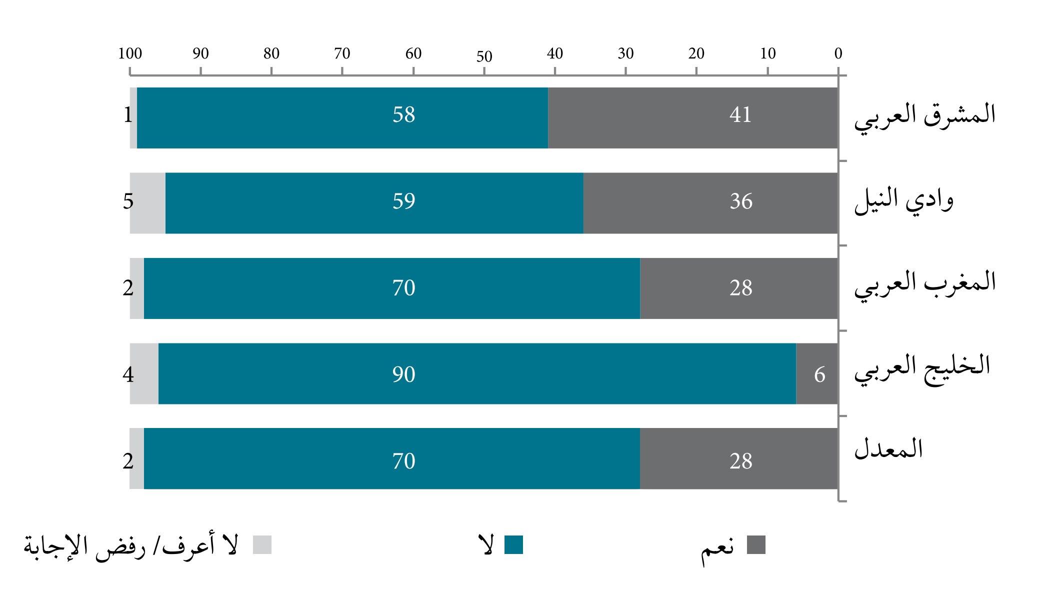
	نعم	لا	لا أعرف/ رفض الإجابة
2022	28	70	2
2019/ 2020	22	77	1
2017/ 2018	26	73	1
2016	24	75	1
2015	23	74	2
2014	22	76	2
2012/ 2013	22	76	2
2011	24	74	3

(6) للاطلاع على تقارير وبيانات المؤشر العربي، ينظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **برنامج قياس الرأي العام**، شوهد في 2023/12/14، في: http://tinyurl.com/2p8zwtny

خلافًا لنتائج البلدان والأقاليم (كما توضّح الأقسام التالية)، لم تُبرز نتائج المؤشر العربي منذ عام 2011 تغيرًا فارقًا في نسب الراغبين في الهجرة في المنطقة العربية عمومًا (الشكل 1)؛ إذ انخفضت على نحوٍ طفيف من 24 في المئة في استطلاع 2011، إلى 22 في المئة في استطلاعَي 2012/ 2013 و2014، لترتفع قليلًا في استطلاع 2015 إلى 23 في المئة، ثم إلى 24 في المئة في استطلاع 2016، وارتفعت مجددًا في استطلاع 2017/ 2018 إلى 26 في المئة. وهو تغيّر محدود وغير جوهري من الناحية الإحصائية عبر السنوات الماضية؛ إذ ظلّت نسبة العرب الراغبين في الهجرة تُراوح بين 22 و28 في المئة. ومع ذلك، فإنّ ثبات النسبة، بل ارتفاعها في آخر استطلاع، ينبئان بأنّ نسبة مواطني المنطقة العربية الراغبين في الهجرة قد تتجاوز الثلث في الأعوام المقبلة، والتي تبلغُ الربع حاليًا، وهي نسبة في حد ذاتها مرتفعة.

الشكل (2)

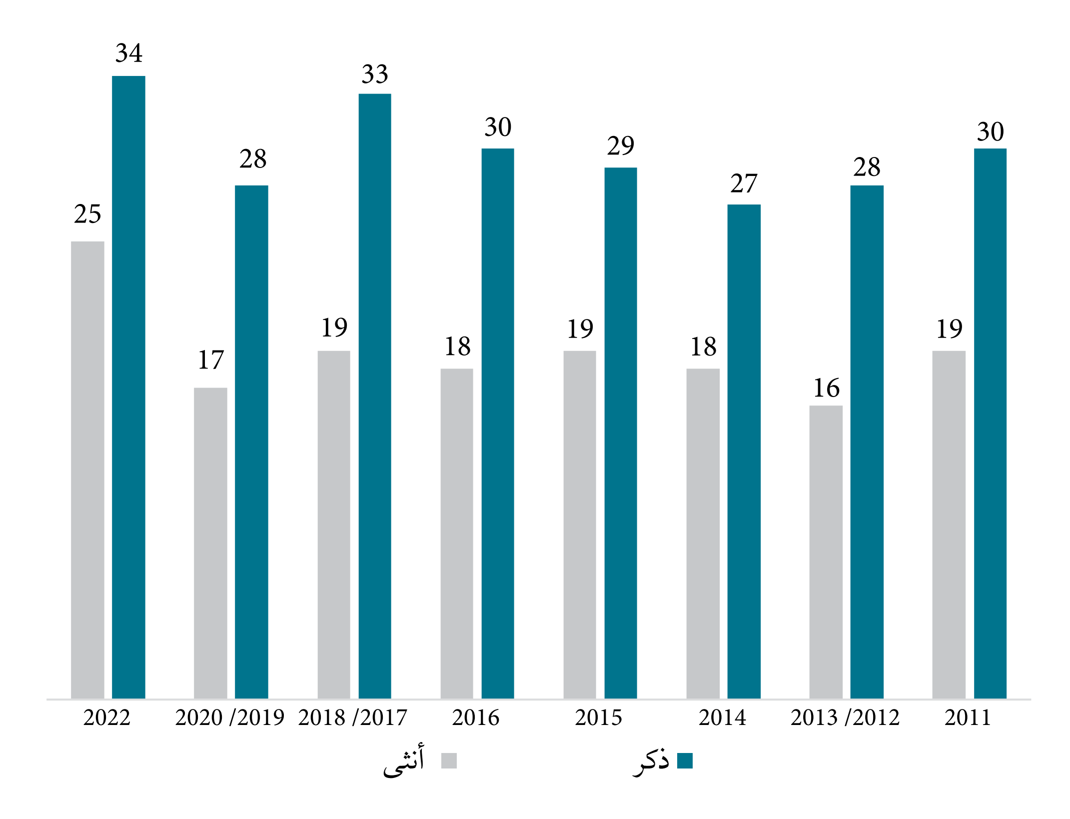
اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة بحسب أقاليم المنطقة العربية عام 2022



بحسب الأقاليم العربية (الشكل 2)، يُسجّل المشرق العربي أعلى المعدلات من حيث عدد المواطنين الراغبين في الهجرة عمومًا، بنسبة بلغت 41 في المئة عام 2022، في ارتفاع ملحوظ عن نسبة عام 2019/ 2020 التي بلغت 28 في المئة، بينما تبقى المرتبة الثانية تُراوح سنويًا بين إقليمَي وادي النيل والمغرب العربي. ففي عام 2022، بلغت نسبة الراغبين في الهجرة في وادي النيل 36 في المئة بعد أن كانت 26 في المئة عام 2019/ 2020. أمّا في المغرب العربي، فارتفعت من 27 في المئة عام 2019/ 2020 إلى 28 في المئة عام 2022. وبحسب البلدان المستطلعة آراء مواطنيها، جاءت أعلى نسب للراغبين في الهجرة عام 2022 من لبنان (63 في المئة)، والسودان (49 في المئة)، وتونس والأردن (44 في المئة)، وأقلّها من المملكة العربية السعودية (4 في المئة) وقطر (3 في المئة).

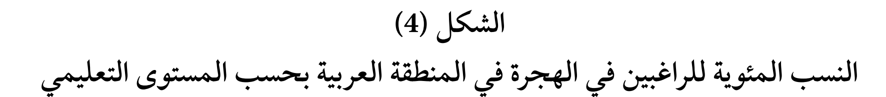
الشكل (3)

النسب المئوية للراغبين في الهجرة في المنطقة العربية بحسب الجندر



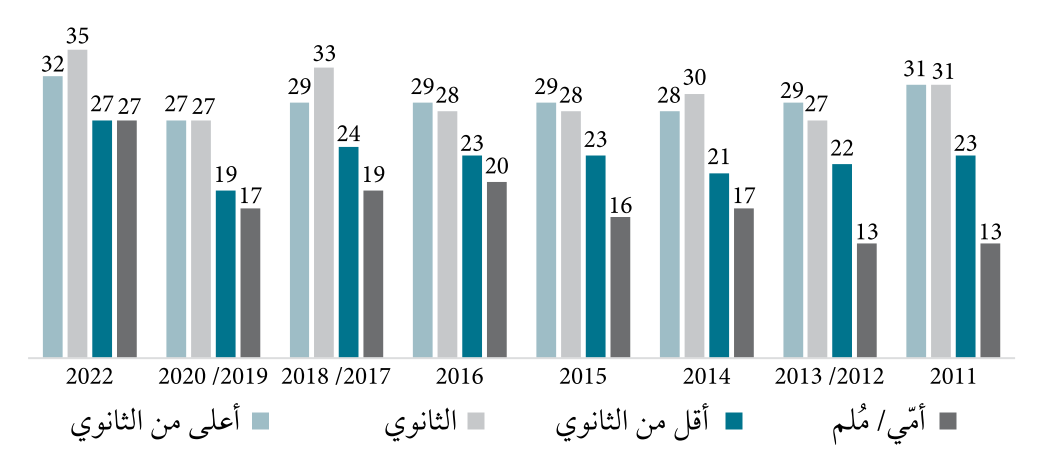
يشير تحليل نتائج المؤشر العربي إلى أنّ الرجال أكثر تفكيرًا في الهجرة مقارنةً بالنساء في المنطقة العربية على مدار السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة (الشكل 3)؛ إذ تظهر نسبة الراغبين في الهجرة شبه ثابتة من الناحية الجندرية، فتتحددُ بالثلث تقريبًا لدى الرجال بنسبة تراوح بين 27 و34 في المئة من إجمالي الرجال المستجيبين، ولا تتجاوز الخُمس لدى النساء بنسبة تراوح بين 16 و19 في المئة، باستثناء استطلاع عام 2022 الذي بيّن أن ربع نساء المنطقة العربية يرغبن في الهجرة، وهي ظاهرة آخذة في التنامي منذ العقد الأخير[7]. ومع ذلك، تُظهر بعض البلدان العربية فروقًا جندرية طفيفة. ففي عام 2022، عبّر 67 في المئة من اللبنانيين و61 في المئة من اللبنانيات عن رغبتهم في الهجرة، وكذلك 55 في المئة من السودانيين مقابل 48 في المئة من السودانيات، و23 في المئة من الليبيين مقابل 20 في المئة من الليبيات، لتنعدم الفروق في حالة الكويت التي سجّلت نسبة 12 في المئة لدى الرجال والنساء على السواء. وهي نسب لم تشهد تغييرات ذات دلالة إحصائية على مدى السنوات الماضية.

(7) ينظر: عائشة التايب، "الفتاة العربية والهجرة إلى الجنات الموعودة: محاولة في الفهم"، **عمران**، مج 6، العدد 21 (2017)، ص 7–33.



الشكل (4)

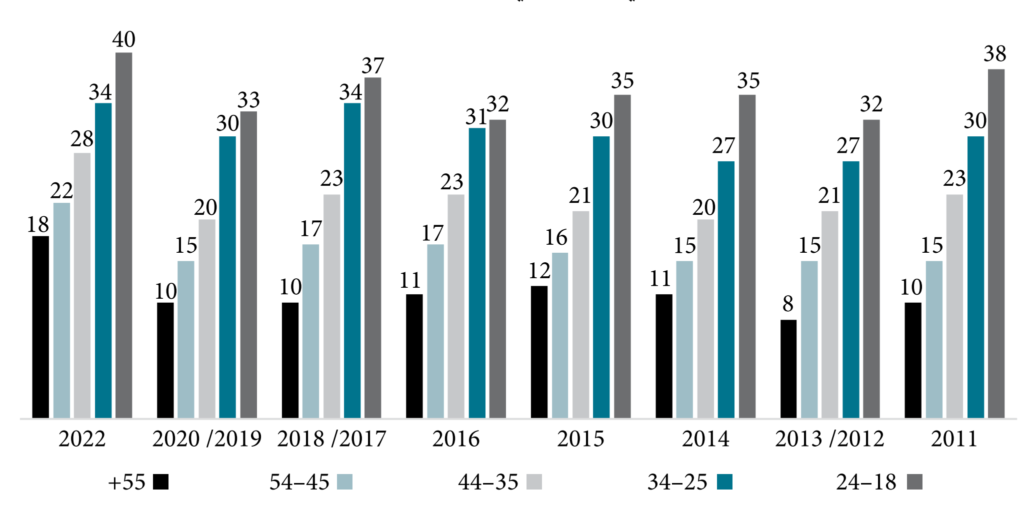
النسب المئوية للراغبين في الهجرة في المنطقة العربية بحسب المستوى التعليمي



وعلى الرغم من ارتفاع نسب الرغبة في الهجرة غير المسبوق لدى مختلف الفئات عام 2022، فإن تحليل النتائج يُبيّن أنّ العلاقة طردية بين المستوى التعليمي والرغبة في الهجرة على مدار السنوات الماضية في المنطقة العربية (الشكل 4). فنسبة الراغبين في الهجرة لدى الحاصلين على الشهادات العليا والتعليم الجامعي والثانوي على التوالي، أعلى منها لدى الحاصلين على مستويات تعليمية أدنى (أقل من الثانوي أو أمّي)، الأمر الذي يضيفُ ملمح "هجرة الأدمغة" إلى الهجرة العربية، الذي شجعته برامج طرحتها أميركا الشمالية وأوروبا وأستراليا لاستيعاب الكفاءات العلمية، من جهة، وفرص العمل التي توفّرها بلدان الخليج العربية من جهة أخرى. وهو ما تدل عليه أيضًا الوجهات المفضلة للراغبين في الهجرة من المنطقة العربية، كما يبيّن الجدول (2) لاحقًا.

الشكل (5)

النسب المئوية للراغبين في الهجرة في المنطقة العربية بحسب الفئة العمرية



في المقابل، تكشف النتائج في الفترة المدروسة عن العلاقة العكسية بين الرغبة في الهجرة والعُمر (الشكل 5)؛ إذ تزيد نسبة الرغبة في الهجرة لدى الشباب (18–24 سنة) على الثلث في مختلف السنوات، وقد وصلت أقصاها عام 2022 بنسبة 40 في المئة، تليها النسبة لدى الشباب (25–34 سنة)، التي تراوح بين الربع والثلث بـ 27–34 في المئة، ثم تقلُّ لدى الفئة العمرية (35–44 سنة) التي تبلغ الخمس تقريبًا بنسبة 20–23 في المئة، ولدى الفئتين العمريتين (45–54 سنة) وأكثر من 55 سنة، اللتين لم تتجاوز نسبة الرغبة في الهجرة لديهما 17 و12 في المئة على التوالي، باستثناء عام 2022 الذي بلغت فيه النسبة الخمس تقريبًا لدى الفئتين؛ ما يضيف "هجرة الشباب" ملمحًا بارزًا للهجرة العربية، مع ارتفاع النسبة في لبنان على نحوٍ ملحوظ، فقد أشار تقرير عام 2022 إلى أنّ 80 في المئة من شبابه (18–24 سنة) و72 في المئة من شبابه (25–34) يرغبون في الهجرة.

الجدول (1)

العوامل الرئيسة التي تدفع الراغبين في الهجرة إلى خارج بلدانهم عام 2022

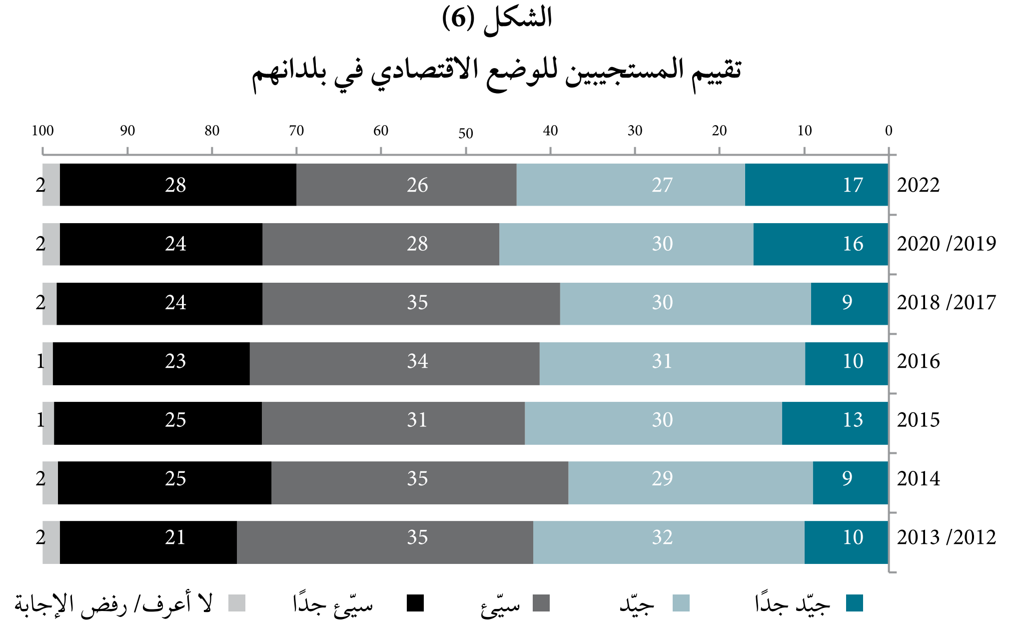
أقاليم المنطقة العربية / أسباب الهجرة	وادي النيل	المشرق العربي	المغرب العربي	الخليج العربي	المعدل
أسباب اقتصادية (بطالة، ارتفاع أسعار ... إلخ)	74	73	61	22	**58**
من أجل تعليم/ دراسة أفضل	10	6	15	36	**16**
عدم الاستقرار الأمني	4	10	7	6	**7**
أسباب عائلية	5	3	6	13	**7**
أسباب اجتماعية	5	5	6	10	**6**
أسباب سياسية	2	4	2	8	**4**
أخرى	0	0	0	0	**0**
لا أعرف/ رفض الإجابة	1	0	3	5	**2**
المجموع	100	100	100	100	**100**

ما العامل الرئيس الذي يدفعك إلى الهجرة؟ يُمثل تحسين الأوضاع الاقتصادية الجواب الأول للراغبين في الهجرة في المنطقة العربية بنسبة بلغت 58 في المئة عام 2022 (الجدول 1)، مع ارتفاعها في إقليمَي وادي النيل (74 في المئة) والمشرق العربي (73 في المئة)، وانخفاضها لتكون دافعًا ثانيًا في إقليم الخليج العربي بنسبة لم تتجاوز 22 في المئة. في حين يأتي التعليم أو متابعة التعليم دافعًا ثانيًا إلى الهجرة بنسبة 16 في المئة من إجمالي الذين يرغبون في الهجرة في المنطقة العربية (مع اعتبارها الدافع الأول في إقليم الخليج العربي بنسبة 36 في المئة). وقد أفاد 7 في المئة أنّهم يفكرون في الهجرة لانعدام الاستقرار الأمني، وكذلك أفاد 7 في المئة أنهم يفكرون في الهجرة لأسباب عائلية، وذكر 4 في المئة أن أسبابًا سياسية تقف وراء تفكيرهم في الهجرة.

وعند مقارنة الدوافع التي أوردها الراغبون في الهجرة في استطلاع عام 2022 بالدوافع التي أوردوها في الاستطلاعات السابقة، لا يظهر أيّ تغير مهم. ففي استطلاع 2019/ 2020، أشار معظم المستجيبين إلى أن الدافع وراء رغبتهم في الهجرة هو تحسين الوضع الاقتصادي، في حين أشار 15 في المئة إلى أن الدافع هو التعليم أو الاستمرار في التعليم، في حين عبّر 12 في المئة عن رغبتهم في الهجرة لأسباب سياسية أو أمنية. وفي استطلاع 2017/ 2018، أشار 74 في المئة من المستجيبين إلى أن تحسين الأوضاع الاقتصادية هو السبب الأهم لتفكيرهم في الهجرة، وعدم الاستقرار الأمني هو الدافع الثاني (10 في المئة)، والأسباب السياسية هي الدافع الثالث (9 في المئة). وقد جاءت النسب مماثلة تقريبًا في الاستطلاعات السابقة لأسباب اقتصادية وأمنية وسياسية على التوالي: 78 في المئة و13 في المئة و5 في المئة في استطلاع 2016، و75 في المئة و16 في المئة و4 في المئة في استطلاع 2015، و70 في المئة و19 في المئة و4 في المئة في استطلاع 2014، و78 في المئة و10 في المئة و4 في المئة في استطلاع 2012/ 2013.

الشكل (6)

تقييم المستجيبين للوضع الاقتصادي في بلدانهم



يتسق تحسين الأوضاع الاقتصادية، بوصفه دافعًا رئيسًا لمن يفكر في الهجرة في المنطقة العربية، مع الرأي العام العربي تجاه الأوضاع الاقتصادية؛ إذ يرى أكثر من نصف المستجيبين في البلدان العربية أنّ الوضع الاقتصادي في بلدانهم سيّئ أو سيّئ جدًا (الشكل 6)، بنسبة بلغت 54 في المئة عام 2022، بعد أن كانت تُراوح بين 52 و60 في المئة خلال السنوات السابقة. ويُعدّ تقييم المستجيبين للوضع الاقتصادي في بلدانهم سلبيًا عمومًا (سيّئ وسيّئ جدًا)، بنسب شبه ثابتة عبر السنوات؛ 59 في المئة عام 2017/ 2018، و57 في المئة عام 2016، و56 في المئة عام 2015، و60 في المئة عام 2014، و56 في المئة عام 2012/ 2013.

الجدول (2)

الوجهة المفضلة للراغبين في الهجرة من المنطقة العربية

سنة الاستطلاع / الوجهة المفضلة للهجرة	2011	2012/ 2013	2014	2015	2016	2017/ 2018	2019/ 2020	2022
دول أوروبية	33	29	32	38	37	39	35	37
دول الخليج العربية	26	27	25	18	20	16	15	13
الولايات المتحدة الأميركية	10	10	12	13	12	10	9	10
كندا	8	7	8	10	9	9	9	9
تركيا	1	2	3	4	3	5	7	8
أستراليا	4	2	4	4	3	2	2	1
دول عربية	5	4	4	3	3	4	4	5
دول أخرى	4	4	6	2	2	3	2	4
دول أفريقية	--	--	--	2	2	3	1	1
لا أعرف/ لم أحدد/ رفض الإجابة	11	15	7	7	8	9	16	12
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

إلى أيّ بلد ترغب في الهجرة؟ يُساعد هذا السؤال في تأكيد دوافع الراغبين في الهجرة ومعرفة أهدافهم المرجوة منها. وتُبيّن نتائج المؤشر العربي عبر السنوات أنّ أكثر من ثلث المستجيبين الراغبين في الهجرة في المنطقة العربية يفكرون في الهجرة إلى بلدان أوروبية، بينما تُمثل دول الخليج العربية الوجهة الثانية المفضلة لديهم، تليها الولايات المتحدة الأميركية وكندا على التوالي (الجدول 2). إضافةً إلى ذلك، تُظهر النتائج عبر السنوات أنّ نحو عُشر الراغبين في الهجرة لم يفكروا في الوجهة المفضلة، وذلك مردّه ضعف الشبكات الاجتماعية التي تربطهم بالمهاجرين خارج بلدانهم، أو رغبتهم في الهجرة بوصفها خلاصًا فقط من دون أن يلقوا بالاً للوجهة، أو لعدم تفكيرهم جدّيًا في الهجرة بعد.

تُبيّن خيارات المستجيبين بخصوص البلدان التي يفكرون في الهجرة إليها (الجدول 2)، اختلاف مقاصدهم من الهجرة؛ إذ قد تعني لبعضهم هجرة دائمة، بينما تعني لآخرين الاغتراب من أجل العمل

أو التعليم، أو تحسين الأوضاع الاقتصادية، وذلك استنادًا إلى دوافعهم الرئيسة للهجرة (الجدول 1)، التي قد تتغير بعدها، فتستحيل الهجرة المؤقتة دائمةً، أو العكس. وفي حين قد يشير ارتفاع نسبة الراغبين في الهجرة إلى بلدان الخليج العربية إلى أنّ الهجرة الدائمة ليست مقصدًا لهم، على اعتبار أنّ هذه البلدان لا تستقبل مهاجرين، بل عاملين وافدين، إلّا أنّ ذلك ليس ضروريًا؛ إذ ترتفع أعداد المواطنين العرب المقيمين في بلدان الخليج العربية منذ سنوات بوصفهم مهاجرين، حتى لو لم يحصلوا على الجنسية أو الإقامة الدائمة، لتفضيلات الثقافة واللغة والوضع الاقتصادي. وليس بالضرورة أن يعودوا إلى بلدانهم لو انتهت فرص عملهم، بل قد يبحثون عن وجهة أخرى توفّر ظروفًا مشابهة.

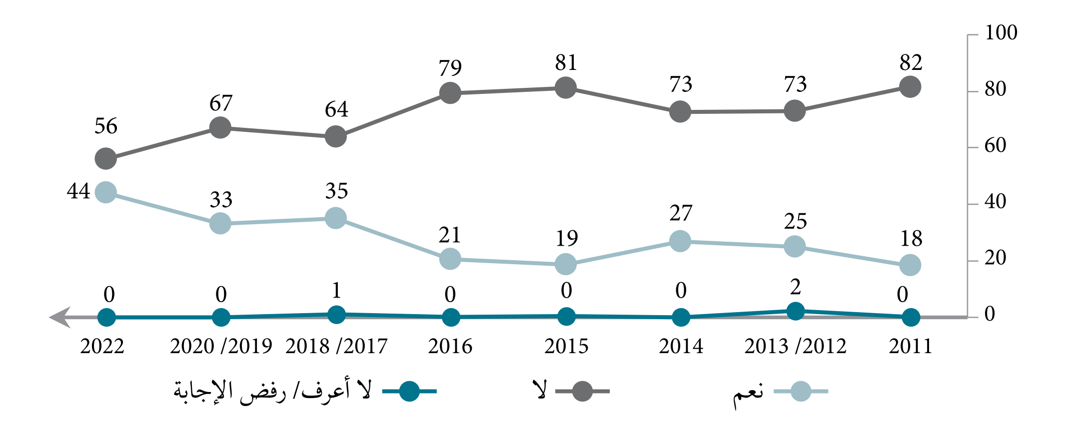
ثانيًا: مؤشرات التفكير في الهجرة في بلدان المشرق العربي

يُسجّل إقليم المشرق العربي أعلى المعدلات من حيث نسبة المواطنين الراغبين في الهجرة مقارنةً ببقية الأقاليم العربية، مع العلم أن الاستطلاعات لم تشمل سورية التي أنتجت أبرز موجات الهجرة العالمية في العقد الأخير. فقد بلغت نسبة الراغبين في الهجرة في الإقليم عمومًا 41 في المئة عام 2022، في حين بلغت على مستوى المنطقة العربية 28 في المئة. وفي عام 2019/ 2020، بلغت النسبة 28 في المئة في المشرق العربي، لتكون أعلى من النسبة العربية (22 في المئة) بست درجات مئوية. ومن اللافت أن تُسجّل فلسطين أدنى نسبة راغبين في الهجرة مقارنةً ببقية بلدان المشرق العربي، يليها العراق والأردن، وصولاً إلى لبنان التي تسجّل أعلى النسب مشرقيًا وعربيًا، والتي ساهمت في زيادة النسبة العامة لبلدان المشرق العربي.

في الأردن، يُظهر تحليل نتائج الرأي العام عبر السنوات ارتفاعًا تدريجيًا في نسبة الراغبين في الهجرة في الفترة 2011–2022 (الشكل 7)، ومع أنهّا كانت محددة في ربع إلى خمس المستجيبين، فإنّها شهدت زيادة ملحوظة في عام 2017/ 2018، لتقترب من النصف عام 2022، ويُمكن تفسير ذلك جزئيًا بتفاقم التحديات الاقتصادية بعد فرض قانون ضريبة الدخل الجديد لعام 2018، الذي شهد عند إقراره إضرابًا واسعًا واحتجاجات تُعبّر عن رفضها القانون وتطالب بإسقاط الحكومة. فمنذ ذلك الحين، تزامنت الأعباء الضريبية على الطبقة الوسطى في الأردن مع ارتفاع الأسعار؛ ما دفع، ضمن جملة التداعيات، إلى زيادة نسبة الراغبين في الهجرة، لدوافع اقتصادية أساسًا (وحصريًا تقريبًا)، كما يوضّح الشكل (9). فضلاً عن ذلك، يتبين أن الارتفاع غير المسبوق في نسبة الراغبين في الهجرة عام 2022، تزامن مع الارتفاع غير المسبوق في نسبة الأردنيين الذي يرون أنّ مستوى الأمان سيّئ في بلدهم (20 في المئة عام 2022 مقارنةً بنسبة 6–12 في المئة خلال الفترة 2015–2020)، والانخفاض غير المسبوق في نسبة من يرى أن الوضع السياسي جيّد في البلاد (50 في المئة عام 2020 مقارنةً بنسبة 62–84 في المئة خلال الفترة 2012–2020)، والارتفاع غير المسبوق في نسبة غير المهتمين بالشؤون السياسية في البلاد (58 في المئة عام 2022 مقارنةً بنسبة لم تتجاوز 39 في المئة على مدار السنوات السابقة).

الشكل (7)

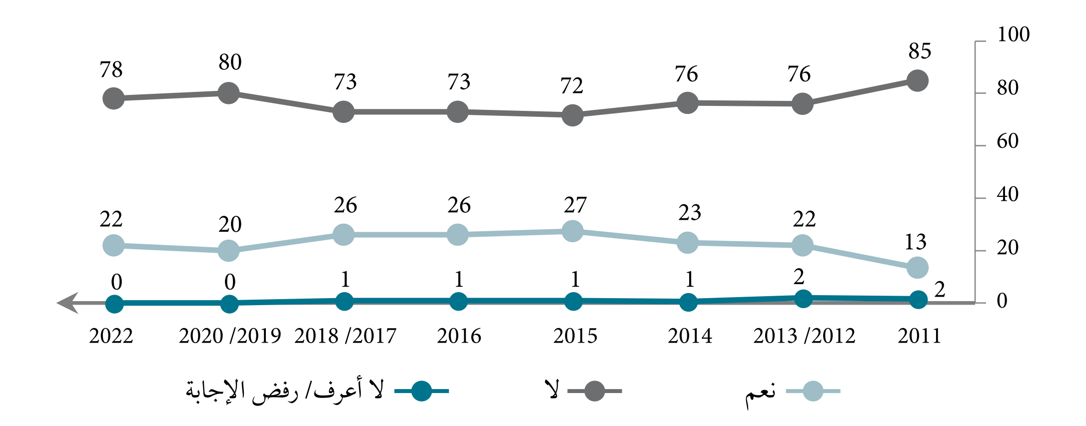
اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة في الأردن



وفي فلسطين (الضفّة الغربية وقطاع غزّة)، باستثناء عام 2011 الذي سجّل أقلّ النسب (13 في المئة) وعام 2015 الذي سجّل أعلاها (27 في المئة)، تظهر نسبة الراغبين في الهجرة ثابتةً تقريبًا على مدار السنوات الماضية وتتحدد بخمس المستجيبين (الشكل 8).

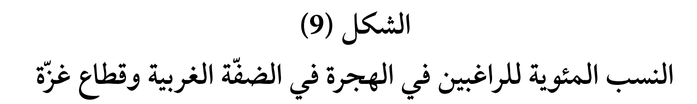
الشكل (8)

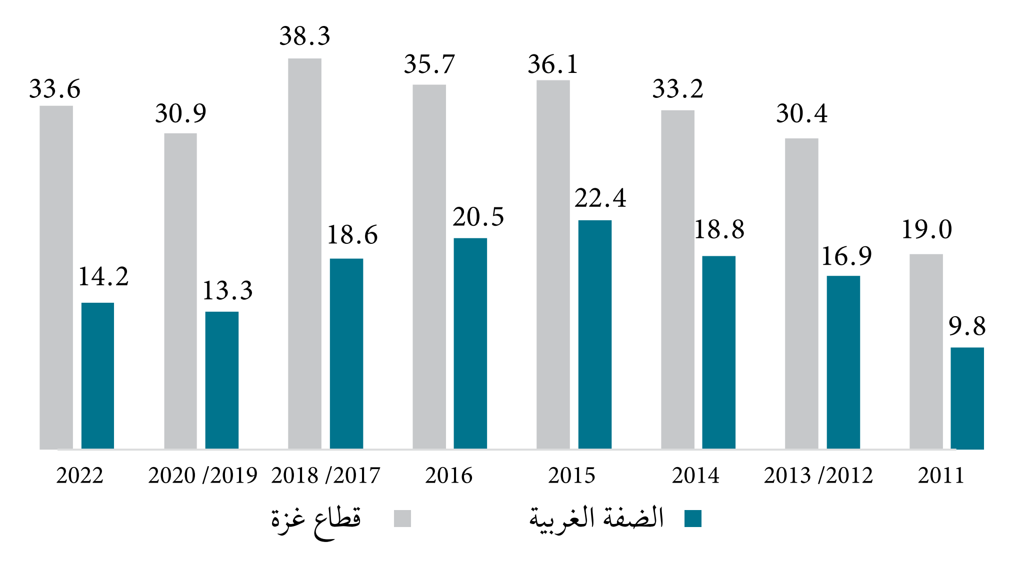
اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة في فلسطين



لكن بسبب خصوصية حالة فلسطين، بل خصوصية كل واحدةٍ من الجغرافيات الفلسطينية (الضفّة الغربية وقطاع غزّة والقدس والداخل المحتل والشتات)، يجدر التمييز بين نسب الرغبة في الهجرة بين الضفّة الغربية وقطاع غزّة. ففي حين كانت نسبة الراغبين في الهجرة في الضفّة أعلى من نظيرتها في غزّة

مطلع الألفية الجديدة[8]، فقد تضاعفت النسبة في غزّة على نحوٍ متسارع وملحوظ مع فرض الحصار الإسرائيلي عام 2007 بعد سيطرة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على السلطة، لترتفع تدريجيًا إثر تردّي الأوضاع المعيشية والحروب المتكررة؛ إذ كانت نسبة الراغبين في الهجرة في غزّة تبلغ 19 في المئة عام 2011 مقابل 10 في المئة في الضفّة، لتصل إلى 33 في المئة عام 2022 مقابل 14 في المئة في الضفّة (الشكل 9).



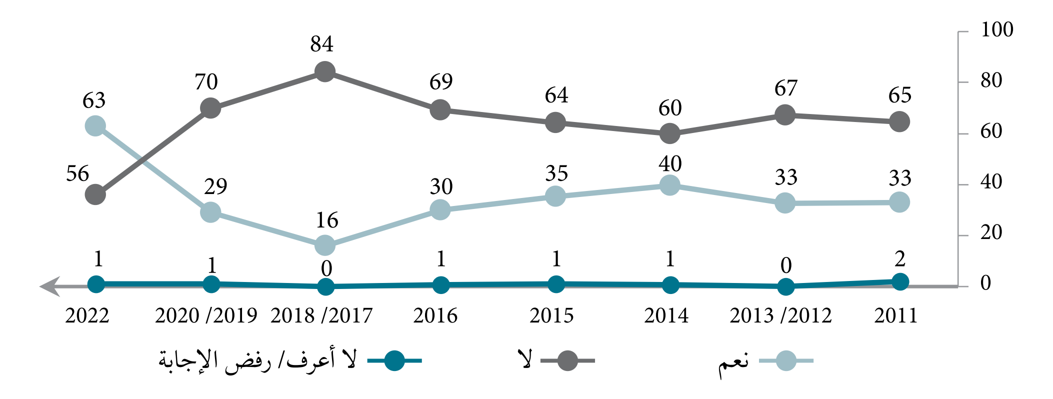


أمّا لبنان، فسجّل عام 2022 أعلى معدل للراغبين في الهجرة في المنطقة العربية بنسبة بلغت 63 في المئة، مرتفعةً على نحوٍ حاد عن النسبة في السنوات السابقة، التي كانت محددةً في الثلث باستثناء عام 2014 الذي وصلت فيه النسبة إلى 40 في المئة (الشكل 10). ويُمكن تفسير ارتفاع نسبة الراغبين في الهجرة في لبنان بعد عام 2020 بتأزّم الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية المتشابكة والمعقّدة بعد انفجار مرفأ بيروت في آب/ أغسطس 2020، وتفاقم انهيار العملة اللبنانية غير المسبوق والانكماش الاقتصادي الحاد، والأزمات السياسية التي بلغت أوجها في انتفاضة 17 تشرين الأول/ أكتوبر (2019–2021) والفراغ الرئاسي والحكومي، فضلًا عن تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). وهو الأمر الذي يؤكده النظر في نتائج المؤشر العربي الأخرى حول لبنان؛ إذ أفاد 58 في المئة من اللبنانيين عام 2022 أنهم يرون مستوى الأمان سيّئًا في بلدهم (وهي نسبة كانت تراوح بين 22 و46 في المئة خلال الفترة 2012–2020)، كما أفاد 99 في المئة من اللبنانيين أن الوضع الاقتصادي في لبنان سيّئ.

(8) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، "أسباب هجرة المسيحيين الفلسطينيين وطرق الحد منها: نتائج استطلاع الرأي بين المسيحيين الفلسطينيين (27 كانون الثاني/ يناير – 23 شباط/ فبراير 2020)"، (8 حزيران/ يونيو 2020)، ص 5.

الشكل (10)

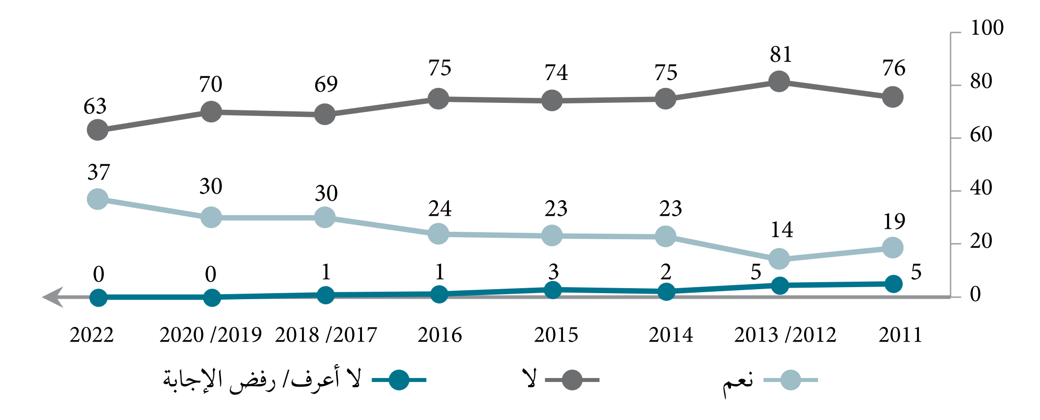
اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة في لبنان



وفي العراق، شهدت نسبة الراغبين في الهجرة زيادةً تدريجية عبر السنوات مع بعض التقلبات الطفيفة (الشكل 11)؛ إذ كانت تبلغ 19 في المئة عام 2011، لتنخفض إلى 14 في المئة عام 2012/ 2013، ثم ترتفع إلى 23 في المئة عام 2014 وتستمر كما هي عام 2015، وترتفع إلى 24 في المئة عام 2016 لتبلغ النسبة بذلك ربع المستجيبين. وخلال الفترة 2017–2020، بلغت النسبة 30 في المئة، لتصل إلى أعلى مستوياتها (37 في المئة) عام 2022، إثر الخيبة التي خلّفها عدم تحقيق مطالب ثورة تشرين الأول/ أكتوبر 2019، وتفاقم الوضع الأمني والأزمة الاقتصادية والصحية بسبب جائحة فيروس كورونا.

الشكل (11)

اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة في العراق



على مستوى المشرق العربي، يُبيّن تحليل النتائج عبر السنوات الماضية أن الأسباب الاقتصادية ما زالت الدافع الأهم وراء رغبة المواطنين في الهجرة، مقارنةً بالأسباب الأمنية أو السياسية أو العائلية أو التعليم، بنسبةٍ تزيد على ثُلثي المستجيبين عمومًا (الشكل 12)، وتبلغ أقصاها في الأردن بنسبة تتجاوز 90 في المئة عبر السنوات، يليها لبنان (بنسبة تزيد على 80 في المئة خلال السنوات الست

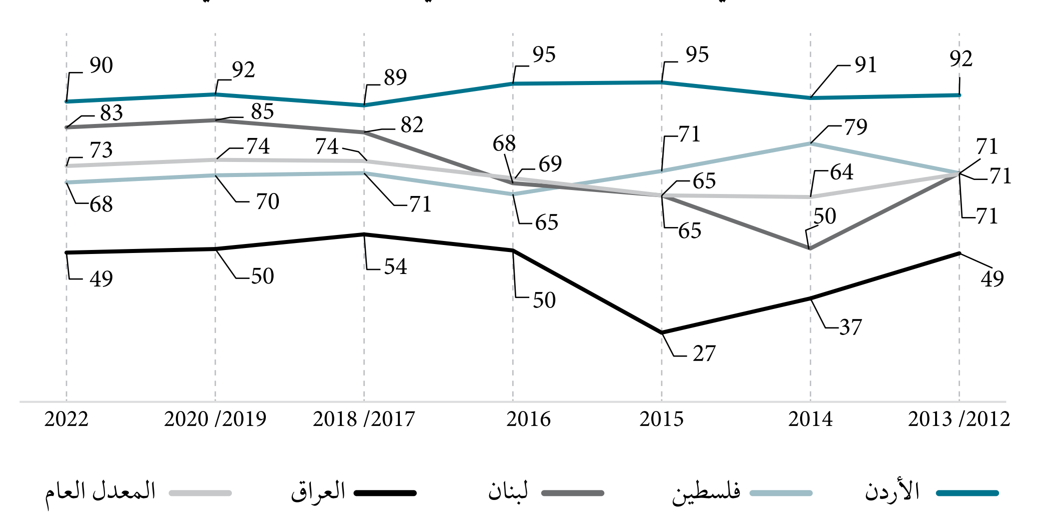
الأخيرة)، وفلسطين (بنسبة 70 في المئة خلال السنوات الست الأخيرة). ويُسجّل العراق النسبة الأقل للراغبين في الهجرة لأسباب اقتصادية؛ إذ لم تتجاوز نصف المستجيبين عبر السنوات، لتحضر في المقابل دوافع أكثر إلحاحًا؛ فما زال الاستقرار الأمني والسياسي يمثّل هاجسًا للمواطنين العراقيين؛ فقد أفاد نحو ثلث العراقيين (وأكثر من نصفهم في بعض السنوات) الراغبين في الهجرة أنّ دافعهم لذلك هو انعدام الاستقرار الأمني، بنسبة بلغت 28 في المئة عام 2012/ 2013، وارتفعت تدريجيًا حتى بلغت أوجها عام 2015 بـ 67 في المئة بعد أن أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" إقامة خلافة إسلامية في منتصف عام 2014 واتساع رقعة الأراضي التي يسيطر عليها، لتنخفض النسبة تدريجيًا فيما بعد مع تحسن الأوضاع الأمنية إلى أن وصلت 23 في المئة عام 2022. وأفاد عُشر العراقيين تقريبًا في السنوات الأخيرة 2017–2022 أنّهم يفكّرون في الهجرة لأسباب سياسية.

وفي فلسطين، يأتي عدم الاستقرار الأمني دافعًا رئيسًا ثانيًا بعد الأسباب الاقتصادية للراغبين في الهجرة، بنسبة بلغت 18 في المئة عام 2012/ 2013، ووصلت أوجها إلى 26 في المئة عام 2016، ثم انخفضت تدريجيًا إلى 9 في المئة عام 2022. ويتمثل الدافع الثالث في الأسباب السياسية بنسبة 5 في المئة عبر السنوات. وبطبيعة الحال، فإن الأسباب الأمنية والسياسية في الحالة الفلسطينية ترتبطُ بالاحتلال الإسرائيلي أساسًا، ومن ثم تساهم في تفاقمها السلطتان الفلسطينيتان الحاكمتان في الضفّة الغربية وقطاع غزّة.

وبعد أن كان عدم الاستقرار الأمني دافعًا مهمًا وراء تفكير اللبنانيين في الهجرة، بنسبة بلغت 24 في المئة عام 2012/ 2013 ووصلت أوجها (41 في المئة) عام 2014، لتشهد انخفاضًا حادًا منذ عام 2017/ 2018 لصالح الأسباب الاقتصادية إلى 11 في المئة، ثم إلى 5 في المئة في الفترة 2019–2022. بينما تأتي النسب الأخرى القليلة من الراغبين في الهجرة لأسباب التعليم أو أسباب اجتماعية أو سياسية.

الشكل (12)

الراغبون في الهجرة لأسباب اقتصادية في بلدان المشرق العربي



يُفكر معظم الراغبين في الهجرة من المشرق العربي، مثلهم مثل النسبة الأكبر من مواطني المنطقة العربية، في البلدان الأوروبية وجهةً مثالية للهجرة، بنسبة بلغت الثُلث عبر السنوات، تليها بلدان الخليج العربية وتركيا وكندا والولايات المتحدة، بنسبٍ متفاوتة ومتغيّرة عبر السنوات (الجدول 3). ففي عامَي 2019/ 2020 و2022، جاءت تركيا في المرتبةً الثانية بعد البلدان الأوروبية، في حين جاءت كندا في المرتبة الثانية عام 2017/ 2018، والولايات المتحدة في عامَي 2015 و2016، وبلدان الخليج في الفترة 2011–2014.

الجدول (3)

الوجهة المفضلة للراغبين في الهجرة من بلدان المشرق العربي

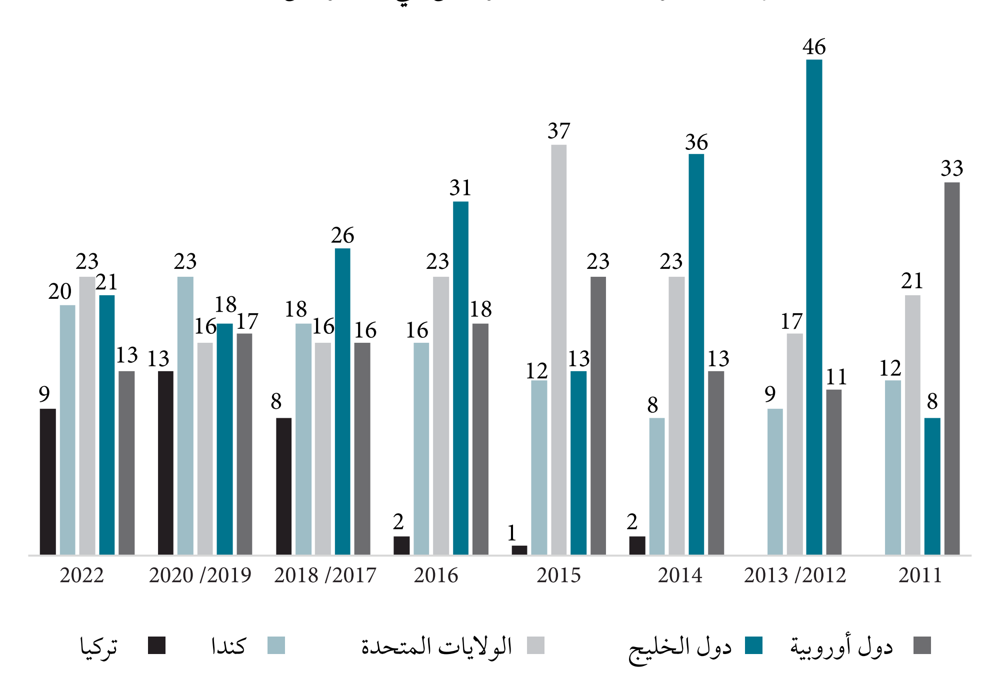
الوجهة	2011	2012/ 2013	2014	2015	2016	2017/ 2018	2019/ 2020	2022
دول أوروبية	32	33	29	36	37	37	32	32
دول الخليج	15	22	21	10	13	11	10	13
الولايات المتحدة	12	12	14	16	14	9	8	10
كندا	9	7	10	12	12	12	15	11
تركيا			4	6	5	8	16	14
أستراليا			7	6	5	5	4	3
دول عربية	9	5	4	3	4	4	2	5
دول أخرى	12	10	3	3	3	4	3	4
دول أفريقية			1	1	1	1	0	1
لا أعرف	8	10	6	5	6	3	10	7
رفض الإجابة	4	1	1	3	1	5		0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

ومع ذلك، لا تُمثّل الدول الأوروبية الوجهة المفضلة بالضرورة على مستوى بلدان المشرق العربي كافة. ففي الأردن (الشكل 13)، لم تكن الدول الأوروبية الوجهة المفضلة الأولى إلّا في عام 2011، لتحتل الترتيب الرابع في آخر ثلاثة استطلاعات رأي. لكن عمومًا، تبدو النسب متقاربة بين الوجهات الرئيسة المفضلة في الأردن مع ترتيب متغيّر سنويًا؛ إذ كانت بلدان الخليج الوجهة الأولى في أربعة

استطلاعات (2012/ 2013 و2014، و2016، و2017/ 2018)، بل كانت في استطلاع 2012/ 2013 الوجهة المفضلة لما يقارب نصف المستجيبين الراغبين في الهجرة؛ ما قد يعدّ مؤشرًا على أنّ عددًا كبيرًا من الأردنيين لا يفكّرون في الهجرة، بقدرِ ما يفكّرون في الاغتراب للعمل تحسينًا للظروف الاقتصادية. في حين كانت الولايات المتحدة الوجهة الأولى في استطلاعي 2015 و2022، وكندا في استطلاع 2019/ 2020. وإلى جانب هذه البلدان الأربعة، يُفكر بقية الأردنيين في الهجرة إلى تركيا وأستراليا ودول عربية أخرى، على التوالي.

الشكل (13)

الوجهات الرئيسة المفضلة للراغبين في الهجرة من الأردن



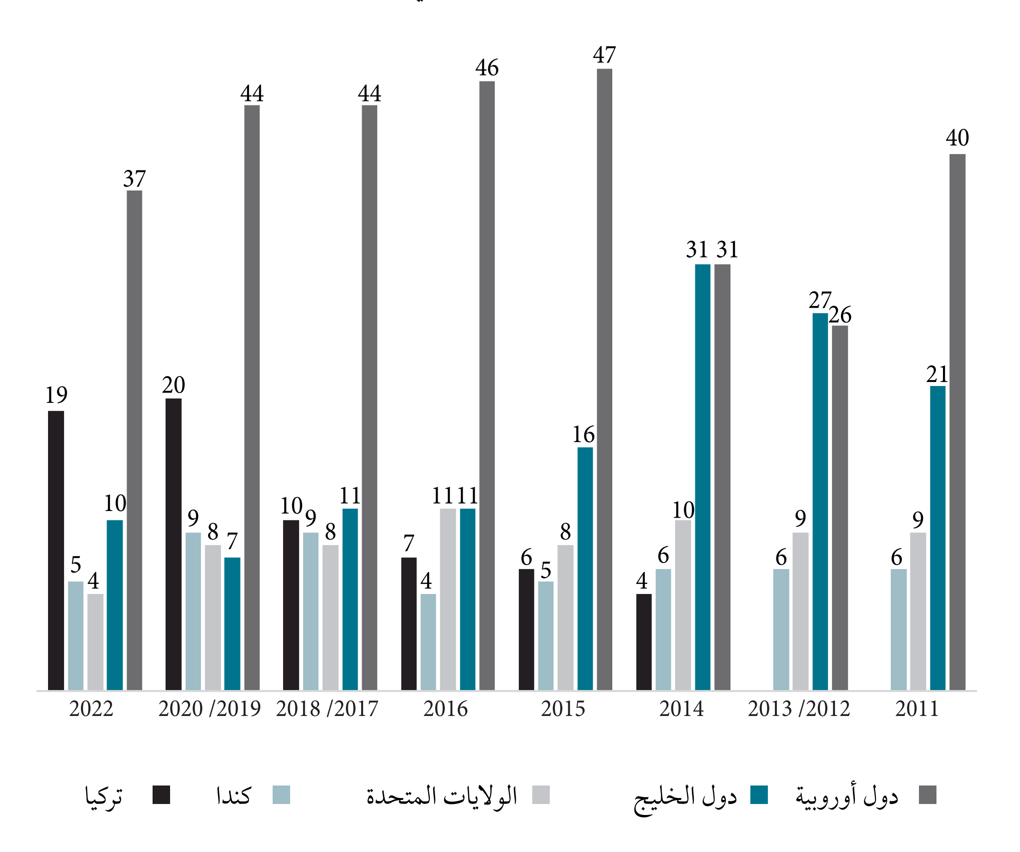
وعلى عكس الأردن، ما زالت البلدان الأوروبية تُمثّل الوجهة المفضّلة للراغبين في الهجرة من فلسطين (الشكل 14)، بنسبةٍ اقتربت من نصف عدد المستجيبين في السنوات الأخيرة، تليها بلدان الخليج العربية والولايات المتحدة على التوالي. مع بروز تركيا في استطلاعَي 2019/ 2020 و2022 بوصفها الوجهة الثانية المُفضّلة للهجرة بعد البلدان الأوروبية، وهو ما يُمكن تفسيره بتشكّل شتات فلسطيني في تركيا عبر السنوات الأخيرة بسبب سهولة استصدار تأشيرة دخول تركيا للفلسطينيين وإمكانية الإقامة فترات طويلة بموجب إقامة سياحية، والدور الذي تؤديه الشبكات الاجتماعية في استقطاب مزيدٍ من المهاجرين، تأتي النسبة الأعلى منهم من قطاع غزة[9]. وهو ما تؤكده النتائج الفرعية؛ إذ تأتي

(9) Majd Abuamer, "Palestinian Youth Migration from Gaza Strip to Turkey: From Crossing to (Un)Stable Existence," Paper Presented at "Political Exile and Arab Migrations in Turkey" Conference, the French Institute of Anatolian Studies (IFEA), Istanbul, 3–4/11/2022.

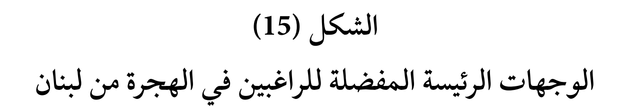
تركيا وجهةً ثانية مفضّلة بالنسبة إلى الغزيين الراغبين في الهجرة منذ عام 2016، بينما تأتي الولايات المتحدة وبلدان الخليج العربية وكندا على التوالي، وجهات رئيسة بعد البلدان الأوروبية بالنسبة إلى الفلسطينيين الراغبين في الهجرة من الضفّة الغربية.

الشكل (14)

الوجهات الرئيسة المفضلة للراغبين في الهجرة من فلسطين

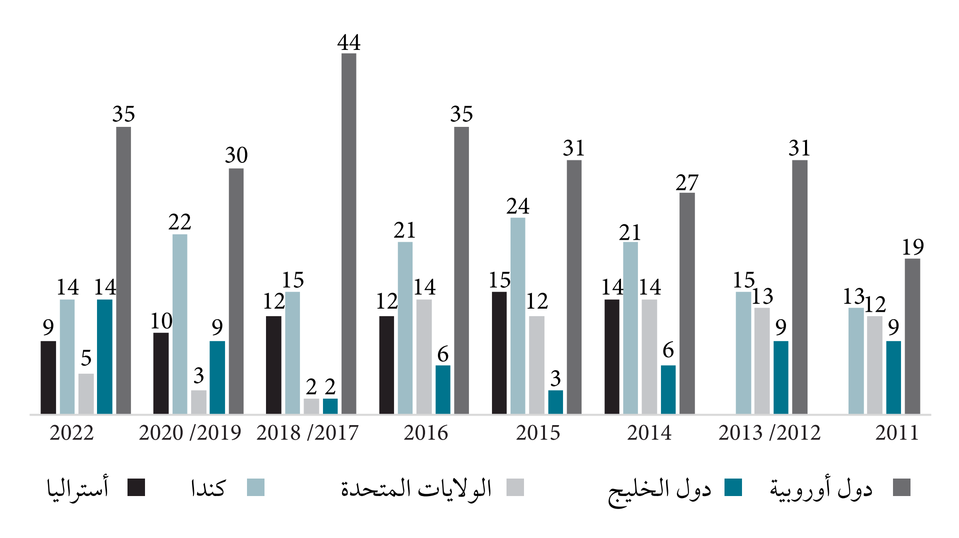


وفي لبنان، تُفكّر النسبة الأكبر من الراغبين في الهجرة في البلدان الأوروبية وجهةً مفضلة للهجرة (الشكل 15)، بنسبة تزيدُ على الثلث على مدار السنوات الماضية، تليها كندا، ثم أستراليا والولايات المتحدة، وبلدان الخليج العربية، على التوالي. وفضلاً عن السياسات المشجعة للهجرة وجودة الحياة وفرص العمل في كندا وأستراليا، يُفضل اللبنانيون الهجرة إليهما بسبب دور الشبكات الاجتماعية الذي يعززه وجود جالية لبنانية تُعدّ الأكبر عربيًا في البلدين، وتعودُ إلى نهاية القرن التاسع عشر، ليزداد عدد المهاجرين إليهما منذ الحرب الأهلية اللبنانية (1975–1990). ويبدو من اللافت عدم وجود أيّ ذكر لبلدان أميركا اللاتينية على الرغم من وجود جاليات كبيرة من أصول لبنانية فيها تُقدّر بالملايين، ربما لأن الإقليم لا يبدو مغريًا اقتصاديًا ولانعدام موجات هجرة حديثة إليه.



الشكل (15)

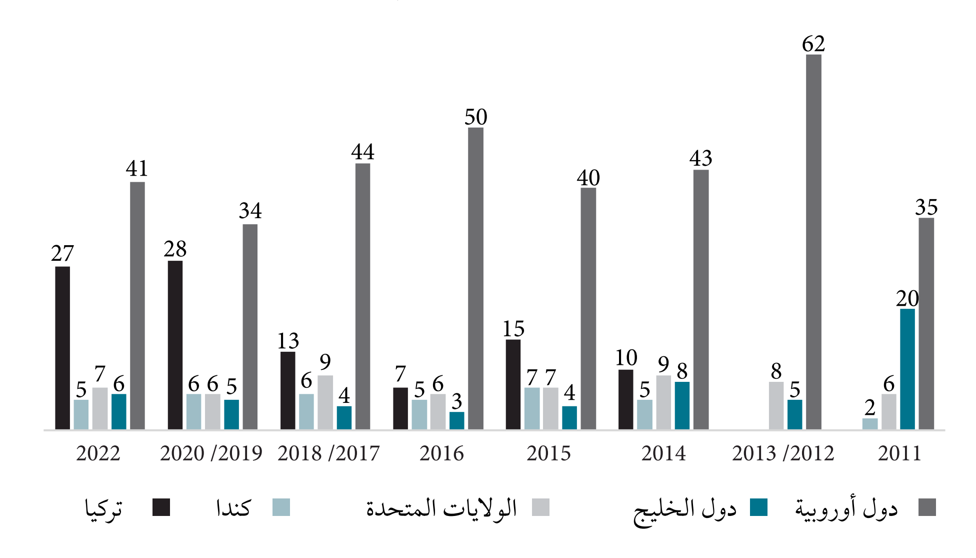
الوجهات الرئيسة المفضلة للراغبين في الهجرة من لبنان



أما العراقيون الراغبون في الهجرة على مدار السنوات الماضية فيُفكر ثلثهم إلى نصفهم في البلدان الأوروبية وجهةً مفضلة للهجرة (الشكل 16)، تليها تركيا بنسبة وصلت إلى الثلث تقريبًا في آخر استطلاعين، وذلك بسبب قربها الجغرافي والثقافي من العراق وسهولة الوصول إليها، ولتشكّل شتات عراقي فيها عقب الغزو الأميركي عام 2003، ليمثّل العراقيون ثاني أكبر جالية عربية في تركيا بعد السوريين.

الشكل (16)

الوجهات الرئيسة المفضلة للراغبين في الهجرة من العراق



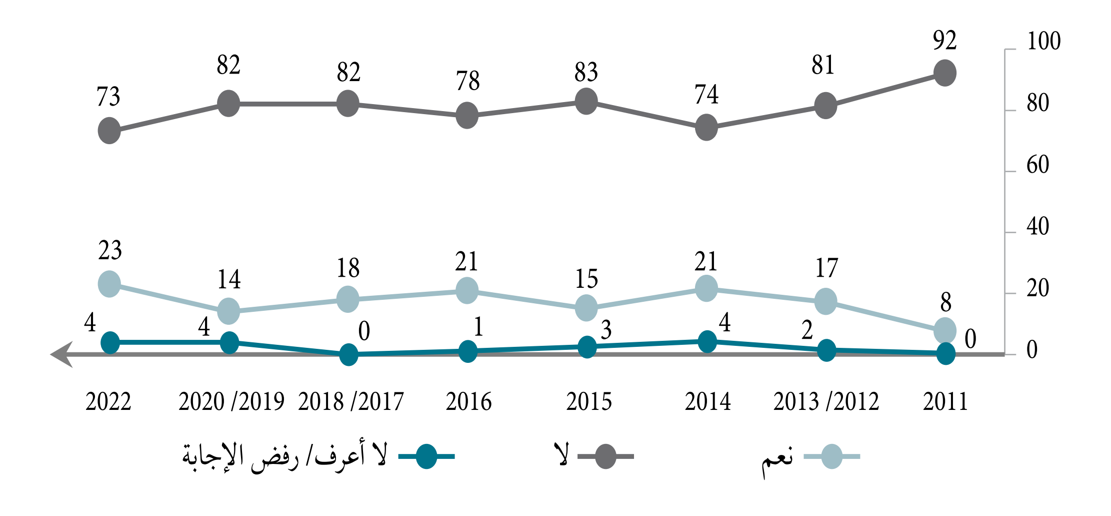
ثالثًا: مؤشرات التفكير في الهجرة في بلدان وادي النيل

سجّل إقليم وادي النيل ثاني أعلى المعدلات من حيث عدد المواطنين الراغبين في الهجرة عام 2022، بعد إقليم المشرق العربي، بنسبة بلغت 36 في المئة، بعد أن كان في المرتبة الثالثة بنسبة 26 في المئة عام 2019/ 2020. وهي نسبة مرتفعة، على الرغم من انخفاض عدد الراغبين في الهجرة في مصر، بسبب رغبة نصف السودانيين في الهجرة بنسبة ثابتة على مدار السنوات الأخيرة.

يبين تحليل النتائج أنّ نسبة الراغبين في الهجرة في مصر تُعدُّ منخفضة (أقل من الخمس) مقارنةً ببقية البلدان العربية (الشكل 17)؛ إذ بلغت 8 في المئة عام 2011، لترتفع تدريجيًا إلى 21 في المئة عام 2014، ثم تنخفض إلى 15 في المئة عام 2015، وترتفع مرةً أخرى إلى 21 في المئة، لتراجع تدريجيًا إلى 14 في المئة عام 2019–2020، ثم ترتفع إلى أعلى معدلاتها عام 2022 بنسبة 23 في المئة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ النسبة في حد ذاتها مرتفعة نظرًا إلى عدد السكان، فإذا أخذنا النسبة الأخيرة، فإنها تعني أنّ أكثر من 20 مليون مصري يُفكّرون في الهجرة من مصر.

الشكل (17)

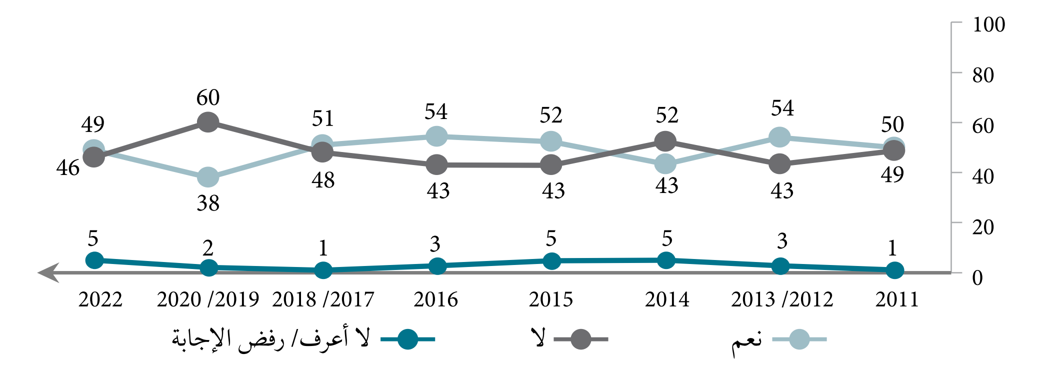
اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة في مصر



أمّا السودان، فيسجّل أعلى النسب العربية من حيث عدد الراغبين في الهجرة (الشكل 18)، بنسبة ثابتة تقريبًا على مدار الاثني عشر عامًا؛ إذ عبّر نصف السودانيين (50 في المئة) عن رغبتهم في الهجرة عام 2011، لتثبت النسبة عند 51–54 في المئة في السنوات التالية، ثم تنخفض على نحو ملحوظ إلى 38 في المئة عام 2019/ 2020 بعد ثورة ديسمبر 2018 التي أطاحت نظام عمر البشير وزادت الثقة بالاستقرار المستقبلي للبلاد، لترتفع مرةً أخرى إلى 49 في المئة عام 2022، ويُتوقع أنها ستزداد إثر اندلاع الحرب الأهلية السودانية منذ نيسان/ أبريل 2023.

الشكل (18)

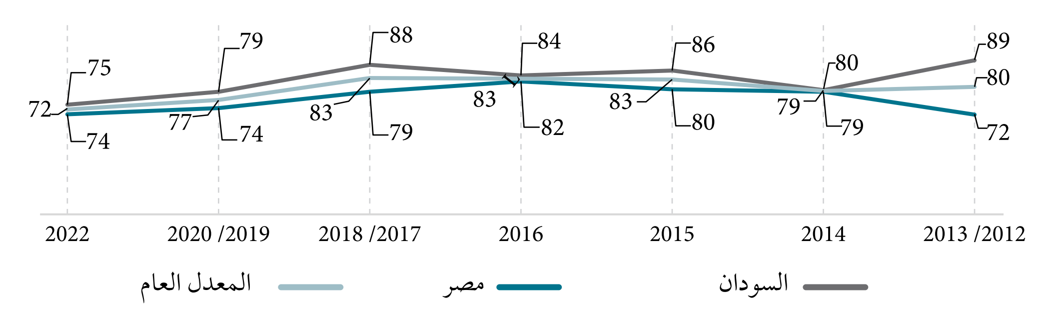
اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة في السودان



وعلى الرغم من اختلاف نسبة الراغبين في الهجرة بين مصر والسودان، فإن معظم المصريين والسودانيين الراغبين فيها يفكرون في ذلك لأسباب اقتصادية (الشكل 19). فقد راوحت نسبة الراغبين في الهجرة بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية في مصر خلال السنوات الأخيرة بين 72 و82 في المئة، بينما راوحت في السودان بين 75 و89 في المئة. أمّا السبب الثاني في البلدين، فيعود إلى انعدام الاستقرار الأمني؛ إذ بلغت نسبة المصريين الراغبين في الهجرة بسبب انعدام الاستقرار الأمني 18 في المئة عام 2012/ 2013، و14 في المئة عام 2014، و11 في المئة عام 2015، و9 في المئة عامَي 2016 و2017/ 2018، لتنخفض على نحوٍ ملحوظ بعد عام 2019 إلى أقل من 3 في المئة، في مقابل ارتفاع عدد الراغبين في الهجرة لاستكمال التعليم بنسبة بلغت 11 في المئة عامَي 2019/ 2020 و2022. في حين بلغت نسبة السودانيين الراغبين في الهجرة بسبب انعدام الاستقرار الأمني 5 في المئة عام 2012/ 2013، و9 في المئة عامَي 2014 و2015، و8 في المئة عام 2016، لتنخفض إلى 3 في المئة عامي 2017/ 2018 و2019/ 2020، وترتفع مرةً أخرى إلى 7 في المئة عام 2022. وتُمثل الأسباب السياسية دافعًا ثالثًا للهجرة على مدار السنوات الماضية في البلدين، بنسبة راوحت بين 4 و6 في المئة في مصر، وبين 3 و5 في المئة في السودان.

الشكل (19)

الراغبون في الهجرة لأسباب اقتصادية في بلدان وادي النيل



يُفضل الراغبون في الهجرة من إقليم وادي النيل دولَ الخليج العربية وجهةً رئيسةً للهجرة بنسبة شبه ثابتة تبلغ نصف عدد المستجيبين (الجدول 4)، بينما تأتي البلدان الأوروبية وجهةً ثانية بنسبة تبلغ الخُمس تقريبًا، تليهما الولايات المتحدة وكندا وتركيا على التوالي. وهذا الأمر يُمكن اعتباره مؤشرًا على أنّ المستجيبين لا يفكّرون في الهجرة الدائمة بقدر ما يفكّرون في الاغتراب من أجل العمل بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية؛ لأن دول الخليج العربية لا تمنح الجنسية ولا المواطنة.

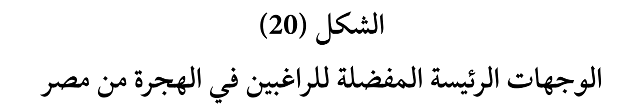
الجدول (4)

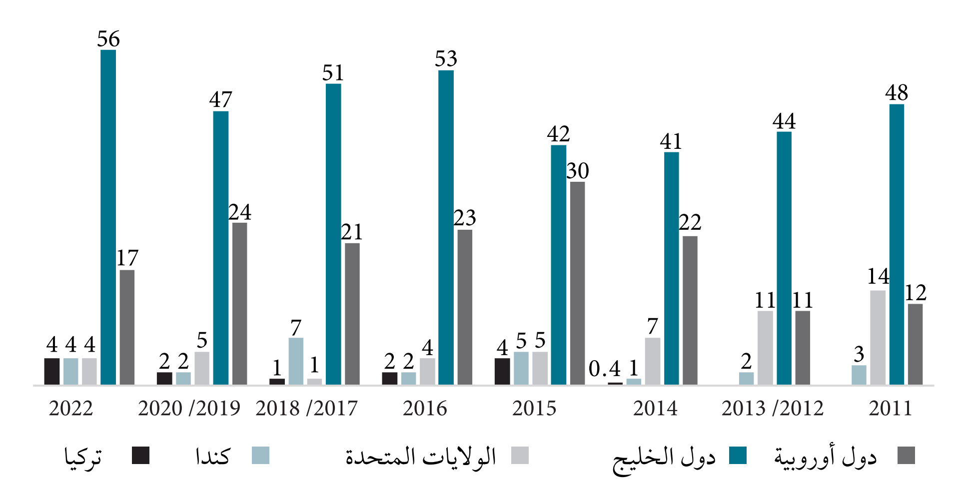
الوجهة المفضلة للراغبين في الهجرة من بلدان وادي النيل

الوجهة	2011	2012/ 2013	2014	2015	2016	2017/ 2018	2019/ 2020	2022
دول الخليج	55	46	44	45	51	50	39	46
دول أوروبية	11	11	18	22	21	20	24	20
الولايات المتحدة	13	10	9	9	7	6	9	10
كندا	3	2	2	3	3	6	5	4
تركيا			0	3	2	2	3	5
أستراليا			3	2	2	2	1	1
دول عربية	4	8	6	5	6	3	6	6
دول أخرى	4	7	5	2	2	2	4	3
دول أفريقية			0	0	0	0		0
لا أعرف	8	15	9	6	4	5	9	6
رفض الإجابة	0	1	4	2	1	2		1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

يُفضل نصف المصريين الراغبين في الهجرة تقريبًا الهجرة إلى دول الخليج العربية بنسبة راوحت بين 41 و56 في المئة على مدار السنوات الأخيرة (الشكل 20)، بسبب وجود جاليات مصرية كثيفة ومديدة الوجود فيها منذ سبعينيات القرن العشرين[10]، تليها البلدان الأوروبية بنسبة أخذت في الارتفاع تدريجيًا من 12 في المئة عام 2011 إلى 30 في المئة عام 2015، ثم عاودت الانخفاض تدريجيًا حتى وصلت 17 في المئة عام 2022. وتُمثل الولايات المتحدة الوجهة الثالثة بنسبة آخذة في الانخفاض من 14 في المئة عام 2011 إلى 4 في المئة عام 2022، تليها كندا وتركيا.

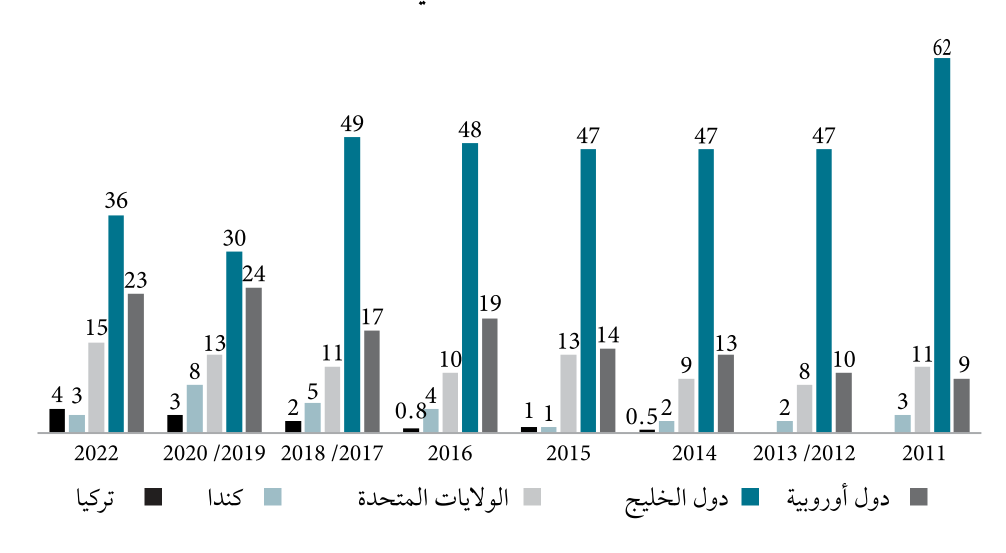
(10) وهو ما يتفق مع اتجاهات الهجرة المصرية الفعلية، فبحسب تقديرات البنك الدولي، حوالى 74 في المئة من المهاجرين المصريين يتجهون إلى دول الخليج، مقابل 18 في المئة إلى أوروبا وأميركا الشمالية، و8 في المئة إلى بقية أنحاء العالم. ينظر: "البنك الدولي: تزايد معدلات الهجرة من مصر خلال السنوات الماضية.. و74% يتوجهون للخليج"، **المصري اليوم**، 2023/6/9، شوهد في 2024/3/17، في: https://tinyurl.com/bdfzphsa


الشكل (20)
الوجهات الرئيسة المفضلة للراغبين في الهجرة من مصر



ومثل المصريين، عبّر السودانيون عن تفضيلهم دول الخليج العربية وجهةً رئيسة للهجرة (الشكل 21)، بنسبة بلغت 62 في المئة عام 2011، لتثبت عند 47–49 في المئة خلال الفترة 2012–2018، ثم تنخفض إلى 30 و36 في المئة خلال عامَي 2019/ 2020 و2022 على التوالي، لصالح البلدان الأوروبية التي شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في آخر استطلاعين بلغ ربع المستجيبين تقريبًا؛ ما قد يُنبئ بالزيادة المستقبلية لنسبة الراغبين في الهجرة بوصفها هجرة دائمة لا مجرد اغتراب من أجل العمل. وإلى جانب دول الخليج والبلدان الأوروبية، تأتي الولايات المتحدة وجهة ثالثة مُفضلة، تليها كندا وتركيا.

الشكل (21)
الوجهات الرئيسة المفضلة للراغبين في الهجرة من السودان



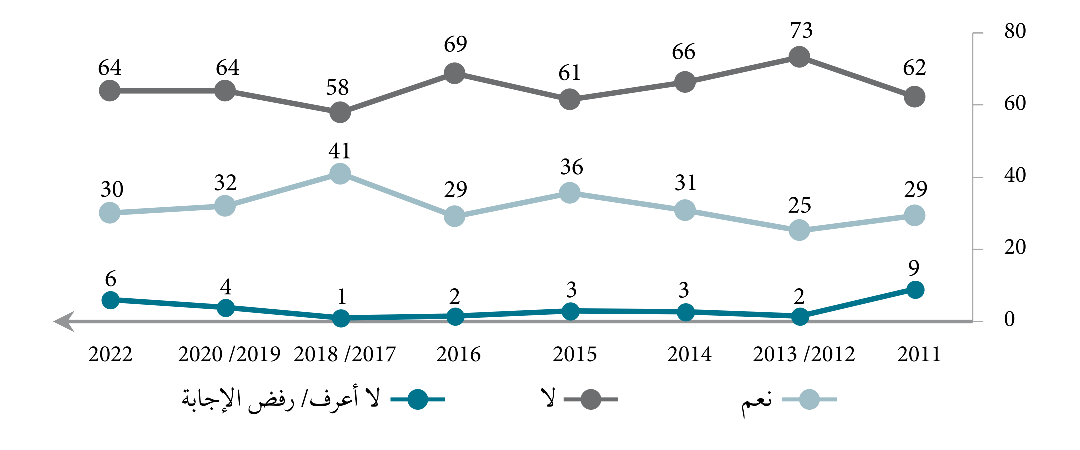
رابعًا: مؤشرات التفكير في الهجرة في بلدان المغرب العربي

شهدت الهجرات المغاربية (المغربية والجزائرية والتونسية خصوصًا) طفرةً على مدار العقدين الأخيرين، تجاوزت عتبة الثلاثة ملايين مهاجر ولاجئ، وبلغت أكثر من ستة ملايين مهاجر عام 2020؛ هاجرَ 86 في المئة منهم إلى أوروبا، و49 في المئة إلى فرنسا تحديدًا[11]، لأسباب تقليدية تتعلق بالماضي التاريخي للعلاقة الاستعمارية، وقرب المسافة، ووجود جاليات مستقرة وراسخة التمركز. وبحسب نتائج المؤشر العربي، لا تشهد نسبة الراغبين في الهجرة من إقليم المغرب العربي تغييرات جوهرية، فعلى المستوى الكلّي، ارتفعت النسبة من 27 في المئة عام 2019/ 2020 إلى 28 في المئة عام 2022.

ففي المغرب، شهد الرأي العام بعض التقلبات من حيث الرغبة في الهجرة عبر السنوات الماضية (الشكل 22)، حيث انخفضت النسبة من 29 في المئة عام 2011 إلى 25 في المئة في عام 2013 ربما بسبب التفاؤل الناشئ من الإصلاحات السياسية التي جاءت نتيجة احتجاجات 20 فبراير 2011، ثم ارتفعت مجددًا إلى 36 في المئة في عام 2015 قبل أن تنخفض إلى 29 في المئة عام 2016، حتى بلغت أوجها في عام 2017/ 2018 ووصلت إلى 41 في المئة عقب حراك الريف (تشرين الأول/ أكتوبر 2016) واحتجاجات جرادة (كانون الأول/ ديسمبر 2017) التي انتهت بخيبة أمل على مستوى إمكانية التغيير والإصلاح، لتنخفض نسبة الراغبين في الهجرة وتستقر فيما بعد عند 30 في المئة عام 2022.

الشكل (22)

اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة في المغرب



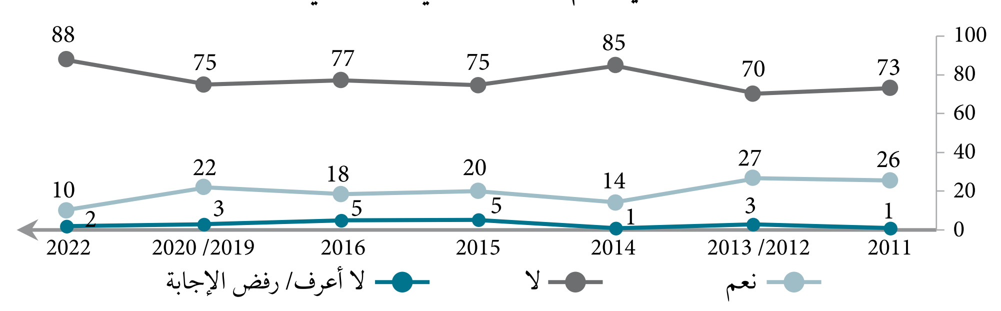
أمّا الجزائر، فشهدت أكبر انخفاض في نسبة الراغبين في الهجرة (الشكل 23)؛ إذ سجّل استطلاع عام 2022 أنّ 88 في المئة من الجزائريين لا يفكّرون في الهجرة مقابل 10 في المئة يفكّرون فيها، بعد أن كانت النسبة 75 مقابل 22 في المئة عام 2019–2020، ربما يكون ذلك نتيجة غير مباشرة

(11) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ص 38–41.

لحراك 22 فبراير 2019[12]. ونؤكد أنّ نسبة الراغبين في الهجرة آخذة في الانخفاض تدريجيًا عبر السنوات، بعد أن كانت 26 في المئة عام 2011.

الشكل (23)

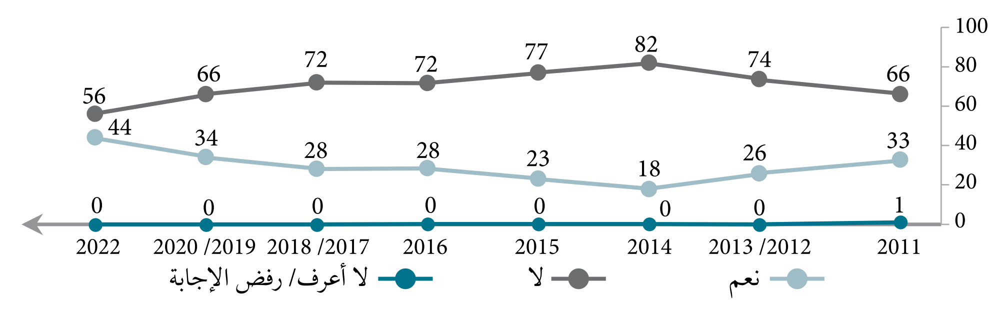
اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة في الجزائر



وفي تونس، انخفضت نسبة الراغبين في الهجرة بعد الثورة التونسية تدريجيًا من 33 في المئة عام 2011 إلى 26 في المئة عام 2012/ 2013 و18 في المئة عام 2014، ثم بلغت 23 في المئة عام 2015 وأخذت في الارتفاع حتى بلغت ذروتها عام 2022 بنسبة 44 في المئة (الشكل 24)؛ لتكون تونس من ضمن أعلى البلدان العربية من حيث الرغبة في الهجرة. وبالنظر في نتائج المؤشر العربي المتعلقة بالموضوعات الأخرى، يتبين أن زيادة رغبة التونسيين في الهجرة تزامنت مع انعدام ثقتهم بالأحزاب السياسية تدريجيًا (من 69 في المئة عام 2015 إلى 82 في المئة عام 2022)، وارتفاع نسبة من يرون أنّ المجالس التشريعية لا تُمثل أطياف المجتمع على الإطلاق (من 21 في المئة عام 2015 إلى 63 في المئة عام 2022)، وارتفاع نسبة من يرون أنّ النظام السياسي التعددي الذي تتنافس فيه جميع الأحزاب غير ملائم للبلاد (من 9 في المئة عام 2015 إلى 49 في المئة عام 2022)، وارتفاع نسبة غير المهتمين بالشؤون السياسية (من 30 في المئة عام 2015 إلى 46 في المئة عام 2022)، وارتفاع نسبة غير المنتسبين إلى أحزاب سياسية والذين يرون أنه ليس ثمّة تيار سياسي يُمثلهم (من 48 في المئة عام 2015 إلى 80 في المئة عام 2022).

الشكل (24)

اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة في تونس

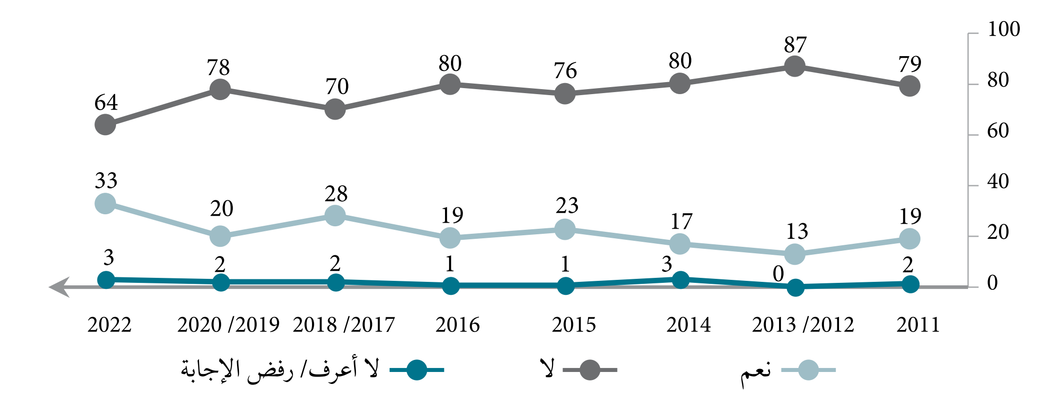


(12) الأمر الذي تؤكده بعض التقارير الصحافية. ينظر مثلًا: "منذ انطلاق الحراك الشعبي في الجزائر.. نسبة الهجرة غير الشرعية تعادل الصفر!!"، **فرانس 24**، 2019/4/2، شوهد في 2024/3/15، في: https://tinyurl.com/bdcn3sy5

أمّا في موريتانيا، فتتباين نسبة الراغبين في الهجرة بين الارتفاع والانخفاض الطفيف عامًا تلو الآخر (الشكل 25)؛ إذ انخفضت من 19 في المئة عام 2011 إلى 13 في المئة عام 2012/ 2013، ثم ارتفعت إلى 23 في المئة عام 2015 بعد أن كانت 17 في المئة عام 2014، لتنخفض مرةً أخرى إلى 19 في المئة عام 2016. وعلى المنوال نفسه في السنوات الأخيرة؛ إذ انخفضت من 28 في المئة عام 2017/ 2018 إلى 20 في المئة عام 2019/ 2020، لترتفع إلى 33 في المئة عام 2022. ويُلاحظ من ذلك أن نسبة الراغبين في الهجرة من الموريتانيين ثابتة عند الخُمس تقريبًا، باستثناء عامَي 2017/ 2018 و2022 اللذين شهدا ارتفاعًا ملحوظًا تجاوز رُبع المستجيبين. وعند النظر في نتائج المؤشر الأخرى، يتبين أن ارتفاع نسبة الراغبين في الهجرة خلال العامين قد تزامن مع ارتفاع نسبة من يرى أنّ الوضع الاقتصادي سيّئ (45 في المئة عام 2017/ 2018 بعد أن كانت 29 في المئة عام 2016، و53 في المئة عام 2022 بعد أن كانت 39 في المئة عام 2019/ 2020)، وارتفاع نسبة من يرى أن الوضع السياسي سيّئ (46 في المئة عام 2017/ 2018 بعد أن كانت 38 في المئة عام 2016، و54 في المئة عام 2022 بعد أن كانت 33 في المئة عام 2019/ 2020).

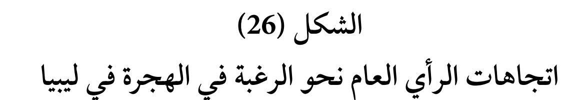
الشكل (25)

اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة في موريتانيا



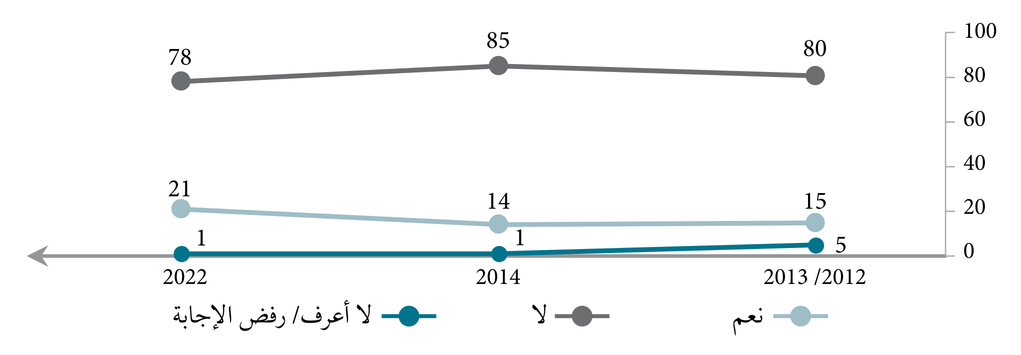
وأخيرًا، لا تتوافر بيانات كافية عن ليبيا لرصد تغيرات الرأي العام تجاه الرغبة في الهجرة، إلّا أنّ النسبة تبدو شبه ثابتة ولا تتجاوز خُمس المستجيبين (الشكل 26)؛ 15 في المئة عام 2012/ 2013، و14 في المئة عام 2014، و21 في المئة عام 2022. وهو ما تؤكده أرقام لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التي لا تُبين وجود تغيرات جوهرية في عدد المهاجرين من ليبيا؛ إذ لم تتجاوز عتبة 190 ألف مهاجر سنويًا خلال الفترة 1990–2020، وكذا لم تتجاوز نسبة الليبيين المقيمين في الخارج 3 في المئة عام 2020، مُسجلةً بذلك أدنى نسبة على مستوى البلاد المغاربية[13].

(13) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ص 38–39.



الشكل (26)

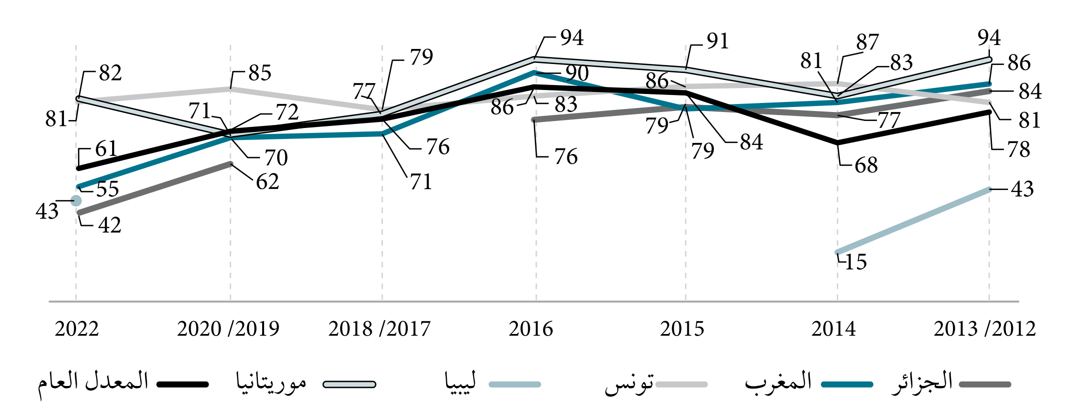
اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة في ليبيا



ما زالت الأسباب الاقتصادية هي الدافع الرئيس لرغبة مواطني المغرب العربي في الهجرة (الشكل 27) مثل نظرائهم في المشرق العربي ووادي النيل، مع وجود اختلافات بين البلدان؛ إذ تبلغ النسبة أعلاها في موريتانيا بنحو ثلاثة أرباع المستجيبين، وأقلها في ليبيا بنسبة لا تتجاوز نصف المستجيبين. ففي المغرب، كانت نسبة الراغبين في الهجرة لأسباب اقتصادية تبلغ 86 في المئة من إجمالي الراغبين في الهجرة عام 2012/ 2013، لتنخفض النسبة تدريجيًا حتى وصلت إلى 55 في المئة عام 2022، مقابل ارتفاع نسبة الراغبين في الهجرة لأسباب أخرى بنسب تختلف بحسب السنوات. ففي حين كانت الأسباب السياسية الدافع الرئيس الثاني في عامَي 2012/ 2013 بنسبة 8 في المئة و2016 بنسبة 4 في المئة، جاء استكمال التعليم في المرتبة الثانية بعد تحسين الأوضاع الاقتصادية في الأعوام 2014 بنسبة 10 في المئة، و2017/ 2018 بنسبة 12 في المئة، و2019/ 2020 بنسبة 18 في المئة، بينما كان انعدام الاستقرار الأمني الدافع الرئيس الثاني عام 2015 بنسبة 7 في المئة، والأسباب العائلية عام 2022 بنسبة 16 في المئة.

الشكل (27)

الراغبون في الهجرة لأسباب اقتصادية في بلدان المغرب العربي



في السياق نفسه، أخذت نسبة الراغبين في الهجرة لأسباب اقتصادية في الانخفاض تدريجيًا في الجزائر من 84 في المئة عام 2012/ 2013 إلى أن وصلت 44 في المئة عام 2022، في مقابل ارتفاع نسبة الراغبين في الهجرة لاستكمال التعليم خلال السنوات الأخيرة، بنسبة بلغت 31 في المئة عام 2019/ 2020 و39 في المئة عام 2022. أمّا الأسباب الرئيسة الأخرى، فتتمثل في انعدام الاستقرار الأمني بنسبة راوحت بين 4 و6 في المئة، والأسباب السياسية بنسبة راوحت بين 1 و4 في المئة على مدار السنوات.

خلافًا للمغرب والجزائر، يظهر معدل الراغبين في الهجرة لأسباب اقتصادية في تونس شبه ثابت على مدار السنوات بنسبة تتجاوز 80 في المئة. أمّا الدافع الثاني فيتمثل في انعدام الاستقرار الأمني أو الأسباب السياسية بحسب كل عام. فقد ارتفعت نسبة الراغبين في الهجرة بسبب انعدام الاستقرار الأمني من 4 في المئة عام 2012/ 2013 إلى 6 في المئة عام 2014، ومن ثم إلى 7 في المئة عامَي 2015 و2016، لتنخفض تدريجيًا فيما بعد إلى 5 في المئة عام 2017/ 2018، وصولًا إلى 1 في المئة عامَي 2019/ 2020 و2022. في حين أخذت نسبة الراغبين في الهجرة لأسباب سياسية في الارتفاع تدريجيًا من 1 في المئة عامَي 2012/ 2013 و2014، إلى 3 في المئة عام 2015، ثم إلى 4 في المئة عام 2016، وصولًا إلى 9 في المئة عام 2017/ 2018، لتنخفض فيما بعد إلى 4 في المئة عام 2019/ 2020، و2 في المئة عام 2022.

وما زالت الأسباب الاقتصادية الدافع الأهم لرغبة الموريتانيين في الهجرة بنسبة تزيد على ثلثي المستجيبين، بينما يأتي استكمال التعليم دافعًا رئيسًا ثانيًا بنسبة بلغت 7 في المئة عام 2017/ 2018 و14 في المئة عام 2019/ 2020، و9 في المئة عام 2022. ويتمثل الدافع الثالث في انعدام الاستقرار الأمني بنسبة أخذت في الارتفاع من 3 في المئة عام 2012/ 2013 حتى وصلت 5 في المئة عام 2015، ثم انخفضت تدريجيًا وصولًا إلى 1 في المئة عام 2022.

وفي حين كان تحسين الظروف الاقتصادية الدافع الرئيس لرغبة الليبيين في الهجرة عام 2012/ 2013 بنسبة 43 في المئة، جاء انعدام الاستقرار الأمني في المرتبة الثانية بنسبة 24 في المئة، والأسباب السياسية في المرتبة الثالثة (19 في المئة). ومثّل انعدام الاستقرار الأمني الدافع الرئيس عام 2014 بنسبة 65 في المئة، ومن ثم الأسباب الاقتصادية (15 في المئة)، والأسباب السياسية (11 في المئة). ومع وجود فجوة في البيانات، فإنّ النسب لا تزال قريبة في عام 2022؛ إذ مثّلت الأسباب الاقتصادية الدافع الرئيس بنسبة 43 في المئة، ومن ثم جاء انعدام الاستقرار الأمني (31 في المئة)، تلاه استكمال التعليم (12 في المئة)، والأسباب السياسية (4 في المئة).

وعلى مستوى الوجهات المفضلة للهجرة، تأتي الدول الأوروبية، خاصةً فرنسا[14]، على رأس قائمة الوجهات التي يُفضّل المغاربيون الهجرة إليها بنسبة تبلغ نصف المستجيبين خلال

(14) بيّنت دراسة صادرة عن المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية الفرنسي، في آذار/ مارس 2023، أنّ نسبة المهاجرين في فرنسا من ثلاثة بلدان مغاربية (الجزائر والمغرب وتونس على التوالي) مستقرةً منذ ثمانينيات القرن العشرين بنحو 30 في المئة من إجمالي عدد المهاجرين سنويًا. "المغاربة يتصدرون قوائم المهاجرين في فرنسا (إضاءة)"، **وكالة الأناضول**، 2023/4/7، شوهد في 2024/1/16، في: http://tinyurl.com/33mm2bfx؛ ينظر أيضًا: رئيس حسين، "الهجرة من المغرب العربي إلى فرنسا: ماضيها ومستقبلها"، **المستقبل العربي**، مج 6، العدد 51 (1983)، ص 80–92.

الفترة 2011–2022 (الجدول 5)، تليها بلدان الخليج العربية والولايات المتحدة وكندا. ومن اللافت، عند تحليل النتائج، الارتفاع المطّرد في نسبة المستجيبين المغاربيين الذين يفكرون في الهجرة لكن من دون التفكير في الوجهة، ففي حين كانت النسبة تُرواح بين 2 و6 في المئة خلال الفترة 2011–2018، ارتفعت إلى 12 في المئة عام 2019/ 2020، ومن ثمّ إلى 17 في المئة عام 2022. ما يُبيّن عدم تفكيرهم الجدي في الهجرة بعد، أو رغبتهم في الهجرة بوصفها خلاصًا، على اعتبار الخارج بديلاً أفضل بالضرورة من الداخل.

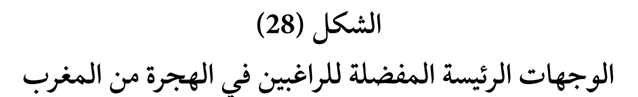
الجدول (5)

الوجهة المفضلة للراغبين في الهجرة من بلدان المغرب العربي

الوجهة	2011	2012/ 2013	2014	2015	2016	2017/ 2018	2019/ 2020	2022
دول أوروبية	54	44	53	54	50	53	50	47
دول الخليج	10	13	11	9	9	10	9	7
الولايات المتحدة	8	9	9	10	13	6	7	10
كندا	11	8	7	11	10	8	9	7
تركيا			3	3	2	3	5	4
أستراليا			1	1	1	0	0	0
دول عربية	3	4	4	2	2	4	2	3
دول أخرى	4	7	6	1	1	2	6	2
دول أفريقية		11	0	4	5	8	0	1
لا أعرف	6	3	5	3	6	2	12	17
رفض الإجابة	4	1	1	3	1	5	0	1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

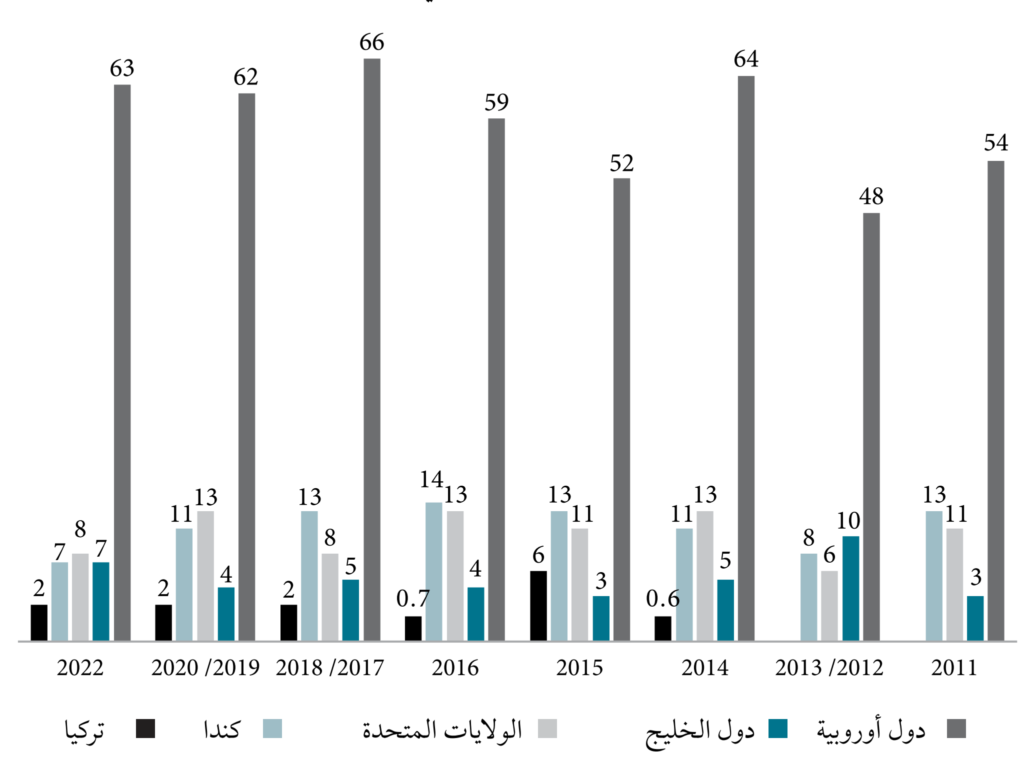
يُفضّل المهاجرون من المغرب البلدانَ الأوروبية وجهةً رئيسةً للهجرة بنسبة تزيد على نصف المستجيبين، وتقتربُ من الثلثين، على مدار العقد الأخير (الشكل 28). وفضلاً عن كون البلدان

الأوروبية وجهة رئيسة تضمُّ 80 في المئة من المهاجرين المغاربة وتعود الهجرة إليها إلى بدايات القرن العشرين، خاصةً فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وهولندا[15]، فإنّ ثبات البلدان الأوروبية وجهةً رئيسة للمهاجرين من المغرب يؤكد تحوّل الهجرة من كونها هجرة عمّالية مؤقتة، كما كانت حتى سبعينيات القرن العشرين، إلى هجرة دائمة[16]. ومن ثم تأتي الولايات المتحدة وكندا وجهةً ثانية مُفضلة بتفاوت طفيف بينهما خلال السنوات، بنسبة لا تتجاوز ربع المستجيبين. وتأتي بلدان الخليج العربية في المرتبة الثالثة بنسبة راوحت بين 3 و10 في المئة. ومن ثم تركيا أخيرًا، بنسبة لم تتجاوز 6 في المئة.



الشكل (28)

الوجهات الرئيسة المفضلة للراغبين في الهجرة من المغرب

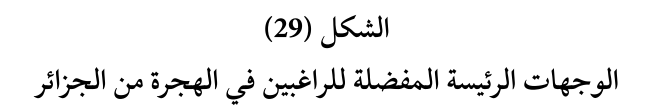


وفي السياق نفسه، يُفضل الجزائريون البلدان الأوروبية وجهةً رئيسةً للهجرة بنسبة تزيد على نصف المستجيبين، مع انخفاضها غير المسبوق خلال عام 2022 إلى نسبة 41 في المئة بسبب ارتفاع نسبة الراغبين في الهجرة الذين لم يفكروا في وجهةٍ بعدُ إلى 50 في المئة (الشكل 29). في حين تأتي كندا وجهةً ثانيةً مفضلةً بالنسبة إلى الجزائريين بنسبة بلغت 21 في المئة عام 2011 ثم أخذت

(15) خديجة عونة، "الهجرة المعاصرة للشباب المغاربة إلى الخارج بين الواقع الاقتصادي ووهم التنمية"، في: **لماذا يهاجر الشباب العربي؟** ص 462–463.

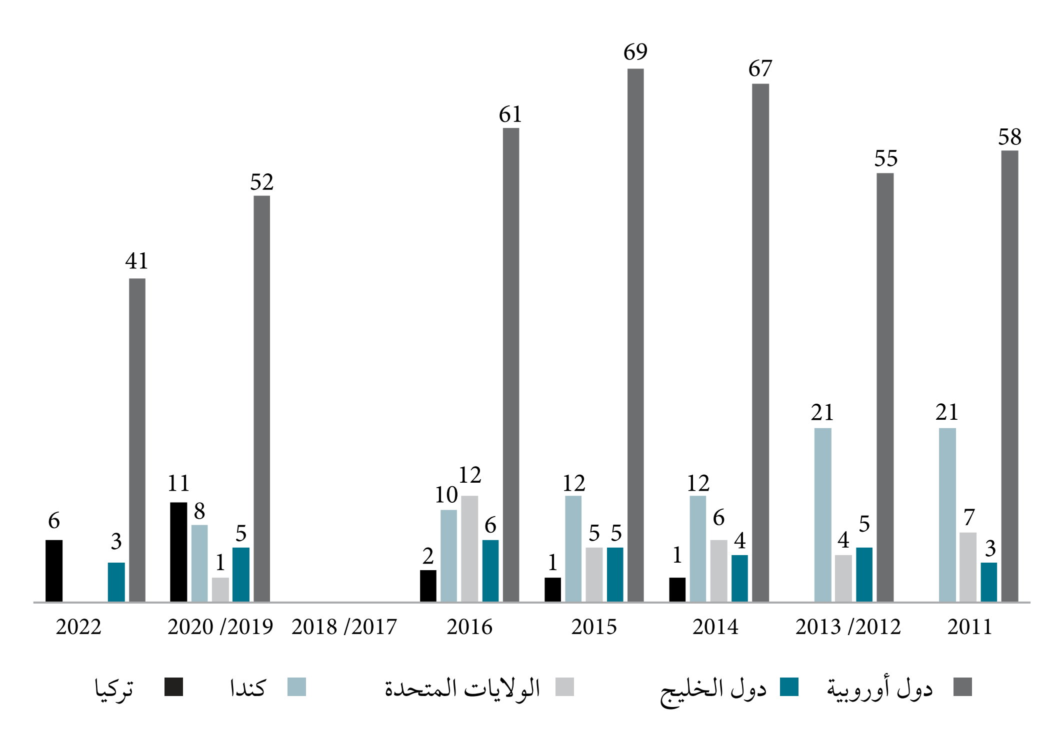
(16) محمد نعيم وعبد الرفيع المقنيسي، "دينامية الهجرة الدولية بالمغرب"، **مجلة التراب والتنمية**، العدد 5–6 (2020)، ص 45–58.

في الانخفاض تدريجيًا إلى 8 في المئة عام 2019/ 2020. فعلى الرغم من صغر حجم الجالية الجزائرية في كندا التي لا تتجاوز 74 ألف شخصًا، فإنّ الجزائر تأتي في المرتبة الرابعة من حيث عدد المهاجرين في مقاطعة كيبيك[17]. ثم تأتي الولايات المتحدة وجهةً ثالثةً مفضلة للجزائريين الراغبين في الهجرة بنسبة لم تتجاوز 12 في المئة على مدار السنوات الأخيرة، تليها بلدان الخليج العربية وتركيا.



الشكل (29)

الوجهات الرئيسة المفضلة للراغبين في الهجرة من الجزائر



أما تونس، فتاريخيًا، مثّلت فرنسا المقصد الرئيس للهجرة منها، تليها إيطاليا وألمانيا وبلجيكا وكندا، ومن ثم الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية[18]. وما زالت البلدان الأوروبية تُمثل الوجهة المفضلة للتونسيين الراغبين في الهجرة بنسبة تبلغ الثلثين تقريبًا، تليها دول الخليج العربية بنسبة آخذة في الانخفاض تدريجيًا، من 18 في المئة عام 2011 إلى 6 في المئة عام 2022. وتُمثل كندا الوجهة الثالثة المفضلة بنسبة راوحت بين 4 و10 في المئة على مدار السنوات الماضية، ومن ثم تأتي الولايات المتحدة وتركيا (الشكل 30).

---

(17) "Canada–Algeria relations," *Global Affairs Canada*, accessed on 18/3/2024, at: https://tinyurl.com/4fpkvw67

(18) فاطمة بودية، "التحليل القياسي لظاهرة الهجرة الدولية في تونس"، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، العدد 21 (2019)، ص 115–134.

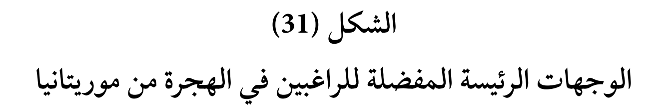
الشكل (30)

الوجهات الرئيسة المفضلة للراغبين في الهجرة من تونس

	دول أوروبية	دول الخليج	الولايات المتحدة	كندا	تركيا
2011	61	18	1	6	
2013 /2012	61	13	2	4	
2014	69	11	2	6	2
2015	65	12	4	5	0.6
2016	57	11	3	10	2
2018 /2017	62	9	3	7	2
2020 /2019	65	6	2	6	2
2022	59	6	2	9	1

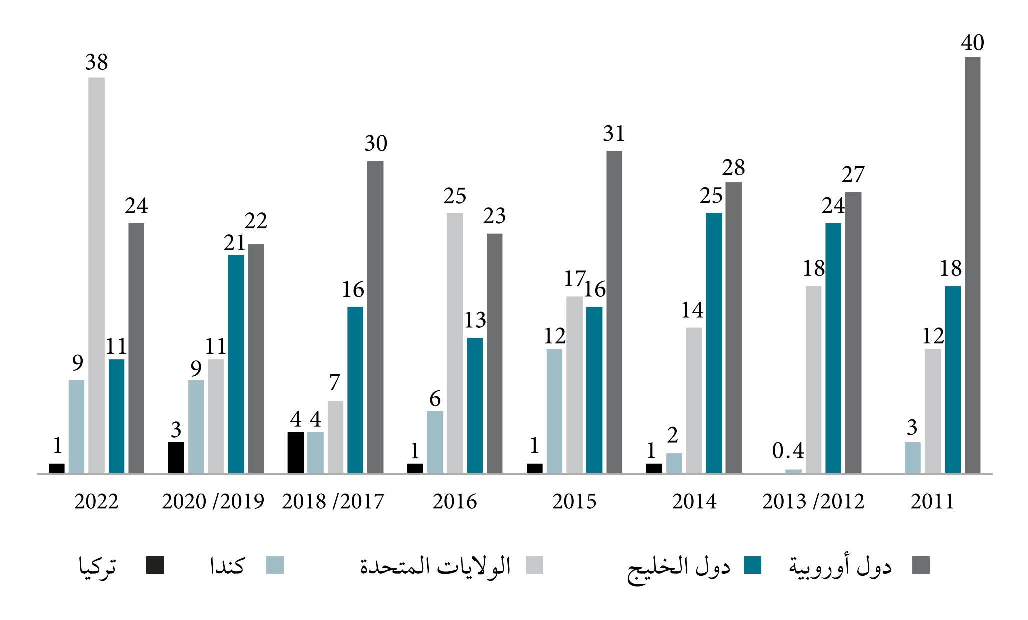
في حين يُفضّل المهاجرون من موريتانيا البلدان الأوروبية والولايات المتحدة مقصدًا لهم، وتعتبر موريتانيا معبرًا رئيسًا للمهاجرين الأفارقة المتجهين إلى هاتين الوجهتين[19] (الشكل 31). مع ملاحظة الانخفاض التدريجي لنسبة الراغبين في الهجرة إلى البلدان الأوروبية، من 40 في المئة عام 2011 إلى 24 في المئة عام 2022، مقابل الارتفاع التدريجي لنسبة الراغبين في الهجرة إلى الولايات المتحدة من 12 في المئة عام 2011 إلى 38 في المئة عام 2022، لتكون بذلك الوجهة الأولى المفضلة. وتأتي دول الخليج العربية في المرتبة التالية وجهةً مفضلة للهجرة الموريتانية بنسبة تبلغ الثلث تقريبًا (وكانت في المرتبة الثانية لخمس سنوات خلال الفترة 2011–2022)، تليها كندا وتركيا.

(19) محمد البكاي، "اتفاق الهجرة بين موريتانيا وأوروبا.. قلق شعبي وتطمين حكومي (تقرير)"، **وكالة الأناضول**، 2024/2/19، شوهد في 2024/3/15، في: https://tinyurl.com/5n97p44p



الشكل (31)

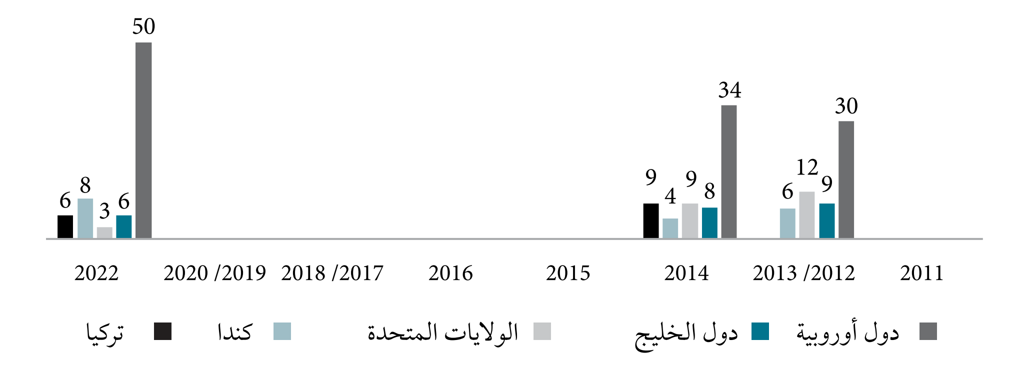
الوجهات الرئيسة المفضلة للراغبين في الهجرة من موريتانيا



مثلها مثل موريتانيا، تُعدّ ليبيا نقطة تجمّع لمعظم تدفقات المهاجرين نحو بلدان الاتحاد الأوروبي، بعد أن كانت مقصدًا رئيسًا للعمالة الوافدة من الدول العربية والأفريقية[20]. ويَعدُّ الليبيون الراغبون في الهجرة البلدانَ الأوروبية وجهةً مفضلة لهجرتهم بنسبة آخذة في الارتفاع من 30 في المئة عام 2012 /2013 إلى 50 في المئة عام 2022، ومن ثمّ الولايات المتحدة، وبلدان الخليج العربية، وكندا، وتركيا، على التوالي (الشكل 32).

الشكل (32)

الوجهات الرئيسة المفضلة للراغبين في الهجرة من ليبيا



(20) أحمد قاسم حسين، "الاتحاد الأوروبي والهجرة غير النظامية: دراسة حالة ليبيا"، **حكامة**، مج 1، العدد 2 (2021)، ص 102–103.

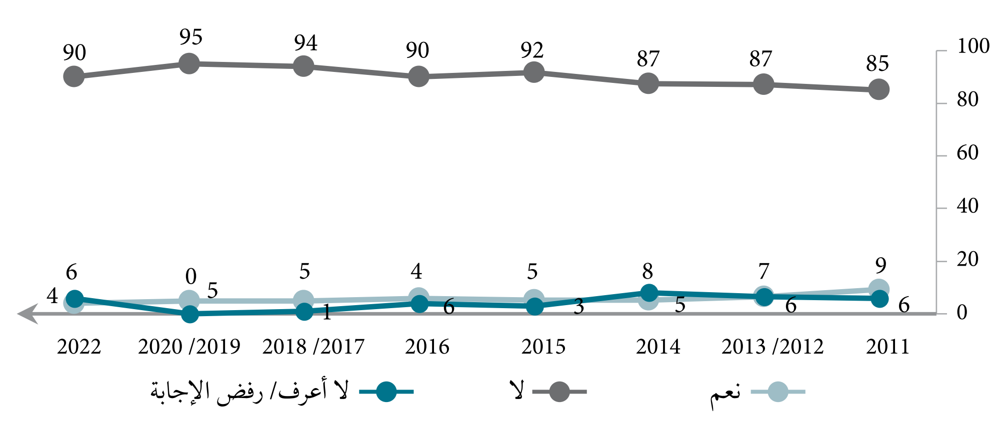
خامسًا: مؤشرات التفكير في الهجرة في بلدان الخليج العربي

برزت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العقود الأخيرة على أنها إحدى أبرز وجهات الهجرة الدولية؛ الآسيوية والعربية خصوصًا؛ إذ كانت مقصدًا لنحو 30.8 مليون مهاجر في المنطقة العربية عام 2020؛ أي 74 في المئة من المهاجرين العرب[21]. ولا يبدو سؤال الهجرة مطروحًا في النقاشات الخليجية بقدرِ الاهتمام الذي ينصبُّ على بحث اختلال التركيبة السكانية الناجمة عن ارتفاع أعداد المهاجرين والعمالة الوافدة مقارنةً بأعداد المواطنين[22].

تستقبلُ المملكة العربية السعودية أكبر عدد من المهاجرين في المنطقة العربية، بلغ حوالى 13.5 مليون شخص عام 2020، وهي تضمّ ثالث أكبر عدد من المهاجرين في العالم، بعد ألمانيا والولايات المتحدة[23]. في المقابل، تظهر نسبة السعوديين الراغبين في الهجرة منخفضة، وهي آخذة في التدني تدريجيًا عبر السنوات من 9 في المئة عام 2011 إلى 4 في المئة عام 2022 (الشكل 33).

الشكل (33)

اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة في المملكة العربية السعودية

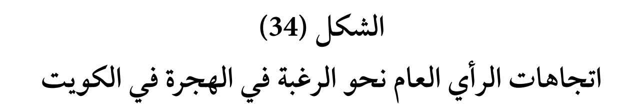


وفي الكويت، يظهرُ معدل الراغبين في الهجرة منخفضًا أيضًا بنسبة لا تتجاوز العُشر عبر السنوات. لكن على عكس السعودية، أخذت نسبة الراغبين في الهجرة في الكويت في الارتفاع تدريجيًا على نحو طفيف عبر السنوات (الشكل 34)، من 2 في المئة عام 2012/ 2013 إلى 8 في المئة عام 2017/ 2018، وصولاً إلى 12 في المئة عام 2022.

(21) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ص 30.

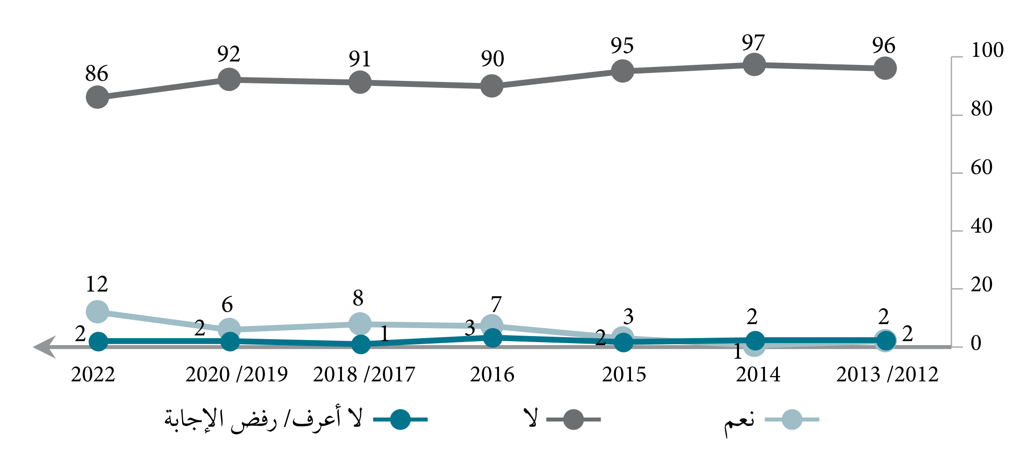
(22) ينظر مثلاً: عبد الهادي صالح الشاوي المري، **اختلال التركيبة السكانية في دولة قطر: التداعيات والحلول** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)؛ أحمد محمد أبو زيد، "الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمام تحدي الهجرة والخلل السكاني"، **سياسات عربية**، مج 6، العدد 31 (2018)، ص 23–46.

(23) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ص 30.



الشكل (34)

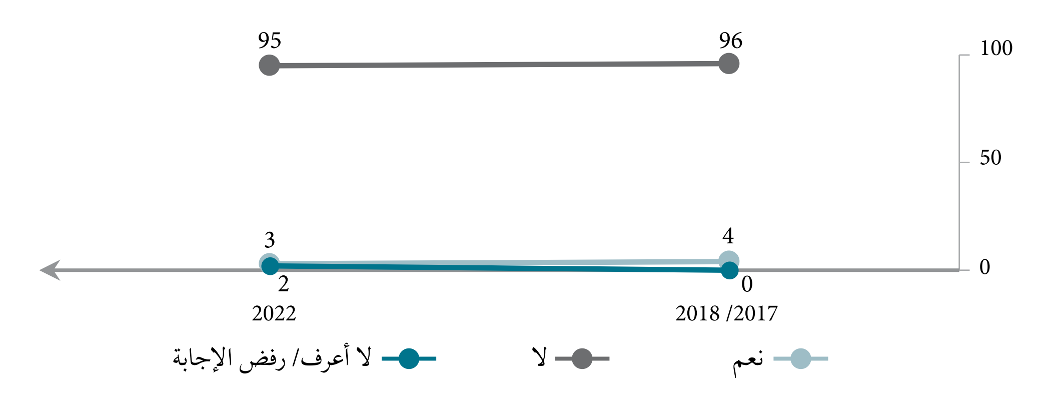
اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة في الكويت



أما قطر، فلا تتوافر بيانات كافية عنها، إلا أنّ نسبة الراغبين في الهجرة من القطريين تظهر منخفضة جدًا عمومًا، وهي الأقل عربيًا وخليجيًا بنسبة لا تتجاوز 4 في المئة (الشكل 35)، بسبب الحجم الصغير لعدد المواطنين القطريين مقابل ارتفاع جودة الحياة والظروف الاقتصادية.

الشكل (35)

اتجاهات الرأي العام نحو الرغبة في الهجرة في قطر

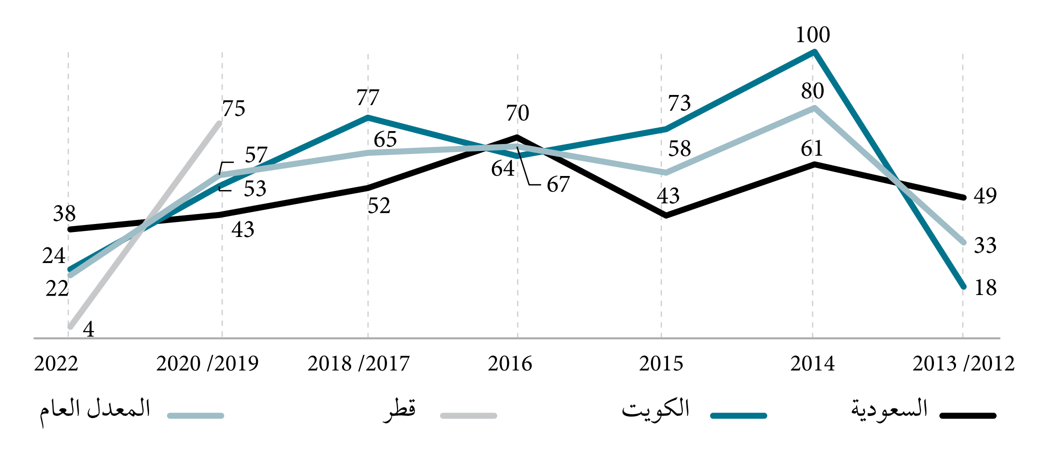


يعدُّ تحسين الظروف الاقتصادية دافعًا مهمًا لهجرة مواطني دول الخليج العربية (مع التشديد على أنّ نسبة الراغبين في الهجرة فيها لا تزيد على 5 في المئة في السعودية وقطر، وعلى 10 في المئة في الكويت)، إلّا أنّ المعدل العام للراغبين في الهجرة لأسباب اقتصادية من دول الخليج عمومًا لم يتجاوز 60 في المئة في أغلب السنوات (الشكل 36)، مقارنةً بنسبة شبه ثابتة عند 60 في المئة في المغرب العربي، و70 في المئة في المشرق العربي، و80 في المئة في وادي النيل. ففي حين وصلت النسبة إلى ذروتها (70 في المئة) في السعودية عام 2016 بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط واتخاذ الحكومة إجراءات

تقشفية، إلا أن النسبة أخذت في الانخفاض تدريجيًا حتى وصلت 38 في المئة عام 2022، لتتوزع أسباب الهجرة بين التعليم والأسباب الاجتماعية والعائلية والسياسية؛ فاستكمال التعليم يأتي دافعًا رئيسًا ثانيًا وراء رغبة السعوديين في الهجرة، بنسبة تزيد على الربع، ووصلت ذروتها عام 2012/ 2013 بنسبة 39 في المئة؛ إذ تُعدّ السعودية أكبر بلدان المنشأ العربية لطلاب التعليم العالي في الخارج، بنسبة بلغت 16 في المئة (73 ألف طالبًا) من إجمالي طلاب المنطقة العربية في الخارج عام 2018[24]. وتُمثّل الأسباب السياسية الدافع الرئيس الثالث لهجرة السعوديين، بنسبة ارتفعت من 2 في المئة عام 2012/ 2013 إلى 9 في المئة عام 2015، لتبلغ أوجهها عام 2017/ 2018 بنسبة 38 في المئة، ثم تنخفض إلى 23 في المئة عام 2019/ 2020 و7 في المئة عام 2022. أما السبب الرئيس الأخير، فيتمثل في انعدام الاستقرار الأمني بنسبة ارتفعت من 2 في المئة عام 2012/ 2013 إلى 13 في المئة عام 2016، لتثبت عند العُشر في السنوات التالية.

الشكل (36)

الراغبون في الهجرة لأسباب اقتصادية في دول الخليج العربي



وفي الكويت، يُمثل تحسين الأوضاع الاقتصادية دافعًا رئيسًا للهجرة بنسبة بلغت أوجها 100 في المئة عام 2014 (مع التشديد على أن نسبة الراغبين في الهجرة في ذلك العام كانت 1 في المئة فقط) بعد أن كانت 18 في المئة عام 2012/ 2013، لتنخفض فيما بعد تدريجيًا حتى وصلت إلى 24 في المئة عام 2022، مقابل ارتفاع نسبة الراغبين في الهجرة لاستكمال التعليم (24 في المئة) ولأسباب اجتماعية (15 في المئة) ولأسباب عائلية (14 في المئة) ولأسباب سياسية (14 في المئة). وباستثناء آخر استطلاعين، كانت الأسباب السياسية وانعدام الاستقرار الأمني، لا استكمال التعليم، هما ثاني الدوافع الرئيسة للرغبة في الهجرة، بنسبة راوحت بين 2 و12 في المئة للأسباب السياسية، و7 و11 في المئة لانعدام الاستقرار الأمني.

(24) المرجع نفسه، ص 29.

وفي حين كان تحسين الظروف الاقتصادية يُمثل دافعًا رئيسًا لرغبة القطريين في الهجرة عام 2019/ 2020 بنسبة 75 في المئة[25]، مقابل 25 في المئة لاستكمال التعليم، مثّل استكمال التعليم دافعًا رئيسًا وراء رغبة القطريين في الهجرة بنسبة 74 في المئة، ثمّ الأسباب العائلية (17 في المئة) والأسباب الاجتماعية (4 في المئة) والأسباب الاقتصادية (4 في المئة) في عام 2022.

ومثل بقية أقاليم المنطقة العربية، تُمثل البلدان الأوروبية الوجهة المفضلة للراغبين في الهجرة من بلدان الخليج (الجدول 6)، بنسبة تبلغ الثلث تقريبًا على مدار السنوات الأخيرة، تليها الولايات المتحدة، ثم كندا ودول الخليج الأخرى. مع ارتفاع نسبة الراغبين في الهجرة الذين لم يفكروا بعدُ في سؤال "إلى أين؟"، التي وصلت ذروتها عام 2019/ 2020 بنسبة 32 في المئة.

الجدول (6)

الوجهة المفضلة للراغبين في الهجرة من دول الخليج العربية

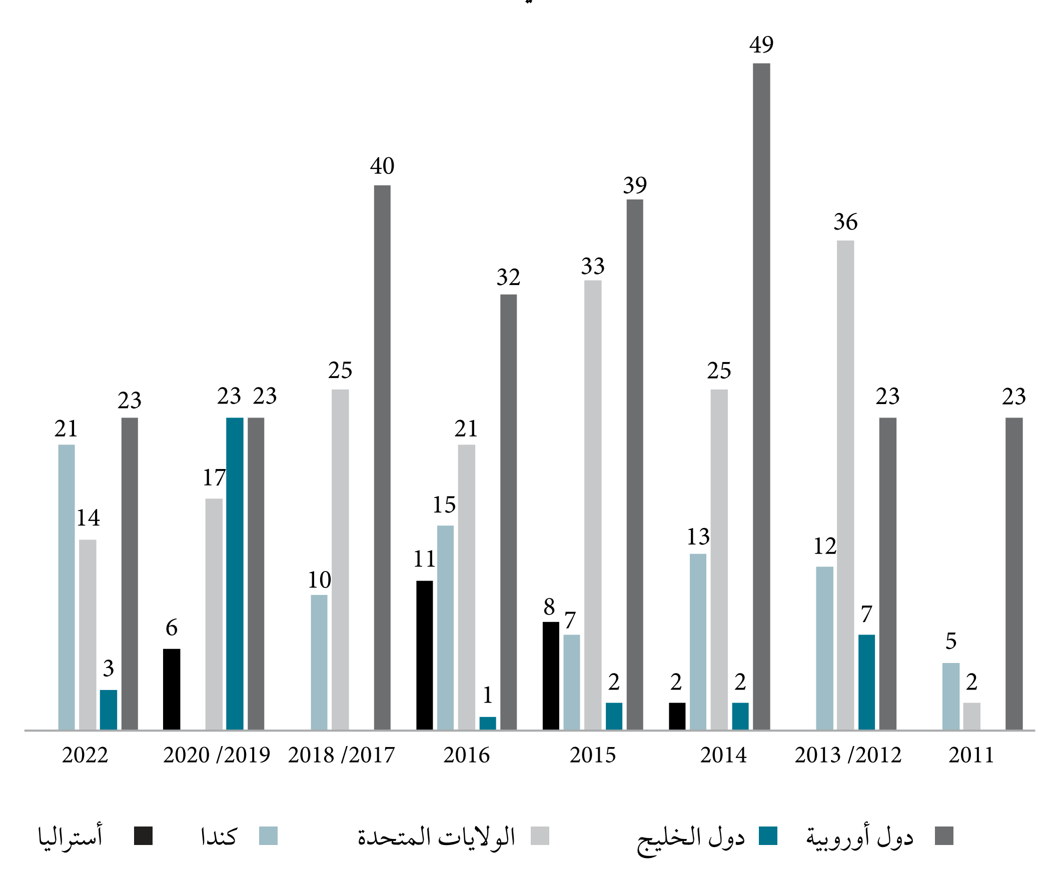
الوجهة	2011	2012/ 2013	2014	2015	2016	2017/ 2018	2019/ 2020	2022
دول أوروبية	24	23	30	44	29	39	27	33
الولايات المتحدة	2	28	23	26	17	22	13	12
كندا	5	8	7	5	10	6	2	16
دول الخليج		3	13	9	2	1	16	1
تركيا			0	1	7	4	0	9
أستراليا			1	4	7	0	3	0
دول عربية	8	0	0			3	6	8
دول أخرى	27	6	0	5	1	5	0	9
دول أفريقية			0			3		0
لا أعرف	26	29	19	2	16	11	32	5
رفض الإجابة	8	1	7	3	11	6		7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

(25) ربما بسبب تضرر بعض القطاعات الاقتصادية إثر تداعيات أزمة حصار قطر (حزيران/ يونيو 2017 – كانون الثاني/ يناير 2021).

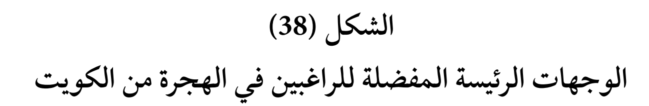
يُفضّل السعوديون الراغبون في الهجرة البلدان الأوروبية مقصدًا لهجرتهم بنسبة تُراوح بين ربع المستجيبين ونصفهم على مدار السنوات الأخيرة، تليها الولايات المتحدة بنسبة آخذة في الانخفاض تدريجيًا من 36 في المئة عام 2012/ 2013 إلى 14 في المئة عام 2022، ثم كندا بنسبة آخذة في الارتفاع من 5 في المئة عام 2011 إلى 21 في المئة عام 2022، بينما تأتي أستراليا ودول الخليج الأخرى في نهاية الوجهات الرئيسة المفضّلة للراغبين في الهجرة من السعودية (الشكل 37).

الشكل (37)

الوجهات الرئيسة المفضلة للراغبين في الهجرة من المملكة العربية السعودية

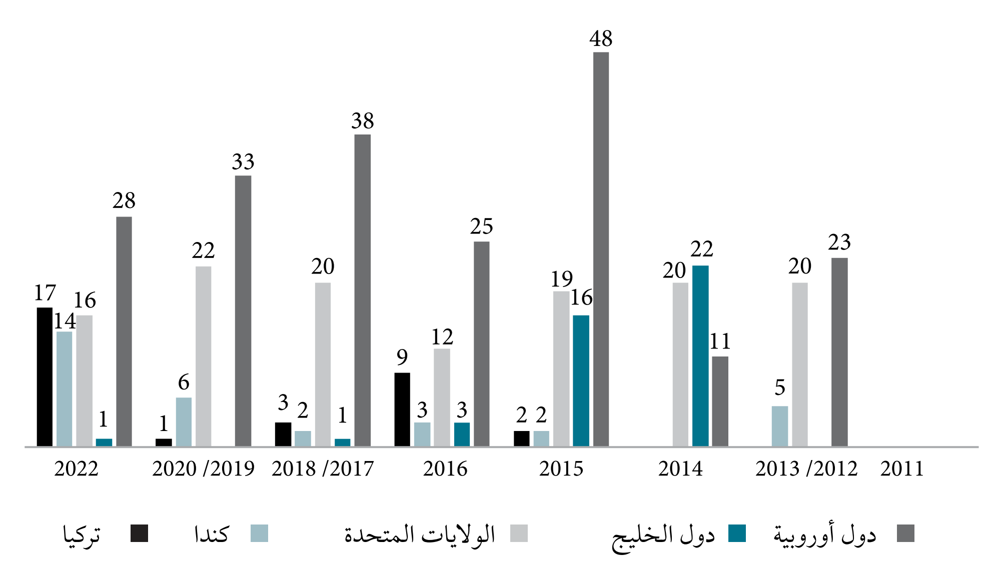


أمّا الكويتيون الراغبون في الهجرة، فيفضلون البلدان الأوروبية وجهةً رئيسة أولى بنسبة تبلغ الثلث، ثم الولايات المتحدة بنسبة تبلغ الخمس، وكندا بنسبة لم تتجاوز 6 في المئة خلال الفترة 2012–2020 وبلغت 14 في المئة عام 2022، وانتهاءً بدول الخليج الأخرى، وتركيا التي برزت مؤخرًا وجهة مفضلة للكثير من الراغبين في الهجرة من العرب عمومًا، بنسبة بلغت 17 في المئة عام 2022 بالنسبة إلى الكويتيين الراغبين في الهجرة (الشكل 38).



الشكل (38)

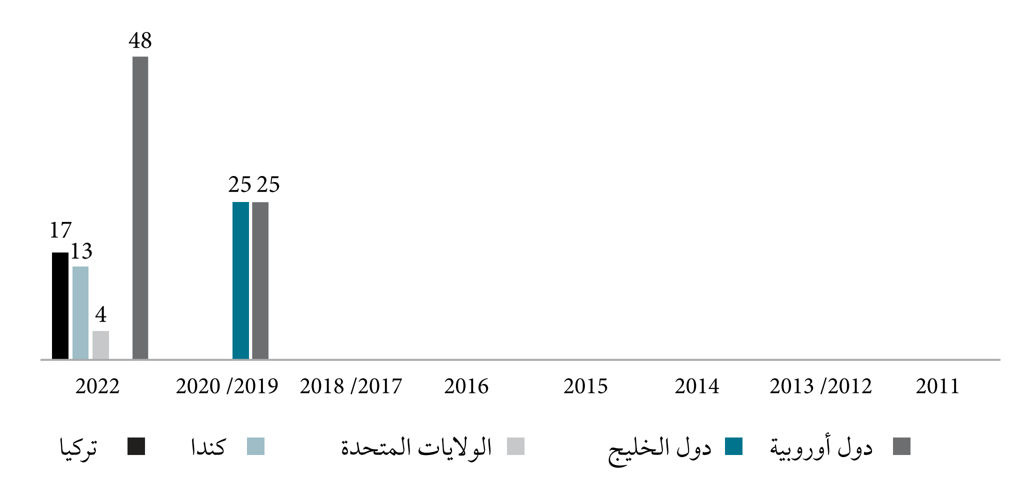
الوجهات الرئيسة المفضلة للراغبين في الهجرة من الكويت



في حين يرى القطريون الراغبون في الهجرة في البلدان الأوروبية وجهةً رئيسة مُفضلة (الشكل 39)، بنسبة ارتفعت من 25 في المئة عام 2019/ 2020 إلى 48 في المئة عام 2022. وفي حين كانت دول الخليج الأخرى تتشارك المرتبة الأولى مع البلدان الأوروبية عام 2019/ 2020، جاءت تركيا في المرتبة الثانية عام 2022، تلتها كندا والولايات المتحدة، لتغيب الوجهات الخليجية عن تفضيلات القطريين الراغبين في الهجرة.

الشكل (39)

الوجهات الرئيسة المفضلة للراغبين في الهجرة من قطر



خاتمة

فيمَ يُفكر من يُفكر في الهجرة؟ **على مستوى المنطقة العربية**، يبيّن تحليل نتائج المؤشر العربي أنّ نحو ربع مواطني المنطقة العربية يفكّرون في الهجرة بنسبة شبه ثابتة على مدار الاثنتي عشرة سنة الأخيرة، مع ارتفاع النسبة لدى الشباب، ولدى الرجال، ولدى الحاصلين على مستوى تعليم ثانوي فما فوق؛ الأمر الذي يرسم ملامح الهجرة العربية على أنّها هجرة عقول وشبابية ورجالية. وتُظهر النتائج أنّ هؤلاء يفكّرون في الهجرة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية، ومن ثمّ للتعليم، ولانعدام الاستقرار الأمني، ولأسباب عائلية، ولأسباب سياسية، على التوالي. أمّا من حيث الوجهة، فنصف مواطني المنطقة العربية الراغبين في الهجرة تقريبًا يفكّرون في الهجرة إلى بلدان أوروبية ودول الخليج العربية، بينما يُفكّر البقية في الولايات المتحدة وكندا وتركيا وأستراليا مقاصد لهجرتهم؛ ما يجعل الاحتمالات ترجحُ لصالح الهجرة الدائمة/ الطويلة الأمد على حساب الهجرة العمّالية/ المؤقتة.

وعلى مستوى الأقاليم، يُفكر مواطنو المشرق العربي في الهجرة أكثر من نظرائهم في الأقاليم الثانية بنسبة تتجاوز ثُلث المواطنين، يليهم مواطنو إقليمي وادي النيل والمغرب العربي على السواء، بنسبة شبه ثابتة عند الثُلث. بينما يُسجّل إقليم الخليج العربي المعدل الأقل من حيث عدد المواطنين الذين يفكّرون في الهجرة بنسبة لا تزيد على العُشر. وفي حين يُفكّر مواطنو المغرب العربي (بنسبة شبه ثابتة عند 60 في المئة)، والمشرق العربي (بنسبة شبه ثابتة عند 70 في المئة)، ووادي النيل (بنسبة شبه ثابتة عند 80 في المئة) في الهجرة سعيًا لتحسين الأوضاع الاقتصادية، لم تتجاوز نسبة من يُفكّر في الهجرة لأسباب اقتصادية في دول الخليج العربية 60 في المئة عبر السنوات، وهي نسبة آخذة في الانخفاض حيث وصلت إلى 22 في المئة عام 2022، مقابل الارتفاع التدريجي لنسبة من يفكرون في الهجرة لاستكمال التعليم. وبينما يُفّكر المواطنون الراغبون في الهجرة في المشرق العربي (بنسبة تزيد على الثلث)، والمغرب العربي (بنسبة ثابتة عند النصف)، والخليج (بنسبة تبلغ الثلث)، في البلدان الأوروبية مقصدًا رئيسًا لهجرتهم، يُفكّر نُظراؤهم في وادي النيل في الهجرة إلى دول الخليج وجهةً رئيسةً بنسبة بلغت النصف عبر السنوات.

وعلى مستوى الدول، يُفكّر السودانيون في الهجرة أكثر من بقية مواطني المنطقة العربية (بنسبة ثابتة عند النصف) خلال السنوات الأخيرة، يليهم اللبنانيون (بنسبة تتجاوز الثلث)، والأردنيون والمغاربة والتونسيون (بنسبة الثلث)، والعراقيون (بنسبة تتجاوز الربع)، والفلسطينيون (بنسبة تبلغ الربع)، والجزائريون والمصريون والموريتانيون (بنسبة تبلغ الخمس)، والليبيون (بنسبة تقل عن الخمس)، والكويتيون (بنسبة تقل عن العشر)، والسعوديون (بنسبة 6 في المئة)، والقطريون (بنسبة 4 في المئة). أمّا من حيث التفكير في الهجرة لأسباب اقتصادية، فيأتي الأردنيون في المرتبة الأولى (بنسبة تتجاوز 90 في المئة)، يليهم السودانيون والتونسيون والموريتانيون (بنسبة تتجاوز 80 في المئة)، والمصريون واللبنانيون والفلسطينيون والمغاربة (بنسبة تتجاوز 70 في المئة)، والجزائريون (بنسبة

تزيد على 60 في المئة)، والكويتيون (بنسبة تزيد على 50 في المئة)، والعراقيون والسعوديون (بنسبة تقل عن 50 في المئة)، والليبيون والقطريون (بنسبة تقل عن 40 في المئة). وبينما يُفكر الفلسطينيون واللبنانيون والعراقيون والمغاربة والجزائريون والتونسيون والموريتانيون والليبيون والسعوديون والكويتيون والقطريون الراغبون في الهجرة، في البلدان الأوروبية وجهةً رئيسة لهجرتهم، يُفضل نظراؤهم الأردنيون دول الخليج ثم الولايات المتحدة، بينما يُفضّل المصريون والسودانيون دول الخليج مقصدًا لهجرتهم.

عمومًا، تُظهر نتائج المؤشر العربي أنّ ثمّة محددَين رئيسَين لاتجاهات الرأي العام العربي تجاه الهجرة؛ أولًا، يُعدّ سوء الأوضاع الاقتصادية من أهم العوامل التي تؤثر في قرار الأفراد بشأن التفكير في الهجرة؛ إذ تجعلهم يبحثون عن فرص أفضل للعيش وتحسين جودة الحياة خارج بلدانهم. ويتأثر التفكير في الهجرة أيضًا بالتضخم والأزمات المالية والاقتصادية العامة في البلدان، حيث يمكن أن تدفع الظروف الاقتصادية الصعبة الأفراد إلى التفكير في الهجرة بحثًا عن بيئة أكثر استقرارًا وأمانًا، مثلما حدث في لبنان بعد انهيار العملة، وفي السعودية بعد الانهيار الحاد في أسعار النفط. ثانيًا، يُقلل الاستقرار السياسي والتمتع بالحقوق السياسية من تفكير الأفراد في الهجرة، في حين يصبح الهروب من العنف وانعدام الاستقرار الأمني أولوية للكثير من الأفراد عندما تشهد البلاد اضطرابات سياسية أو نزاعات مسلحة. ففي معظم الحالات التي تناولتها الورقة، قلّت نسبة الراغبين في الهجرة بعد اندلاع الحركات والانتفاضات الشعبية كونها تعيد الثقة بإمكانية التغيير والإصلاح، وتمنح المواطنين أملًا سياسيًا، على عكس ما يحدث عند مجابهتها بالقمع من جانب الأنظمة الحاكمة و/ أو تحوّلها إلى حروب داخلية.

أخيرًا، في حين يوفّر المؤشر العربي قاعدة بيانات مهمة لفهم اتجاهات الرأي العام تجاه الهجرة في المنطقة العربية، ثمّة حاجة إلى مزيدٍ من المحاور التفصيلية لإجراء بحوث أعمق في مسألة الهجرة عربيًا، من خلال إضافة مزيدٍ من الأسئلة إلى استمارة المؤشر[26]، إلى جانب ما يتعلق بالرغبة والدافع والوجهة، منها على سبيل المثال محور عن جدّية التفكير في الهجرة: هل سعيت أو تسعى في الوقت الحالي للهجرة؟ وهل أنت مستعد لمغادرة بلدك عن طريق الهجرة غير النظامية؟ ومحور عن الشبكة الاجتماعية: هل لديك أقارب أو أصدقاء في البلد الذي تفكّر في الهجرة إليه؟ وهل تنوي مساعدة أفراد عائلتك أو أصدقائك في الهجرة بعد استقرارك في بلد المقصد؟ ومحور حول ديمومة الهجرة: هل تُفكر في هجرة دائمة أم مؤقتة؟ وهل تُفكر في العودة إلى بلدك في حال تغيّرت الظروف الاقتصادية والسياسية؟ وأسئلة أكثر تفصيلية بحسب دافع الهجرة (تعليم/ عمل) و/ أو الوجهة (الخليج تحديدًا): هل تُفكر في العودة إلى بلدك بعد استكمال التعليم؟ وأتفكر في العودة إلى بلدك في حال فقدان فرصة العمل وعدم التمكّن من الاستقرار، أم ستحاول البحث عن وجهة أخرى في الخارج؟ وغيرها.

(26) للاطلاع على الاستمارة الحالية للمؤشر العربي، ينظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "استمارة المؤشر 2022"، برنامج قياس الرأي العام، شوهد في 2024/3/15، في: https://tinyurl.com/5bzywrud

المراجع

References

العربية

أبو زيد، أحمد محمد. "الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمام تحدي الهجرة والخلل السكاني". **سياسات عربية**. مج 6، العدد 31 (2018).

بودية، فاطمة. "التحليل القياسي لظاهرة الهجرة الدولية في تونس". **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**. العدد 21 (2019).

التايب، عائشة. "الفتاة العربية والهجرة إلى الجنات الموعودة: محاولة في الفهم". **عمران**. مج 6، العدد 21 (2017).

حسين، أحمد قاسم. "الاتحاد الأوروبي والهجرة غير النظامية: دراسة حالة ليبيا". **حكامة**. مج 1، العدد 2 (2021).

حسين، رئيس. "الهجرة من المغرب العربي إلى فرنسا: ماضيها ومستقبلها". **المستقبل العربي**. مج 6، العدد 51 (1983).

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). **تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021: بناء مستقبل أفضل للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية**. بيروت: منشورات الإسكوا، 2022. في: http://tinyurl.com/nhzknrfn

لماذا يهاجر الشباب العربي؟ بحوث في إشكاليات الهجرة والمستقبل. مراد دياني (محرر). الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. "استمارة المؤشر 2022". برنامج قياس الرأي العام. في: https://tinyurl.com/5bzywrud

________. **المؤشر العربي 2022**. الدوحة: كانون الأول/ ديسمبر 2022.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. "أسباب هجرة المسيحيين الفلسطينيين وطرق الحد منها: نتائج استطلاع الرأي بين المسيحيين الفلسطينيين 27 كانون الثاني/ يناير- 23 شباط/ فبراير 2020" (8 حزيران/ يونيو 2020).

المري، عبد الهادي صالح الشاوي. **اختلال التركيبة السكانية في دولة قطر: التداعيات والحلول**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

نعيم، محمد وعبد الرفيع المقنيسي. "دينامية الهجرة الدولية بالمغرب". **مجلة التراب والتنمية**. العدد 5–6 (2020).

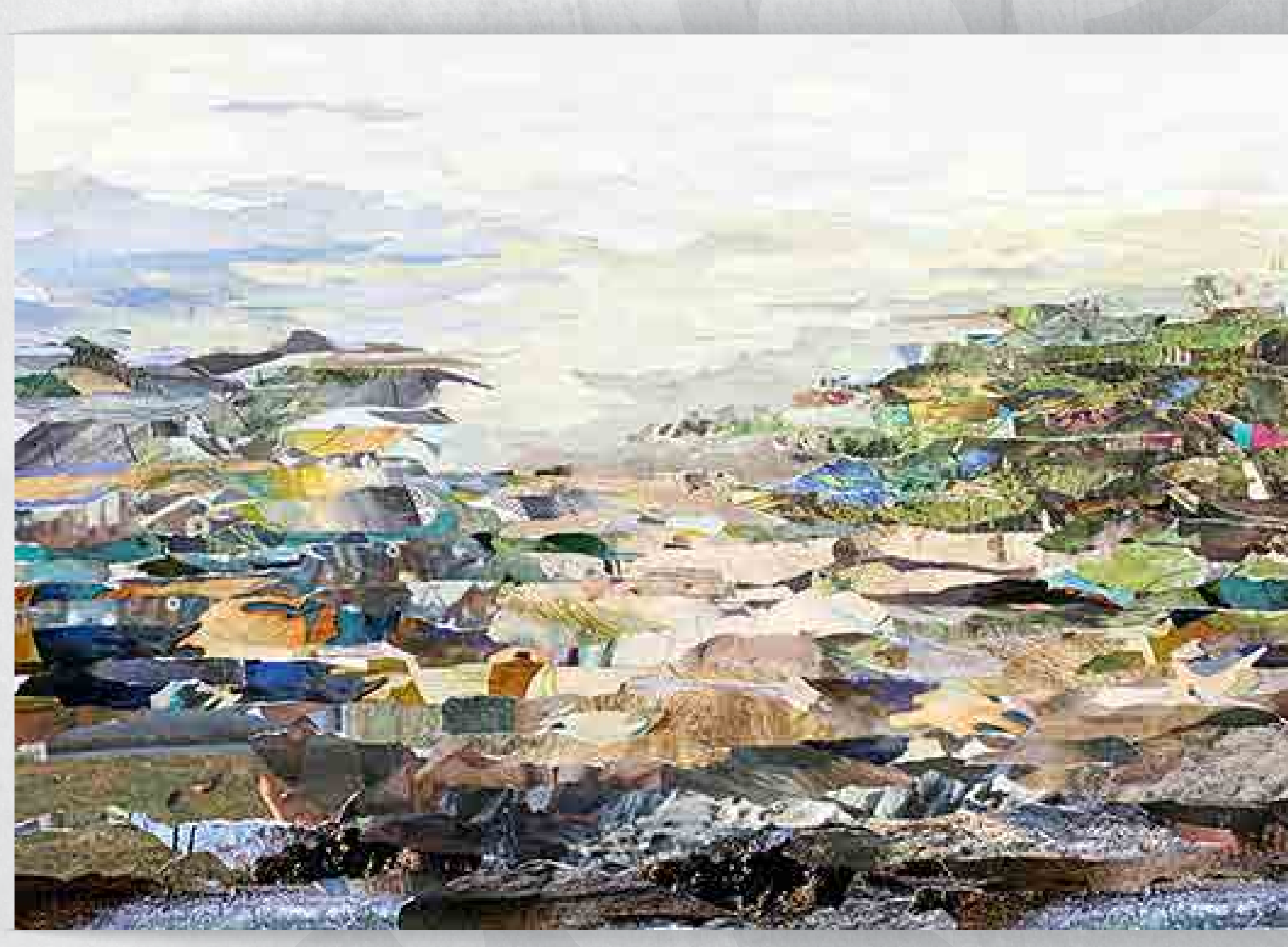
نيل، توماس. **شخصية المهاجِر**، ترجمة إسلام أحمد. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

وكالة الأمم المتحدة للهجرة. **تقرير الهجرة في العالم لعام 2022**. جنيف: 2021. في: https://tinyurl.com/4as7z5ay

الأجنبية

Abuamer, Majd. "Palestinian Youth Migration from Gaza Strip to Turkey: From Crossing to (Un)Stable Existence." Paper Presented at "Political Exile and Arab Migrations in Turkey" Conference. The French Institute of Anatolian Studies (IFEA). Istanbul, 3–4/11/2022.

مراجعات الكتب
Book Reviews



آخر أيام الحضارة، 65x95 سم، كولاج على ورق مقوى (2021).
Final Days of Civilization, 95x65 cm, collage on cardboard (2021).



المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/DLGH3186

خطري العياشي | Khatri Elayachi*

أسس التمثلات الاجتماعية: المصادر والنظريات والممارسات

The Fundamentals of Social Representations: Sources, Theories and Practices

عنوان الكتاب:	أسس التمثلات الاجتماعية: المصادر والنظريات والممارسات.
عنوان الكتاب في لغته:	*Les fondements des représentations sociales: Sources, théories et pratiques.*
المؤلف:	ساندرين غيمار Sandrine Gaymard.
الناشر:	باريس: دونود Dunod.
سنة النشر:	2021.
عدد الصفحات:	340.

* أستاذ علم النفس في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة ابن زهر-أكادير، المغرب.
Professor of Psychology at Faculty of Letters and Human Sciences, Ibn Zohr University – Agadir, Morroco.
Email: khatri.elayachi@gmail.com

مقدمة

على مدار أكثر من ستين عامًا، ساهم مفهوم التمثلات الاجتماعية Social Representations وما يزال، بصفة أساسية في تطور علم النفس الاجتماعي، سواءً على مستوى التقعيد النظري، أم من جهة الاختيار المنهجي – التقني، أم من ناحية الأبحاث التدخلية – التطبيقية المرتبطة بهذا النطاق البحثي. في هذا الإطار، يأتي كتاب **أسس التمثلات الاجتماعية: المصادر والنظريات والممارسات**، ليرصد بطريقة تاريخية مسارات هذا التطور وكرونولوجيتها، من خلال الوقوف عند مختلف مكوّنات التمثلات الاجتماعية؛ بدءًا ببسط إرهاصات ظهورها، بوصفها نظرية وظاهرة ومفهومًا، وشرح سيرورتَي تشكّلها وأسباب انتشارها، مرورًا بعرض وظائفها وموضوعاتها المختلفة، وانتهاءً بإبراز تمفصلاتها مع مفاهيم أساسية مثل التيمات Themata (المفاهيم المركزية) والقيم والمعايير الاجتماعية. ويُبيّن الكتاب أهمية التمثلات في تمثيل ما يشعر به الإنسان الاجتماعي (إنسان الشارع العادي) ويفكر فيه، ويُبرز مكانة المفهوم في علم النفس الاجتماعي، باعتباره دليلًا مرجعيًا لفهم السلوك والتصرفات، وكونه شبكة لقراءة الممارسات وتفسيرها (ص 10). ويسبر الكتاب أغوار الأبحاث التي أُنجزت حول المنطقة الصامتة للتمثلات الاجتماعية، وكيف تسمح بتأويل ظواهر، مثل التجاهل الجمعي والإسقاط الاجتماعي، وانغراس معتقدات حول مثيرات مهددة للذات، مثل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بصفته مرضًا صينيًا. كما تساهم التمثلات في توجيه الأفراد، بغية البحث عن معنى لمختلف موضوعات بيئتهم الاجتماعية. وبعبارة أخرى، يعكس الكتاب الكيفية التي يصنع بها الناس تمثّلاتهم (ص 59).

في هذا الإطار، تسعى ساندرين غيمار للإجابة عن عددٍ من الأسئلة الرئيسة: ما التمثلات الاجتماعية؟ وفيم تفيد؟ وكيف تتشكّل؟ وما أبعادها ومميزاتها ووظائفها وشروط ظهورها وتطوّرها؟ وكيف تتحوّل معرفة علمية موضوعية إلى تمثّلات اجتماعية؟ وما طبيعة العلاقة بين النظام التمثلي والممارسات الاجتماعية؟ وأيهما يُحدّد الآخر؟ وكيف يمكن تفكيك التمثلات والكشف عنها انطلاقًا من مناهج وتقنيات علمية؟

أولًا: لمحة تاريخية عن سياق ظهور مفهوم التمثلات ومسارات تطوره

قدمت الفصول الثلاثة الأولى من الكتاب لمحة عن الجذور التاريخية لمفهوم التمثلات الاجتماعية، وعرضت سياقات تطور المفهوم ومسارات هذا التطور؛ إذ انطلقت من لحظة التمييز الذي قام به إميل دوركهايم Émile Durkheim بين التمثلات الفردية والتمثلات الجمعية، في نص نشر في **مجلة الميتافيزيقا والأخلاق** *Revue de métaphysique et de morale* في عام 1898، ناقشَ فيه دوركهايم المماثلَة بين القانون السيكولوجي والقانون السوسيولوجي، ومن خلاله عرّف الفردانية بأنّها "ما يميز الفرد من غيره؛ أي كل ما يُحيل إلى التفرد، والاختلاف عن بقية أعضاء الجماعة، واعتبر دوركهايم أنّ التمثلات الاجتماعية يمكن النظر إليها باعتبارها أفعالًا اجتماعية، وعلى هذا الأساس فالحياة الجماعية، مثل الحياة العقلية للفرد، تتكوّن من التمثلات" (ص 16).

تستحضر المؤلفة أيضًا أبحاث فريتز هيدر Fritz Heider حول التنظيم المعرفي والإدراك، الذي تأثر بالمقاربة الجشطالتية (علم النفس الشكلي Gestalt Psychology) التي تقول بقاعدة الكل أكبر من مجموع أجزائه، بمعنى أننا لا ندرك الشخص إلّا في كلّيته (ص 23). وتتناول بالتفصيل أبحاث سلومون آش Solomon Asch حول سيرورة تكوين الانطباعات، حيث تؤكد نتائج أعماله أن جميع مميزات الفرد ليس لها الوزن نفسه للحكم على شخص ما، فبعضها أساسي، والآخر ثانوي. كما تُعرّج المؤلفة على أعمال ليون فستنغر Leon Festinger حول التنافر المعرفي، المفهوم الذي يُحيل إلى حالة من التوتر والاستياء لدى الفرد كلما كان يمتلك نوعين متناقضين من المعرفة (ص 28). وفي حالة التنافر المعرفي، تكون الذات مهدّدةً؛ ذلك لأن غياب التناسق والتناغم يخلق عدم التوازن لدى الشخص. وتستخلص المؤلفة أن أبحاث دوركهايم وهيدر وآش وفستنغر، مهّدت لظهور التمثلات الاجتماعية نظامًا معرفيًا، له منطقه ولغته الخاصين (ص 29). في هذا السياق، يشكّل كتاب سيرج موسكوفيتشي Serge Moscovici **التحليل النفسي: صورته وجمهوره** *La psychanalyse: Son image et son public* الصادر في عام 1961 أول تحليل نظري لمفهوم التمثلات الاجتماعية؛ حيث وضع الأسس النظرية للتمثلات الاجتماعية، مستلهمًا أعمال دوركهايم حول التمثلات الجمعية، لكن في مستوييها الفردي والجماعي معًا.

بعد أن توقفت المؤلفة بتوسّع عند التمهيدات النظرية والتراكمات البحثية التي ساهمت في ظهور نظرية التمثلات الاجتماعية، خصصت حيّزًا لشرح آليتَي الوضعنة Objectivation والانغراس Ancrage، وهما العمليتان الأساسيتان الفاعلتان في تكوين التمثّلات الاجتماعية، حيث إن معرفة علمية مجردة وموضوعية قد تتحول إلى تمثلات اجتماعية (عملية الوضعنة)، حينما تصبح هذه المعرفة مألوفة وتساهم في تقليص خطر الموضوعات الخارجية وتهديداتها (عملية الانغراس) وتصنيفها[1]. وقد توسع موسكوفيتشي في وصف هاتين العمليتين من خلال دراسته طريقة نفاذ (سريان) التحليل النفسي إلى المجتمع، وكيف يُهيمن الاجتماعي على موضوع ما ويحوّله إلى تمثلات اجتماعية (ص 35)؛ وبمعنى أدق، إذا كانت عملية الوضعنة هي تحوّل الموضوعات المجردة إلى أشياء ملموسة، فإن الانغراس هو امتداد لعملية الوضعنة، حيث تصبح الأشياء الملموسة راسخة وثابتة في النظام المعرفي السائد لدى أفراد المجتمع.

تتوقف المؤلفة بعد ذلك عند مجموعة من تعريفات التمثلات الاجتماعية، وتعرضها بطريقة كرونولوجية (1961–1994)، مُسْتَخرجةً منها القواسم المشتركة والعناصر الأساسية المتكررة في كل تعريف، مثل الذات والموضوع والمعرفة، والتشارك – التواصل وانتماء الأفراد إلى مجموعات. وتشير المؤلفة هنا إلى الباحثَين كلود فلامينت Claude Flament وميشيل روكيت Michel Rouquette، اللذين اقترحا ثلاثة تعريفات للتمثلات الاجتماعية (وصفي، ومفهومي، وإجرائي)، وما يميز كل تعريف منها، هو توصيف التمثلات باعتبارها ذلك "المجموع

(1) كما هو الشأن مع جائحة (كوفيد–19) التي هي في الأصل عبارة عن عدوى فيروسية تُدرج في خانة اختصاص المجتمع العلمي – الطبي، لكن مع غياب تفسير علمي موحد وواضح وعلاج فعّال وانتشار الإشاعات والتأويلات المختلفة، تحوّل إلى موضوع للتمثلات الاجتماعية.

المنتظم" (ص 54). كما تَبسطُ بتفصيل أبعاد التمثلات الاجتماعية (المعرفة، والصورة، والاتجاه) وشروط انبثاقها (تشتت المعلومات، وتركيزها، وضغط الأحداث) ووظائفها (معرفية، وهوياتية، وتبريرية، وتوجيهية).

تخصص المؤلفة حيّزًا لعرض المقاربات الكبرى التي ميزت تطور الحقل البحثي للتمثلات الاجتماعية، وأولى هذه المقاربات تُحيل إلى النموذج السوسيوبنائي الذي يهتم بالظواهر في وسطها الطبيعي، ويسعى لضبط الموضوع التمثلي في زمانيته (ص 76). وتشير السيرورة السوسيوبنائية إلى الطريقة التي تنتشر بها التمثلات وتتطور وتتغير وتترابط داخل المجتمع. وفي هذا الصدد، تستحضر المؤلفة مداخلة كلودين هرتزليش Claudine Herzlich حول الصحة والمرض في عام 1969، حيث نجد التركيز على العناصر الميكروتكوينية للتمثلات الاجتماعية داخل الإطار التفاعلي لأفراد الجماعة الاجتماعية. وتشير المؤلفة إلى أبحاث أُنجزت في إطار هذه المقاربة، مثل البحث التأسيسي لموسكوفيتشي في عام 1961 وأبحاث دينيز جودوليت Denise Jodelet في عام 1980. أضف إلى ذلك إشارتها إلى الاختيار المنهجي (الكيفي أو الكمي أو كلاهما معًا) في ما يخص التعامل البحثي مع التمثلات. أما فيما يخص المقاربة الثانية، فتؤكد أن جون كلود أبريك Jean-Claude Abric دشّن تيارًا بحثيًا جديدًا حول التمثلات الاجتماعية، عُرف باسم "نظرية النواة المركزية"، أو مدرسة إيكسواز Aixoise للتمثلات الاجتماعية، التي تُعرِّف التمثلات الاجتماعية باعتبارها "نظامًا سوسيومعرفيًا، يتكوّن من نواة مركزية وعناصر محيطية، والنواة المركزية هي كل عنصر أو مجموعة العناصر التي تعطي التمثّلات معناها وتماسكها" (ص 79).

تعرض المؤلفة في هذا الصدد أبحاث أبريك وفلامينت بشأن خصائص التعامل مع النظام المركزي للتمثلات ومميزاته ومنهجيته وعناصره المحيطية. أما في ما يخص المقاربة الثالثة، فظهرت مع مدرسة جنيف، وعرفت باسم "المبادئ المنظمة للتموقع"، واهتمت بديناميات انغراس التمثلات الاجتماعية في مستوياتها السوسيولوجية والسيكوسوسيولوجية والسيكولوجية. وبحسب باحثي هذه المقاربة، تتعيّن دراسة ثلاثة مكوّنات للتمثلات الاجتماعية، وهي: "انتظام مجال التمثلات، والمبادئ المنظمة للاختلافات البين-فردية، وانغراس هذه المبادئ في النسق المرتبط بالدلالات الرمزية" (ص 104). أما المقاربة الرابعة المرتبطة بسيرورة تطور حقل التمثلات، فهي التي نمت في سياق الحوارية Dialogisme، على اعتبار أنّ "الحوارية إبستيمولوجية العلوم الإنسانية؛ التي تُعنى بدراسة الأفكار الرمزية المُعبّر عنها بوساطة اللغة" (ص 105).

ثانيًا: التمثلات الاجتماعية: الموضوعات البحثية ومفهوم التيمات

يتناول الفصل الرابع من الكتاب أربعة عشر بحثًا أصيلًا في مجال التمثلات الاجتماعية، أُنجزت حول موضوعات مختلفة، ذكرتها الكاتبة مرتبة كرونولوجيًا (1987-2018). ولا تكتفي المؤلفة بعرض الدراسات وأدواتها البحثية، بل تشير إلى المنهجية التي تبنّتها كل دراسة في جمع المعطيات وتحليلها (التداعي الحر للكلمات، وتحليل المتشابهات، ومقابلات، ودفتر - استمارة، والشيمات/ المخططات schémas المعرفية الأساسية)، والاختيارات النظرية والمنهجية، وسمات الجماعات المختلفة المدروسة.

ونلاحظ أن كل الموضوعات المذكورة تشكل رهانًا بالنسبة إلى الأفراد، وتخاطب مختلف الشرائح المجتمعية، وهذا ما يجعلها موضوعات تمثلية بامتياز.

يبحث الفصل الخامس من الكتاب العلاقة بين التمثلات الاجتماعية والممارسات والسلوك، مشيرًا إلى الأهمية التي تؤديها الممارسات الاجتماعية في تطور التمثلات الاجتماعية وتحوّلها، كما يوضّح الفصل طبيعة العلاقة بين التمثلات والممارسات في حالة التعارض بينهما، من خلال استدعاء أبحاث فلامينت حول مفهومَي الانعكاسية والشيمات (المخططات) الخارجية، وطبيعة العلاقة بين التمثلات والممارسات التي تحدد نوعية التحوّلات التي تلحق الممارسات والنسق التمثلاتي؛ فالعلاقات التي تربط التمثلات الاجتماعية بالسلوك واضحة جدًا، وترتبط في سيرورة سببية دائرية (ص 187).

تفرد المؤلفة الفصل السادس لمناقشة مفهوم التيمات Themata الذي يرجع الفضل في ظهوره إلى أبحاث الفيزيائي والمتخصص في تاريخ العلوم جيرالد هولتون Gerald Holton، خاصةً في دراسته "العلم وضده" التي أشار فيها إلى أن كل صورة أو نظرة إلى العالم تنطوي على مجموعة من المفاهيم الموضوعاتية، ويشرح الترابط بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية وأهمية التيمات (الأفكار – المصادر، والمفاهيم – الصور)، في تطوّر العلوم الطبيعية، وينصرف الشيء نفسه إلى العلوم الإنسانية، كما تساهم التيمات في تطور تمثلاتنا الاجتماعية للعالم، وقد صنّفها فلامينت وروكيت ضمن "الهندسة الكبرى للفكر الاجتماعي" في المستوى الأيديولوجي، إلى جانب المعتقدات والقيم والمعايير (ص 202).

يأخذ مفهوم التيمات، بحسب هولتون، شكلًا ثنائيًا Dyades (البساطة – التعقيد، والاختزالية – الشمولية، والاستمرارية – الانقطاع، والتحليل – التركيب ... إلخ). وفي بعض الأحيان، تأخذ الموضوعات الشكل الثلاثي (الثبات، والتطور، والتغيير الكارثي). ويعتبر هولتون أن التيمات عناصر أساسية في بنية العلوم وتطوّرها. وتشير إيفانا ماركوفا Ivana Marková إلى أن عمل موسكوفيتشي حول "التحليل النفسي صورته وجمهوره"، تضمّن جملة من المفاهيم الثنائية من قبيل: (ذكر/ أنثى، ذات/ آخر، فرد/ جماعة، ثقافة/ شخصية ... إلخ) التي تستدعي الاهتمام البحثي لكونها مصدر توتر وصراع، وتضيف ماركوفا أن المفاهيم الثنائية على مستوى التمثلات الاجتماعية متجددة ومبتكرة من خلال اللغة والتواصل، فضلًا عن العدد اللامحدود منها في مجال الحس المشترك (ص 204).

ثالثًا: التمثلات الاجتماعية ونظام القيم

يتناول الفصل السابع والأخير من الكتاب، الذي شغل الحيّز الأكبر من صفحاته، قضية المعايير وارتباطها بالتمثلات الاجتماعية. استهلت المؤلفة الفصل بالإشارة إلى دوركهايم الذي كان سبّاقًا في التمييز بين المعايير/ القيم المعرفية ومعايير التفكير، وذلك في كتابه **الأشكال الأولية للحياة الدينية**[2]، حيث أكّد "ارتباط النظام التمثلي بمعايير الجماعات الاجتماعية وقيمها" (ص 210)، مع

(2) ينظر الترجمة العربية للكتاب: إميل دوركهايم، **الأشكال الأولية للحياة الدينية: المنظومة الطوطمية في أستراليا**، ترجمة رندة بعث (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

الإشارة إلى أنّ قضية القيم والقواعد والمعايير حاضرة في أهم أعماله (حول تقسيم العمل والانتحار وغيرها). وتقف المؤلفة عند حضور مفهوم المعايير في حقل الأنثروبولوجيا، ثم تنتقل إلى عرض أهم الأعمال التي تناولت مفهوم المعايير في مجال علم النفس الاجتماعي (ص 216). وقد تطرقت إلى أبحاث فلويد هنري ألبورت Floyd Henry Allport عن تنميط الأحكام بحضور الآخرين، وأعمال كورت ليفين Kurt Lewin حول دينامية الجماعات الصغرى، وملاحظاته حول المعايير بوصفها ميكانيزمات تمنع التغيير داخل الجماعة. وتشير كذلك إلى سلومون آش ودراسته عن الانصياع وتأثير الأقليات الفاعلة، واستنتاجات ليون فيستنغر بشأن أهمية المعايير في تقليص الانحراف والتصديق على السلوك المفضل داخل الجماعة.

وتقف المؤلفة، بتفصيل، عند نظرية النواة المركزية باعتبارها نالت الجانب الأكبر من الأبحاث التي استحضرت الجوانب المعيارية في التمثلات، خاصة أبحاث باسكال مولينير Pascal Moliner حول العناصر الوصفية والتقييمية للتمثلات الاجتماعية، وأبحاث فلامينت الذي تبنّى فكرة أن "التمثلات الاجتماعية عبارة عن نسق معياري" (ص 250)، وكشفت هذه الأبحاث عن عنصر آخر لا يقل أهمية، وهو المنطقة الصامتة للتمثلات الاجتماعية التي تشير إلى صعوبة التعبير عن بعض محتوياتها. وهو ما نلمسه في الدراسة التي أنجزها كل من جون كلود ديشامب Jean Claude Deschamp وكريستيان غيميلي Christian Guimelli عن تمثلات الجماعات الغجرية Gitans لموضوع "غياب الأمان" "insécurité" (في أماكن الاستراحة ومواطن التخييم)، خاصة تعبير "السرقة" "Vol"، بوصفه عنصرًا سلبيًا لم يرد في أجوبة عيّنة البحث، لأنه مكوّن لا معياري Contre–normatif يناقض الثقافة الأخلاقية والطبيعة الإيجابية لمجموعة الجيتان (ص 252–253). وتشير المؤلفة أيضًا إلى أن تحليل المعاملات (معاملات الارتباط الإحصائي)، خاصةً تأثير غوتمان Guttman Effect (تحليل متعدد الأبعاد)، ساعد في كشف عملية إخفاء المناطق المعيارية الحساسة في التمثلات الاجتماعية أو إظهارها. وتتوقف بتفصيل عند أبحاث فلامينت حول تطبيق الأدوات الرياضية، مثل جبر بول Algèbre de Boole للكشف عن العناصر المركزية للتمثلات الاجتماعية. وتتطرق أيضًا إلى نظرية الاشتراط التي جرى تطويرها من خلال البحث في العناصر المحيطية للتمثلات الاجتماعية، حيث تتمركز القيم المعيارية. وتختتم المؤلفة بأنّ التمثلات الاجتماعية هي علم نفس الحس المشترك.

خاتمة

تتسمُ التمثلات الاجتماعية بمرونة عالية؛ نظرًا إلى التحوّلات الثقافية والتطورات التكنولوجية والتغييرات الاقتصادية السريعة، وهيمنة اللايقين وحضور عنصر المفاجأة في الأحداث والأزمات التي تخلق عدم التوازن لدى الفرد؛ مثل الأمراض (كوفيد–19)، والحروب، والذكاء الصناعي، وغلاء الأسعار، والعلاقات العاطفية، والهجرة الجماعية إلى شبكات التواصل الاجتماعي ... إلخ. ونظرًا إلى تشتت المعلومات وضغط الأحداث، يندفع الناس إلى البحث عن ميكانيزمات لضبط بيئتهم الاجتماعية والتنقيب عن معنى للموضوعات المؤرقة، وتلك المستجدة، وهي المحفّزات التي تُنشّط النظام التمثلي لدى الفرد والمجموعات الاجتماعية. وبما أننا نعيشُ عصر التمثلات،

كما تنبّأ من قبل موسكوفيتشي[3]، فإننا نجد أن الأبحاث التي أُنجزت بشأن التمثلات عسيرةً على الحصر، نذكر منها كتابين مهمين.

صدر الكتاب الجماعي **الأول** في عام 1989، بعنوان **التمثلات الاجتماعية**، استُهل تقديمه بعرض ببليوغرافيا عامة، عُرِضَ فيها حوالى 247 كتابًا و320 مقالة، و14 مساهمة في كتب أو مجلات، خُصّصت لموضوع التمثلات الاجتماعية، إضافةً إلى أربع مجلات في مجال علم النفس الاجتماعي، خصصت أعدادًا تمحورت في الأساس حول التمثلات الاجتماعية. كما ذكّرت بإنتاجات الشبكة الدولية للتواصل حول التمثلات الاجتماعية التي تضم أكثر من ثلاثمئة باحثة وباحث[4]. أما الكتاب الجماعي **الثاني**[5]، فصدر في عام 2016، بعنوان **التمثلات الاجتماعية: النظريات والمناهج والتطبيقات**، وجاء بمنزلة محصلة لمجموع الأعمال حول التمثلات الاجتماعية منذ تدشين حقل البحث في هذا المجال في عام 1961 مع موسكوفيتشي، حيث ضمّ نحو 80 مقالة لباحثين من مختلف دول القارات الخمس، اعتمدوا على أكثر من 1800 مرجع حول التمثلات، وانصبّت اهتماماتهم على التمثلات بوصفها ظاهرة أو مفهومًا أو نظرية، وعرضوا لحضور التمثلات في مختلف المجالات البحثية والتدخلية (الشغل والتربية والعدالة والسياسة والصحة والإعلام والبيئة والعالم الرقمي وحوادث السير والاقتصاد وشبكات التواصل الاجتماعي، وغيرها).

يُمكن عدّ كتاب **أسس التمثلات الاجتماعية: المصادر والنظريات والممارسات** استكمالًا للطريق التي شقّها الكتابان السابقان، من خلال تركيزه على الرصد التتبعي والتحيين المعرفي لأهم ما أُنجز من أبحاث ودراسات، وما جرى تطويره من مقاربات، وما جرى توظيفه من منهجيات وأدوات تقنية، في دراسة التمثلات الاجتماعية، الأمر الذي تترجمه الدينامية الكبيرة والسيرورة التراكمية من الأبحاث المستمرة حول المفهوم، ولا سيّما في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ ما جعل من التمثلات الاجتماعية موضوعًا جديرًا بالاهتمام، وحقلًا معرفيًا متناثرًا على ضفاف مجموعة من التخصصات.

يستمد هذا الكتاب أهميته من تناوله التاريخي والتعاقبي لتطوّر مفهوم التمثلات وديناميتها، وعرضه التسلسلي لمختلف مقارباتها، ومناهج التعامل معها وتقنياته؛ كونها مادة مركزية بالنسبة إلى علم النفس الاجتماعي. ويحسب للكتاب كثافة المعلومات والدراسات والنصوص والأبحاث حول التمثلات الاجتماعية، ولا سيّما تلك التي أُنجزت في السياق الأوروبي. ويسجل للكتاب أيضًا تناوله بصفة معمّقة، وبطريقة سلسة ومبسطة في فصوله الستة الأولى، دائرة انبناء نظرية التمثلات الاجتماعية وجينالوجيا Genealogy تطور الخط البحثي حول مقاربتها موضوعات الحس المشترك فهمًا وتأويلًا، لتضيّق مؤلفة الكتاب الدائرة في الفصل السابع (الأخير)، وتركز بإسهاب على إبراز أهمية نظرية النواة المركزية والعناصر المحيطية، باعتبارها أداةً نظرية

(3) Serge Moscovici, "L'ère des représentations sociales," in: Doise Willem & Palmonari Augusto (dir.), *L'étude des représentations sociales* (Lausanne: Delachaux et Niestlé, 1986), pp. 34–80.

(4) Denise Jodelet (dir.), *Les représentations sociales*, 6ème ed. (Paris: Presses Universitaires de France, 1999), pp. 5–43.

(5) Grégory Lo Monaco, Sylvain Delouvée & Patrick Rateau (Coord.), *Les représentations sociales: Théories, méthodes et applications* (Bruxelles: De Boeck, 2016).

ومنهجية للكشف عن منظومة المعايير والقيم الفاعلة في السلوك، والموجهة للممارسات الاجتماعية.

على الرغم من أهمية هذا التوجه والأفكار البحثية التي يجب التعامل معها في حقل التمثلات الاجتماعية، فإنها تبقى اجتهادات بحثية داخل المقاربة البنيوية للتمثلات الاجتماعية، التي تركز في الأساس على الكشف عن محتوى التمثلات ودراسة مكوّناتها المركزية وعناصرها المحيطية وتراتبيتهما، بعكس المقاربة السيوسيودينامية التي تنحو إلى الكشف عن المعرفة والمبادئ المنظمة للحس المشترك، والتي تُفسّر وضعيات الأفراد وتُحدّد مواقفهم تجاه مختلف الظواهر والوقائع الاجتماعية، هذا فضلاً عن المقاربة الحِوارية التي تركز على موضوع اللغة وصدى الكلمات وأهميتهما في تشكّل المعتقدات والاتجاهات حيال موضوعات البيئة الاجتماعية.

وفي المجمل، فإن الكتاب مساهمة مهمة في تتبع الخط البحثي في مجال التمثلات ورصده، إلاّ أن الجهد البحثي والتركيز الفكري لمؤلفته ينصرف في الأساس إلى التركيز على أعمال مدرسة إيكسواز Aixoise (مولينير، وأبريك، وفلامينت، وديشامب، ورووكيت، وغيرهم) وأبحاثها، سواء تلك التي أُنجزت على المستوى النظري، أم تلك المتعلقة بالجانبَين المنهجي والتطبيقي، وهو ما يُتَرْجمه متن الكتاب من خلال النصوص والدراسات المذكورة، وكذلك قائمة المراجع المعتمدة، ويعكسه بصفة عامة الخيط الناظم لمضمون الكتاب؛ ما حال دون أن تُفْرد المؤلفة المساحة عينها، وتخصص الحيّز نفسه من التناول البحثي، لبقية المقاربات (السوسيوتكوينية، والسوسيودينامية، والحوارية) التي ساهمت في تطوير الحقل البحثي حول التمثلات الاجتماعية مفهومًا أو ظاهرةً أو نظريةً، والتي لها هي الأخرى وزنها وحمولتها التفسيرية والتأويلية للكيفية التي يتأثر بها سلوك الفرد وعواطفه وأفكاره من خلال مختلف التفاعلات الواقعية مع بقية أفراد المجتمع، وتلك التي تجري في العوالم الافتراضية.

المراجع

References

العربية

دوركهايم، إميل. **الأشكال الأولية للحياة الدينية: المنظومة الطوطمية في أستراليا**. ترجمة رندة بعث. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

الأجنبية

Jodelet, Denise (dir.). *Les représentations sociales*. 6ème ed. Paris: Presses Universitaires de France, 1999.

Lo Monaco, Grégory, Sylvain Delouvée & Patrick Rateau (Coord.). *Les représentations sociales: Théories, méthodes et applications*. Bruxelles: De Boeck, 2016.

Willem, Doise & Palmonari Augusto (dir.). *L’étude des représentations sociales*. Lausanne: Delachaux et Niestlé, 1986.



المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/OBRV1296

محمد المخلوفي | Mohamed Elmakhloufi*

البحث السردي في العلوم الاجتماعية: نظريات وتطبيقات

Narrative Research in The Social Sciences: Theories and Applications

عنوان الكتاب:	البحث السردي في العلوم الاجتماعية: نظريات وتطبيقات.
المؤلف:	حسن احجيج.
الناشر:	مراكش: مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال.
سنة النشر:	2023.
عدد الصفحات:	128.

* باحث، حاصل على الماجستير في علم الاجتماع من جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب.
Researcher, received a Master's in Sociology from Ibn Zohr University in Agadir, Morocco.
Email: elmakhloufi105@gmail.com

مقدمة

يواصل حسن احجيج في كتابه **البحث السردي في العلوم الاجتماعية: نظريات وتطبيقات** الكشف عن القيمة المعرفية والمنهجية للمنهج الكيفي في العلوم الاجتماعية، حيث ينظر المؤلف إليه بصفته المنهج الملائم لفهم الظاهرة الاجتماعية والإنسانية، بدلًا من تفسيرها فحسب. ويأتي كتابه هذا تتمةً للنقاش الذي تطرق إليه في أبحاثه السابقة[1]، خاصةً كتابه المشترك مع جمال فزة **البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية: نظريات وتطبيقات**[2] الذي حاجّ فيه الباحثان بعلمية المنهج الكيفي بصفته مقاربة بحثية في العلوم الاجتماعية، وانتقدا التصور الداعي إلى استبعاد هذا المنهج من دائرة البحث الاجتماعي[3]. في هذا السياق، يسعى الكتاب لتبيان دور السرديات بوصفها مقاربة منهجية في فهم عوالم البشر، مشددًا على أنّ "السرديات تلعب دورًا مهمًا في عالم البشر، وتشكّل وسيلة ملائمة لإضفاء المعنى على وجودهم الاجتماعي" (ص 13).

يعتمد الكتاب مقاربة نسقية تمزج بين النظري والتطبيقي؛ حيث يتجلّى الجانب النظري في بسط السياق العام لظهور هذه المقاربة في أدبيات البحث السوسيولوجي، بينما يُقدم الشق التطبيقي توجيهات للباحثين في كيفية الاشتغال بهذه الأخيرة. وباستخدام هذه المقاربة، يدافع الكتاب عن مشروعية البحث السردي، معتمدًا تحليلًا يُشبه حركة المد والجزر. فما يطرحه من قضايا في فصل يأتي في فصل لاحق لتعميق النقاش حولها. على سبيل المثال، خصّ المؤلف معظم فصول الكتاب لتحليل مفهوم التذاوت[4]، وذلك لتبيان التجديد المنهجي الذي أحدثه هذا النمط من البحوث في العلوم الاجتماعية.

يتوزّع الكتاب على مقدمة وخمسة فصول، ثم خاتمة. يُركّز الفصل الأول على السياق الفكري لانبثاق البحث السردي في العلوم الاجتماعية، ويتطرق إلى المبادئ الفلسفية لهذا الشكل الجديد من البحوث. أما الفصل الثاني، فيكشف أهمية السرد في هذه العلوم، ويواصل الفصل الثالث التعريف بأدوات البحث الموظفة في جمع المعطيات الميدانية. في حين يسلّط الفصل الرابع الضوء على طرائق تفريغ المقابلات السردية، وكذا مناهج تحليلها. وأخيرًا يتناول الفصل الخامس الكتابة السردية، موضحًا بنية النص السردي في العلوم الاجتماعية ومكوّناته.

(1) حسن احجيج [وآخرون]، **الفهم في العلوم الاجتماعية** (مراكش: مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، 2023)؛ حسن احجيج، "التعميم في بحث دراسة الحالة: دروس من دراسة واحة فجيج – المغرب"، **إضافات**، العددان 47–48 (صيف–خريف 2019)، ص 96–114؛ حسن احجيج، "التفسير القصدي للسلوك الاجتماعي وشروط صدقيته"، **عمران**، مج 8، العدد 29 (صيف 2019)، ص 63–87.

(2) حسن احجيج وجمال فزة، **البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية: نظريات وتطبيقات** (مراكش: فضاء آدم للنشر والتوزيع، 2019).

(3) المرجع نفسه، ص 13.

(4) ارتبط مفهوم التذوات بالبحوث السردية في العلوم الاجتماعية، ويقصد بهذا المفهوم تفاعل الذات الباحثة مع موضوع بحثها، وقد أحدث انبثاق هذا المفهوم ثورة في العلوم الاجتماعية؛ إذ جرى الانتقال من البراديم الوضعي القائم على انفصال الذات عن الموضوع، إلى براديم جديد، يقوم على فكرة ارتباط الباحث بالمستجيب في علاقة تعطي المستجيب أهمية بالغة في بناء العالم وصنع الحقيقة الاجتماعية التي أضحت مع ظهور البحث السردي في العلوم الاجتماعية حقيقة نسبية تختلف وتتباين، بناء على القصص والتجارب الذاتية التي يقدمها المستجيبون في القصص التي يروونها حول تجاربهم الخاصة. ينظر:

Nick Crossely, *Intersubjectivity: The Fabric of Social Becoming* (London: Sage, 1996).

أولاً: "المنعطف السردي في العلوم الاجتماعية"

يركز الفصل على البعد التاريخي لتشكل البحث السردي في العلوم الاجتماعية، من خلال الوقوف على أهم المنعطفات التي عرفها، والتي عبّر عنها في مرحلتين أساسيتين. بدأت المرحلة الأولى مع مدرسة شيكاغو التي يعود الفضل إلى روّادها، خصوصًا وليام إسحاق توماس William I. Thomas وفلوريان زنانيكي Florian Znaniecki في كتابهما **الفلاح البولوني في أوروبا وأميركا**، في بلورة هذا النمط من البحوث، من خلال اهتمامهما بدراسة رسائل حياة المهاجرين. واتّسمت السرديات خلال هذه الفترة بالتركيز على الأحداث التي كانت تقع في الحياة الحضرية، في حين ظلت الممارسة السوسيولوجية حبيسة المقاربات الإثنوغرافية للوقائع التي كان يعيشها الأفراد، من دون النفاذ إلى التجارب الذاتية والمعاني التي يمكن أن يتضمّنها الفعل الفردي. وقد استمر البحث الاجتماعي على هذه الشاكلة إلى حدود ثمانينيات القرن الماضي، التي تغيّر معها التناول العلمي لمفهوم السرد، متّخذًا منعطفًا جديدًا عمّا كان عليه الأمر سابقًا (ص 15–17).

تتجلّى جدّة هذا المنعطف الجديد الذي قعّده دانيل بيرتو Daniel Bertaux في كتابه **البيوغرافيا والمجتمع: مقاربة تاريخية في العلوم الاجتماعية**، في توجيه الباحثين إلى الاهتمام بالتجارب الخاصة للأفراد التي لم تعد موضوعًا للوصف الإثنوغرافي، بل أضحت مادة دسمة للتأويل والبحث عن الدلالات والمقاصد المضمرة في القصص التي يقدّمها الأفراد. وبذلك نكون أمام تحوّل جديد، قطع مع البراديم الواقعي، مؤسسًا لمنظور تأويلي في السرديات (ص 18). وينطلق هذا المنظور من الفرد بوصفه فاعلاً، ويوجّه اهتمامه إلى المعاني التي يُضفيها على أفعاله كما تتشكل في السياق الاجتماعي الخاص وتفاعلاته، وهنا نستشف التأثير والتأثر الحاصل بين قصص المستجيبين وواقعهم بتعدد أبعاده.

من جهة أخرى، ينظر المؤلف إلى هذا النمط من البحوث بصفته بديلاً من التصور الوضعاني، ويُبرز في هذا السياق حدود هذا المنظور الذي يغفل السياقات المركبة التي تتشكل ضمنها أفعال الأفراد وتجاربهم، في إطار إسقاطه المناهج المعتمدة في العلوم الطبيعية على الإنسان. وبخلاف هذا التوجه، يروم البحث السردي النفاذ إلى التجارب التي يقدمها الأفراد على شكل قصص، كما يسعى لتأويلها من منظورهم باعتبارهم ذواتًا فاعلةً، تمتلك القدرة على بناء الواقع الاجتماعي وإضفاء المعنى عليه.

ثانيًا: "البحث السردي بوصفه مقاربة بديلة من الاتجاه الوضعاني"

يحاول الفصل الثاني الذي يعدُّ امتدادًا للفصل السابق، كشف أوجه الجدة التي تميز البحث السردي من الاتجاه الوضعاني. ففي الوقت الذي يسعى فيه روّاد هذا الاتجاه لإسقاط منظور العلوم الحقة في دراسة الظاهرة الإنسانية، يتبنّى روّاد البحث السردي منظورًا تأويليًا فهميًا، يدافعون من خلاله عن اختلاف هذه الظاهرة عن نظيرتها الطبيعية. وينطلقون في تبنّيهم لهذا المنظور من تحليل السرديات التي يرويها الأفراد، ويحاولون فهم كيفية تشكّلها من خلال استحضار مجموعة من الأبعاد، بدءًا بالعودة إلى ماضيهم، باعتباره خزّانًا للأحداث التي تتضمنها قصصهم. وبهذا

التحديد نلمس أن هذه المقاربة البحثية تسعى للنفاذ إلى عوالم البشر، إضافة إلى الكشف عن أثر القصص في النفاذ إلى الواقع الاجتماعي الذي يبني في إطاره الأفراد قصصهم؛ فالمؤلف يرى أن إلمام الباحثين بهذا الواقع يُمكّنهم من معرفة ما تحبل به سرديات الأفراد من وقائع. وهنا تتحدد قيمة هذه المقاربة وأهميتها؛ إذ لا تفصل الفعل السردي عن سياق تشكله. إنها بهذا التحديد تموضع هذا الفعل داخل البيئة الاجتماعية التي يعيش في داخلها الأفراد، ويؤثرون فيها، ويتأثرون بها (ص 33).

ثالثًا: "المقابلة السردية"

يقف الفصل الثالث على الأدوات البحثية التي يشتغل بها روّاد البحث السردي، ويركز بصفة خاصة على تقنية المقابلة السردية التي تشكل إحدى أبرز الأدوات المعتمدة في هذه المقاربة لدراسة قصص الأفراد؛ نظرًا إلى أن السرد ليس "مجرد معطيات كيفية أو مقاربة معينة لتحليل المعطيات. إنها مقاربة منهجية في ذاتها تتطلّب مسلمات باراديغمية دقيقة ومنهجًا لجمع المعطيات يسمى المقابلة السردية" (ص 47). فيبدأ بتوضيح خصوصيات هذا الشكل الجديد من المقابلة الذي يتميز من منظوره من الأشكال التقليدية للمقابلة، فبينما تنطلق هذه الأشكال من مركزية الباحث، ظنًا منها أن الباحث في العلوم الاجتماعية هو من يفهم الواقع ويسبر أغواره، باعتماده أسئلة محددة، أو ما يُسمى دليل المقابلة. في حين تؤسّس المقابلة السردية على منظور جديد، ينطلق من مركزية المستجيب الذي يُعدُّ وفقًا لهذه المقاربة الفاعل في فهم الواقع الاجتماعي. ولهذا السبب يُطلعنا المؤلف بانقلاب الأدوار في هذا النمط من البحوث؛ إذ يتولى المستجيب قيادة الفعل السردي، في مقابل انحصار دور الباحث في التحفيز والدعم لجعل الأفراد يروون تجاربهم: "الباحث في المقابلة السردية يقوم بدور المستمع الجيد، ويكون المستجوب راويًا للقصص. وتكون المقابلة دائمًا منفتحة على التغيير والتطوير اعتمادًا على تجارب السارد" (ص 49).

بناء عليه، نستشف أن المقابلة السردية تؤسس لعلاقة جديدة بين الباحث والمستجيب؛ تؤسّس على التفاعل المتبادل بين طرفي البحث الميداني. ومن شأن ذلك؛ في نظرنا، أن يقوّي العلاقة التي تجمع بينهما، ويُمكّن الباحث من الحصول على معطيات تُغني القضايا التي يبحث فيها. فإذا افترضنا، على سبيل المثال، أن الباحث يبحث في الدوافع الكامنة وراء هجرة الأفراد، فإن الاعتماد على هذا النمط من المقابلة سيجعل المشاركين يزوّدونه بحقائق كثيرة، مثل الأهداف التي يتطلّعون إلى تحقيقها، بعد قرار الهجرة هذا. وهذا كله يتطلّب إجراء مقابلات مكثفة لتمتين جسور الثقة بين الباحث والمستجيب.

رابعًا: "تحليل المقابلات السردية"

يركّز الفصل الرابع على طرائق تفريغ هذا النمط من المقابلات السردية؛ إذ "يعني التفريغ هنا تحويل السرديات الشفوية إلى نص، علمًا أن النص هو وحده الذي يضمن أن تؤدي البيانات إلى نتائج" (ص 66). ويعتمد في سياق تعريفه بهذه الطرائق على منهج المقارنة، مُبرزًا أوجه الاختلاف بينها. فإذا كان التفريغ باعتماد وحدات تحليل جي (نسبةً إلى اللغوي الأميركي جيمس باول جي James Paul Gee) يركز على ما يقوله

المشاركون في البحث، فإن روّاد التفريغ الصارم، أو الشامل، كما يُسمّيه المؤلف، يهتمون بتفريغ التفاعلات التي يبديها الباحث للمشاركين في البحث، بما في ذلك عبارات التحفيز وردات الأفعال العاطفية (ص 68). ويُفسَّر في تقديرنا انتصار المؤلف لهذا الشكل من التفريغ، نظرًا إلى تلاؤمه مع خصوصيات المقابلة السردية التي لا يقوم الباحث فيها بالإنصات إلى المشاركين في البحث وهم يروون قصصهم فحسب، لكنه يعمل أيضًا على دعمهم وتحفيزهم.

ويوضّح الفصل الاختلاف القائم على صعيد مناهج التحليل السردي؛ ما يبيّن تنوع المقاربات التحليلية التي يعتمدها روّاد البحث السردي، خصوصًا إليوت جورج مشلر Elliot George Mishler وأميا لبليش Amia Lieblich، فقد كشف عن إسهاماتهما في تطوير هذه المناهج، وقد توقف في تعريفه بالمقاربات التي طوّرها هذان الباحثان عند تباينات واضحة في المنظورات التي ينطلق منها كلاهما في تحليل قصص الأفراد التي تتسم بالتعقيد والتركيب؛ ما يفرض الأخذ بأكثر من مقاربة (ص 70). ولهذا السبب تحديدًا، نعتقد أن تحليل السرديات يتطلّب تبني مقاربة شمولية تجمع بين التحليل الفئوي والشمولي الذي تحدثت عنه لبليش، إلى جانب استحضار المقاربة التي طوّرها مشلر، التي تدعو إلى استحضار الواقع الاجتماعي للأفراد.

خامسًا: "الكتابة السردية"

يناقش الفصل الخامس (الأخير) بنية النص السردي في العلوم الاجتماعية، ويتميز من الفصول السابقة ببعده التطبيقي العملي؛ إذ يعرض المؤلف فيه مجموعة من الضوابط المنهجية التي ينبغي احترامها في أثناء الكتابة السردية، "تراعي المعايير التي تتبنّاها الجامعات لقبول الأطروحات وتعتمدها المجلات لقبول نشر الأوراق البحثية من جهة، ومن جهة أخرى احترام المبادئ الأساسية للبحث الكيفي الذي يقوم بالأساس على مقاربة استكشافية واستقرائية وتوليدية للنظرية" (ص 91). ويوجّه المؤلف هذه الضوابط التي قدّمها في شكل إرشادات توجيهية للطلاب الباحثين، نظرًا إلى ما يعترضهم من مشكلات في أثناء تحرير أوراقهم العلمية، وتحديدًا المشكلات ذات الطابع المنهجي.

تمس هذه الضوابط التي سعى المؤلف للكشف عنها بنية النص السردي بمختلف الأجزاء التي يتشكل منها، بدءًا بالمقدمة التي على الباحث، في أثناء كتابتها، التعريف بموضوع البحث وتحديد المشكلة البحثية موضوع الدراسة، إضافةً إلى الأهداف المنشود بلوغها، مرورًا بعرض الدراسات السابقة التي يؤكد المؤلف ضرورة الاشتباك النقدي معها من خلال الكشف عن حدودها، ومن ثم إبراز الجديد الذي يميز الموضوع الذي يدرسه الباحث، وهي مرحلة جد مهمة في إعداد البحوث في تقديرنا. في حين تحدد وظيفة الإطار النظري في الكشف عن النظرية التي انطلق منها في مقاربة موضوع بحثه، كما المفاهيم المعتمدة، مع الحرص على تعريف هذه المفاهيم وإبراز ما بينها من تقاطعات.

أما في الإطار المنهجي، فيدعو المؤلف الباحثين إلى الحرص على ذكر الإجراءات المنهجية، وفي هذه الخطوة، عنوان هذا المكون، ينبغي الحرص على تحديد المقاربة النظرية التي انطلق منها الباحث، كما الاشتباك الحقيقي مع الواقع الذي يسرد من أجل حمل القارئ على التماهي

مع الباحث، من دون إغفال التعريف بالعيّنة التي ستُجرى عليها الدراسة. وفي مقابل ذلك، يتحدث المؤلف في المرحلة الأخيرة عن عرض النتائج الميدانية، ويشدد في هذه المرحلة على أن عرض النتائج في البحوث السردية يختلف مبدئيًا عن نظيره في البحوث التقليدية، التي يقدم فيها الباحث إجابات عن أسئلته البحثية وفرضياته. في حين يتجه البحث السردي إلى عرض القصص التي يقدمها المشاركون في البحث.

مناقشة ختامية

يُعدّ كتاب **البحث السردي في العلوم الاجتماعية: نظريات وتطبيقات** تطويرًا لمشروع حسن احجيج المتكامل في اهتمامه بمناهج البحث السوسيولوجي، ولا سيما المناهج الكيفية التي كشف عن أهميتها البحثية في مجموع إنتاجاته البحثية. وعلى الرغم من ارتباط هذا الكتاب بأعماله السابقة، فإنّ المؤلف يطوّر في كتابه هذا قضايا جديدة تتعلق بالكشف عن علمية المقاربة الكيفية، ومن ثمّ تجاوز المنظورات التي تصنف هذا الأخير في نطاق المناهج الأدبية، إلى جانب توضيح علاقة الباحث بالمشاركين في البحث (العلاقة التذاوتية)، من دون إغفال إبراز خصوصيات البحوث الكيفية التي تأخذ في الحسبان سياقات البحث.

في هذا الصدد، يُعدُّ الكتاب مرجعًا مهمًا للطلاب والباحثين في العلوم الاجتماعية المشتغلين بالمقاربة الكيفية. وتتحدد أهمية أطروحة الكتاب في تجاوز المقاربات الكلاسيكية التي تنطلق من مركزية الباحث، والتأسيس لمقاربة بحثية جديدة، تنطلق من فرضية مفادها أن المستجيب طرف مشارك في البحث: "المقابلة السردية "ليست 'استجوابًا'"، إنما تبادل "للغة والمشاعر والأفكار بين الباحث والمشاركين من أجل إعادة البناء المشتركة للعالم" (ص 79). ويتقاطع منظوره مع المقاربة الفهمية التي دافع عنها جون كلود كوفمان Jean Claude Kaufman في كتابه **المقابلة الفهمية**، الذي دعا فيه إلى ضرورة الحرص على تكسير علاقات التراتب بين الباحث والمستجيبين لإنجاح المقابلة الفهمية التي تفرض انقلاب الأدوار بين طرفي البحث، مع التركيز على أسئلة مفتوحة[5]. ويبدو أن ثمة ارتباطًا بين أطروحة كوفمان وأطروحة احجيج، على اعتبار أن كلتا المقاربتين تسعى لتجديد البحوث الاجتماعية عبر إعادة الاعتبار للمستجيب. وعلى الرغم من أهمية المنظور الذي يدافع عنه الكتاب، فإنّ المقاربة التي يحاجّ بمشروعيتها في البحث السوسيولوجي لا تستقيم مع المنظورات الكلاسيكية في السوسيولوجيا، خصوصًا أن هذه الأخيرة تدعو إلى القطع المطلق مع ما يقول الأفراد (الحس المشترك). تبدو في حقيقة الأمر حدود المقاربة السردية في عدم قدرة المنشغلين بها على إعطاء تبرير إبستيمولوجي يضمن لها شرط العلمية؛ ما يدفعنا إلى إبداء ملاحظتين:

أولًا، يطلق المؤلف نعت المقاربة المنهجية للمنظور السردي، دفاعًا عن علميتها، لكن السؤال الذي يبرز هنا: ما طبيعة الوقائع التي تسعى هذه المقاربة لفهمها؟ أهي وقائع حقيقية، تعكس تلك القصص التي يقدّمها الأفراد، أم أنها مجرد تخيّلات يصطنعها الأفراد من تلقاء أنفسهم في أثناء إجراء المقابلة السردية؟ من هذا المنطلق، لا يبدو استبعاد فعل التوجيه الذي يدعو إليه

(5) Jean Claude Kaufmann, *l'entretien compréhensif*, 4éme éd. (Paris: Armand colin, 2016).

الباحث ذا فائدة؛ إذ يؤدي التوجيه دورًا مهمًا في تنظيم العملية البحثية، فهو يعرف الباحث بالذي ينبغي طرحه من أسئلة، كما يدرك المستجيب هو الآخر الأسئلة التي يجيب عنها، وهنا تكمن حدود هذه التقنية، على الرغم من الجديد الذي تتميز به، مقارنةً بالأشكال التقليدية للمقابلة المعروفة في البحث الكيفي.

ثانيًا، تضعنا العلاقة بين الباحث والمشاركين في البحث (العلاقة التذاوتية) في مأزق حقيقي يرتبط بإشكالية الموضوعية في العلوم الاجتماعية، حيث يطرح إشكال الحدود بين العلم والأدب مثلاً، وكذا إشكال بناء الحقيقة الاجتماعية وحيازتها الشرعية. ويفترض تحقيق هذا الرهان الذي يشكل غاية كل العلوم، قدرًا من الانفصال بين الذات (الباحث) والموضوع (المستجيب). لذلك، نعترض على هذا النوع من العلاقة ونرى أنه من الضروري على الباحث أن يتجنب إقحام دوافعه الذاتية، وأن لا يتماهى مع المشاركين في البحث؛ إذ يُفترض عليه أن يبني مسافة معرفية مع الفئة التي يدرُسها، وأن يؤسس لعلاقة بحثية علمية لا تؤثر فيها أشكال التعاطف، كي تحوز المعطيات التي توصل إليها شرط العلمية.

المراجع

References

العربية

احجيج، حسن. "التعميم في بحث دراسة الحالة: دروس من دراسة واحة فجيج – المغرب". **إضافات**. العددان 47–48 (صيف–خريف 2019).

________. "التفسير القصدي للسلوك الاجتماعي وشروط صدقتيه". **عمران**. مج 8، العدد 29 (صيف 2019).

احجيج، حسن وجمال فزة. البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية: نظريات وتطبيقات. مراكش: فضاء آدم للنشر والتوزيع، 2019.

احجيج، حسن [وآخرون]. **الفهم في العلوم الاجتماعية**. مراكش: مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، 2023.

الأجنبية

Crossely, Nick. *Intersubjectivity: The Fabric of Social Becoming*. London: Sage, 1996.

Kaufmann, Jean Claude. *l'entretien compréhensif*. 4éme éd. Paris: Armand colin, 2016.

صدر حديثًا

إبراهيم أيت إزي

الحَراك الاجتماعي في مغرب ما بعد الاستقلال 1956–1975

يتتبّع هذا الكتاب تيمة الحراك الاجتماعي في تاريخ المغرب الراهن، على أساس أن مفهوم الحراك الاجتماعي يدل على أشكال الاحتجاج الإنساني وصيغه الرامية إلى التغيير وإعادة البناء، تحديدًا خلال المرحلة الممتدة ما بين عام 1956، زمن الاستقلال، وعام 1975، منعطف المسيرة الخضراء، وتبني الخيار الديمقراطي. هذا الزمن، على قصره، يعتبر مؤسسًا لمطلب التغيير في النسق المغربي، وقد تميز بملمح التوتر والصدام في سياق بناء الدولة الحديثة المستقلة وهيكلتها. علمًا أن المؤلف يعود خلال التركيب وبناء الخلاصات إلى تتبع الظاهرة حتى القرن التاسع عشر، مرورًا بمرحلة الحماية، قصد المقارنة والتقاط الثابت والمتغير.

استند المؤلف إلى فحص تفصيلي لعدد محدد من الحالات بدت أنها الأقرب والأنسب بحكم أبعادها وامتداداتها، وجمع أكبر عدد من المعطيات اعتمادًا على أكثر من أداة،ولا سيما القرب الزمني، وغنى الشاهدة وتنوعها، كي يكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة، ويبني مشهدًا جامعًا يسعف في تحليل خصوصية الحراك الاجتماعي وفهمه، في المغرب زمن الاستقلال.



مجلة **عمران** للعلوم الاجتماعية دورية محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (p-ISSN: 2305-2473)، والرقم الدولي المعياري الإلكتروني (e-ISSN 2789-3286). وقد صدر عددها الأوّل في صيف 2012. وهي دورية فصلية محكّمة تصدر مرة واحدة كلّ ثلاثة أشهر، ولها هيئة تحرير علمية أكاديمية مختصة وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها، وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر وللعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالقراء (المحكّمين) في الاختصاصات كافة.

يستوحي اسم المجلة مفهوم "العمران" الخلدونيّ بمدّخراته الأصيلة وإشعاعاته المتجددة. وقد ولدت فكرتها من أسئلة وإشكاليات المأزق المنهجي والوظيفي الذي تواجهه العلوم الاجتماعية والإنسانية العربيّة في مرحلة التغيّرات الاجتماعية الكبرى الجارية في الوطن العربيّ. وتندرج المجلة في سلسلة دوريات العلوم الاجتماعية والإنسانية في الوطن العربيّ والعالم، وتعمل على بلورة هوية أساسية لها بوصفها مجلّةً/ مشروعًا، مستعيدةً تقاليد المجلات والدوريات التي أنتجت اتجاهات وحركات ومدارس علمية وفكرية. وهي تطمح في ذلك إلى أن تمثّل نقلةً نوعية في مجالات هذه العلوم، تقوم على مقاربة اختصاصات العلوم الاجتماعية ومناهجها بوصفها وحدة متكاملة في ما هو قريب من "المنهج التكاملي" العابر للاختصاصات في إطار الغاية العليا للعلوم الاجتماعية وهي "الحرية" بصفتها جوهر التفكير الذي هو جوهر الإنسان.

تعتمد مجلة **عمران** في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة، وفقًا لما يلي:

- **أولًا:** أن يكون البحث أصيلًا معدًّا خصيصًا للمجلة، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًا أو نشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا:** أن يرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- **ثالثًا:** يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

1. عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

2. الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو 100 كلمة، والكلمات المفتاحية (Keywords) بعد الملخّص، ويقدّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصّل إليها البحث.
3. تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفهومي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يشير إليها في المتن. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
4. أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز (ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).
5. أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية بالمعنى الواسع للعلوم الاجتماعية شاملًا الدراسات الاقتصادية والسكانية والبيئية، وما شاكل ذلك.
6. تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألّا يتجاوز عدد كلماتها 2800 - 3000 كلمة. ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
7. تفرد المجلة بابًا خاصًا للمناقشات لفكرة أو نظرية أو قضية مثارة في مجال العلوم الاجتماعية لا يتجاوز عدد كلمات المناقشة 2800 - 3000 كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
8. يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000 - 8000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات، ويجب تسليم البحث منضّدًا على برنامج وورد (Word)، على أن يكون النص العربي بنوع حرف واحد وليس أكثر من نوع، وأن يكون النص الإنكليزي بحرف (Times New Roman) فقط، أي أن يكون النص العربي بحرف واحد مختلف تمامًا عن نوع حرف النص الإنكليزي الموحد.
9. في حال وجود صور أو مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي اكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة (High Resolution) كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.

- **رابعًا:** يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به قارئان (محكّمان) من القراء المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين



في قائمة القرّاء في المركز. وفي حال تباين تقارير القراء، يحال البحث إلى قارئ مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.

- **خامسًا:** تلتزم المجلة ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلّف والقراء وفريق التحرير (ملحق 2).

1. يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
2. لا تدفع المجلة مكافآتٍ ماليّة عن المواد – من البحوث والدراسات والمقالات – التي تنشرها؛ مثلما هو متَّبَعٌ في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

(الملحق 1)

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

1- الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

- نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.

- كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلاً: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 117.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

- ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال:

- السيد ياسين [وآخرون]، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين [وآخرون]، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

- ياسين، السّيد [وآخرون]. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

2- الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

- محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، **إستراتيجيات**، مج 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب:

- حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي". **إستراتيجيات**. مج 15. العدد 1 (2009).

3- مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

- إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق"، **الغارديان**، 2009/2/17.

4- المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير"، **اسم السلسلة** (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: ......http://www

ويتعين ذكر الرابط كاملًا، أو يكتب مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط (Bitly) أو (Google Shortner). مثل:

- "ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5%"، **الجزيرة نت**، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http://bit.ly/2bAw2OB

- "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: http://bit.ly/2b3FLeD

(الملحق 2)

أخلاقيات النشر في مجلة عمران

1. تعتمد مجلة عمران قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والقراء (المحكّمين) على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.

2. تعتمد مجلة عمران قُراء موثوقِين ومجرّبِين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
3. تعتمد مجلة عمران تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
4. لا يجوز للمحرّرين والقراء، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخص آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال القراءة قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
5. تقدّم المجلة في ضوء تقارير القراء خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
6. تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
7. تلتزم مجلة عمران بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
8. احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
9. احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
10. تتقيد مجلة عمران بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.
11. حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.
12. تتقيد مجلة عمران في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
13. المجانية: تلتزم مجلة عمران بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.

(Annex II)

Ethical Guidelines for Publication in *Omran*

1. The editorial board of Omran upholds the confidentiality and the objectivity the peer review process. The peer review process is anonymized, with editors selecting referees for specific manuscripts based on a set of pre–determined, professional criteria. In where two reviewers cannot agree on the value of a specific manuscript, a third peer reviewer will be selected.
2. *Omran* relies on a network of experienced, pre–selected peer reviewers who are current in their respective fields.
3. *Omran* adopts a well–defined internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge of the editing process (normally the Editor–in–Chief or designated deputies), neither the editors, nor the peer reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and must be treated in confidence and must never be used for personal financial or other gain.
5. When deemed necessary based on the reviewers' reports, the journal may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. The editors of *Omran* are committed to notifying the authors of all submitted pieces of the acceptance or otherwise of their manuscripts for publication. In cases where the editors of *Omran* reject a manuscript, the author will be informed of the reasons for doing so.
7. *Omran* is committed to providing quality professional copy editing, proof reading and online publishing services.
8. Impartiality: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and academic merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.
9. Conflicts of interest: Editors and peer reviewers should not consider manuscripts in which there is a conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.
10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer review must be kept confidential and cannot be used for personal research.
11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language without an explicit written authorization from the ACRPS.
12. The editorial board of *Omran* fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will seek the right to translate and publish any work from the copyright holder before proceeding to do so.
13. *Omran* does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.



– Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99–100.

– Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.) (London: Cape, 1988), pp. 242–55.

In quotes not immediately following the reference: Pollan, p. 31.

Where there are several references by the same author, add a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 31.

In quotes immediately following the reference: Ibid., p. 32.

The corresponding bibliographical entry:

– Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

For books by three or more authors, in the note, list only the first author, followed by et al.:

– Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994), pp. 220–221.

In later quotes: Gibbons et al., p. 35.

The corresponding bibliographical entry:

– Michael Gibbons et al. *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

II– Periodicals

Author's name, "article title," *journal title*, volume number, issue number (Month/season Year), page numbers.

– Joshua I. Weinstein, "The Market in Plato's Republic," *Classical Philology*, no. 104 (2009), p. 440.

The corresponding bibliographical entry:

– Weinstein, Joshua I. "The Market in Plato's Republic." *Classical Philology*. no. 104 (2009).

III– Articles in a Newspaper or Popular Magazine

N.B. Cited only in footnotes, not in the references/bibliography. Example:

– Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says," *The New York Times*, 29/12/2012.

IV– Electronic Resources

When quoting electronic resources on websites, please include all the following: Author's name (if available), "The article or report title," *series name* (if available), website's name, date of publication (if available), accessed on 9/8/2016, at: http://www...

The full link to the exact page should be included. Please use an URL Shortener (Bitly) or (Google Shortner). Example:

– John Vidal, "Middle East faces water shortages for the next 25 years, study says," *The Guardian*, 27/8/2015, accessed on 31/10/2015, at: http://bit.ly/2k97Wxw

– Policy Analysis Unit–ACRPS, "President Trump: An Attempt to Understand the Background," *Assessment Report*, The Arab Center for Research and Policy Studies, accessed on 10/11/2016, at: http://bit.ly/2j36v5S

iv. All research papers submitted for consideration must adopt the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy Studies (See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals).
v. All submitted works must fall within the broad scope of *Omran*, including economics, demographics, and environmental science.
vi. Book reviews of between 2,800 and 3,000 words in length will be considered for submission to the journal, provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic specialization and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language, provided they have been published in the previous three years. Book reviews are subject to the same quality standards which apply to research papers.
vii. *Omran* carries a special section devoted to discussions of a specific theme which is a matter of current debate within the social sciences. These essays must be between 2,800 and 3,000 words in length. They are subject to the same refereeing standards as research papers.
viii. All submissions are to be between 6,000 and 8,000 words in length, inclusive of a bibliography, footnotes, appendices and the caption texts on images. The editors retain the right to publish longer pieces at their discretion. Research papers should be submitted typed on "Word". The Arabic text should be in the same font and not several fonts, and the English text should only be in "Times New Roman" font. Accordingly, the Arabic text should be in one single font totally different from the unified English font.
ix. All diagrams, charts, figures and tables must be provided in a format compatible with either Microsoft Office's spreadsheet software (Excel) or Microsoft Office's word processing suite (Word), alongside high–resolution images. Charts will not be accepted without the accompanying data from which they were produced.

4. The peer review process for *Omran* and for all journals published by the ACRPS is conducted in the strictest confidence. Two preliminary readers are selected from a short list of approved reader–reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two readers in their assessment of the paper, the paper will be referred to a third reviewer. The editors will notify all authors of a decision either to publish, publish after modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.
5. The editorial board of *Omran* adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors (cf. Annex II).
   i. The sequencing of publication for articles accepted for publication follows strictly technical criteria.
   ii. *Omran* does not make payments for articles published in the journal, nor does it accept payment in exchange for publication.

(Annex I)
Footnotes and Bibliography

I– Books

Author's name, *Title of Book*, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.

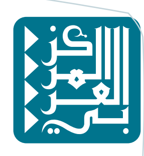


Omran is a quarterly, peer reviewed academic journal dedicated to the social sciences and published by the Arab Center for Research and Policy Studies (ISSN: 2305–2473). First published in the summer of 2012, *Omran* is overseen by an academic editorial board composed of experts as well as an actively engaged board of international advisers. Publication in *Omran* is governed by a strict code of ethics which guides the relationship between the editorial staff and contributors.

The name of the journal evokes Ibn Khaldun's concept of *ilm al Omran*, often viewed as a precursor to the social sciences. Born out of the perceived methodological and functional crises faced by the social sciences and humanities during an era of massive social transformations sweeping through the Arab region, *Omran* aims to establish for itself a distinct identity among prominent Arab journals and periodicals, as a journal/ project aspiring to build new intellectual trends and schools of thought. It thus seeks to bring about a qualitative leap in its multidisciplinary field (encompassing anthropology, sociology, social history, political science, political economy, population sciences, environment, and development studies), espousing in this an integrated interdisciplinary approach. It views freedom as the guiding principle and ultimate goal of the social sciences, since freedom is the essence of thought, which is also the essence of humanity.

Submission to and publication in *Omran* is governed by the following guidelines:

1. Only original work which is submitted exclusively for publication within the journal is accepted. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Omran*. Similarly, no work which substantially resembles any other work published in either print or electronic form, or submitted to a conference other than the conferences held by the ACRPS will be considered for publication.
2. Submissions must be accompanied by a curriculum vitae (CV) of the author, in both Arabic and English.
3. All submissions must include the following elements:
   i. A title in both Arabic and English together with the author's institutional affiliation.
   ii. An abstract, ranging between 100 words in length, in both Arabic and English as well as a list of keywords. The abstract must explicitly and clearly spell out the research problematic, the methodologies used, and the main conclusions arrived at.
   iii. The research paper must include the following elements: specification of the research problematic; significance of the topic being studied; statement of thesis; a review of literature emphasizing gaps or limitations in previous analysis; a description of the research methodology; hypothesis and conceptual framework; bibliography.



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية فكرية مستقلة، مختصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جوانبها النظرية والتطبيقية، تسعى عبر نشاطها العلمي والبحثي، إلى خلق تواصل في ما بين المثقفين والمتخصصين العرب في هذه العلوم، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم، وكذلك بينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية، في عملية تواصل مستمرة، من البحث والنقد، وتطوير الأدوات المعرفية.

يتبنى المركز رؤية نهضوية للمجتمعات العربية، ملتزمة بقضايا الأمة العربية، والعمل على رقيها وتطوّرها، انطلاقًا من فهم أنّ التطور لا يتناقض مع الثقافة والهوية، بل إنّ تطوّر مجتمع بعينه، بفئاته جميعها، غير ممكن إلا في ظروفه التاريخية، وفي سياق ثقافته، وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

ومن ثمّ، يعمل المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ويتجاوز ذلك إلى دراسة علاقات الوطن العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر، وبالسياسات العالمية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها.

وفي ضوء هذه الرؤية، يعمل المركز على تحقيق أهدافه العلمية الأساسية، عن طريق نشاطاته الأكاديمية المختلفة، فهو ينتج أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويصدر كتبًا محكّمةً ودوريات علمية، ويبادر إلى مشاريع بحثية، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات، وورش عمل وتدريب، وندوات أكاديمية، في مواضيع متعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وموجّهة إلى المختصين، والرأي العام العربي أيضًا، ويساهم، عبر كل ذلك، في توجيه الأجندة البحثية نحو القضايا والتحديات الرئيسة التي تواجه الوطن والمواطن العربي. وينشر المركز جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

تأسّس المركز في الدوحة في خريف 2010، وله فرع يعنى بإصداراته في بيروت، وافتتح ثلاثة فروع إضافية، في تونس وواشنطن وباريس. ويشرف على المركز مجلس إدارة بالتعاون مع مديره العام المؤسّس.

أسّس المركز مشروع المعجم التاريخي للغة العربية، وما زال يشرف عليه بالتعاون مع مجلسه العلمي، كما أسّس معهد الدوحة للدراسات العليا، وهو معهد جامعي تشرف عليه إدارة أكاديمية ومجلس أمناء مستقل يرأسه المدير العام للمركز.

يعمل في المركز باحثون مقيمون، وطاقم إداري. ويستضيف باحثين زائرين للإقامة فيه فترات محددة من أجل التفرّغ العلمي، ويكلّف باحثين من خارجه للقيام بمشاريع بحثية، ضمن أهدافه ومجالات اهتمامه.

The Arab Center for Research and Policy Studies is an independent social sciences and humanities institute that conducts applied and theoretical research seeking to foster communication between Arab intellectuals and specialists and global and regional intellectual hubs. The ACRPS achieves this objective through consistent research, developing criticism and tools to advance knowledge, while establishing fruitful links with both Arab and international research centers.

The Center encourages a resurgence of intellectualism in Arab societies, committed to strengthening the Arab nation. It works towards the advancement of the latter based on the understanding that development cannot contradict a people's culture and identity, and that the development of any society remains impossible if pursued without an awareness of its historical and cultural context, reflecting its language(s) and its interactions with other cultures.

The Center works therefore to promote systematic and rational, scientific research–based approaches to understanding issues of society and state, through the analysis of social, economic, and cultural policies. In line with this vision, the Center conducts various academic activities to achieve fundamental goals. In addition to producing research papers, studies and reports, the center conducts specialized programs and convenes conferences, workshops, training sessions, and seminars oriented to specialists as well as to Arab public opinion. It publishes peer–reviewed books and journals and many publications are available in both Arabic and English to reach a wider audience.

The Arab Center, established in Doha in autumn 2010 with a publishing office in Beirut, has since opened three additional branches in Tunis, Washington and Paris, and founded both the Doha Historical Dictionary of Arabic and the Doha Institute for Graduate Studies. The ACRPS employs resident researchers and administrative staff in addition to hosting visiting researchers, and offering sabbaticals to pursue full time academic research. Additionally, it appoints external researchers to conduct research projects.

Through these endeavours the Center contributes to directing the regional research agenda towards the main concerns and challenges facing the Arab nation and citizen today.



دعوة للكتابة

ترحب مجلة "عمران" للعلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات المعمقة ذات المستوى الأكاديمي الرصين، وتقبل للنشر فيها الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية. وتفتح المجلة صفحاتها لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. وسيتضمن كل عدد من "عمران" أبحاثًا ومراجعات كتب، ومتابعات مختلفة... وجميعها يخضع للتحكيم من قبل زملاء متخصصين.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

omran@dohainstitute.org

عنوان الاشتراكات:
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research and Policy Studies
جادة الجنرال فؤاد شهاب – بناية الصيفي ١٧٤ – مار مارون
ص.ب.: ٤٩٦٥–١١ رياض الصلح ٢١٨٠–١١٠٧ بيروت – لبنان
البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org
هاتف: ٨/ ٧/ ٩٩١٨٣٦ ١ ٩٦١+ فاكس: ٩٩١٨٣٩ ١ ٩٦١+

عنوان التحويل البنكي:
Arab Center for Research and Policy Studies
Societe General de Bank au Liban sal.
Mazraa - Al Mama Street - SGBL Bldg. - Beirut - Lebanon
Account Number: 010 666 504 002 840 (For US Dollars)
IBAN Number:
LB19 0019 0000 0010 6665 0400 2840 (For US Dollars)
Swift Code: SGLILBBX



عمران omran

فصلية محَكَّمة تُعنى بالعلوم الاجتماعية

قسيمة اشتراك

الاسم: ....

العنوان البريدي: ....

....

الهاتف: ....

البريد الإلكتروني: ....

عدد النسخ المطلوبة: ....

طريقة الدفع: ☐ شيك لأمر المركز ☐ تحويل بنكي

يمكنكم اقتناء أعداد المجلة ورقيًا أو إلكترونيًا في المكتبة الإلكترونية من خلال التسجيل في الموقع:

www.bookstore.dohainstitute.org

طريقة الدفع: أدوات الدفع الإلكتروني



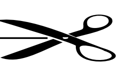
المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

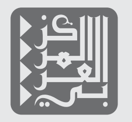
يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الدورة الحادية عشرة
لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية
(كانون الأول/ ديسمبر 2024)

تتناول الدورة 11 محورَين أساسيَين: يناقش الأول منهما موضوع "دول الخليج العربية والقضية الفلسطينية"، إذ يطرح قضايا رئيسة تتعلق بمواقف الدول الخليجية من القضية الفلسطينية وتطورها، وعلاقاتها بالحركة الوطنية الفلسطينية. ويناقش المحور الثاني موضوع "المدينة الخليجية بنيةً وفاعلاً اجتماعيًا"، الذي يتناول قضايا التحديث والانتماء والهوية الوطنية والدولة الريعية والعولمة المرتبطة بمدن منطقة الخليج والجزيرة العربية.

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للمركز www.dohainstitute.org





المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الاشتراكات السنوية

(أربعة أعداد)

لبنان	35 $ للأفراد	45 $ للمؤسسات
الدول العربية وأفريقيا	60 $ للأفراد	80 $ للمؤسسات
الدول الأوروبية	100 $ للأفراد	120 $ للمؤسسات
القارة الأميركية وأستراليا	120 $ للأفراد	160 $ للمؤسسات

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

Arab Center for Research and Policy Studies

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون

ص.ب.: 4965-11 رياض الصلح 2180-1107 بيروت - لبنان

البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org

هاتف: 8/7/991836 1 961+ فاكس: 991839 1 961+

عنوان التحويل البنكي:

Arab Center for Research and Policy Studies

Societe General de Bank au Liban sal.

Mazraa - Al Mama Street - SGBL Bldg. - Beirut - Lebanon

Account Number: 010 666 504 002 840 (For US Dollars)

IBAN Number:

LB19 0019 0000 0010 6665 0400 2840 (For US Dollars)

Swift Code: SGLILBBX

من إصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات













- للحصول على منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
يرجى الاطلاع على قائمة موزّعي الكتب والمجلات على موقعنا الإلكتروني: www.dohainstitute.org
- بالنسبة إلى البلاد التي لا يوجد فيها موزعون إلى الآن، يرجى الاتصال مباشرة بقسم التوزيع في مكتب بيروت:
هاتف: 009611991837 أو على البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org

في هذا العدد أيضًا

مناقشات

عبد المجيد السخيري

حركات الربيع العربي تحت مجهر العلوم الاجتماعية: فرضيات واستنتاجات

ترجمة

مزنة المصري وسمر كنفاني ولميا مغنية وإيلينا ناصيف وإليزابيث صالح وزينا صواف

الانعكاسية في الممارسة الإثنوغرافية وإنتاج المعرفة: أفكار من المنطقة العربية

ترجمة: غريس أبو خالد

تقارير

مجد أبو عامر

فيمَ يفكر من يفكر في الهجرة؟ إجابات من المؤشر العربي (2011-2022)

مراجعات الكتب

ساندرين غيمار

أسس التمثلات الاجتماعية: المصادر والنظريات والممارسات

مراجعة: خطري العياشي

حسن احجيج

البحث السردي في العلوم الاجتماعية: نظريات وتطبيقات

مراجعة: محمد المخلوفي

سعر النسخة

قطر	30 ريالًا	العـراق	5000 دينار	الجزائر	250 دينارًا
السعودية	30 ريالًا	تونس	5 دنانير	المغرب	30 درهمًا
الإمارات	30 درهمًا	سوريـة	200 ليرة	موريتانيا	700 أوقية
البحرين	3 دنانير	لبنان	100,000 ليرة	ليبيا	5 دنانير
الكويت	ديناران	الأردن	ديناران	فلسطين	3 دولارات
عُمان	3 ريالات	اليمن	400 ريال	الصومال	3500 شلن
مصـر	20 جنيهًا	السودان	20 جنيهًا		

شارع الطرفة – منطقة 70 – وادي البنات – ص.ب. 10277 – الدوحة – قطر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

ISSN 2305-2473
9 772305 247008 48